اعتناق «هولاكو» إيلخان التتار الإسلام
(٦٥٤-٦٦٤هـ / ١٢٥٦-١٢٦٥م)

د. محمد عبد الغنى الأشقر

اعتناق «هولاكو» إيلخان التتار الإسلام

إن الأمانة العلمية تحتم عليَّ أنْ أذكُرَ إن موضوع هذا البحث ـ وهو اعتناق هولاكو إيلخان[1] التتار الإسلام ـ لم أسْعَ إليه، وأن كل ما حدث هو أنه أثناء قراءتى للمؤرخ ابن الساعى فى كتابه «تاريخ الخلفاء العباسيين» استوقفتنى عبارة نصها: «وأما الطاغى هولاكو فإنه أسلم قبل وفاته بشهرين»[2]، فلم أستطع أن أتملك نفسى لأَدَعَ هذه العبارة تَمُرّ عليَّ مرور الكرام.

وبصرف النظر عمَّا إذا كان هولاكو قد اعتنق الإسلام من عدمه، فإن هذا لا يجدى فى الأمر شيئًا، فالله غَنِىٌّ عن العالمين، ناهيك عن أن هولاكو أسلم وهو على فراش الموت، وأنَّ كل ما حاولته هنا هو إبراز هذا النص التاريخى النادر.

ولعل ذلك الموقف يُذكّرنى بفرعون مصر، الذى أصبح قاب قوسين أو أدنى من الموت، ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنتُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾[3]، فلم يُجْدِ قوله شيئًا، بل ذهبت صرخاته أدراج الرياح، وكان قضاء الله وقدره أسبق من صيحاته، فمات كافرًا.

وإذا كان هولاكو طاغية واعتنق الإسلام، فإن هذا ليس بغريب، فكثير من ملوك المسلمين الذين كان لهم باع طويل فى خدمة الإسلام والمسلمين كانوا طُغَاةً فى حُكمهم، متجبرين فى سياستهم، فليس كل حاكم مسلم عادلاً.

(١) إيلخان، بمعنى نائب الخان، وعلى ذلك فإن الإيلخانية هى المملكة التابعة للخانية التى يحكمها الخان الأعظم. انظر: رجب محمد عبد الحليم، انتشار الإسلام بين المغول، القاهرة، ١٩٨٦، ص٤.

(٢) على بن انجب الشهير بابن الساعى، تاريخ الخلفاء العباسيين، تقديم عبد الرحيم يوسف الجمل، القاهرة ١٩٩٣، ص١٦٢، ١٦٣.

(٣) قرآن كريم، سورة يونس، الآية رقم (٩٠).

وإنما الغريب فى الأمر هو أن هولاكو فى مكاتباته لملوك المسلمين - قبل سقوط بغداد فى سنة ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م - كان حريصًا على أن يستعين بآيات من القرآن الكريم تُبرر نَصْرَه على المسلمين، وذلك بمساعدة رجال الدين المسلمين الذين دخلوا فى خدمته خشية بأسه، حيث إنه بات من الواضح أن هولاكو لم يكن على دراية بما يحتويه القرآن الكريم من آياتٍ وسُوَر.

لذلك بعث هولاكو برسالة إلى الخليفة العباسى المعتصم قبل زحفه على بغداد نصها: ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾(٤).

وإذا كان انتشار الإسلام بين التتار أمرًا مثيرًا للدهشة منذ الوهلة الأولى لدى عامة الناس، فإن المهتمين بدراسة التاريخ الإسلامى - وخاصة المتخصصين منهم - لم يعد هذا الموضوع بالنسبة لهم محل جدل، خاصة بعد أن نشر الدكتور رجب محمد عبد الحليم كتابه تحت عنوان (انتشار الإسلام بين المغول)، والذى ذكر فى مقدمته بأسلوب يفيد التعجب قائلاً: «أرأيت مهزومًا ينتصر على هازمه ويجعله طَوْعَ يديه؟ أرأيت مقهورًا يتغلب على قاهريه ويجعلهم حُماته والمدافعين عنه؟ أرأيت ضعيفًا يجعل القوى الذى أذله يركع ويتشبث بتلابيبه ويستنجد به؟ أما المهزوم والمقهور فهم المسلمون، وأما القاهر والمتغلب والمتسلط فهم التتار». حدث هذا عندما استرد الإسلام أنفاسه، وبدأ ينظم صفوفه، ويحشد جنده، حى صرع هذه الوثنية التترية، وحَوَّلَ التتار بالتدريج - وفى فترة زمنية قصيرة - إلى مسلمين(٥).

أما موضوع البحث - وهو اعتناق هولاكو الإسلام - فهو بالطبع أمر مثير للدهشة لمعظم الباحثين، ذلك لأنه لم يتعرض لهذا الموضوع أحد من المؤرخين المعاصرين أو المحدثين، إلا الإمام على بن انجب، الشهير بابن الساعى، والمتوفى سنة ٦٧٤هـ/ ١٢٧٥م، أى بعد وفاة هولاكو بحوالى عشر سنوات، حيث إن هولاكو توفى فى سنة ٦٦٤هـ/ ١٢٦٥م(٦).

---

(٤) قرآن كريم، سورة النمل، الآية رقم (٣٤).

(٥) رجب محمد عبد الحليم، انتشار الإسلام بين المغول، ص٥.

(٦) ابن الساعى، تاريخ الخلفاء العباسيين، ص١٦٢، ١٦٣.

وليس الأمر كذلك فحسب، ولكن الأمر الذى يثير الدهشة هو كيف لهذا الطاغية أن يعتنق الإسلام وهو الذى أباح لجنوده بغدادَ أربعين يومًا، فَعَلُوا بأهلها الأهوال، وأشعل فيها النار، وهدم القصور والدور، والمساجد، وألقى بالكتب فى نهر دجلة، ووضع السيف فى رقاب أهلها، حتى بلغ من قتل منهم أربعة وعشرين ألفًا من رجال العلم فقط، ناهيك بغيرهم من العامة والجند الذين بلغوا قرابة المليونين، وعلى رأسهم الخليفة المستعصم نفسه وأولاده وأهل بيته، وقد أصاب من الجزيرة الفراتية وبلاد الشام - مثل حلب ودمشق وغيرهما - مثلما أصاب بغداد، فكان مُصاب المسلمين فادحًا ورهيبًا(٧).

وليس الهدف من هذا البحث هو الدفاع عن هولاكو، فقد اتفقت كل المصادر المعاصرة، وجميع المؤرخين - المعاصرين منهم والمُحْدَثين - على أن هولاكو طاغية، وكافر، إلى غير ذلك من الصفات القبيحة التى وُصِفَ بها من قِبَلِهِمْ، ولكن الهدف من هذا البحث هو عَمَّا إذا كان هولاكو إيلخان مغول إيران وتوابعها قد مات على الوثنية كما يبدو لمعظم الباحثين، أم إنه اعتنق الإسلام وهو على فراش الموت قبل وفاته بحوالى شهرين على حسب قول الإمام ابن الساعى(٨)، بصرف النظر عَمَّا إذا كان هولاكو آمن بالدعوة الإسلامية عن عقيدة وإيمان بالله، والاعتراف بمحمد ﷺ رسولاً، وهذا ما نستبعده على هذا الطاغية.. أو أنه دخل الإسلام بعد أن أصبح قاب قوسين أو أدنى من الموت، وذلك بعد أن تغلغل الإسلام داخل بيته بإسلام ابنه «تاكودار»، ودخول «بركة خان» سلطان القبيلة الذهبية فى بلاد القفجاق فى الإسلام، والذى كان أول من أسلم من ملوك التتار كافة سنة ٦٥٣هـ/ ١٢٥٥م، والذى غضب لغزو هولاكو لبغداد، وتوعده بالقتال جزاء ما أصاب خليفة المسلمين وبغداد من دمار وقتل وتخريب!.. إذًا ما هو الغريب فى أن يعتنق هولاكو الإسلام، خاصة أن الإسلام أصبح أمرًا مفروضًا عليه داخل بيته وبين بنى جنسه من التتار(٩)؟

(٧) ابن العبرى، غريغوريوس أبو الفرج بن هارون، الطبيب الملطى المعروف بابن العبرى، تاريخ مختصر الدول، بيروت، ١٨٩٠م، ص٤٨٢-٤٩٠، وابن بطوطة، تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، الشهير باسم رحلة ابن بطوطة، بيروت، ب/ت. ص ٢٤٤-٢٤٥.

(٨) ابن الساعى، تاريخ الخلفاء العباسيين، ص ١٦٢، ١٦٣.

(٩) المقريزى، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد مصطفى زيادة، القاهرة، ١٩٣٦، جـ١، ص ٢٩٤، والرمزى، تلفيق الأخبار وتلقيم الآثار فى وقائع قزان وبلغار وملوك التتار، طبعة أورنبوغ، ١٩٠٨، جـ١، ص٤٠٢، والقلقشندى، صبح الأعشى فى صناعة الإنشا، القاهرة، ١٩١٤، جـ٤، ص٤٢٠.

وقبل التعرض إلى سرد قصة إسلام هولاكو؛ سوف نستعرض بعض المحاولات من جانب الديانة المسيحية لكسب هولاكو لاعتناق المسيحية، ثم التعرض للمؤثرات التى أحاطت بهولاكو من جانب الزوجات المسلمات والعلماء، ورجال الدين المتمثلين فى الطرق الصوفية، حتى انتهى به المطاف إلى اعتناق الإسلام على يد الطريقة الصوفية الرفاعية، التى أسسها أحمد الرفاعى المتوفى فى سنة ٥٧٩هـ/ ١١٨٣م فى البصرة(١٠).

انتهز أصحاب الديانة المسيحية فرصة ظهور التتار ـ الذين كان معظمهم يدين بالوثنية(١١) ـ على مسرح الأحداث (وقبل سقوط بغداد) سنة ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م على يد هولاكو، وعملوا على نشر ديانتهم بين هؤلاء التتار تحقيقًا لأهدافهم الخاصة التى كانت ترمى إلى وقف انتشار الإسلام، وأن يحدوا من ضغطه الذى كانت تتعرض له معاقل المسيحية فى الشرق والغرب. ولقد بدأ تأثير الديانة المسيحية على هولاكو من خلال أمه المسيحية، وزوجته «دوقوز خاتون» التى كانت مسيحية أيضًا. وكان المسيحيون ينظرون إلى هولاكو ـ برغم عدم اعتناقه المسيحية ـ وإلى زوجته كما لو كانا قسطنطين الجديد وهيلانة. وقد دفعته زوجته بما كان لها من نفوذ إلى أن يُظهر عطفًا شديدًا على المسيحيين، وعلى النساطرة منهم بوجه خاص، كما تحمس هولاكو لغزو بغداد سنة ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م، بعد أن أمَدَّهُ مسيحيو الأرمن، والكرج(١٢) بالمساعدات اللازمة، فقد ضمت جيوشه وحداتٍ عسكريةً من الأرمن والكرج المسيحيين، الذين كانوا أول من اقتحم أسوار بغداد، واشتهروا بشدتهم وقسوتهم فى التخريب والتدمير. واستمر هذا

(١٠) ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ص١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢١٩، والديار بكرى، الخميس فى أحوال أنفس نفيس، القاهرة، ١٢٨٣هـ، جـ٢، ص٣٨٠.

(١١) كان التتار يدينون بالوثنية فيما يعرف بالديانة الشامانية البدائية التى تقوم على عبادة الكواكب والأصنام وأرواح الأجداد القدامى، والقليل منهم كان يدين بالنصرانية، ومنهم من كان لا يتدين بدين معين. انظر: ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة فى أخبار مصر والقاهرة، ١٩٧٢، جـ٧، ص٢٢، وتوماس أرنولد، الدعوة إلى الإسلام، ترجمة حسن إبراهيم حسن، عبد المجيد عابدين، إسماعيل النحراوى، القاهرة، ١٩٧٠، ص٢٥١.

(١٢) الكرج، شعب نصرانى كان يسكن المنطقة التى تقع شمال أرمنية وتجاور بحر قزوين من الشرق، وحدود دولة الروم البيزنطين من الغرب، وكانت عاصمتهم مدينة تفليس، وقد خضعوا للمغول، وصاروا يحاربون معهم ضد المسلمين، وبلادهم تسمى الآن كرجستان أو جورجيا. انظر: ياقوت الحموى، معجم البلدان، بيروت، ١٩٨٤، جـ٤، ص ٣٠٦، ٤٤٦، وابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، بيروت، ١٩٦٨، جـ٥، ص ١١٠٦، ١١٠٧.

التعاون أثناء غزو هولاكو لبلاد الشام، فقد دخل «هيثوم» ملك أرمينيا المسيحى ومعه حليفه وزوج ابنته «بوهمند» السادس ملك أنطاكية الصليبى فى حلف مع هولاكو، ورسموا خطة الغزو فى لقاء جمع بينهم. وانضمت جيوش هيثوم إلى هولاكو، وقدم البطريق الأرمنى لمنحه البركة، مما أعطى مسحة الطابع الصليبى لحملة هولاكو على بلاد الشام. وانتهز هذه الفرصة البابا إسكندر الرابع، فأرسل إلى هولاكو بعثة تحبب إليه اعتناق المسيحية، وابتهج المسيحيون(١٣) فى آسيا لهذا العنصر التترى.

وبعد أن نجح هولاكو فى تدمير بغداد وفتح بلاد الشام، جعل نائبه فيها «كتبغا»، الذى كان يميل إلى النصرانية، ولكنه لم يعتنقها، حتى لا يكون خارجًا على اليساق(١٤) مثله فى ذلك مثل هولاكو الذى لم يعتنق المسيحية، بل كان مثل جده جنكيز خان وباقى التتار على الوثنية البوذية(١٥).

وعلى الرغم من عدم اعتناق هولاكو للمسيحية، فإنَّ مظاهر التعاون والتحالف استمرت بين أوربا وصليبيّى الشام وملوك أرمينيا وجورجيا (الكرج) من جهة، وبين التتار فى إيران من جهة أخرى، وخاصة بعد هزيمة التتار فى عين جالوت سنة ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م، وقيام النزاع والصراع بين هولاكو وبين «بركة خان» سلطان التتار فى بلاد القفجاق، الذى أعلن إسلامه، وجعل الإسلام الدين الرسمى لدولته، مما أضعف من تتار إيران. وهكذا زُوِّدَ السلطان بيبرس فى مصر بحليف جديد يتمثل فى «بركة خان» المسلم، مما أثار مخاوف جماعات المسيحيين الشرقيين، مثل الأرمن، والمارون، والقبط، والنساطرة، وكذلك فقد عاضدوا هولاكو ليعيد الكَرَّةَ للزحف على

(١٣) النويرى، نهاية الأرب فى فنون الأدب، مخطوط بدار الكتب، معارف عامة برقم ٥٤٩، جـ٢٩، ورقة ١٠ب، ومصطفى بدر، مغول إيران بين المسيحية والإسلام، القاهرة ب/ت، ص٧، وفؤاد عبد المعطى الصياد، المغول فى التاريخ، القاهرة ١٩٨٠،

Saunders, j.j, The History Of The Mongol Conquests, London, 1971, pp. 79, 80, 98.

(١٤) الياساق أو اليسق، أصله سى بيا، وهو لفظ مركب من كلمتين: (س) بمعنى ثلاثة بالفارسى، و(بيان) بمعنى الترتيب بالمغولى، وعلى ذلك فمعنى كلمة الياساق هو التراتيب الثلاثة، وسبب ذلك فيما يقول ابن تغرى بردى: أن جنكيز خان كان قسم ممالكه فى أولاده الثلاثة، وأوصاهم يقولون: س (بيا)، ثم حرفوها إلى (يسق). انظر: ابن تغرى بردى، جـ٧، ص ١٨٣، والقلقشندى، صبح الأعشى، جـ٤، ص ٣١١.

(15) Saunders, j.j, The History Of The Mongol , pp. 117, 189.

مصر حتى يستعيدوا أورشليم مرة ثانية .ويوجهوا ضربة قاضية للإسلام. من هنا كان تحالف هولاكو مع المسيحيين الشرقيين والغرب، ولم يكن نابعًا عن كراهيته للإسلام بقدر ما كان نابعًا من الخوف من التحالف الذى تم بين مصر وبين تتار القفجاق، فقد أصبح هولاكو بين شقى الرَّحَى فى الشمال، حيث تتار القفجاق المسلمون، وفى الغرب، حيث المماليك فى مصر. وهذا يعنى أن العطف الذى أبداه هولاكو تجاه المسيحيين كان هدفه الاهتمام بمصالحه الخاصة، وتوفير نوع من الاستقرار الداخلى، بإقامة نوع من التوازن بين المسيحيين والمسلمين.

أمّا لتوفير الأمن الخارجى لدولته، فقد اضطره ذلك لإقامة بعض الاتصالات مع بابوات أوربا وملوكها لاستغلال تلك القوى المعادية فى حربه مع المماليك فى مصر والشام[١٦]. وهذا يعنى ببساطة أن المسيحية ـ متمثلة فى الصليبية من ملوك وبابوية ـ لم تحقق نصرًا ماديًا لهولاكو على الإسلام، متمثلا فى دولة المماليك فى مصر والشام، والتى ألحقت الهزيمة بالتتار فى عين جالوت سنة ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م، ممًا أدّى إلى أن يعزف هولاكو عن اعتناق المسيحية وينصرف عنها[١٧].

أما عن المؤثرات التى دفعت هولاكو لاعتناق الإسلام قبل وفاته، فلم تكن وليدة يوم وليلة بقدر ما كانت عاملاً مساعدًا أدى بهولاكو فى النهاية إلى دليل مادى كان يبحث عنه لاعتناق أى ديانة، وجاء الدليل المادى هذا على يد رجال الطَّريقة الصوفية الرفاعية، كما سيرد فيما بعد.

وكان على رأس هذه المؤثرات: تأثير الزوجات المسلمات على هولاكو، فيحدثنا ابن العبرى المؤرخ المعاصر لتلك الأحداث ـ وكذلك رشيد الدين الهمذانى ـ أن هولاكو عندما فتح بغداد سنة ٦٥٦ هـ/ ١٢٥٨م استولى على سبعمائة من نساء الخليفة المستعصم بعد قتله[١٨]. ويخبرنا رشيد الدين الهمذانى أن أحمد تكودار بن هولاكو

---

(١٦) المقريزى، السلوك، جـ١، ص٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٤٢، ٦٢٩، وابن تغرى بردى، النجوم، جـ٧، ص٧٩، ٨٠، ٢٩٨، ٣٠٦، جـ٨ ص ٩٦، ٩٧، ١٣٦، ١٣٩.

(١٧) رجب محمد عبد الحليم، انتشار الإسلام بين المغول، ص٢٢.

(١٨) ابن العبرى، تاريخ مختصر الدول، ص٤٧٥، ورشيد الدين الهمذانى، جامع التواريخ، ترجمة محمد صادق نشأت، وفؤاد عبد المعطى الصياد، القاهرة، ب/ت، م٢، جـ١، ص٢٩٢، جـ٢، ص٦، ٩٨، ١٢٤، ١٢٥، ١٧٠.

الذى اعتنق الإسلام، كان السبب المباشر فى إسلام هولاكو، وكانت زوجاته مسلمات[١٩].

كما يذكر المقريزى وابن تغرى بردى أن الأمير «طرغاى» زوج بنت هولاكو قد اعتنق الإسلام، وذلك أثناء حديثهما عن طائفة التتار الأويراتية[٢٠]، مما يدفعنا إلى الاعتقاد أن بنت هولاكو اعتنقت الإسلام أيضًا، وهذا يعنى ببساطة أن هولاكو انحصر داخل مثلث إسلامى، تمثلت أضلاعه فى زوجاته وأبنائه وبناته.

كذلك كان للوزراء والموظفين والكُتّاب المسلمين أثرٌ على هولاكو، فمن العجيب أن هولاكو الذى حطَّم الخلافة العباسية فى بغداد، والذى يعتبر أكبر عدو للإسلام، كان يشمل برعايته اثنين من كبار الكُتّاب المسلمين فى زمانه، أحدهما نصيرالدين الطُّوسى، والآخر عطا ملك الجوينى[٢١]. بل إنه جعل نصير الدين الطوسى مستشاراً ووزيراً له، وكان هذا الرجل قد دخل فى خدمة هولاكو، وكان مسموع الكلمة عنده، وكان من العلماء البارزين فى شتى العلوم فى عصره، وخاصة علم الفلك، ولذلك سمح له هولاكو ببناء مرصد ضخم فى مدينة مراغة[٢٢] بأذربيجان، نَقَلَ إليه عدداً كبيراً من كتب ووثائق الأوقاف التى لم يُصِبْهَا التلف ببغداد. كما بنى هذا الوزير العالِم دار حكمة، وعَيَّنَ بها بعض الفلاسفة، ورَتَّبَ لكل واحد منهم دِرهَمَيْنِ فى اليوم. كما بنى دارَ طبٍّ، عين فيها الأطباء، ورتب لكل واحد فيهم درهمين. ومدرسة، رتب لكل فقيه فيها درهمًا. ودارَ حديث، ورتب لكل محدث فيها درهمًا أيضًا[٢٣]. وقد امتدت سلطة هذا الوزير العالِم حتى صار تحت حكمه جميع الأوقاف فى جميع البلاد التى كانت تحت حكم التتار فى إيلخانية إيران[٢٤].

(١٩) رشيد الدين الهمذانى، جامع التواريخ، جـ٢، ص ١٢٥، ٩٧٠.

(٢٠) المقريزى، السلوك، جـ٢، ص٣٦، ٣٩، ١١٧، ١١٨، وابن تغرى بردى، النجوم، جـ٨، ص٢٥٨.

(٢١) ابن الفوطى، الحوادث الجامعة والتجارب النافعة فى المائة السابعة، بغداد، ١٣٥١هـ، ص٣٥٣، وبراون، تاريخ الأدب فى إيران من الفردوسى إلى السعدى، تعريب إبراهيم أمين الشواربى، القاهرة، ١٩٥٤، ص٥٦٤.

(٢٢) مراغة: مدينة مشهورة فى بلاد أذربيجان، كثيرة السكان، غزيرة الأشجار، كثيرة الأنهار، وكانت مشتى لإيلخانات إيران، وهى مدينة مُحدثة، اتخذت اسمها هذا أيام مروان بن محمد، آخر خلفاء بنى أمية. انظر: ابن الفوطى، الحوادث، حاشية (١)، ص (٢٩)، والقلقشندى، صبح الأعشى، جـ٤، ص ٣٥٩، ٣٦٠.

(٢٣) المقريزى، السلوك، جـ١، ص٤٢٠، ٤٢١، والعينى، عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان، مخطوط بدار الكتب برقم ٨٢٠٣ ح، جـ٢٢، ورقة ١٠٩ (أ).

(٢٤) ابن العبرى، تاريخ مختصر الدول، ص٥٠٠.

ولاشك أن هذا الرجل الذى امتد به العمر حتى سنة ٦٧٥هـ/ ١٢٧٦م - أى أنه توفى بعد هولاكو بحوالى إحدى عشرة سنة - كان له تأثير على هولاكو الذى كان مُحبًا للعلماء ورجال الدين من كافة الملل والنحل، كما أن ما قام به هذا العالم فى مراغة قد أثار نهضة فى العلوم الإسلامية التى كانت قد تعرضت لضربة شديدة عقب القضاء على عدد كبير من العلماء والفقهاء أثناء غزو هولاكو لبغداد وغيرها من مدن الإسلام فى إيران والعراق والشام[٢٥].

ولم يكن نصير الدين الطوسى هو المستشار المسلم الوحيد الذى استعان به هولاكو، فقد عين هولاكو، معين الدين براونة وزيرًا له فى بلاد السلاجقة، الذين كانوا قد أعلنوا الطاعة والخضوع للتتار، كما عهد هولاكو بحكم بغداد إلى الأمير على بهادر، وعَيَّنَ معه مؤيد الدين بن العلقمى وزيرًا له، ولما توفى هذا الوزير تولى ابنه عز الدين أبو الفضل الوزارة فى بغداد، أمَّا منصب صاحب الديوان بها فقد عين فيه هولاكو المؤرخ الصاحب علاء الدين عطا ملك الجوينى (صاحب كتاب تاريخ جهانكاشى)، أى تاريخ فاتح العالم، والمقصود به «جنكيز خان». كما عَيَّنَ هولاكو أخاه شمس الدين محمد الجوينى فى منصب صاحب الديوان للبلاد كلها، وأطلق يده فى حل الأمور وعقدها[٢٦].

أما العامل الأخير الذى كان بمثابة الشرارة التى دفعت هولاكو دفعًا نحو اعتناق الإسلام، فكان يكمن فى الدليل المادى الذى كان يبحث عنه هولاكو، والذى وجد فيه ضالته على يد الطُّرُق الصوفية التى كانت قد انتشرت فى كافة أنحاء العالم الإسلامى، وخاصة منذ أن أصيب هذا العالم بالغزو الصليبى فى أواخر القرن الخامس الهجرى/ الحادى عشر الميلادى، وبعد سقوط الخلافة العباسية فى بغداد سنة ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م، لذلك لجأ كثير من المسلمين إلى التصوف يلوذون به كأسلوب من أساليب المقاومة السلبية، ثم تحول هذا الدور السلبى إلى دور إيجابى، عندما بَذَلَ هؤلاء الصوفيون جهدهم كله لتحويل هؤلاء الغزاة الوثنيين إلى الإسلام[٢٧].

(٢٥) رشيد الدين الهمذانى، جامع التواريخ، جـ١، ص٣٣٨.

(٢٦) ابن الفوطى، الحوادث الجامعة، ص ٣٣١، ٣٣٣، وابن الوردى، تاريخه، القاهرة، ١٢٨٥هـ، جـ٢، ص٢٢٩، وفؤاد عبد المعطى الصياد، المغول فى التاريخ، ص ٢٧٦، ٢٧٧، ٣٢٤.

(٢٧) بطروشوفسكى، الإسلام فى إيران، ترجمة السباعى محمد السباعى، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٣٣٤.

ومن أشهر هذه الطرق الصوفية التى كان لها دور كبير فى هذا المضمار، الطريقة الرفاعية التى أسسها أحمد الرفاعى، المتوفى سنة ٥٧٩هـ/ ١١٨٣م، فى البصرة[٢٨]، فقد كان لها دور التصدى للنشاط التبشيرى النصرانى، ونجحت كذلك فى نشر الإسلام بين التتار أنفسهم فى إيران، حيث كان لها دور محمود فى هذا النشاط الإسلامى، فقد قام أتباع الطريقة الرفاعية، أو الأحمدية، بنشر طريقتهم فى كثير من أنحاء العالم الإسلامى فى إفريقيا وآسيا، وقد نزل ابن بطوطة أثناء تجواله فى آسيا الصغرى فى بعض زوايا الأحمدية، فى مدينة أزمير وبرغمه، حيث وجد أمير أزمير ومشايخها يقومون بمساعدة الفقراء والمتصوفين[٢٩].

ويذكر الديار بكرى أن طائفة الأحمدية الصوفية كان لها إثر كبير على هولاكو وابنه تكوادار، لدرجة أن هولاكو وَهَبَ لهم ابنه تكودار وسماه أحمد، فأسلم. ولكن الديار بكرى وغيره من المؤرخين المعاصرين لم يتعرضوا لشىء من قريب أو من بعيد عن إسلام هولاكو نفسه[٣٠].

أما المؤرخ الوحيد الذى انفرد بذلك من بين عامة المؤرخين فهو المؤرخ ابن الساعى، الذى ذكر ما نصه: «**وأما الطاغى هولاكو فإنه أسلم قبل وفاته بشهرين، وسبب إسلامه: لمـا أفسد التتار البلاد والعباد وآذَى الملة البيضاء الإسلامية وأهلها، تجرد له من الطائفة الأحمدية الوليان الكبيران العارفان بالله تعالى ورسوله ﷺ، الخاجة محمد الدربندى المولد، شيخ الجبال القفقاسية، الواسطى الأصل، العَالم العامل، والشيخ الجليل يعقوب مخدوم جهاينان، ووصلا إليه إلى «ثلث» من أعمال «سلماس»، وكان بها ومعهما جَمٌّ غفير من أتباعهما الفقراء، فبذلا له النصيحة، وقالا له: أنت مَلكٌ جليلٌ عاقل، ومثلك من يتدين بدين الحق وينصر الحق. فقال: إنْ أقَمْتُمَا لى دليلاً ظاهراً على حقيقة دين الإسلام أتبعه. فأقاما له الأدلة الشرعية النقلية، وأيَّدَاها بالأدلة العقلية، فلم ينفع ذلك عنده، وقال: أريد حجة ظاهرة، وبرهانًا بيّنًا يفهمه حتى رعاة الأكاديش من هؤلاء المغل والتتار.**

(٢٨) الديار بكرى، الخميس فى أحوال أنفس نفيس، جـ٢، ص٣٨٠.
(٢٩) ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ص١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢١٩.
(٣٠) الديار بكرى، الخميس فى أحوال أنفس نفيس، جـ٢، ص٣٨١.

قالا: افْعَلْ ما بدا لك. فأمر أن تُوَجَّجَ لهما نار عظيمة. فَأُجِّجَتْ نارٌ لم يُبصَرْ مثلها بتلك الديار، وأمر أن يُذاب لهما النحاس، وأن تُحلل لهما السموم الناقعة، ففعل ذلك كله وَهُمَا ينظران، وكان أمام هولاكو ولد من أولاده من دون العشرة، فاختطفه الخاجة الدربندى، وصاح بأخيه فى الخرقة الشيخ يعقوب، وأمر من معهما بدخول النار، فدخلوا جميعًا النار وولد هولاكو معهم، فصار فى غيظ عظيم، وهَمٍّ وكَرْب، وما مَضَتْ ساعات قليلة حتى انكشفت النار خامدة، وخرج الدربندى ـ قدس الله سره وروحه ـ وولد هولاكو وبيده تفاحة خضراء. فقام له هولاكو وسأله عن حاله، فقال: كنت فى بستان جميل، واقتطفت من أشجاره هذه التفاحة. وشربوا أيضًا النحاس المذاب والسموم القاتلة فلم تضرهم بإذن الله تعالى، فأسلم هولاكو، وعَظَّمَ المِلَّة المحمدية، وكَفَّ عن أذية المسلمين ببركة هذه الطائفة الرفاعية المرضية، رضى الله عنهم. وكان من مشايخ الجمع الأحمدى المشاهير فى تلك الواقعة أزيد من عشرين شيخًا، مثل الشيخ صالح بن عبد الله المنيعى البطائحى، والشيخ ثابت بن عبد الله بن ثابت الواسطى، والشيخ أحمد بن على بن نعيم البغدادى، والحنبلى، وغيرهم، قدس الله أسرارهم.

هكذا الأولياء إنْ مَسَّ خَطْبٌ ... هائلٌ قَابَلُوا الأهوالْ
ورجال القطب الرفاعى فيهم ... يوم كشف الغطاء على الرجال
ما أقاموا دليلاً وإلا ... أيَّدُوهُ بخارق الأفعال[٣١]

فى الواقع أن معظم المصادر المعاصرة قد ذكرت هذه القصة، وأجمعت على إسلام «تكودار بن هولاكو»، ولكنها صمتت عن إسلام هولاكو نفسه، باستثناء ابن الساعى، مما يدفعنا إلى الأخذ بما ذكره عن إسلام هولاكو، فكيف يهب هولاكو ابنه للإسلام ويطلق عليه اسم أحمد، ويظل هو على الوثنية؟ وإذا كان ابن هولاكو اعتنق الإسلام وهو لا يزال صبيًا صغيرًا لم يبلغ العاشرة من عمره، لا حول له ولا قوة، وإن الأمر كله كان بأمر هولاكو سلطان الأرض كما كان يدعى، فهذا يعنى ببساطة أن هولاكو كان

(٣١) ابن الساعى، تاريخ الخلفاء العباسيين، ص١٦٢، ١٦٣.

راضيًا تمامًا عن ذلك، وإسلام ابنه بين يديه يعنى إسلامه هو. وربما صمتت المصادر بشأن إسلامه، ذلك لأن هولاكو ربما صرح بإسلامه فقط لفئة الطريقة الرفاعية، حيث منعه كبرياؤه وغطرسته أن يعلن إسلامه صراحة أمام عامة الناس، وأن يعلن الإسلام الدين الرسمى لدولته!

وبعد وفاة هولاكو ووفاة ابنه (أبغا) سنة ٦٨٠هـ/ ١٢٨١م، تسلطن ابن هولاكو «تكودار»، والذى تَسَمَّى بأحمد، وأعلن الإسلام الدين الرسمى لدولته، وذلك بسبب أن الشيخ الصوفى كمال الدين عبد الرحمن كان قد تنبأ له بانتقال المُلك إليه عندما أسلم وهو صغير، ولكن هذا السلطان التترى المسلم لم يستمر فى الحكم مدة طويلة، فقد ثار عليه ابن أخيه «أرغون بن أبغا» وقتله، ثم اعتلى العرش مكانه سنة ٦٨٣هـ/ ١٢٨٤م[٣٢].

وباعتلاء «أرغون» علا صوت البوذية والشامانية والمسيحية واليهودية فى إيران، مما جعل معظم المؤرخين المعاصرين يتجاهلون إسلام هولاكو، حيث أصبح إسلام هولاكو وابنه أحمد كأنْ لم يكن، ولم يثمر ثمرته، حيث عاد التتار إلى سالف عهدهم يدينون بالوثنية.

ونحن لا يعنينا من هذا البحث طبيعة إسلام تتار إيران بقدر ما يهمنا إبراز حقيقة تاريخية مُهِمَّة، وهى أن هولاكو مات على دين الإسلام، على عكس ما ذكر معظم مُؤَرِّخى عصره، والمؤرخين المحدثين، من أنه مات على دين الوثنية[٣٣].

(٣٢) ابن العبرى، تاريخ مختصر الدول، ص٤٩٧، ورشيد الدين الهمذانى، جامع التواريخ، م٢، جـ٢، ص١٢٤،

Howorth, (Hemry), History of The Mongols From the 9th to 19 Century, part, 2, London, 1880, p. 1012.

(٣٣) الديار بكرى، الخميس فى أحوال أنفس نفيس، جـ٢، ص٣٨٠، ورجب محمد عبد الحليم، انتشار الإسلام بين المغول، ص ٩٥.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

- ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة فى أخبار مصر والقاهرة، جـ ٧، ١٠، ١٩٧٢.
- ابن بطوطة، تحفة النُّظَّار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، بيروت، ب/ ت.
- الديار بكرى، الخميس فى أحوال أنفس نفيس، جـ٢، القاهرة، ١٢٨٣ هـ.
- ابن الساعى، تاريخ الخلفاء العباسيين، تقديم عبد الرحيم يوسف الجمل، القاهرة، ١٩٩٣.
- رشيد الدين فضل الله الهمذانى، جامع التواريخ، م٢، جـ٢، ترجمة محمد صادق نشأت، وفؤاد عبد المعطى الصياد، القاهرة، ب/ت.
- ابن العبرى، تاريخ مختصر الدول، بيروت، ١٨٩٠.
- العينى، عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان، جـ٢٢/ مخطوط بدار الكتب برقم ٨٢٠٣ ح.
- ابن الفوطى، الحوادث الجامعة والتجارب النافعة فى المائة السابعة، بغداد، ١٣٥١هـ.
- القلقشندى، صبح الأعشى، جـ٤، ٧، القاهرة، ١٩١٤.
- المقريزى، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد مصطفى زيادة، ١٩٣٦، ١٩٣٩م.

- النويرى، نهاية الأرب فى فنون الأدب، جـ ٢٩، مخطوط بدار الكتب برقم ٥٤٩، معارف عامة.
- ياقوت الحموى، معجم البلدان، بيروت، ١٩٨٤.

ثانيا: المراجع العربية

- توماس أرنولد، الدعوة إلى الإسلام، ترجمة حسن إبراهيم حسن، عبد الحميد عابدين، إسماعيل النحراوى، القاهرة، ١٩٧٠.
- براون، تاريخ الأدب فى إيران من الفردوسى إلى السعدى، ترجمة أمين الشواربى، القاهرة، ١٩٨٢.
- فؤاد عبد المعطى الصياد، المغول فى التاريخ، ١٩٨٠.
- مصطفى طه بدر، مغول إيران بين المسيحية والإسلام، القاهرة ب/ت.

ثالثا: المراجع الأجنبية

- Barthold, Turkestan Down The Mongol Invasion, London, 1928.
- Howrath, (Henry f.s.s), History of The Mongols from the 9Th To the 19Th Century, London, part 2, 1880.
- Saunders, (j.j), The History of the Mongol Conoquests, London, 1971.

دور سكـــة فلسطـــين
فى
تحديـد الوضـع السياسـى للفاطمـيين

د. أسامة سيد على أحمد
كلية التربية ـ جامعة قناة السويس

دور سكة فلسطين فى تحديد الوضع السياسى للفاطميين

السكّة[1] فى بُعدها السياسى مورد تملكه الدولة من أجل تدعيم نفوذها وتأكيد كيانها لتحقيق استراتيجيتها الكبرى، وهى أن تصبح قادرة على فرض سيطرتها وتحديد مصيرها.

ومن المعروف أن قدرة الدولة السياسية غالبًا ما تتوقف على قدرتها الاقتصادية، والقدرة الاقتصادية غالبًا ما يتحكم فيها الموقف المالى للدولة[2].

وعند تحليل الموقف المالى للدولة كجزء من القدرة الاقتصادية، تظهر لنا أهمية السكة وتأثيرها على القرارات السياسية، لأن كثيرًا من هذه القرارات لا تُتَّخَذُ إلا استنادًا لأسس اقتصادية تضبط هذه القرارات وتحكمها[3].

ومن هنا تؤدى السكة دورًا مُهِمًّا فى تحديد مدى قدرة الدولة فى الاعتماد على نفسها، رغبةً فى تحقيق ثباتها وزيادة استقرارها[4].

ومما لا شك فيه أن الواقع السياسى للدولة الناشئة لا يمكن أن يستقر أو يكون إلا

(١) يقصد بلفظ «السكّة» فى البحث: النقود التى تم ضربها أو تداولها، سواء كانت دنانيرَ ذهبية أو دراهمَ فضية أو فلوسًا نحاسية، وغالبًا ما تعرف النقود باسم السكة، فعندما يُطلق لفظ السكّة فإنما يعنى ذلك النقود نفسها. وقد ورد لفظ السكة فى بعض المراجع العربية معبرًا عن عدة معان غير النقود، منها: النقوش المختلفة، ومنها: قوالب السك التى تُضرب بها العملة، أو الحديدة المنقوشة التى يُضرب عليها النقود.

ـ راجع: المقريزى، شذور العقود فى ذكر النقود، طبعة النجف، ١٩٦٧م، ص ٦٦، ٦٧.

ـ عبد الرحمن فهمى، فجر السكة العربية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٥م، ص ٢٧، ٢٨.

(٢) مصطفى كامل السيد، المديونية والنظم السياسية، مجلة السياسة الدولية، عدد ٨٦، أكتوبر ١٩٨٦م، ص ١١١ وما بعدها.

(٣) نفسه.

(٤) نفسه.

إذا كان للدولة سكة خاصة بها، يمكن عن طريقها تحريك الأسس الاقتصادية الأخرى، إنتاجًا واستهلاكًا وكفايةً إنتاجية، وتصديرًا واستيرادًا[(١)].

أما السكة فى بُعدها الاقتصادى فهى الوسيلة الوحيدة التى تستخدمها الدولة للوفاء بالتزاماتها، خاصةً إذا كانت هذه السكة تتمتع بقبول عام، لذلك كان ارتباط السكة بالمسائل الاقتصادية وثيقًا، لما للسكة من دور أساسى فى استقرار النظام الاقتصادى، فالسكة تستمد أهميتها من الخدمة التى تقدمها للاقتصاد القومى، لأن تداولها وقوتها الشرائية يساعد على إنتاج السلع، وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد والجماعات[(٢)].

ومن ثَمَّ أصبحت السكة وسيطًا للمبادلة مع الدول الأخرى، هذا إلى جانب كونها تمثل وحدة حسابية معيارية تُقاس بها قوة اقتصاد الدولة[(٣)].

وتكمن أهمية التعريف السابق للسكة سياسيًّا واقتصاديًّا فى إظهار العلاقة الوثيقة بين السكة والسياسة والاقتصاد، فالسكة بين الحين والآخر كانت من أقوى العوامل التى تؤثر فى القرارات السياسية للدولة، لأن الدولة التى تبغى استقرارًا سياسيًّا لابد أن تقيس هذا الاستقرار بمدى قدرتها على ضرب السكة الخاصة بها كجزء مكمل لاستقلالها السياسى والاقتصادى معًا[(٤)].

ومما تجدر الإشارة إليه أن السكة كانت ـ ولا زالت ـ من أهم الوثائق التى تعين الباحثين على استكمال دراسة التاريخ السياسى للدولة، لأن السكة فى كثير من الأحيان ـ بل فى أغلبها ـ تثبت صدق زمان الحدث ومكان قيامه[(٥)].

ومن خلال السكة يمكن أن نلقى الضوء على كثير من الأحداث التى قامت زمن ضربها[(٦)]، وكذلك يمكن أن نثبت أو ننفى تبعية الحكام أو الولاة للحكومة المركزية، والدليل على ذلك أنه بمجرد استيلاء حاكم جديد على السلطة، سواء كان ذلك بالثورة أو بالفتح، يصبح أول امتياز له يعلنه هو ذكر اسمه فى الخطبة، ثم كتابة اسمه على

(١) نادية رمسيس فرج، الآثار الاجتماعية للمديونية الخارجية للدول النامية، مجلة السياسة الدولية، عدد ٨٦، أكتوبر ١٩٨٦م، ص ١٢٦.

(٢) زكى محمد حسن، دراسات فى مناهج البحث فى التاريخ الإسلامى، بحث منشور بمجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، مجلد رقم ١٢، الجزء الأول، ص ١٦٧.

(٣) نفسه.

(٤) نادية رمسيس فرج، المرجع السابق.

(٥) عبد الرحمن فهمى، إضافات جديدة فى مسكوكات الفاطميين، مجلة المجمع العلمى المصرى، عدد ٥٢، سنة ١٩٧٠ - ١٩٧١، ص ٥.

(٦) نفسه.

الطراز[١]، ومن ثَمَّ نقشه على السكَّة، وبذلك تكتمل مقومات الاستقلال بالدليل المادى الذى لا يكذب ولا يحابى.

ومن المعروف أن السكَّة وضربها فى ديار الإسلام كان من اختصاص الحاكم العام لجماعة المسلمين، من خليفة أو سلطان، أو الذين يمثلونه من الولاة، ونتيجةً لذلك فقد أصبح الاستقلال بالسكة معناه أن تصبح الدولة ذات شخصية مميزة بعيدة عن مظاهر هذه الخلافة أو تلك[٢].

ومن هنا تعتبر السكة من أهم المصادر المتمة لدراسة التاريخ السياسى للدولة، حيث تُبين السكة فى كثير من الأحيان مظاهر التبعية السياسية للدولة من عدمه.

وتذكر الدكتورة «سيدة كاشف» فى بحثها «دراسات فى النقود الإسلامية» أنه «من خلال السكة يمكن أن ندرس ألقاب الأمراء والحكام، وتاريخ الضرب، وبعض عبارات خاصة بالمذهب الدينى. كما تكشف السكة عن أسماء مدن دور الضرب، وما كان لهذه المدن من شأن إدارى كبير»[٣].

وليس هناك شك فى أن قيمة السكة فى البحث التاريخى كبيرة، لأنها وثيقة صحيحة وقديمة ورسمية، وليس من السهل الطعن فيها[٤].

ولعل من أهم المشاكل التى واجهت الفاطميين كدولة ناشئة فى فلسطين هو كيفية تدعيم نفوذها السياسى إلى جانب نفوذها الاقتصادى، وسط أكثرية من الأعداد المحيطين بها[٥].

وفى الحقيقة أن مهمة الفاطميين فى فرض سيطرتهم على فلسطين سياسيًا واقتصاديًا لم تكن سهلة إذا ما قُورنت بمهمتهم فى مصر، تلك المهمة التى انجزوها دون عناء يذكر، بفضل السياسة الحكيمة التى اتبعها قائدهم «جوهر الصِّقِلّى» فى مصر[٦].

(١) عن شارات الملك وكتابة الطراز راجع: سعاد ماهر، النسيج الإسلامى، مطابع دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ٢٤-٢٧.
(٢) عبد الرحمن فهمى، المرجع السابق، ص ١٥.
(٣) بحث منشور بالمجلة التاريخية المصرية، المجلد الثانى عشر، سنة ١٩٦٤، ١٩٦٥، ص ٦١ وما بعدها.
(٤) نفسه.
(٥) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الدولة الفاطمية فى المغرب ومصر وسورية وبلاد العرب، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٦٤م، مكتبة النهضة المصرية، ص ١٥١.
(٦) عن الفتح الفاطمى لمصر والشام راجع: أبو المحاسن، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، جـ ٣، ط القاهرة ١٩٥٦م، ص ٣٩١.
- ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، جـ٢، ط. بيروت ١٩٥٨م، ص ١٠٣.

أما فى فلسطين، فقد كان لزامًا على الفاطميين اتخاذ كثير من الإجراءات الكافية التى تضمن لهم بقاء دولتهم التى بدأت فى الظهور بإعلان خلافتهم، وانتهت بتثبيت مظاهر السيادة الشرعية لهم عن طريق ضرب السكّة الخاصة بهم، والتى تتفق مع عقيدتهم المذهبية(١).

ومن هنا جاءت بؤرة الاهتمام بدراسة سكة الفاطميين، ودورها فى تحديد الوضع السياسى لهم بفلسطين، تلك السكة التى كانت زاخرة بالعديد من المظاهر، كما كانت غنية بالكثير من المعلومات التى تُلقى الضوء على جوانب مختلفة من حياتهم.

ولعلنا لا نخطئ إذا قررنا أن كثيرًا من إصدارات السكة الفاطمية جاءت من أجل تدعيم واقع سياسى مع مذهب دينى، وجاء ذلك كله متزامنًا مع الأحداث التاريخية(٢).

ولعل هذا ما دفعنى إلى دراسة أثر هذه السكة، وما تم ضربه من دنانير ذهبية ودراهم فضية على عهد كل خليفة من الخلفاء الفاطميين، مشيرًا فى النهاية إلى أماكن ودور الضرب التى كانت منتشرة فى فلسطين على عهد الفاطميين.

أما منهج البحث، فقد حَمَلْتُ نفسى فى هذا البحث على الإيجاز الشديد فيما يتعلق بالناحية الأثرية، ولكنى خرجت عن ذلك فيما يخص تفسير وتعليل الألفاظ والأسماء الواردة على السكة، سواءً كانت دنانيرَ ذهبية أو دراهمَ فضية، فاطمية أو قرمطية، وذلك حتى تتضح أسباب ورود مثل هذه الألفاظ ومدلولها، وكذلك أسهبت فى تحليل تاريخ سنوات ضرب السكة وما تحويه من خصائص كتابية من نصوص وعبارات، مُحَاولاً إبراز كيف أن السكة كانت مرآةً تعكس بجلاء صورة الصراع السياسى والعسكرى من أجل الحصول على السيطرة والحكم.

❁ ❁ ❁

= - محمد أديب الحصينى، منتخبات التواريخ لدمشق، تحقيق كمال الصليبى، ط. بيروت ١٩٧٩م. ص ١٣٣-١٣٤.

كذلك يمكنك الرجوع للنص الكامل لعهد الأمان الذى أعلنه جوهر الصقلى فى شعبان (٣٥٨هـ/ ٩٩٦م) بعد فتحه لمصر، وكان موجهًا لأهل مصر وغيرهم من المسلمين.

راجع المقريزى: اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، جـ١، ط. القاهرة ١٩٧٣م، ص ١٠٣-١٠٤.

(١) ابن عساكر، تهذيب تاريخ دمشق الكبير، ط. بيروت ١٩٧٩م، جـ٣، ص ١٥١-١٥٢.

(٢) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسى، ط. القاهرة ١٩٦٧م، جـ٣، ص ٢١٣.

منذ أن بدأ المد الشيعى الفاطمى ليعلن عن نفسه فى القرن الرابع الهجرى، وهو يعمل من أجل زعامة العالم الإسلامى، ولم يكن غريبًا أن يَلْقَى هذا المد الشيعى استعدادًا وقبولاً تاريخيًّا لدى كثير من الشعوب العربية التى سَئِمَتْ معيشة الخلافة العباسية، التى أصبحت رمزًا لا معنى له فى ظل الفُرْقَة والتشرذم الذى عَايَشَتْهُ نتيجة لسيطرة عناصر غير عربية عليها من البويهيين حينًا، والأتراك أحيانًا أخرى، وما نتج عن ذلك من شعور نشأ لَدَى هذه الشعوب العربية يطالب بالتغيير، ومن ثَمَّ استغلت الدولة الفاطمية هذا الشعور فى توسيع نطاق دعوتها، والتأكيد على سيادتها، مستغلةً الظروف التى ألمت بالعالم الإسلامى فى ذلك الوقت، ولما رأته من أن الميدان أصبح مُهَيَّأً لتقبل دعوتها[1].

وبعد أن وَطَّدَ الفاطميون نفوذهم فى مصر، اقتضت الضرورة السياسية قبل الحربية أن يُوَلُّوا وجوههم شطرَ فلسطين، لقُربها من موطن خلافة العباسيين من ناحية، وللسيطرة على مظلة إسلامية تعمل تحتها، تمثلت فى سيطرتهم على بيت المقدس من ناحية أخرى[2].

وكانت أول مرة يمتد فيها النفوذ الفاطمى إلى بلاد الشام عن طريق تلك الحملة التى أرسلها المعز بقيادة «جعفر بن فلاح الكتامى» فى أواخر سنة ٣٥٩هـ، والتى أثبتت تفوقها الحربى على قوات «الحسن بن عبيد الله بن طُغْج الإخشيد» حاكم فلسطين بتفويض من العباسيين، خاصة عندما سقطت دمشق والرملة، وسَلَّمَتْ طبرية دون مقاومة تذكر من أهلها[3].

---

(١) أنشد ابن هانئ للمعز لدين الله الفاطمى، مبينًا الأوضاع السيئة التى أضحى فيها العالم الإسلامى، وضَعْف القائمين فى الأمر عن حمايته فقال:

فمدينة من بعد أخرى تستبى ... وطريقة من بعد أخرى تُقْتَفَى
حتى لقد رجفت ديار ربيعة ... وتزلزلت أرض العراق تخوُّفَا
والشام قد أَوْدَىٰ وأَوْدَى ... أهله إلا قليلاً والحجاز على شفا

– لمزيد من التفاصيل راجع: أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، جـ٤، ص٧٢-٧٣.

(٢) عن مجمل أسباب فتح الفاطميين للشام راجع: المقريزى، اتعاظ الحنفا، جـ١، ص١٠٣-١٠٤.
– الحصينى، منتخبات التواريخ لدمشق، ص ١٣٤.
– جمال الدين سرور، النفوذ الفاطمى فى بلاد الشام والعراق، ص١٧-١٨.

(٣) ابن عساكر، تهذيب تاريخ دمشق الكبير، جـ٣، ص١٥١-١٥٢.
– المقريزى، اتعاظ الحنفا، جـ١، ص١٠٤.
– وراجع أيضًا: سيدة إسماعيل كاشف، مصر فى عصر الإخشيديين، ط. القاهرة، ص٣٥٤-٣٥٥.

ومنذ ذلك الحين أصبح للفاطميين حق التمثيل الشرعى الوحيد فى فلسطين بعد زوال نفوذ الإخشيديين والعباسيين معًا(١).

ولم يكن غريبًا بعد ذلك أن يتم التأكيد على مظاهر السيادة الفاطمية الجديدة التى تثبت وجودهم فى فلسطين، وتنفى تبعيتهم للعباسيين، ولم يكن ذلك ليتم إلا عن طريق ضرب السكة الخاصة بهم التى تُثبت كيانهم، وتؤكد على مذهبهم، وتنهى إلى العالم الإسلامى خبر هزيمة أعدائهم الذين فُلَّتْ شوكتُهم، وقاربت إلى الزوال دولتُهم(٢).

أما السكة فى ذلك الحين فقد كانت جزءًا أساسيًا من شارات الخلافة الرئيسية للدولة، مثلها فى ذلك مثل ذكر اسم الخليفة فى الخطبة، وكتابة اسمه على الطراز، وشارات الملك وغيرها(٣).

وكان طبيعيًا بعد النجاح الذى حققه الفاطميون على خصومهم السياسيين فى فلسطين أن يتردد صدى عقيدتهم المذهبية التى انعكست على سكتهم، إذ نقشت الشعارات والعبارات التى تؤكد على مذهبهم الشيعى، والتى تشير إلى شخص الإمام علىٍّ رضى الله عنه، وتخصه بالتعظيم والاحترام، وتركز على وصايته وولايته للمسلمين.

وقد ظهر ذلك واضحًا على النصوص التى وُجدت منقوشة على السكة الفاطمية، ومنها: «علىٌّ خيرُ صفوة الله»، و «علىٌّ أفضل الوَصِيِّين ووزير خير المرسلين»، و«علىٌّ ولىُّ الله»(٤).

وعلى الرغم من أن مصطلح (الشيعة) أو (العلويين) أو (أهل البيت) قد ظهر منذ الصدر الأول للإسلام، حيث اعتقدوا وحدهم أنهم هم أهل للخلافة، وأن أبا بكر وعُمَرَ وعثمانَ رضى الله عنهم ـ وكذا الخلفاء من بنى أُمية والعباس ـ انتزعوا حق

---

(١) ابن الأثير، الكامل فى التاريخ، ط. بيروت ١٩٦٦، جـ٨، ص ٥٩١.

(٢) بدأ يظهر ذلك مع حذف اسم الخليفة العباسى «المطيع»، وكان ذلك فى سنة ٣٦٠هـ/ ٩٧٠م.

ـ راجع: ابن عساكر، المصدر السابق، جـ٦، ص ٢٠٠.

(٣) سعاد ماهر، مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، القاهرة ١٩٧١م، مطابع الأهرام التجارية، جـ١، ص٢٤.

(٤) راجع هذه النقوش فى المرقعات بنهاية البحث.

الإمامة المقدس من «علىٍّ»، إلا أنهم لم يكونوا فى ذلك الوقت دولة لتكون لهم سكة خاصة بهم، وكل ما قام به هؤلاء هو تطوير أو تطرف فى مبادئهم العقيدية والشيعية أثناء خلافة «علىٍّ» وبعد وفاته، للدرجة التى وصلت إلى حد الألوهية(١).

ومن هنا كانت بداية ظهور إشكالية الصدام العقائدى المذهبى الذى استمر فى خلافة «علىٍّ» وبعد وفاته، وقد تجلَّتْ صورة هذا الخلاف على عهد الفاطميين، الذين حققوا أول انتصار لهم ولمذهبهم الشيعى على حساب العباسيين أصحاب مذهب أهل السنة والجماعة.

وعندما بحث الفاطميون عن دُعامة قوية لتأكيد سيادتهم السياسية والمذهبية، وحفاظًا على النصر الذى حققوه، لم يجدوا أمامهم سوى السكَّة ليُدَوِّنوا عليها انتصارهم، وكذا حقهم فى الإمامة التى هى بمثابة الخلافة، وهى أصل جميع نظم الحكم فى دولتهم(٢).

وبعد محاولات مضنية لم يعرف الفاطميون فيها للراحة طعمًا، اندفعوا فى سك عملتهم، محاولين امتصاص السكة العباسية المتداولة فى الأسواق الإسلامية بصورة غير طبيعية.

* * *

هذا، ولم يكن الفاطميون حاذقين بالقدر الكافى عندما أعلنوا حربًا اقتصادية لا هوادة فيها ضد السكة العباسية، تلك الحرب التى كانت من أهم مظاهرها الإكثار من ضرب السكة الفاطمية، وإغراق أسواق بلاد الشام بها، والتى حازوها عسكريا. كذلك ما قام به الفاطميون من إجراءات تقضى برفع قيمة الدنانير الفاطمية، وخفض قيمة الدنانير العباسية، وكان سبيل ذلك ما أعلنه الفاطميون من جعل الدنانير الفاطمية

(١) ذكر ابن حزم أنَّ قومًا من أصحاب «عبد الله بن سبأ» أتوا عليًا فقالوا له: «أنت هو؟»، فقال لهم: «ومَنْ هو؟». فقالوا: «أنت الله!». فغضب «علىٌّ» وأظهر الجد، وأمر بنار فَأُوقِدَتْ، وأمر مولاه بأن يُلقى بهؤلاء الرجال فيها، فجعلوا يقولون وهم يُلقون فى النار: «الآن صَحَّ عندنا أنه الله، لأنه لا يعذب بالنار إلا الله».

- راجع: ابن حزم، الفصل فى الملل والأهواء والنحل، دار البيان العربى، جدة، جـ٤، ص١٧٦.

(٢) نفسه.

وحدها هى السكة الرسمية التى يتم التعامل بها داخل الدولة، حيث جعلوها هى الوحيدة المقبولة فى دَفْعِ الخراج[١].

وفى ذلك يقول «المقريزى»[٢]: «ولما قدم المعز من إفريقية إلى القاهرة المعزية سنة ٣٦٢هـ، لم يقبل «يعقوب بن كلس» أن يقبض من أموال الخراج إلا دنانير مُعِزِّيَّة، وساعد هذا على انحطاط قيمة غيره من الدنانير الموجودة، مثل الدينار الراضى ـ نسبة إلى الخليفة العباسى الراضى ـ فنقص سعر صرفه أكثر من ربع دينار».

وأعتقد أن هذه السياسة الاقتصادية الخاطئة من جانب الفاطميين أحدثت نوعًا من الارتباك المالى، نتيجةً لعدم إقامة أى نوع من أنواع التوازن النقدى بين سكتهم الجديدة وبين سكة العباسيين المتداولة داخل الأسواق الفلسطينية، بل على العكس، فقد أوجدت هذه السياسة نوعًا من أنواع الصراع النقدى حول أسبقية أى سكة على الأخرى، الأمر الذى جعل كل فريق يذهب بسكته عاملاً، مما أدَّى فى كثير من الأحيان إلى إحداث فوضى مالية أثرت بذورها على البناء الاقتصادى للفاطميين فى فلسطين[٣].

أمَّا إذا ربطنا مجريات الأحداث السياسية بالأحداث الاقتصادية فسنجد أن سياسة القائد العسكرى الفاطمى «جعفر بن فلاح» زادت الطين بلَّة بالنسبة للفاطميين، وربما كان ذلك نتيجة للأسلوب الخاطئ الذى حاول به فرض سيطرته على فلسطين باستخدام العنف وإساءة المعاملة، والاستهتار بأرواح الناس، مما أثار حفيظة الأهالى وسخطهم على الدولة الجديدة[٤].

ونتيجةً لذلك، فإننا نرى أن أمر فلسطين قد استعصى على الفاطميين سياسيًا واقتصاديًا، وكل ما نجح فيه الفاطميون هو تمكنهم من تعميم سكتهم بالقوة، إلى جانب بقاء السكة العباسية كقوة شرائية متداولة فى الأسواق المحلية، ذلك لأن

---

(١) عبد الرحمن فهمى، فجر السكة العربية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٥م، ص ٢٠١، ٢٠٢.

(٢) النقود العربية القديمة وعلم النميات، نشر أنستانس مارى الكرملى، المطبعة العصرية، القاهرة، ١٩٣٩م، ص٥٨.

(٣) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسى، جـ٣، ص٢١٣.

(٤) أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، جـ٤، ص١٢٠.

التكوين السياسى والكيان الاقتصادى ـ مضافًا إليه البناء الاجتماعى للسكان ـ لم يكن ليستوعب تلك التغيُّرات الضخمة التى حدثت دفعة واحدة على كل المستويات فى فترة زمنية قصيرة(١).

أما إذا قَارنَّا ذلك بسياسة الفاطميين فى مصر، فإننا نجد أن سياسة الفاطميين فى مصر نجحت سياسيًا واقتصاديًا نتيجةً لاستقرار البناء السياسى والاقتصادى بها، ونتيجةً لسياسة جوهر الصقلى الحكيمة التى ساعدت على امتصاص السكة الإخشيدية سريعًا من الأسواق المصرية بعد أن أبطل التعامل بها(٢).

وعلى الرغم من ذلك، فإننا إذا حاولنا الربط بين الدليل المادى، متمثلاً فى السكة الفاطمية، والدليل النقلى، متمثلاً فى روايات المؤرخين الذين سجلوا لهذه الفترة، يتضح لنا أن سكة الفاطميين وسيادتهم على فلسطين أصبحت أمرًا مقضيًا، وضرورة حتمية، ودافعًا اقتصاديًا لا محالة، فى الوقت الذى أصبحت فيه سكة العباسيين نسيًا منسيًا.

✿ ✿ ✿

وإذا تتبعنا سيرة الخلفاء الفاطميين وبدأنا مع الخليفة المعز لدين الله (٣٥٨-٣٦٥هـ/ ٩٦٨-٩٧٥م) نجد أنه قام بضرب الدنانير باسمه منذ سنة ٣٥٩هـ، بعد النجاح الذى حققه فى فتح فلسطين، وبلغت هذه الدنانير ما يقرب من ثلاثة عشر دينارًا(٣)، ضُربت جميعها فى مدينة واحدة، وهى الرملة(٤).

ولعل أول ما يسترعى الانتباه فى عُمْلَة المعز هو ارتباط العقيدة المذهبية بالناحية السياسية، وقد لاحظنا ذلك من خلال التركيز فى العُملة على إمامة المعز للمسلمين.

أمًا مضمون وفحوى عبارات دنانير المعز فهى تنص على وحدانية الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ فى عبارة «لا إله إلا الله»، وعلى رسالة سيدنا محمد ﷺ فى عبارة «محمد رسول

(١) راجع: ابن عساكر، المصدر السابق، جـ٦، ص٢١١، ٢١٢.
- أبو المحاسن، المصدر السابق، جـ٤، ص١٢١.
(٢) سيدة كاشف، مصر فى عصر الإخشيديين، ص ٣٥٤.
(3) Levy and Mitchell: "A Hoard of Gold Dinars from Ramla" Inj 1965, p. 57.
(٤) سيأتى الحديث عنها فى مدن الضرب.

الله»، وكذلك فى عبارة «محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون»[١]. وتركز هذه العُمْلة أيضًا على وصاية الإمام علىّ رضى الله عنه.

ويظهر ذلك من خلال العبارات التى وُجدت على السكة، ومنها: «علىٌّ أفضلُ الوَصيِّين ووزير خير المرسلين». وعلَى الوجه الآخر وجدت العبارة: «المعز لدين الله أمير المؤمنين»[٢]. كذلك أشارت هذه العُمْلة إلى مكان الضرب وتاريخه. وقد أكد علماء الآثار[٣] على أن عيار عُملة المعز كان جيدًا، ويقارب الوزن الشرعى للعملة[٤]، كما أنهم أكدوا على أن هذه العُملة كانت واضحة المعالم، نُقشت عليها الكتابات بالخط الكوفى بطريقة زخرفية جميلة[٥].

ولكن سرعان ما شهدت السكة الفاطمية أول تعثر لها، وذلك لأن الانتشار المالى للفاطميين لم يقابله استعداد تاريخى يضمن لهم ولاء وتعاون كافة التنظيمات السياسية الأخرى الموجودة على الساحة الفلسطينية، والتى اتفقت معها فى المذهب، ولكنها اختلفت فى المصالح والأهداف، وأقصد بذلك القرامطة[٦]، الذين تمكنوا من إلحاق الأذى بالفاطميين وهزيمتهم، ومطاردتهم حتى عاصمة خلافتهم بالقاهرة.

(١) هذه العبارة مستمدة من قوله تعالى فى سورة التوبة، من الآية ٣٣، وسورة الصف، من الآية التاسعة: ﴿هو الذى أرسلَ رسُولَهُ بالهُدَى ودين الحق ليُظهِرَهُ على الدين كُلّه ولو كَرِهَ المشركون﴾.

(٢) راجع المرقعة رقم (١١٤).

(٣) سيد شما، النقود الإسلامية المضروبة بفلسطين، دمشق، ١٩٨٠، ص١٤٣.

- عبد الرحمن فهمى، إضافات جديدة فى مسكوكات الفاطميين، ص١٧.

(٤) كان الوزن الشرعى للعملة يبلغ ٤,٢٥غم، أمّا معدل وزن عملة المعز فقد بلغ ٤,١٥غم، وقد بلغ معدل قُطر هذه العملة ٢١,٥مم.

- راجع: عبد الرحمن فهمى، المرجع السابق.

(٥) راجع: المرقعة ١١٤.

(٦) القرامطة جماعة تُنسب إلى الطائفة الإسماعيلية، قاموا فى شبه الجزيرة العربية فى منطقة الإحساء، ودانوا بالولاء فى البداية إلى الخلفاء الفاطميين، ثم انقلبوا عليهم وناصبوهم العداء فى منتصف القرن الرابع الهجرى، وقاموا بسلسلة من الغزوات العنيفة، كان الهدف منها إخضاع سوريا، وإقامة سُلطة لهم فيها، وكان لفلسطين نصيبٌ كبير فى تلك المعارك والحروب، مما جعلها مسرحًا لكثير من العمليات العسكرية.

لمزيد من التفاصيل عن تاريخ القرامطة ومعاركهم راجع:

- ابن القلانسى، ذيل تاريخ دمشق، ط. بيروت ١٩٥٨م، ص١٥، ٢٠.

- ابن الأثير، الكامل فى التاريخ، جـ٧، ص٥٤٢، جـ٨، ص ٦١٤.

والحقيقة أن الفاطميين قد اعتقدوا بعد هزيمتهم للإخشيديين أن مهمتهم فى فلسطين قد انتهت، ولكن القرامطة كانوا لهم بالمرصاد، خاصةً أن القرامطة قد أقاموا علاقات مع الإخشيديين اختلفت بين مَدٍّ وجَزْر، ولكنها تجلت فى أزهى صورها الحربية على عهد أميرهم «أحمد بن أبى سعيد القرمطى»، الذى هَزَمَ الإخشيديين وفرض عليهم الإتاوة التى بلغت ثلثمائة ألف دينار سنويًا، بدأت منذ سنة ٣٥٧هـ[١].

ولكن سرعان ما اختار الفريقان حُسْنَ الجوار الذى ما لبث أنْ تُوِّجَ برباط المصاهرة بدلا من الصدام. وقد عكست المباحثات بين الطرفين ـ القرمطى والإخشيدى ـ مَدَى تمسك وحرص كلٍّ منهما على ضرب السكة الخاصة به، والتابعة له، فالإخشيديون من جانبهم لهم تاريخ عريق فى ضرب السكة بفلسطين، وعلى الرغم من أن المدة التى ضُربت فيها السكة الإخشيدية فى فلسطين تبلغ سبعًا وعشرين سنة ـ تخللها بعض الانقطاع ـ فإن ما وَصَلَنَا من سكة ضُربت أثناء هذه الفترة البسيطة يفوق فى عدده أى سكة أخرى ضُربت فى فلسطين، حيث بلغ عددها ما يقرب من خمسمائة قطعة تقريبًا[٢].

أما القرامطة فقد أصروا على حقهم أيضًا فى ضرب السكة الخاصة بهم، والتى بدأت فى الظهور مع بداية سنة ٣٥٨هـ/ ٩٦٨م، واستمرت حتى سنة ٣٦٦هـ/ ٩٧٦م، أى أنه على مدى سبع سنوات تقريبا، ضرب القرامطة ما يقرب من خمسة وعشرين ديناراً، كلها صادرة عن دار ضرب واحدة، هى الرملة[٣].

ويعد هذا العدد معقولاً إذا ما قُورن بالفترة الوجيزة التى ظهرت فيها سيطرة القرامطة على فلسطين، وإنْ دَلَّ ذلك على شىء فإنما يدل على أهمية السكة فى تثبيت

= - فضيلة عبد الرحمن الشامى، الخلفية العقائدية لحركة القرامطة وتأثيرها الاجتماعى والسياسى فى المجتمع الإسلامى، مخطوط، رسالة دكتوراه، بإشراف حسن حبشى، جامعة عين شمس، كلية الآداب، رقم ١٩٢١٨.

(١) المقريزى، اتعاظ الحنفا، جـ١، ص١٧٣، ١٧٧.

(٢) عبد الرحمن فهمى، فجر السكة العربية، ص ١٥١، ٢٠٤.

- سيدة كاشف، مصر فى عصر الإخشيديين، ص ٢٠١، ٢٠٦.

(٣) محمد باقر الحسينى، «دراسات وتحقيقات إسلامية عن نقود الثوار والدعاية والشعارات»، مجلة المسكوكات، عدد رقم ٥، بغداد، سنة ١٩٧٤م، ص٤٦ وما بعدها.

مظاهر السيادة الشرعية للدولة، والتى حرص القرامطة والإخشيديون على تأكيدها برغم حرج موقفهم فى فلسطين، خاصةً أن الوجود الفاطمى كان لا يزال قائمًا يجتر ألم الهزيمة التى مُنِىَ بها «جعفر بن فلاح» بالقرب من دمشق، والتى دفع حياته ثمنًا لها(١).

❁ ❁ ❁

أما فيما يخص طراز العملة القرمطية ونصوصها وعباراتها، فقد كانت مشابهة لعُملة الخلافة العباسية، اللهم إلا إضافات بسيطة تمت لتأكيد كيانهم السياسى، وقد بدأ تاريخ هذه العملة يُدَوَّن كجزء من عالم السكة مع بداية تكوين الهيكل التنظيمى لمجلسهم التشريعى الذى عُرف عندهم بمجلس الكبار المسمى «بالعقدانية»، وهو الجهة الرسمية التى كانت تحكم الطائفة القرمطية(٢).

وإذا انتقلنا إلى طراز هذه العملة وكتابتها، فإننا نجد أنها كانت تحتوى على كتابة مركزية وهامشية فى كلٍّ من وجه الدينار وظهره، ففى وجه الدينار نرى فى المركز «الشهادة» وقد كُتبت بِعِدةً سطور متوازية، يعقبها لقب «السادة الرؤساء»، وحول هذه الكتابة المركزية كتابة هامشية تدور فى صَفَّيْنِ: الخارجى يتضمن نَصًا من آيتين من سورة الروم(٣)، والداخلى ينص بعد البسملة على مكان الضرب وتاريخه. أما ظَهْرُ الدينار ففيه هامش واحد فقط يحتوى على عبارة: «محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون»(٤)، وفى المركز الشهادة المحمدية، يعقبها اسم الخليفة العباسى المعاصر، ثم اسم «الحسن بن أحمد»(٥).

---

(١) راجع: ابن القلانسى، المصدر السابق، ص١، ٥.
- ابن الأثير، المصدر السابق، جـ٨، ص٦١٤.
- المقريزى، المصدر السابق، ص١٧٨.

(٢) عارف تامر، القرامطة، ط. بيروت، بدون تاريخ، ص١٤٥ وما بعدها.

(٣) هما: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون * بنصر الله﴾، (سورة الروم - من الآيتين: ٤و٥).

(٤) انظر الهامش رقم (٣٦).

(٥) انظر المرقعة رقم (١٠٨-١٠٩).

وعند تحليل هذه الكتابات، نجد أن لقب «السادة الرؤساء» يشير إلى المجلس الذى أسس لإدارة شئون الطائفة القرمطية، وكان يتألف من ستة رجال يُلقبون بالسادة، أى جمع «سيد»، «والرؤساء» جمع «رئيس»، أمَّا «الحسن بن أحمد» فهو اسم زعيم القرامطة، الملقب «بالأعصم»، والذى قاد الحملات العسكرية ضد الفاطميين عندما تحالف مع الإخشيديين سنة ٣٥٨هـ(١).

ولعل العلاقة الشهيرة بين السكة والأحداث التاريخية ظهرت مبكرة على عُملة القرامطة عندما تغيرت عباراتها نتيجة للصراع الذى حدث بين زعيم القرامطة ومجلس الكبار، الأمر الذى انعكس على سكتهم، فتغيَّر لقب مجلس القرامطة الكبار من صيغة الجمع، وورد بصيغة المفرد فى عبارة «السيد الرئيس» بدلاً من عبارة «السادة الرؤساء»(٢).

وفى الحقيقة أننا لم نصل إلى رأى قاطع لأصل هذا التغيُّر، ولكن من المرجح أن تكون هناك عدة اعتبارات هى التى دفعت الحسن بن أحمد «الأعصم» زعيم القرامطة للانتقال من حكم المجلس التشريعى إلى الحكم الملكى المستبد، أهمها محاولته الاستقلال بسوريا، ثم القيام بحملات عسكرية أخرى ناحية مصر(٣).

وقد يكون النجاح الذى حققه فى سوريا أوهم فى نفسه القوة لكى يعلن نفسه فوق المجلس التشريعى(٤).

ومهما كانت الأسباب التى دفعت إلى هذا التغيُّر، فإن الثابت تاريخيًا عن طريق السكة القرمطية يدل على أنه منذ سنة ٣٦٢هـ بدأ يظهر الصراع والتنافس على الحكم بين مجلس «السادة الرؤساء» وبين القائد «الحسن بن أحمد»، ذلك الصراع الذى حمل فى ثناياه كسوفًا وانحسارًا لمجلس الكبار على العُملة، ولكن كان ذلك إلى حين، إذ

(١) ابن القلانسى، المصدر السابق، ص ١، ٢.
- ابن الأثير، المصدر السابق، جـ٨، ص ٦١٤، ٦١٥.
(٢) عارف تامر، المرجع السابق.
(3) Scanlon: Leadership in the Qarmatian Sect, BIFAO, 1960, p. 41.
(4) Ibid

سرعان ما حدثت تغيُّرات سياسية وجوهرية كانت لها أصداء وانعكاسات على العملة القرمطية، تمثلت فى قيام القرامطة بتحالف سياسى وعسكرى مع القائد التركى «أفتكين»[١] الذى أخذ على عاتقه مهمة القضاء على الفاطميين.

وبعد أن أسفر عن مأربه رسميًا ترك بغداد وتوجه ناحية الشام، وحتى يتمكن من بلوغ الغاية استعان بالقرامطة، الذين رَحَّبُوا بهذا التحالف رغبةً منهم فى الثأر من هزيمتهم أمام الفاطميين فى المعركة التى دفعت بهم بضربة واحدة إلى التقهقر ناحية الإحساء، وبالتالى الغياب عن مسرح الأحداث مدة سنتين من الزمان تقريبا[٢].

وقد ذكر ابن القلانسى[٣] أن ثلاثة من زعماء القرامطة ـ تحت مسميات إسحاق، وكسرى، وجعفر ـ توجهوا بضاحية قرب دمشق لمقابلة «أفتكين»، واتفقوا على التعاون فيما بينهم ضد الفاطميين، حيث لم يمضِ من الوقت الكثير حتى دفع القرامطة بجيوشهم ناحية «الرملـة»، ومنها إلى «عسقـلان» لمهاجمة الفاطميين فى عقـر دارهم[٤].

أما النتيجة التى تهمنا فى مجال بحثنا الخاص بالسكة، فقد تمثلت فى أمرين:

* الأول: عودة النفوذ القرمطى إلى فلسطين مرة ثانية بعد غياب سنتين من الزمان.

* الثانى: عودة عبارة مجلس الكبار «السادة الرؤساء» فى الظهور مرة أخرى على وجه العُملة، وانحسار مكانة «الحسن بن أحمد» فى ظَهْر العُمْلَة، على الرغم من استمراره فى قيادة الجيوش القرمطية، وهو ما عبرت عنه السكة القرمطية خلال الفترة من سنة ٣٦٥هـ حتى سنة ٣٦٧هـ، حيث عُثر على دنانير قرمطية انْصَبَّ جُلُّ اهتمامها فى إظهار هذه العبارات بالشكل التالى:

---

(١) هو أبو منصور التركى الشرابى، بدأ عهده فى خدمة معز الدولة أحمد بن بويه، وما زال يترقى فى المناصب حتى وَلِيَ قيادة جند الأتراك فى بغداد فى أيام عز الدولة باختيار أمير بن بويه بالعراق.
- راجع: ابن الأثير، المصدر السابق، جـ٨، ص ٢١٧.
- أبو الفداء، المختصر فى أخبار البشر، جـ٢، ط .القاهرة ١٢٨٦هـ، ص ١٢١.

(٢) المقريزى، المصدر السابق، جـ١، ص١٨٠، ١٨١.

(٣) ذيل تاريخ دمشق، ص١٥، ٢٠.

(٤) نفسه.

ظهـــر	وجـــه
محمد رسول الله	لا إله إلا الله
صلى الله عليه	وحده لا شريك له
وعلى آله	السادة الروسا
الطائع لله	إسحق كسر
السيد الرئيس[١]	

❁ ❁ ❁

والبعد الآخر الذى تجدر الإشارة إليه هو ظهور أسماء مبعوثى القرامطة لَدَى أفتكين على العُملة القرمطية، مما يدل على أن هناك شخصيات أخرى بدأت تظهر على الساحة السياسية القرمطية، اختلفت عن شخصيات «الحسن» و «مجلس الكبار».

أمَّا ازدحام العملة القرمطية بكتابة أسماء كلٍّ من مجلس الكبار «السادة الرؤساء» مع أسماء مبعوثى القرامطة، بالإضافة إلى اسم «الحسن بن أحمد»، فهى دليل قاطع على عدم استقرار الأوضاع داخل الكيان القرمطى، الذى كان يسير إلى زوال دولته بعد الهزيمة التى مُنِيَ بها القرامطة من الفاطميين فى «الرملة»، حيث ولَّى «الحسن بن أحمد» الأدبار هاربًا، ووقع «أفتكين» فى الأسر[٢].

وبهذا زال نفوذ القرامطة نهائيًا من فلسطين، واستقر حكم الفاطميين مع بداية سنة ٣٦٧هـ، ومنذ ذلك التاريخ انتظم ضرب السكة الفاطمية هناك[٣].

كان من الطبيعى بعد ذلك أن يعود وينتظم ضرب السكة الفاطمية، لتبدأ فى الظهور مرة أخرى بعد أن انقطعت متأثرةً بحركة «أفتكين» التى استمرت على عهد «العزيز»

---

(١) انظر المرقعة (١١١).

(٢) راجع: ابن القلانسى، المصدر السابق، ص ١٩، ٢٠.
- ابن الأثير، المصدر السابق، جـ ٨، ص ٦٥٦، ٦٦١.

(٣) راجع: المقريزى، المصدر السابق، ص ١٣٢.
- ابن خلدون، العبر، جـ٤، ص ١٠٤.
- محمد جمال الدين سرور، سياسة الفاطميين الخارجية، ط. القاهرة ١٩٦٧، ص١٢٦، ١٣٢.

وبعد وفاة «المعز»، الذى وَصَلَ إلينا منه ما يقرب من ثلاثة عشر ديناراً فقط، على مدار سبع سنوات قضاها فى الحكم[(١)].

❁ ❁ ❁

ويمكن أن نتبين مقدار ما للسكة من أهمية ومَدَى ارتباطها بالأحداث السياسية مع بداية خلافة العزيز (أبى منصور نزار العزيز بالله ٣٦٥-٣٨٦هـ/ ٩٧٥-٩٩٦م)، الذى لم تظهر له سكة مضروبة فى بداية خلافته، نظراً لانشغاله بمحاولات مضنية قضاها من أجل إتمام القضاء على حركة «أفتكين»، حيث لم يعرف العزيز للراحة طعماً إلا بعد أن خرج بنفسه على رأس جيش كبير استطاع أن يقضى على سيطرة الطامعين فى فلسطين[(٢)].

ولكن العزيز لم يهنأ كثيراً بما غنم، إذ سرعان ما أتَاهُ بَنُو حمدان[(٣)] وبَنُو عقيل[(٤)] مهاجمين.

---

(١) تعتبر دنانير المعز لدين الله، فاتحة سلسلة السكة الفاطمية بفلسطين، فلا يعرف لفلسطين أى سكة فاطمية قبل دنانير المعز سنة ٣٥٩هـ، بعد نجاح الفتح الفاطمى لفلسطين، وقد توقفت عملية الضرب خلال السنوات الأربع التالية بسبب ظهور القرامطة وقيامهم بمحاولة غزو مصر.
- راجع: ابن الأثير، المصدر السابق، جـ٨، ص٦١٤، ٦١٥.
- ابن القلانسى، المصدر السابق، ص ١، ٢.

(٢) راجع: جمال الدين سرور، سياسة الفاطميين، ص١٢٤، ١٣٨.
- خاشع المعاضيدى، الحياة السياسية فى بلاد الشام خلال العصر الفاطمى، ط. بغداد ١٩٧٦م، ص٤٥، ٥٢.

(٣) من العرب العدنانيين، وهم بطن من تَغْلب، نهضوا كقوة عسكرية وسياسية عندما ضعفت الدولة العباسية فى عصرها الثانى، خاصة بعد ظهور عدة دويلات مستقلة عن الخلافة العباسية، لذلك قرر الحمدانيون الاستقلال أسوة بالدويلات والإمارات العربية المجاورة لهم، ثم أخذوا على عاتقهم مهمة مناوئة الفاطميين لمصالح خاصة بهم.
- لمزيد من التفاصيل راجع: ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، جـ٢، ص١٠٣.
- القلقشندى، صُبح الأعشى، جـ١، ص١٨٦.

(٤) كان بنو عقيلٍ شيعةً كالحمدانيين، ولكنهم لم يكونوا على وفاق دائم مع الفاطميين، وقد اختلفت العلاقات بينهم وبين الفاطميين بين مَدٍّ وجَزْر، فتارة يعلنون ولاءَهُم للفاطميين، وتارة للعباسيين، وربما كان هذا التردد مبعثه فى المقام الأول المحافظة على كيانهم، وعلى استقلالهم بشئون إمارتهم.
- راجع: أحمد أمين، ظهر الإسلام، ط. القاهرة ١٩٤٥م، جـ١، ص٥٨.

وما إن تمتْ له الغاية في قتالهم والقضاء عليهم حتى أتاهُ بنو الجرَّاح[١] ثائرين، وقد عاثوا فى فلسطين فسادًا بعد أن خلعوا طاعة العزيز واستخفوا بخلافته، فلم يكن أمامه إلا مُنازلتهم، حتى تم القضاء عليهم[٢].

والظاهر لدينا أن تمرد أبى تغلب والجرَّاح لم يكونا بمثل قوة حركة «أفتكيَن» والقرامطة حتى تنعكس آثارهما على السكة، بدليل أنه لم تظهر لهما سكة خاصة بهما لتؤكد كيانهما أو سيادتهما على فلسطين، كالسكة التى ظهرت لأفتكين والقرامطة، والتى كانت سببًا فى غياب سكة العزيز فترة من الزمن.

ويبدو أن العزيز قد ضج من تمرد بنى عقيل، وبنى حمدان، وعَانَى من عصيان بنى الجراح، ومن قبلهم حركة «أفتكين» والقرامطة، الأمر الذى انعكس على السكة الفاطمية التى غابت عن فلسطين سنين عددًا.

وقد أمضىَ العزيز واحدًا وعشرين عامًا حاكمًا لفلسطين، وطوال هذه المدة الطويلة التى قضاها فى الحكم لم يصل إلينا منها سكة خاصة به إلا خلال أربعة عشر عامًا فقط، أما السنوات السبع الباقية فتفتقر إلى سكة فاطمية. من هذه السنوات كانت سنة ٣٦٥هـ، و٣٧٢، و٣٧٩، و٣٨١، و٣٨٢، و٣٨٥، وسنة ٣٨٦هـ، وبمقارنة هذه السنوات بالأحداث التاريخية وجد أنها تتزامن مع تمرد بنى حمدان، وبنى الجراح، والقرامطة، وغيرهم من المناوئين لحكم الفاطميين بفلسطين[٣].

---

(١) بنو الجرَّاح، هم أحد بطون طَيِّئ التى قامت فى فلسطين، وأصلهم من كهلان القحطانية، وتتفرع منهم بطون عديدة، وكانت منازل طيئ فى اليمن، ثم ما لبثوا أن خرجوا منها بعد سَيْل العَرِم، وانتشروا فى الحجاز والشام والعراق.
- راجع: القلقشندى، نهاية الأرب فى معرفة أنساب العرب، ط. القاهرة ١٩٥٩م، تحقيق الأبيارى، جـ١، ص١٠٠.
- وراجع أيضًا: أمينة محمد على البيطار، موقف أمراء العرب بالشام والعراق من الفاطميين حتى أواخر القرن الخامس الهجرى، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٧١.
- عمر رضا كحالة، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، ط. بيروت ١٩٦٨، جـ١، ص١٧٨.

(٢) نفسه.

(٣) راجع: ابن الأثير، الكامل، جـ٩، ص ١١٨-١٢٣.
- ابن القلانسى، المصدر السابق، ص٢٧، ٢٩، ٣٢، ٤٦، ٥١.
- جمال الدين سرور، سياسة الفاطميين، ص١٣٨.
- خاشع المعاضيدى، الحياة السياسية فى بلاد الشام خلال العصر الفاطمى، ص ٥٢.

أما ما ظهر للعزيز من سكة فلم يكن ليرقى إلى مستوى سكة المعز، وربما يعود ذلك نتيجةً لسوء الأحوال الاقتصادية والاضطرابات السياسية التى شهدها حكمه، ونتيجةً لذلك فقد انحصرت هذه السكة فى كتابات هامشية دائرية يفصل بعضها عن بعض خطَّانِ بارزان.

أما فيما يتعلق بالنص فقد اختلف عَمَّا كُتب على دنانير المعز، وإنْ كان المضمون واحدًا. فعلى الوجه كُتب:

«لا إله إلا الله، محمد رسول الله، على خير صفوة الله».

وفى الظهر كُتب:

«عبد الله ووليه نزار الإمام العزيز بالله أمير المؤمنين»[١].

❁ ❁ ❁

ومن بداية خلافة الحاكم بأمر الله (أبى على المنصور الحاكم بأمر الله ٣٨٦-٤١١هـ/ ٩٩٦-١٠٢٠م) التى بلغت ربع قرن من الزمان، زادت الفتن والصراعات الداخلية بفلسطين، فقد ثار بنو الجراح من جديد، فالإمارة كانت غايتهم، لعلهم يجدون فيها بُغيتهم، فبعد أن استولوا على «الرملة» وأصبحوا لها حاكمين، رَاسَلُوا أميرَ مكة «أبَا الفتوح الحسن بن جعفر الحسنى» ليبايعوا بالخلافة[٢]. ومن ثَمّ أُقيمت له الخطبة بفلسطين. ولم يكن أمام الحاكم خيار سوى أن يحتكم إلى السيف من أجل القضاء على المتمردين، وإعادة نفوذ الفاطميين[٣].

وتأكيدًا للغاية، فقد قام «الحاكم» بضرب السكة التى لم تتجاوز فى عددها أصابع اليدين، ومجموع ما عُرف منها سبعة دنانير فقط[٤].

وقد اختلفت هذه السكة عن دنانير المعز والعزيز فى الطراز، حيث إنها حوت زيادة فى النص فى الوجه والظهر لم نَرَ مثلها من قبل، وكانت على النحو التالى:

(١) المرقعة رقم (١١٥) و (١٢٤).

(٢) ابن خلدون، المصدر السابق، جـ٤، ص٥٧.

- المقريزى، الخطط، جـ٢، ص ١٥٧-١٥٨.

(٣) ابن خلدون، المصدر السابق، جـ٤، ص٥٨.

- ابن الجوزى، المنتظم فى تاريخ الملوك والأمم، جـ٧، ص ١٦٤-١٦٥.

(٤) السيد شما، المرجع السابق، ص ١٤٦.

في الوجه		في الظهر
مركز	: محمد رسول الله	الحاكم بأمر الله
	على ولى الله	أمير المؤمنين
هامش داخلى	: لا إله إلا الله	عبد الله ووليه المنصور أبو على
	وحده لا شريك له	الإمام
هامش خارجى	: محمد رسول الله	بسم الله
	أرسله بالهدى	ضرب هذا الدنير بفلسطين سنة
	ودين الحق ليظهره على الدين	تسع وتسعين وثلثمائة[1]
	كله ولو كره المشركون	

❁ ❁ ❁

وقد استمرت العلاقة التاريخية الشهيرة بين السكة والأحداث السياسية على عهد الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله (٤١١-٤٢٧هـ/ ١٠٢٠-١٠٣٥م) الذى حكَمَ ما يقرب من ست عشرة سنة لم تَخْلُ من الاضطرابات والفتن والحروب، التى انعكست على ما تم ضربه من سكة.

فقد ظل بنو الجراح كاظمين الغيظَ يَطْوون الصدور على غِلٍّ دفين، سرعان ما ظهر فى رغبتهم فى الاستقلال بفلسطين، وذلك عندما عقدوا اتفاقًا مع المرداسيين من أمراء بنى كلاب، وكان يقضى بإخراج الفاطميين من بلاد الشام وتقسيمها فيما بينهم، على أن يكون من «حلب» إلى «عانة» على نهر الفرات لصالح «بنى مرداس»، ومن «الرملة» إلى حدود مصر لحَساب «أمير الطائيين»، أما دمشق وأحوازها فقد كانت من نصيب «سنان بن عليان»، أمير الكلبيين الذى انضم إلى هذا الاتفاق مؤخرًا[2].

وما إنْ وجد هؤلاء الحلفاء فى أنفسهم القوة حتى سلوا السيوف واحتكموا إلى السنان، فكانت الحرب ضرورة حتمية وأمرًا مقضيًا، وفيها تمكنت قوات الفاطميين من

(١) نفسه.

(٢) محمد كرد على، خطط الشام، جـ٢، ط. بيروت ١٩٦٩م، ص ٢٤٩، ٢٥٠.

إلحاق الهزيمة بزعماء القبائل العربية عند طبرية، فقتل «صالح بن مرداس» وهرب «حسان بن الجراح»[١].

ولم يكن غريبًا بعد ذلك أن يتفرغ الظاهر لضرب السكة تأكيدًا للزعامة الفاطمية على فلسطين، وقد تطابقت نصوص وعبارات سكة الظاهر مع ما تم ضربه على عهد الحاكم من حيث النص والمضمون، مع إضافة اسم الظاهر وما تبعه من اللقب والكُنية، ولا يشذ عن هذا التطابق إلا ظهور بعض الحروف التى ترمز إلى مكان الضرب، فعلى سبيل المثال وُجِدَ نموذج من دنانير مدينة طبرية وعليه الحرف «ط»[٢].

وما عُرِف من دنانير للظاهر من ضرب فلسطين بلغ تسعة عشر دينارًا، سبعة عشر منها من ضرب فلسطين (الرملة)، واثنان من ضرب مدينة «طبرية»، وهذه الدنانير موزعة على سنوات الضرب، بواقع أربعة دنانير لكل من سنة ٤٢٣هـ، وسنة ٤٢٤هـ، ودينارين لكل من سنة ٤١٢هـ، و٤١٧هـ، و٤٢٠هـ، و٤٢٧هـ، ودينار لكل من سنة ٤١٥هـ، و٤١٦هـ، و٤١٨هـ. وعلى هذا فإنه يفتقر إلى دنانير وإصدارات لتغطى ثمانى سنوات من حُكم الظاهر، وهى سنة ٤١١هـ، و٤١٣هـ، و٤١٤هـ، و٤١٩هـ، و٤٢١هـ، و٤٢٢هـ، و٤٢٥هـ، و٤٢٦هـ[٣]، وهى السنوات التى تزامنت مع حروب القبائل العربية فى فلسطين.

❁ ❁ ❁

أما البعد الذى تجدر الإشارة إليه، بل والتركيز عليه، فهو ذلك التغيير الذى حدث بفلسطين، وكان سببًا فى تقويض دعائم حُكم الفاطميين وغيرهم، والتمهيد لاحتلال صليبى شامل بلغ الشام بأكمله. ولسنا نقصد أن نتتبع تفاصيل الأحداث السياسية والعسكرية لهذه الفترة، لأن هذه الدراسة لا تهتم بهذه الأحداث فى حد ذاتها، بل كل ما أُريد الوصول إليه: أن الاحتلال الصليبى الذى جاء لبلاد الشام لم يكن من قبيل المصادفة، بل كان نتيجة لصراعات وانقسامات سعت إليها جميع القوى الموجودة على

(١) نفسه.

(٢) انظر المرقعة (١٢٥، ١٣٠).

(٣) راجع: السيد شما، المرجع السابق، ص١٤٧.

- وراجع أيضًا مجموعة متحف الفن الإسلامى بالقاهرة، سجل رقم (٤٣٥٨).

الساحة السياسية، كان آخرها ظهور قوة الأتراك السلاجقة الذين ظهروا كقوة فتية ورثت البويهيين والحمدانيين معًا[١].

وقد بدأ تاريخ الأتراك السلاجقة يُدَوَّن كجزء من الأحداث التاريخية فى فلسطين مع بداية سنة ٤٦٥هـ/ ١٠٧٢م، عندما قام الأتراك السلاجقة بفتح دمشق، وحذف اسم الخليفة «المستنصر بالله» الفاطمى من الخطبة، وحَلَّ محله اسم الخليفة العباسى «المقتدى بالله»[٢].

❁ ❁ ❁

كان من الضرورى أن تتدهور حالة الدولة الفاطمية السياسية والاقتصادية نتيجةً لهذه الأحداث المتلاحقة، وقد انعكس ذلك على السكة، فبعد أن كانت الدولة الفاطمية تسير فى أول عهدها على قاعدة الذهب[٣] فى سك عُملتها ـ واستمر الحال على ذلك حتى عهد الخليفة الحاكم بأمر الله سنة ٤١١هـ/ ١٠٢٠م ـ نجدها تحولت إلى نظام المعْدَنَيْنِ عندما أصبحت الدراهم نقودًا قانونية إلى جانب الدنانير، أمَّا الفلوس النحاسية فلم يكن لها وجود فى العصر الفاطمى، فلم يُشِر إليها أحد إلا عبد الرحمن فهمى[٤] الذى أكد على وجود عملات نحاسية فاطمية.

ومهما كانت الأسباب، فقد كان تَحَوُّل الخلافة الفاطمية إلى نظام المعدنين أو الثلاثة له نتيجة حتمية واحدة، وهى الانهيار الاقتصادى المتمثل فى نقد البلاد، وكان نتيجةً لزيادة استخدام الدراهم الفاطمية وسكها بصورة غير طبيعية، مِمَّا أدَّى إلى انهيار قيمتها، حيث كانت قيمة أو صرف الدينار المعزى تساوى خمسة عشر درهمًا ونصف الدرهم، وفجأةً أصبحت هذه القيمة للدينار تساوى أربعة وثلاثين درهمًا أيام الحاكم

(١) راجع: ابن خلدون، العبر، جـ٤، ص٢٧٤-٢٧٥.
- ابن الأثير، الكامل، جـ١٠، ص٦٤.
- أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، جـ٥، ص١٥-١٦.
(٢) نفسه.
(٣) الإدريسى، نزهة المشتاق إلى اختراق الآفاق، تحقيق جابريللى وديلا فيلا، ط. نابولى ١٩٧٥م، ص ٢٦.
- اليعقوبى، كتاب البلدان، تحقيق دى جويه، ط. ليدن، ص١٢٢.
(٤) راجع، النقود العربية، ص٦٤.

بأمر الله سنة ٣٩٩هـ، مما اضطر الحكومة الفاطمية إلى أن تجرى إصلاحًا نقديًا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من تدهور قيمة العملة، وقد ذكر «المقريزى» صورة من هذه الإصلاحات، وأشار إليها بقوله: «وأُنزل من القصر عشرون صندوقًا فيها دراهم جدد، فُرِّقتْ للصيارف، وقرئ سجل بمنع المعاملة بالدراهم الأولى، وترك من فى يده شىء منها ثلاثة أيام، وأن يورد جميع ما تحصل منها إلى دار الضرب، فاضطرب الناس، وبلغت أربعة دراهم بدرهم جديد، وتقرر أمر الدراهم الجدد على ثمانية عشر درهمًا بدينار»[1].

وكان نتيجة هذا الانهيار النقدى للبلاد أن أُصيب الاقتصاد القومى بنكسة خطيرة، ومما زاد الطين بلَّة فى ذلك هروب الذهب من فلسطين إلى الغرب عن طريق المدن الشامية[2]، وأيضًا خلال العمليات الحربية التى ارتبطت بها مصر والشام منذ أواخر العصر الفاطمى. وقد حدثنا «المقريزى»[3] أيضًا عن هذا الانهيار الاقتصادى فقال:

«وفى سنة ٥٦٩ للهجرة عمت بلوى المصارف بأهل مصر، لأن الذهب والفضة خرجا منها وما رَجَعَا، وعُدِمَا فلم يوجدا، ولهج الناس بما غمهم من ذاك، وصاروا إذا قيل دينار أحمر فكأنما ذكرت حُرمة له، وإنْ حصل فى يده فكأنما جاءت بشارة الجنة له. ومقدار ما حدث أنه خرج من القصر ما بين درهم ودينار ومصاغ وجوهر ونحاس وملبوس وأثاث وقماش وسلاح بما لا يفى به مُلك الأكاسرة، ولا تتصوره الخواطر، ولا تشتمل على مثله الممالك، ولا يقدر على حسابه إلا من يقدر على حساب الخلق فى الآخرة».

ولم يكن غريبًا بعد ذلك أن تتأثر حركة ضرب السكة الفاطمية فى فلسطين نتيجة لتلك الأوضاع المتردية، ذلك لأن السكة الفاطمية فى فلسطين كثيرًا ما كانت مرتبطة بقوتهم العسكرية واستقرارهم الاقتصادى والسياسى، فإذا ما ضعفت هذه القوة قَلَّ ضربُ السكة نظرًا لانشغال الفاطميين بمناواة خصومهم السياسيين.

وقد تركت هذه الأحداث الجسام بصماتها واضحة على السكة الفاطمية، والدليل

(١) المقريزى، النقود، نشر الكرملى، ص ٥٨-٥٩.

(٢) حسنين ربيع، النظم المالية فى مصر فى العصر الأيوبى، ط. القاهرة ١٩٦٤م، ص٩٥.

(٣) المقريزى، السلوك، جـ١، ص٤٦.

على ذلك أن حكم المستنصر بالله (٤٣٧-٤٨٧هـ/ ١٠٣٦-١٠٩٤م)، الذى استمر ما يقرب من الستين عاما، شهد خلالها معظم هذه الأحداث، لم يَتَعَدَّ فيها ما ضُرِبَ من عُمْلَة أكثر من دينارين فقط للسنة الواحدة، غطت ستًا وثلاثين سنة فقط من حُكمه، ما بين سنة ٤٢٨هـ حتى سنة ٤٦٣هـ[١].. ويمكن تفسير هذا التوزيع الزمنى والجغرافى فى ضرب السكة على عهد المستنصر فى فلسطين على ضوء الأحوال السياسية والأحداث العسكرية التى كانت سائدة فى فلسطين، ففى أواخر عهد الخليفة المستنصر وَجَّهَ السلاجقة اهتمامهم إلى بسط نفوذهم على الشام كله، بما فيه فلسطين، وتطلعوا إلى إعادته جميعًا إلى حظيرة العباسيين، وقد نجح السلاجقة فى ذلك نجاحًا ملحوظًا، إذ أخذت المدن والمعاقل تسقط فى أيديهم واحدة تلو الأخرى، ومن ثَمَّ خرجت أغلبها عن سُلطة الفاطميين عندما سقط «بيت المقدس» و «الرملة» وما جاورها سنة ٤٦٣هـ/ ١٠٧٠م، وقطعت الخطبة للخليفة الفاطمى سنة ٤٦٥هـ/ ١٠٧٢م، وأقيمت بدلاً منها الخطبة للعباسيين[٢]. ونظرًا لسقوط مدينتى الضرب «طبرية» و«الرملة» فى أيدى السلاجقة، فقد توقف ضرب السكة الفاطمية فيهما، ونتيجةً لذلك تحول الفاطميون إلى مدينة «عكا»، وكانت مؤهلة للقيام بذلك، نظرًا لبقائها فى أيدى الفاطميين حتى سنة ٤٩٧هـ.

وأول ما يطالعنا فى سكة المستنصر بعكا هو ذلك الانقطاع والتباعد بين تواريخ السكة نتيجةً للصراعات والانقسامات التى شهدها العالم الإسلامى فى ذلك الوقت، علمًا بأن هذا الصراع لم يكن فى بدايته متصلَ الحلقات، ولا متسلسل الأحداث، ومن ثَمَّ كانت هناك سنوات تفتقر إلى سكة فاطمية، ضُربت، ولكن بصورة غير منتظمة[٣].

(١) محمد باقر الحسينى، مجلة المسكوكات، رقم ٢ لسنة ١٩٦٩م، ص١٦٢.
(٢) راجع: ابن القلانسى، المصدر السابق، ص ٩٨-٩٩.
- ابن الأثير، المصدر السابق، جـ١٠، ص٦٨.
- ابن خلدون، المصدر السابق، جـ٣، ص٩٨١.
(٣) محمد حمدى المنادى، الوزارة والوزراء فى العصر الفاطمى، ط. القاهرة ١٩٧٠م، ص٢٠١-٢٠٢.
- المعاضيدى، الحياة السياسية فى بلاد الشام، ص٩٨-١٠٠.
- وراجع أيضًا: المقريزى، اتعاظ الحنفا، جـ٢، ص٣٠٢.
- ابن القلانسى، المصدر السابق، ص١٢٠.

وبدراسة سكة المستنصر المضروبة فى فلسطين، وجد إنها كُتبت بكتابات مركزية متوازية، تتكون من أربعة أو خمسة أسْطُر، أما من حيث الترتيب والتنظيم والنص والمضمون فهى تماثل وتطابق دنانير أى خليفة فاطمى آخر، ففى وجه الدينار كانت عبارات الوحدانية والرسالة، وفى الظهر اسم الخليفة ولقبه وكنيته وإمارته للمؤمنين(١).

ولكن سرعان ما سقطت عكا بعد طبرية والرملة فى أيدى الاحتلال الصليبى، وأصبحت سيطرة الفاطميين على مدن الضرب الأساسية نسيًا منسيًا، فقد ساعد هذا الاحتلال على ظهور مدن ضرب جديدة، كان لابد للفاطميين أن يبحثوا عنها لتكون عوضًا عن مدن الضرب التى باتت فى أيدى عدوهم، ومن هنا لم يجد الفاطميون أمامهم سوى «عسقلان» لتقوم بهذه المهمة، حيث إنها بقيت تمثل آخر معقل لهم فى فلسطين حتى سنة ٥٤٨هـ/ ١١٥٣م(٢).

كانت السكة الفاطمية فى دور الضرب الجديدة بعسقلان تمثل رمزًا للحركة الاستيطانية القائمة على القوة، ذلك لأن المعارك الحربية من أجل السيطرة على عسقلان كانت سجَالاً بين الفاطميين والصليبيين، ونتيجةً لذلك تأثرت السكة الفاطمية بعسقلان، وانقطعت فترات مختلفة أثناء تلك الأحداث العسكرية(٣).

وعلى الرغم من ذلك، فقد دَافَعَ الفاطميون عن حقهم فى ضرب السكة حتى الرمق الأخير، عندما شاركت مدينة أيلة عسقلان فى مهمتها كدار للضرب، خاصة بعد أن سقطت «عسقلان» فى أيدى الصليبيين سنة ٥٤٨ هـ/ ١١٥٣م(٤).

وواقع الأمر أن جميع أنواع السكة التى شهدتها مدينة «عسقلان» تم ضربها جميعا

---

(١) انظر المرقعات رقم (١٣١، ١٣٢، ١٣٣).

(٢) راجع: ابن الأثير، المصدر السابق، حوادث سنة ٤٩٦هـ.

– ابن القلانسى، المصدر السابق، ص ١٤٢، ١٤٣.

(٣) لمزيد من التفاصيل عن هذه الأحداث العسكرية راجع:

- Stevenson: The Crusaders in the East, Vol. 1. P. 35, Beirut 1962.

- Setton: A History of the Crusades, Vol. 1, P. 537, 1958-1985. P. Small

(٤) ابن القلانسى، المصدر السابق، ص ٣٢١.

– ابن الأثير، المصدر السابق، ص ١٩٨.

خلال الحروب الصليبية، فلم يُعْرَف للفاطميين أى نوع أو عدد للسكة هناك قبل الغزو الصليبى، وإنْ دلّ ذلك على شىء فإنما يدل على أن السكة عملت كمرآة عكست بجلاء تلك الفترة الحرجة من تاريخ الفاطميين فى فلسطين.

❁ ❁ ❁

وقد شهد حكم المستعلى بالله (٤٨٧-٤٩٥هـ/ ١٠٩٤/ ١١٠١م)، وحكم الآمِر بأحكام الله (٤٩٥-٥٢٤هـ/ ١١٠١ - ١١٢٩م) معظم هذه الأحداث، لهذا لم يظهر للمستعلى سوى أربعة عشر ديناراً فقط، تمثل خمس سنوات من بين ثمانى سنوات حكَمَها، أما الخليفة «الآمِرُ» فلم يُضرب فى «عسقلان» سكة فاطمية إلا له، وبلغ مجموعها سبعة وعشرين دينارا، تمثل سبع سنين فقط من بين التسع والعشرين سنة التى حكمها. وعلى هذا فنحن نفتقر إلى دنانير لتغطى وتمثل ما يقرب من اثنين وعشرين عامًا، ويمكن رد سبب هذا الانقطاع وعدم التسلسل فى ضرب الدنانير إلى تلك الأحداث العسكرية التى تأثرت بها المدن الداخلية والساحلية معًا[١].

ولما كان لابد من دفع عجلة النشاط الاقتصادى، مع استمرار حالة الحرب، لتستمر الحياة فى حالة الحرب كما لو كانت فى حالة السلم بالنسبة للصليبيين والفاطميين معًا، فقد ظهرت بعض العملات التجارية البسيطة التى تقلُّ فى قُوَّتها الشرائية وقيمتها العيارية عن الدينار[٢]، وذلك من أجل تَسْيير عجلة الإنتاج، وتسهيل سُبُل العيش فى ظل ظروف الحرب. ونتيجةً لذلك، فقد توسع الفاطميون فى ضرب أجزاء الدنانير، كأنصافها وارباعها، لمجابهة ظروف الحرب، ولتسهيل عملية البيع والشراء. كما ضرب الفاطميون أجزاء الدراهم[٣] التى كانت تقوم مقام الفلوس النحاسية، والتى كانت تُستخدم فى شراء الحاجات البسيطة، وذلك لتسهيل سير المبادلات الصغيرة. وبدراسة هذه الأجزاء من السكة وُجد أنها تمثل خَمْسًا من خلفائهم: المستعلى «ثمانية أرباع»،

(١) انظر المرقعات رقم (١٣٧)، (١٤٠)، (١٤١).

(٢) البراوى، حالة مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين، القاهرة، ١٩٤٨م، مكتبة النهضة المصرية، ص ٣٦٦.

- Balog: Monnaies Rares Fatimites et Ayoubites, tome XXX VI 1961, Vol. 2, p. 175.

(٣) عبد الرحمن فهمى، فجر السكة، ص ٢٠٢.

(٤) المقريزى، النقود العربية وعلم النميات، ص ٥٩.

والمستنصر «خمسة أرباع»، والمعز «ربعين»، والعزيز والحاكم «ربعًا واحدًا»[٤]. أمّا خصائص هذه الأرباع فهى تطابق طراز الدنانير. أما مضمونها وكتابتها فهى موحدة، ولكن حُذفت منها بعض الكلمات والعبارات، نظرًا لضيق المساحة المتاحة[١].

❁ ❁ ❁

ولما كان يمكن تحليل الوضع السياسى للفاطميين فى محاولة ربطه بإصدارات السكة، فإن من المؤكد - بل ومن المستحيل - أن تكون هناك سكة بدون دور ضرب تخدمها، ومن هنا نرى أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين السكة ودور الضرب، ولهذا كان من الواجب فى نهاية المطاف أن نشير بعرض سريع لدور الضرب الفاطمى بفلسطين، نظرًا لأهميتها فى استقرار الأوضاع الاقتصادية والأنظمة المالية[٢].

ونظرًا لمكانة السكة والمسكوكات، باعتبارها شارة من شارات الملك والسلطان، ولأهمية دار الضرب ومكانتها عند الفاطميين، فقد كان يتولاها قاضى القضاة[٣]، وكانت مهمته الإشراف عليها، ضمانًا لشرعيتها من حيث العيار والوزن، وكان يعاون القاضى مجموعة من الموظفين، منهم من يختص بالعمل الإدارى، مثل متولى دار الضرب، ومنهم من يختص بالعمل الفنى، مثل النقاش، والسباك، والضرّاب[٤].

والجدير بالذكر أن دور الضرب الفاطمى فى فلسطين تعددت وتنوعت تبعًا للحالة السياسية، فانتقلت من الرملة إلى طبرية، ثم عكا، فعسقلان، وأخيرًا أيلة، علمًا بأنه عند قدوم الفاطميين إلى فلسطين كانت دور الضرب العاملة هى الرملة وطبرية فقط.

وعلى الرغم من تعدد دور الضرب، فقد ظلت الرملة[٥] من أهم دور الضرب الفاطمى. والرملة مفتاح فلسطين وعاصمة الإقليم، أمّا عن نشأتها فقد كانت نشأة

---

(١) أحمد رمضان أحمد، النقود والسكة فى بلاد الشام فى العصرين الأيوبى والمملوكى، مجلة كلية الآثار سنة ١٩٧٧م، العدد الثانى، ص ٨٧.

(٢) البراوى، المرجع السابق، ص ٣٠٨.

(٣) المقريزى، الخطط، جـ١، ص ٤٤٥.

(٤) عبد الرحمن فهمى، فجر السكة، ص ٢٣٧.

(٥) الرملة هى قصبة فلسطين، عملت كدار ضرب رئيسية منذ العصر الأموى وحتى الأيوبى، ويطلق عليها غالبًا اسم فلسطين، لأن كثيرًا ما سمّى العربُ عاصمة الإقليم أو الجند باسم ذلك الإقليم، وإنْ كان لتلك العاصمة اسم آخر.

- راجع: ناصر خسرو، سفر نامه، ترجمة وتقديم وتعليق يحيى الخشاب، القاهرة، ١٩٤٥م، ص ١٩.

عسكرية من الدرجة الأولى[١]، تمثلت مهمتها على الدوام فى حماية الثغور، والدفاع عن البلاد الساحلية التى تقع فى نطاقها، وغالبًا ما كان يُطلق على «الرملة» اسم «فلسطين»، فإذا ما ورد اسم فلسطين على السكة فهو يعنى الرملة، وكان لابد أن تحظى أهميتها الاقتصادية بنفس الأهمية العسكرية التى نشأت من أجلها.

أمَّا على عهد الفاطميين فقد ضَرَبت الرملةُ الدنانيرَ والدراهم وأجزاءَها، وكذلك ضربت الدنانير والدراهم القرمطية.

وأول إصدار فاطمى للرملة كان فى سنة ٣٥٩ هـ، وباسم «المعز لدين الله». غير أن الرملة توقفت عن ضرب السكة الفاطمية مع بداية سنة ٤٦٣ هـ بسبب سقوطها فى أيدى السلاجقة، وخروجها من أيدى الفاطميين، ولكنها مع ذلك ظلت من أغزر دور الضرب الفاطمية إنتاجًا للسكة.

أمَّا «طبرية»[٢]، فعلى الرغم من نشاطها فى ضرب السكة، فإن أهميتها الاقتصادية وصفتها المالية بدأت متأخرة فى العصر الفاطمى، وبالتحديد على عهد الخليفة العزيز بالله، ثم توقفت إصداراتها على عهد الخليفة المستنصر بالله سنة ٤٤٩ هـ، وخلال هذه الفترة أصدرت طبريةُ الدنانيرَ وأجزاءَها، ولكن ليس بغزارة «الرملة».

وإذا انتقلنا إلى مدينة «عكا»[٣]، فهى من أقدم المدن التى عرفت ضرب السكة منذ زمن العباسيين وحتى عصر الخليفة المأمون، وبعدها توقفت إصدارات السكة فى عكا لما يقرب من قرنين ونصف من الزمان، ثم عادت «عكا» إلى الظهور مرة أخرى كدار ضرب للسكة على عهد الفاطميين، وبالتحديد فى زمن الخليفة المستنصر بالله، سنة ٤٦٢هـ. وقد بدأت مهمة عكا الحقيقية فى ضرب السكة الفاطمية بعد سقوط الرملة،

---

(١) عبد الهادى شعيرة، «الرملة ورباطاتها السبعة»، بحث مُستخرَج من المجلة التاريخية المصرية، م ١٥، عام ١٩٦٩م، ص ٤٣.

(٢) طبرية، اسم أعجمى، وطبر فى العربية معناها: قفز واختبأ، وطبرية مدينة فُتحت على يد شرحبيل بن حسنة فى سنة ١٣هـ، وتطل المدينة على بحيرة معروفة باسمها من أعمال الأردن، بينها وبين دمشق ثلاثة أيام، وكذلك بينها وبين بيت المقدس ثلاثة.

- راجع: ياقوت الحموى، معجم البلدان، تحقيق فريد عبد العزيز، جـ٤، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٢٠.

(٣) عكا، اسم بلد على ساحل بحر الشام، من أعمال الأردن، وهى مدينة حصينة كبيرة، فُتحت على يد عمرو بن العاص ومعاوية بن أبى سفيان سنة ١٥ هـ، وحَصَّنَهَا وبنى ميناءَهَا أحمد بن طولون.

- راجع: ياقوت الحموى، المصدر السابق، جـ٤، ص ١٦٢.

لهذا لا تلتقى إصدارات مدينة عكا مع إصدارات «الرملة» إلا فى سنة واحدة فقط، وهى سنة ٤٦٣ هـ، وبعدها احتكرت عكا ضرب السكة الفاطمية، فلا يُعرف للرملة (فلسطين) أو لطبرية أى ضرب للسكة بعد هذه السنة، وربما يعود السبب فى ذلك إلى سيطرة السلاجقة على معظم أجزاء فلسطين والشام، بما فيها بيت المقدس وما جاورها سنة ٤٦٣هـ/ ١٠٧٠م[١].

وفى سنة ٤٩٧هـ سقطت عكا فى أيدى الصليبيين، وكان لابد على الفاطميين من البحث عن دور ضرب جديدة تحل محل عكا، فكانت مدينة عسقلان[٢] الحصينة، ونظرًا لحصانة المدينة التى يقع نصفها فى البحر ونصفها الآخر فى البَرّ، فقد استمرت فى أيدى الفاطميين حتى سنة ٥٤٨هـ/ ١١٥٣م[٣]. ومن ثَمّ تولت عسقلان مهمة ضرب السكة التى بدأت متأخرة، فلم يظهر للفاطميين سكة فى عسقلان إلا على عهد الخليفة الآمر بأحكام الله، فلا يوجد بعسقلان دنانير أو دراهم ضربت قبل هذا الخليفة.

وعلى الرغم من العدد القليل الذى ضربته عسقلان من سكة، فإن ذلك يدل على حرص الفاطميين الشديد على إنشاء دور ضرب جديدة فى حالة فقدهم لإحدى دور الضرب العاملة، فى عصر ساد فيه الصراع المرير بين عدة قوى محلية وخارجية، والدليل علىّ ذلك أن الفاطميين أنشئُوا دور ضرب جديدة للسكة بعد سقوط عسقلان لم تشهد إلا ضرب دينار فاطمى وحيد، وكانت فى مدينة أَيْلَة[٤].

وهكذا ينبغى أن نعترف أنه برغم حالة الحرب والهزائم المتوالية التى مُنِىَ بها الجانب

---

(١) ابن القلانسى، المصدر السابق، ص ٩٩.
- ابن الأثير، المصدر السابق، جـ ١٠، ص ٦٨.

(٢) عسقلان فى اللغة العربية: أعالى الرأس، وربما كانت هذه التسمية لأنها تقع فى أعالى الشام، وهى قاعدة عظيمة وحصينة من أعمال فلسطين، تقع على ساحل البحر، بين غزة وبيت جبرين، وهى مدينة معمورة ذات أسوار وأسواق.
- راجع: ياقوت الحموى، المصدر السابق، جـ ٤، ص ١٢٢.
- وراجع أيضًا: الإدريسى، نزهة المشتاق إلى اختراق الآفاق، تحقيق جابريللى وديلافيلا، ط. نابولى ١٩٧٥م، المجلد الأول، ص ٣٥٧.

(٣) ابن الأثير، المصدر السابق، جـ ١١، ص ١٨٨.

(٤) أيلة: مدينة على ساحل بحر القُلْزم مما يلى الشام، وهى آخر الحجاز وأول الشام، وهى مدينة صغيرة وميناء، ولكنها عامرة، وعليها يقع طريق حجاج مصر.
- راجع: ياقوت الحموى، المصدر السابق، جـ ١، ص ٣٤٧.

الفاطمى أمام الصَّليبيين، والتى انتهت باندحار وجودهم فى فلسطين، فإنهم دافعوا عن حقهم فى ضرب السكة دفاعًا مريرًا، فسرعان ما كانت تقوم دور ضرب جديدة بمجرد سقوط دور الضرب العاملة.

وقد ظهر ذلك واضحًا من خلال دور الضرب فى الرملة، ثم طبرية، وعكا، وأخيرًا عسقلان و أيلة. ولكن إذا كان القِوَامُ البشرى الفاطمى قد نجح فى جزئية استطاع أن يثبت فيها وجوده كقوة اقتصادية عن طريق ضرب السكة، فإنه فشل فشلاً ذريعًا سياسيًّا وعسكريًّا فى مقاومة الخصوم السياسيين ومواجهة المستعمرين، الأمر الذى لم تفلح معه السكة ولا غيرها فى إنقاذ صورة الفاطميين من سخط الرأى العام الإسلامى، الذى انتهى به وجودهم على أيدى الأيوبيين.

❁ ❁ ❁

وختامًا للدراسة يمكن أن أذكر بعض النتائج، التى إنْ لم أكن توصلت إليها فقد أكدتها فى هذا البحث، وأهمها.

أولاً: ان السكة الفاطمية بمعناها الاستقلالى والسيادى لم يكن هدفها يقتصر على الناحية السياسية والاقتصادية فقط، بل كانت تهدف أيضًا إلى إبراز عقيدتهم الدينية، وصِفَتِهم المذهبية، حيث نُقشت عليها الشعارات والعبارات الرئيسية لمذهب الشيعة، والتى يشير بعضها إلى شخص الإمام «علىٍّ» رضى الله عنه، وتخصه بالتعظيم والاحترام حينًا، وتركز على وصايته وولايته للمسلمين أحيانًا أخرى.

ثانيًا: تَبَادَلَ كُلٌّ من الفاطميين والقرامطة ضرب السكة فى الفترة الواقعة ما بين ٣٥٨ هـ حتى سنة ٣٦٧هـ، وارتبط ذلك عندهم بالقوة السياسية والسيطرة العسكرية، حيث تبين بكل جلاء ووضوح مدى اهتمام الطرفين بضرب السكة، على اعتبار أنها شارة من شارات الملك، ووثيقة هامة تثبت أو تنفى تبعية البلاد للخلافة والسلطان، مثلها فى ذلك مثل ذكر اسم الخليفة فى الخطبة والدعاء له على المنابر، ونقشه على الطراز.

ثالثًا: عكست السكة القرمطية فى كتاباتها ونصوصها الصراع الذى دار داخل طائفة القرامطة من أجل الحكم والسيطرة، وأمكن استجلاء هذا الصراع من واقع السكة القرمطية التى ضُربت بفلسطين.

رابعًا: دافع الفاطميون بقوة عن حقهم فى ضرب السكة ليعلنوا عن استمرار نفوذهم ووجودهم وسُلطتهم، حيث كانوا فى حالة سقوط دور ضرب فى أيدى أعدائهم يتحولون رأسًا إلى مدينة ثانية يضربون فيها السكّة لتقوم مقام دور الضرب التى فُقدت، وهكذا أخذت عكا مقام الرملة و طبرية، و عسقلان مقام عكا، و أيلة مقام عسقلان.

خامسًا: نتيجة لمجابهة ظروف الحرب فقد سار الفاطميون على نظام المعدنَين، حيث ضربت فلسطين الدنانير وأجزاءَها وكذلك الدراهم، من أجل دفع عجلة الإنتاج وتيسير سُبل العيش، وزيادة القوة الشرائية نتيجةً لسوء الأحوال الاقتصادية.

* * *

لوحة «١٠»

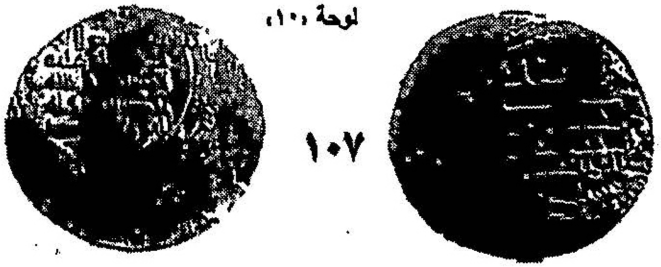

١٠٧

١٠٩

١٠٨

١١٢ ١١١ ١١٠

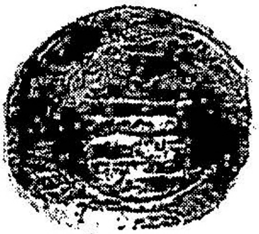

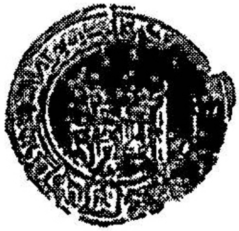

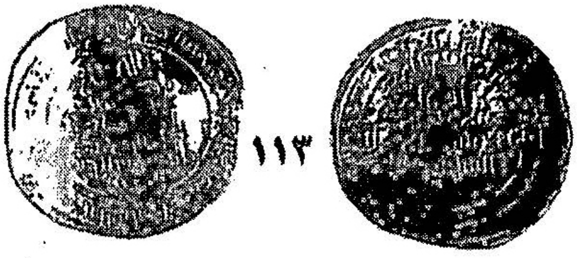

١١٣

نقلاً عن متحف الفن الإسلامي بالقاهرة، وكتالوج سكة فلسطين بكلية الآثار

لوحة «١١»

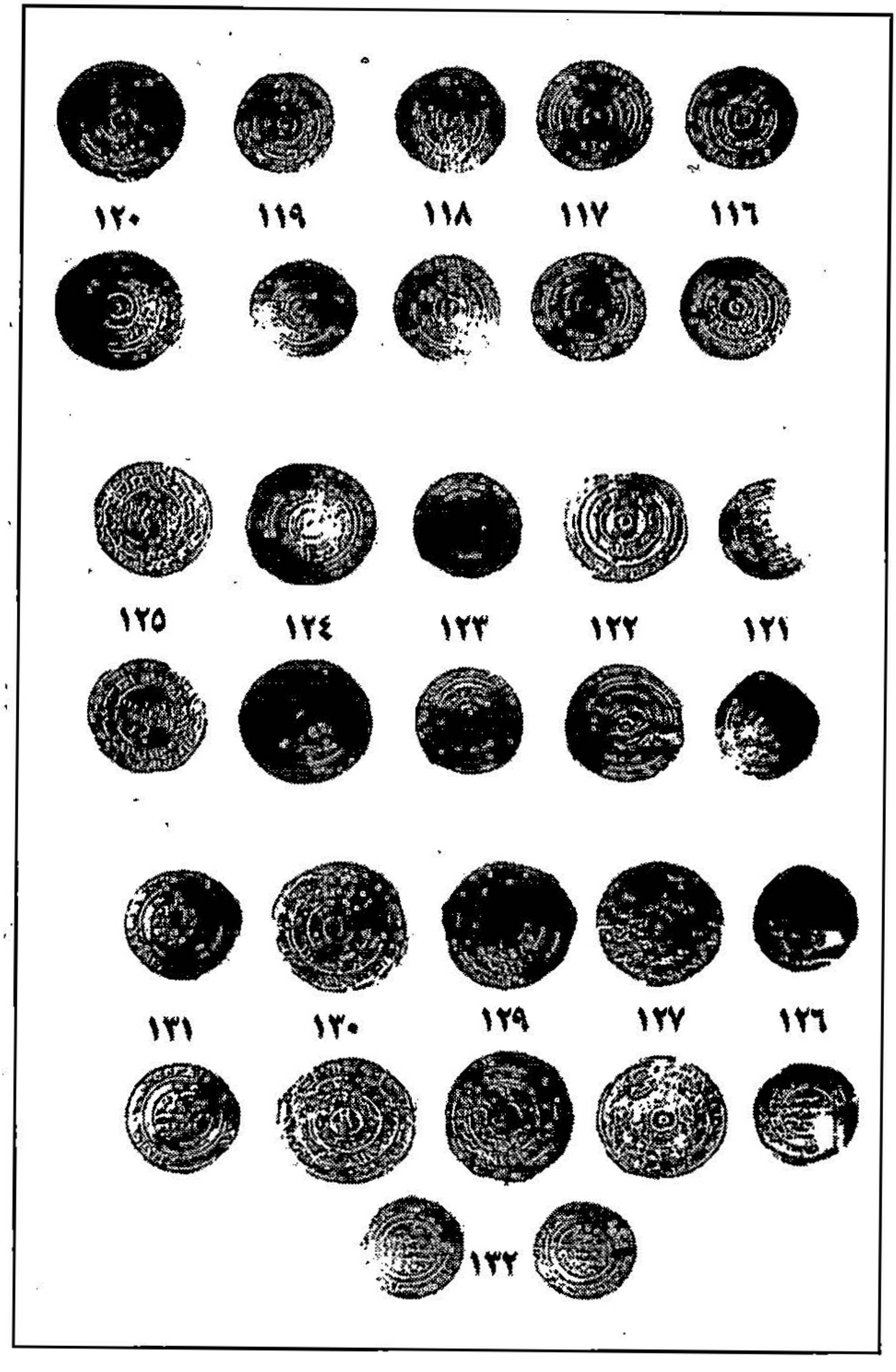

لوحة «١٢»

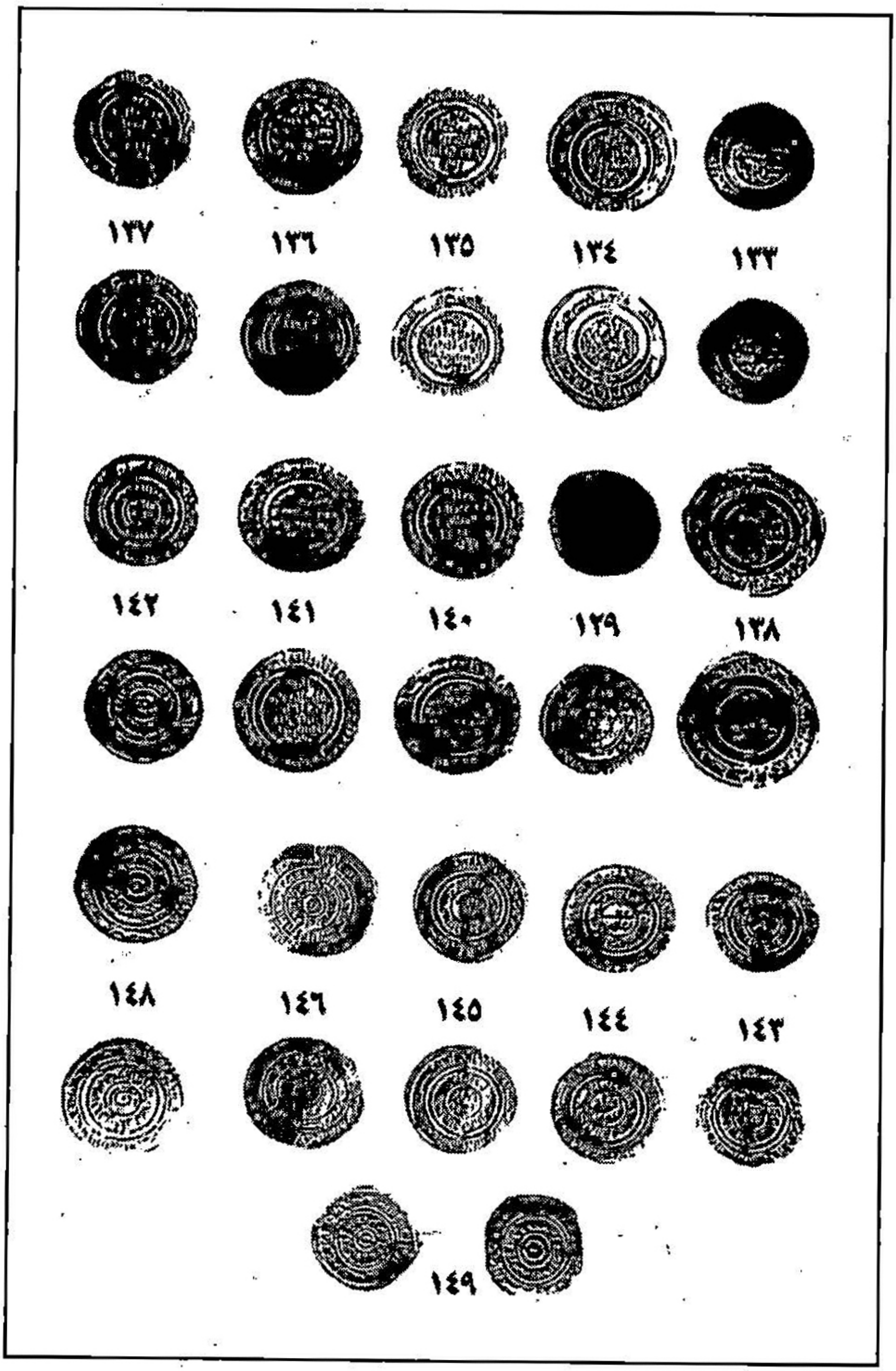

الأدراج البابوية لبطاركة الكنيسة القبطية
دراسة ونشر لأدراج البابا «ديمتريوس»
(١٨٦٢-١٨٧٠م)

مجدي جرجس

الأدراج البابوية لبطاركة الكنيسة القبطية
دراسة ونشر لأدراج البابا «ديمتريوس»

تتعدد وتتنوع مصادر دراسة تاريخ القبط فى مصر ما بين مخطوطات تتناول جوانب تاريخية مهمة ما زالت مجهولة لمعظم الباحثين، ووثائق متناثرة تحتاج إلى مجهود كبير لجمعها وتصنيفها، وإلى مجهود أكبر للاطلاع عليها. ومن بين المصادر المهمة ـ بل عظيمة الأهمية ـ فى هذا المجال، المكاتبات والرسائل الصادرة عن البطاركة، وما تحويه من مادة تاريخية ثمينة، تفصح عن كثير من الجوانب التى ما زالت غير معروفة، وتتعدد أنواع هذه الرسائل ومسمياتها، وتُصنَّف وفقًا لمناسباتها كالتالى:

١ـ رسائل الأرطستيكا : بمعنى «العيدية»، وهى الرسائل التى كان يرسلها أسقف الإسكندرية (البطريرك القبطى) إلى كل كنائس مصر، يخبرهم فيها بموعد عيد الفصح، وبدء الصوم المقدس[(١)].

٢ـ رسائل السنوديقا: وهى الرسائل التى كان يرسلها بطريرك الإسكندرية إلى بطريرك أنطاكية، ليؤكد كل منهما للآخر إيمانهما المشترك[(٢)].

٣ـ التقاليد: وهى قرارات التعيين التى يصدرها البطريرك للأساقفة، والكهنة، والشمامسة، ونظار الكنائس.

(١) جوزيف فلتس: رسائل الأرطستيكا، تاريخيًا وعقيديًا، أعمال الندوة السابعة للتراث العربى المسيحى، المركز الفرنسيسكانى للدراسات الشرقية بالقاهرة، ١٩٩٩م، ص٣٥.

(٢) توطدت عُرَى الصداقة بين كرسى الإسكندرية البطريركى ونظيره الأنطاكى بعد مجمع خلقدونية سنة ٤٥١م، إذ اتفق القبط والسريان فى مذهب الطبيعة الواحدة، وجرت العادة على أن يتراسل بطاركة الإسكندرية وأنطاكية، لا سيما حين يرتقى أى منهما الكرسى البطريركى، مؤيدين بعضهم بعضًا فى الاعتقاد. بل إن القبط والسريان تبادلا تنصيب البطاركة، فقد يعين السريان بطاركة عليهم من أصل قبطى، أو يعين القبط بطاركة عليهم من أصل سريانى. انظر، إسحاق أرملة: بحث تاريخى عن السريان فى القطر المصرى، بيروت، ١٩٢٥م، ص ص ٥-٣.

٤ـ الأدراج: كانت الأدراج فى الأساس عبارة عن رسائل يعطيها البطريرك أو الأسقف إلى أى رجل دين خاضع لسلطته ليُقبل فى أى بلد آخر، ويُعامل كرجل دين، أو يحصل بموجبها على مساعدات مالية، وهذا النوع من الوثائق يعد مصدراً غاية فى الأهمية لدراسة نواحٍ متعددة من تاريخ القبط خاصة، وتاريخ مصر عامة، لما تحويه من معلومات ثمينة عن كيفية إدارة الكنيسة القبطية، والمشاكل والأمراض الاجتماعية التى حاولت الكنيسة علاجها، وجوانب مهمة من علاقة الكنيسة بالدولة، والأزمات التى ألمت بالمجتمع القبطى.

وخلال هذه الورقة سنحاول إلقاء الضوء على هذا النوع الأخير من الوثائق، وذلك من ناحيتين:

الناحية الأولى: الدراسة الوثائقية: وسنعنى فيها بمعرفة تطور موضوع هذه الوثائق وشكلها، ودراسة وتحليل فقرات الوثيقة. وهذا النوع من الدراسة يأتى فى إطار (نقد المصدر)، حيث إن الوقوف على ما هو ثابت فى نصوص الوثائق وما هو متغير يتيح للمؤرخ وضع المعلومات فى سياقها الصحيح، كما أن هذا النوع من الدراسة يجنب المؤرخ الوقوع فى مغالطات إذا ما استخدم وثيقة مفردة من هذا النوع، فيُحَمِّل نصوصها دلالات بعيدة عن الواقع.

الناحية الثانية: نشر نماذج من هذه الأدراج مختلفة الموضوعات: وذلك للوقوف على ما تمثله هذه الأدراج من قيمة تاريخية.

أولاً: الدراسة الوثائقية

تعريف الدرج:

الدرج هو مفرد أدراجٍ أو دروج، والدَّرْجُ (بسكون الراء وفتحها): هو فروخ من الورق أو الرق أُلصقَ بعضُها ببعض، وكان قديمًا يثبت فى طرفه عصوان يُدرج عليهما، ولذلك سُمِّىَ «دَرْجًا»، وهذا الشكل عُرف منذ قرون بعيدة، إذ إنَّ المصريين القدماء أول من استخدموا هذا الشكل، وكانوا يجعلون فى «الدَّرْجِ» الواحد أكثر من عشرين صفحة، وجعل اليهود أسفار التوراة كل سفر فى درج(١)، ومصطلح «الدرج» عند كُتَّاب الإنشاء يطلق على الشكل المادى للوثيقة. وبالرغم من أن القلقشندى يفرق ما بين (كتاب الدست) و (كتاب الدرج)، فإنه يستخدم مصطلح الدرج للتعبير عن المادة

(١) قاموس الكتاب المقدس، بيروت، ١٩٦٨م، ص ٧٦١.

التى تُكتب عليها الوثيقة، بغض النظر عن موضوعها[١]، أمَّا كَنَسِيًا فقد اصطلح - بدءًا من القرن الثامن عشر الميلادى - على تسمية الرسائل البابوية من النوع الرابع بالأدراج. ومن الجدير بالذكر أن مصطلح «درج» يُطلق أيضًا على نفس النوع من الرسائل الصادرة عن الأساقفة.

تاريخ الأدراج البابوية

عُرف منذ العصر المسيحى الأول نوع من الرسائل سمى بـ «رسائل التوصية» أو «الرسائل السلامية»، وتحدث عنها بولس الرسول فى رسالته الثانية إلى أهل كورنثوس: «أم لعلنا نحتاج كقوم رسائل توصية منكم»[٢]. وكان حاملو هذه الرسائل يحصلون على مساعدات مادية، أو يجمعون بها تبرعات وعطايا. ومما يدل على شيوع هذه الرسائل منذ القرن الأول الميلادى، أن قوانين الرسل قَنَّنَتْ هذه الرسائل، ومن هذه التقنينات عرفنا طبيعة هذه الرسائل وتأثيرها، فمن القانون الثانى عشر من قوانين الرسل، نعرف أن هذه الرسائل كانت تُعْطَى للذين قُطعوا من الكنيسة (اى حُكِمَ عليهم بالخروج عن الإيمان) ثم عادوا مرة أخرى وقبلتهم الكنيسة، فتعطى له رسالة من أسقف مدينته، ليُقْبَلَ فى أى كنيسة أخرى كمؤمن[٣]. كذلك القانون الثالث والثلاثون من قوانين الرسل يوضح أن هذه الرسائل كان يحملها أى رجل دين يسافر إلى بلد آخر غير بلده، وبموجبها يشترك فى الصلاة، أو تُقدم له معونات مادية فقط[٤]. وقد أكد هذا الأمر أيضًا مجمع أنطاكية المنعقد سنة ٣٤١م فى قانونه السابع، وحدد القانون الثامن لنفس المجمع أن هذه الرسائل يعطيها الأساقفة فقط[٥].

وتم الاتفاق فى مجمع نيقية المنعقد سنة ٣٢٥م، على وضع إشارة خاصة فى هذه الرسائل من الحروف الأولى من كلمات: (آب، ابن، روح قدس)، وقد وُجدت مثل هذه الرسائل فى صكوك جرمانية، تعود إلى القرن السادس الميلادى[٦].

(١) القلقشندى: صبح الأعشى فى صناعة الإنشا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٧م، ج١: ص١٧٢، ١٧٣، ج٥: ص٣٩٩، ج٦: ص١٨٠.
(٢) كورنثوس الثانية ٣: ١.
(٣) حنانيا إلياس كساب: مجموع الشرع الكنسى، بيروت، ١٩٧٥، ص ٨٥٢، ٨٥٣.
(٤) نفس المصدر، ص٨٥٦.
(٥) نفس المصدر، ص١٧٩.
(٦) نفس المصدر، ص١٨٠.

ومنذ البداية تحدد هذا النوع من الرسائل بأنه الرسائل الصادرة عن أى أسقف، وتتعلق بحقوق معينة لرجال الدين الخاضعين لسلطته، سواء كانت هذه الحقوق روحية أو مادية.

ومن خلال سِيَر البطاركة تُطالعنا بين الحين والآخر - وحتى القرن الثالث عشر - أخبار متفرقة عن هذه الرسائل، منها ما ذُكر عن البابا شنودة الخامس والخمسين (٨٥٩م-٨٦٩م) أنه أعطى رسالة لأحد الشمامسة تتضمن حِلَّهُ من عصيانه وتمرده، ومسامحته على ما بَدَرَ منه، فاحتاج هذه الرسالة ليصير قبوله فى الكنيسة مرة أخرى[(١)]. ويتحدث الأنبا ميخائيل الدمياطى فى مجموعته القانونية (١١٨٨م) عن هذه الرسائل، وخصص لها القول الثامن عشر، وعرفها بأنها الرسائل التى يحملها الكهنة من أساقفتهم عندما يسافرون من بلد إلى بلد، لكى يُعامَلُوا ويُقبلوا فى البلدة الأخرى ككهنة[(٢)].

أمَّا صياغة هذه الرسائل فتُركت لبلاغة البطريرك أو كاتبه، فيضع فيها ما يراه مناسبًا من الألفاظ، وما يعبر عن أهدافه من هذه الرسائل، واختبرنا ذلك من خلال مطالعتنا لعدد من هذا النوع من الرسائل[(٣)].

وفى النصف الأول من القرن الثالث عشر، طرأ على هذا النوع من الوثائق تطور هام من حيث الشكل، إذ إن الكنيسة بدأت منذ نهاية القرن العاشر الميلادى فى إعادة صياغة نُظُمها وترتيب هيئاتها، بعدما وجَّهَت الإدارة الحكومية دعمها للكنيسة، وحرص الأيوبيون - تحديدًا - على استقرار دور الكنيسة، وفرض سيطرتها على القبط، وذلك لأسباب عديدة، منها ما هو متعلق بسياسة التسامح التى انتهجها الأيوبيون تجاه القبط، ومنها ما هو متعلق بعوامل سياسية مرتبطة بالظروف الخارجية آنَ ذاك، وحرص الدولة على مراقبة غير المسلمين، وذلك بإشرافها على تنظيمهم واستقرارهم[(٤)]. واغتنمت الكنيسة الفرصة جيدًا، وهبت روح إصلاحية وتنظيمية مست كافة النواحى، ويبدو -

(١) ساويرس بن المقفع، تاريخ بطارقة الكنيسة المصرية، مجـ٢، جـ٢، ص٥٢.
(٢) ميخائيل الدمياطى: المرجع السابق، مجموعة القوانين، ورقة ٤٢ أ.
(٣) ساويرس: المرجع السابق، مواضع متعددة فى الجزأين الأول والثانى من المجلد الثالث.
(٤) مجدى جرجس: القضاء القبطى فى مصر، القاهرة: دار ميريت للنشر، ١٩٩٩م، ص٥٢.

من شواهد عديدة [١]ـ أن الكنيسة استشعرت أنها أصبحت مؤسسة من مؤسسات الدولة، فتوالت كتابة النظم واللوائح التى تحدد كيفية عمل المؤسسة الكنسية بشكل ديوانى، أهمها المجموعات القانونية الكاملة التى تغطى كافة تنظيمات الكنيسة، وتلبى حاجات المتقاضين فى كافة الموضوعات، كما انتصب بطاركة هذه الفترة ـ بتأييد من الحكومة ـ لإصلاح نظام الكهنة، وسَنّ قوانين جديدة تنظم العمل الكهنوتى، وظهر نوع آخر من الكتابات يعالج كيفية العمل داخل المؤسسة الكنسية[٢]. وفى هذا السياق تبنى الصفى بن العسال (ت١٢٦٠م تقريبًا) وضع القواعد التى تنظم الكتابات الصادرة عن البطريرك، شأنها شأن الكتابات الديوانية الأخرى، فألف كتابًا يتضمن قواعد كتابة سائر المكاتبات الصادرة عن البطاركة أو الأساقفة، ومناسباتها، والأشخاص المرسلة إليهم، واختيار الألفاظ والآيـات الكتابية المناسبة لكل رسالة، وإعداد نماذج لها ـ حسب المناسبـة ـ يسترشد بها كاتب القلايـة[٣]، على غـرار ما فعلـه كُـتَّاب

(١) ظهر ذلك من خلال الخطاب الكنسى، وامتداحه لمسالك الأيوبيين، والدعاء لسلاطينهم، وإيراد أخبار الدولة بروح موالية، بل إن مشاكل الكنيسة الداخلية كانت تُفض بواسطة الحكومة، وأدى شعور رجال الدين بأن الكنيسة مؤسسة حكومية إلى جعلهم يُقدمون على طرح الخلافات العقيدية البحتة على رجال الحكومة للفصل فيها. انظر، ساويرس: المرجع السابق، المجلد الرابع: ج١، ج٢.

(٢) ظهرت كتابات تتحدث عن مجلس البطريرك، ووكلائه وشهوده، ومهامه الدينية والاجتماعية، أهمها كتاب ابن العسال: المجموع الصفوى، وكتاب يوحنا بن سباع: الجوهرة النفسية فى علوم الكنيسة.

(٣) كاتب القلاية: هذه الوظيفة قديمة العهد جدًا، بل إنها من الوظائف الهامة فى تاريخ الكنيسة، إذ إن متوليها كان مرافقًا للأب البطريرك باستمرار، ويساعده فى أمور كثيرة، بل تضخم دوره فى بعض الأحيان حتى صار له تأثير كبير فى قرارات مهمة. وبعض كُتَّاب القلاية أصبحوا فيما بعد بطاركة، مثل البابا أثناسيوس (ت٣٧٣م)، والبابا ديسقورس الحادى والثلاثين (٥١٦-٥١٨م). واشترط البابا بطرس الرابع والثلاثون (٥٦٧-٥٧٦م) أن يكون كاتب القلاية إنسانًا فاضلاً، عالمًا بالقوانين، ونظرًا لازدياد أهمية هذه الوظيفة ومكانتها، اشترط الأساقفة فى القرن الثالث عشر أن يكون كاتب القلاية إمًّا أسقفًا أو رجلا معتبرا، ومن خلال المصادر الكنيسة نعرف أن كاتب القلاية كان له دور مهم فى إدارة البطريركية (كمقر للبطريرك). وتطالعنا وثائق المحاكم الشرعية بأسماء لكُتَّاب للقلاية قاموا بتصرفات عديدة من بيع أو شراء أو وقف أو استبدال نيابة عن البطريرك، وفى الغالب كان كاتب القلاية ممثلاً شخصيًا عن البطريرك، لذلك تداخلت وظيفة كاتب القلاية ووكيل القلاية، بل قد يقوم بهاتين الوظيفتين شخص واحد، فنجد فى القرن التاسع عشر أنَّ القمص حنا قد لُقِّبَ بهذين اللقبين فى وقت واحد. انظر:

ساويرس بن المقفع: تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية، القاهرة: جمعية الآثار القبطية، ١٩٤٣م، مج١ جـ١، ص٢٠٨ ـ يوساب أسقف فوة: تاريخ الآباء البطاركة، ص١١٦، ١٤٨ ـ كتاب عمل الميرون، مخطوط رقم ٦٢٨/ طقس ١٢٨، مكتبة المتحف القبطى، ورقة ٣٤ أ، ٨٣ج، ١١٠ج ـ السجلات القضائية لبطريركية القبط الأرثوذكس بالقاهرة، السجل الأول، ص١، ١٨.

الإنشاء[١]، ومنذ ذلك التاريخ والأدراج البابوية لا تخرج عن هذه الأنماط التى وضع أصولها ابن العسال.

وقد اصطلح على تسمية هذا النوع من الرسائل البابوية «أدراج»، بدءًا من القرن الثامن عشر، حيث ظهر هذا المصطلح لأول مرة كمسمى للرسائل الصادرة عن البابا يوأنس الثامن عشر (١٧٦٩-١٧٩٦م)[٢]. لكن هذا النوع من الرسائل كان له مسميات أخرى قبل هذا التاريخ، فحتى القرن الحادى عشر الميلادى كانت تسمى: (المكاتبات)، (الرسائل)، (مناشير الأساقفة)[٣]. ومنذ القرن الثالث عشر وحتى القرن الثامن عشر الميلادى، ظلت التسمية الغالبة: (المكاتبات)، و(أوراق البركات)[٤].

ولكن منذ القرن الثامن عشر ظهر مصطلح «الأدراج» للدلالة على هذه الرسائل، واستقر هذا المصطلح حتى أوائل القرن العشرين، وأحيانًا كانت تُسمى (طرس البركة)، وهى بنفس معنى (أوراق البركات).

وهذه الأدراج كان يقوم بكتابتها، الكاتب الخاص للبطريرك (كاتب القلاية)، وقد يجمعها هذا الكاتب أو غيره بعد وفاة البطريرك ويضعها فى مجلد واحد، وللأسف لم يكن هذا التقليد معمولاً به على الدوام، وبالتالى لم تصلنا جميع الأدراج الصادرة عن البطاركة، وإلا كان لدينا ثروة هائلة من هذا النوع من الوثائق. وتحتفظ مكتبة الدار البطريركية بالقاهرة بمجموعة هامة من كتب الأدراج بيانها كالتالى:

- **أدراج البابا كيرلس بن لقلق (١٢٣٥-١٢٤٣م)[٥].**
- **أدراج البابا يوأنس الثالث عشر (١٤٨٤-١٥٢٤م)[٦].**

---

(١) مخطوط رقم ١٨٨/٦٨٨ طقس، مكتبة الدار البطريركية بالقاهرة.

(٢) مخطوط رقم ١١٣/٣٠٢ لاهوت، مكتبة الدار البطريركية بالقاهرة.

(٣) ميخائيل الدمياطى (الأنبا): مجموعة القوانين، مخطوط رقم ٤٧٢٨ عربى، باريس، نسخة مصورة بمكتبة المركز الفرنسيسكانى للدراسات الشرقية بالقاهرة، ورقة ٤٢ أ.

(٤) مكاتبات البطريرك أنبا كيرلس (١٢٣٥-١٢٤٣م) مخطوط رقم ٢٩١/٤٧٩ لاهوت، مكتبة الدار البطريركية بالقاهرة. ومكاتبات يحتاج إليها الآباء البطاركة والمطارنة والأساقفة، خاصة بالبابا يوأنس الثالث عشر (١٤٨٤-١٥٢٤م)، مخطوط رقم ٣٠١/٤٨٩ لاهوت، مكتبة الدار البطريركية بالقاهرة، وتاريخ أعمال الميرون، مخطوط رقم ١٢٨/٦٢٨ طقس بمكتبة المتحف القبطى بالقاهرة، ورقة ٥٣ج، ٨٣ أ.

(٥) مكاتبات البابا كيرلس بن لقلق، مخطوط رقم ٢٩١/٤٧٩ لاهوت، مكتبة الدار البطريركية بالقاهرة.

(٦) مخطوط رقم ٣٠١/٤٨٩ لاهوت.

- رسالة أنبا بطرس السادس (١٧١٧-١٧٢٦م)[١].

- أدراج البابا يوأنس الثامن عشر (١٧٦٩-١٧٩٦م)[٢].

- أدراج البابا مرقس الثامن (١٧٩٦-١٨٠٩م)[٣].

- أدراج البابا بطرس الجاولى (١٨٠٩-١٨٥٢م)[٤].

ولم تُجمع أدراج البابا كيرلس الرابع (١٨٥٣-١٨٦١م)، ويوجد بعضها منشور فى سيرته المطبوعة[٥]، وتفرد السجل الأول من السجلات القضائية ببطريركية القبط الأرثوذكس بإيراد درج واحد للبابا كيرلس الرابع[٦]، وهناك إشارات عديدة إلى أدراج صدرت عن البابا كيرلس الرابع، ولكن لم تصلنا نصوصها[٧].

ومن حسن الحظ أن كاتب السجلات القضائية سجل جميع الأدراج البابوية الصادرة عن البابا ديمتريوس الثانى (١٨٦٢-١٨٧٠م) فى الفترة من ١٣ سبتمبر سنة ١٨٦٣م وحتى ٢٣ مايو سنة ١٨٦٦م، وللأسف توقف هذا النوع من التسجيل فى السجلات القضائية اللاحقة، وهذه المجموعة من الأدراج مجموعة متكاملة (١٠١ درج)، وتغطى كافة الموضوعات، وأهم ميزة لها أنها لم تخضع للانتقاء، حيث إنها كانت تُسَجَّل فور صدورها عن البطريرك، كما أنها من ناحية الشكل تعبر عن هذا النوع منذ استقرار قواعده فى القرن الثالث عشر، كما تتميز هذه المجموعة أيضًا ببسط كافة الأوضاع الكنسية فى هذه الفترة، وكيفية ممارسة البطريرك لدوره، كما أنها تشتمل على تفصيلات دقيقة لأمور الكهنة وتنظيم عملهم، ومصادر دخلهم، فاتخذتُ هذه المجموعة نموذجًا لدراسة هذا النوع الفريد من الوثائق.

---

(١) مخطوط رقم ٢٧١ لاهوت.

(٢) مخطوط رقم ١١٣/٤٢٤ لاهوت، ورقم ٣٢١/٤٩٤ لاهوت، ورقم ١٣٤/٥١٢ لاهوت.

(٣) مخطوط رقم ٢٦٨/٤٥٦ لاهوت، ورقم ٣٤٥/٤٧٠ لاهوت، ورقم ٢٧٠ لاهوت.

(٤) مخطوط رقم ٢٥٩/٤٧٧ لاهوت.

(٥) صالح كامل نخلة: سلسلة تاريخ الباباوات بطاركة الكرسى المرقسى، ط١، مصر: دير السريان، ١٩٥٤م، الحلقة الخامسة، ص٢٠٠.

(٦) السجلات القضائية للبطريركية، السجل الأول، ص١١.

(٧) السجلات القضائية للبطريركية، السجل الثانى، ص١٦، ٢٠، ٢٤.

أدراج البابا ديمتريوس الثانى فى الفترة (١٣ سبتمبر ١٨٦٣- ٢٣ مايو ١٨٦٦م)

كان أهم ما يميز فترة هذا البطريرك هاتين الظاهرتين:

- الأولى: الفترة التى أخذت فيها مؤسسات الدولة بشكل عام تترسخ، وتسير وفق إجراءات ولوائح مقننة، وفى هذا الإطار حظيت الكنيسة بدعم حكومى كبير فى هذه الفترة لممارسة صلاحياتها وبسط نفوذها، والكنيسة - على وجه الخصوص - كانت قد مستها رياح تغيير شاملة، فى عصر البابا كيرلس الرابع (١٨٥٣-١٨٦١م)، سلف البابا ديمتريوس، تمثلت فى إنشاء ديوان للبطريركية يضبط حركتها وكافة أوجه نشاطها. وفى عصر البابا كيرلس الرابع ظهرت لأول مرة فى البطريركية السجلات التى تُرصد فيها أنشطة البطريركية، والتى من خلالها عرفنا مجموعة هذه الأدراج موضع الدراسة.

- الثانية: أن البابا كيرلس الرابع كان قد تبنى حركة لتوحيد الكنائس الأرثوذكسية، وتعرض بسبب ذلك لمُنَاوأة الحكومة، ووقع فى خصومة معها، لذلك تنقل المصادر الكنسية، وعد سعيد باشا للبابا ديمتريوس فور توليه مقاليد البطريركية، إذ قال له: «لا تفعل مثل سلفك، بل كل ما يلزم لك قل لى عليه وأنا مستعد لتأديته لك»[1]. وعلى ذلك وُئِدَتْ إلى حد بعيد معظم المشاريع الإصلاحية التى كان قد بَدَأَهَا البابا كيرلس، خاصة فيما يتعلق بنظام الكهنة، وإدارة الكنائس والأديرة، والنواحى المالية، حتى أن البابا ديمتريوس شرع فى كسر القوانين الشرعية، وتدخل فى اختصاصات الأساقفة داخل أسقفياتهم، ومن خلال نماذج الأدراج المنشورة، يمكننا أن نلمس أثر التغيّرات التى أحدثها البابا كيرلس، وحركة الردة عنها التى حدثت فى عصر البابا ديمتريوس.

موضوعات الأدراج

يمكن أن نقسم موضوعات الأدراج كالتالى:

١- جمع تبرعات وعطايا[2].

٢- عمارة وبناء الكنائس[1].

(١) صالح نخلة: سلسلة تاريخ البطاركة، الحلقة الخامسة، ص٢٣٠.

(٢) السجل الثانى، ص١٢: ٢، ص٣٠: ٢١، ص٣١: ٢٢، ٢٣، ص٣٢: ٢٤ (حيث الرقم الثانى رقم الدرج فى السجل).

٣- الحث على دفع النذور والرسوم والعوائد[٢].

٤- مساعدة فقراء[٣].

٥- مساعدة رهبان أحباش[٤].

٦- مساعدة مطران السريان[٥].

٧- أدراج خاصة بالكهنة[٦].

٨- أدراج خاصة بنظارة الكنائس والأديرة[٧].

٩- أدراج وعظ وتعليم[٨].

١٠- متنوعة: بخصوص أوراق مزورة[٩].

أجزاء الدرج

ينقسم الدرج إلى الأجزاء التالية:

(أ) الافتتاحية.

(ب) الموجه إليه الدرج والدعاء له.

(١) السجل الثانى، ص١٢:٣، ص٢٠:٩، ص٢٢:١٠، ص٤١:٣٦، ص٤٤:٤٠، ص٥٢:٥٠، ص٦٠:٥٨، ص ٦٢: ٥٩، ص٦٦:٦٥، ص٧٧:٧٢، ص١٠١:٨٧، ص١١١:٩٤.

(٢) السجل الثانى، ص١٩:٧، ص٢٥:١٦، ١٧، ص٤٠:٣٤، ص٤١:٣٥، ص٤٦:٤١، ص٤٧:٤٤، ص٥١:٤٨، ص٦٠:٥٧، ص٦٢:٦١، ص٩١:٧٩، ص٩٣:٨١، ص١١١:٩١، ٩٢.

(٣) السجل الثانى، ص ١٦:٦، ص٢٣:١٣، ص٤٤:٣٩، ص٤٩:٤٦، ص٥١:٤٩، ص٧١:٦٨، ص٨٥:٧٣، ص١١١:٩٣.

(٤) السجل الثانى، ص ٢٢: ١٢، ص٣٤: ٣٠، ٣١، ص٤٧: ٤٢، ٤٣، ص٤٩: ٤٥، ٤٧، ص٦٢: ٦٣، ص٦٦: ٦٤، ص٧١: ٦٦، ص٧٧: ٧٠، ٧١، ص٨٥: ٧٤، ٧٥، ٧٦، ص٩٠: ٧٨، ص٩٣: ٨٢، ص١٠١: ٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ص١١١: ٩٥.

(٥) السجل الثانى، ص٨٥:٨٧.

(٦) السجل الثانى، ص د:١، ص١٦:٤، ص٢٠:٨، ص٢٢:١١، ص٢٧:١٩، ص٢٨:٢٠، ص٣٢:٢٦، ص٣٣:٢٨، ص٤١:٣٧، ص٥٤:ص ٥٥:٥٥، ص٦٢:٦٢.

(٧) السجل الثانى، ص١٦:٥، ص١٢٣، ١٤، ١٥، ص٣٤:٢٩، ص٣٨:٣٣، ص٤٢:٣٨، ص٥٢:٥١، ص٥٣:٥٣، ٥٣، ص٥٦:٥٦.

(٨) السجل الثانى، ص٢٦:١٨، ص٧١:٦٦، من ص٧١ حتى ص٧٧:٦٩.

(٩) السجل الثانى، ص٣٢:٢٧.

(جـ) موضوع الدرج.

(د) الفقرات الجزائية.

(هـ) الختام.

(أ) الافتتاحية

وصيغة الافتتاحية توضح أن هذا الدرج ـ أيًا كان موضوعه ـ هو عبارة عن بركة يوجهها الأب البطريرك إلى ما سواه، وذلك على اعتبار أن البركة منذ العهد القديم أنيط بها الكهنة فقط، إذ جاء فى سفر العدد ذِكْر البركة التى كان يوجهها الكهنة إلى إسرائيل: «يباركك الرب ويحرسك، ويضىء الرب بوجهه عليكِ ويرحمكَ، يرفع الرب وجهه عليك ويمنحك سلامًا» (عدد ٦: ٢٤-٢٧). وبما أن البطريرك هو رئيس الكهنة فى العهد الجديد، لذلك فإن مخاطبة البطريرك إلى أى من الكهنة أو الشعب تُعَدُّ بركة، وعلى ذلك كانت صيغة الافتتاحية هكذا:

«صدرت هذه البركة الكاملة والنعمة الشاملة إلى...»[(١)].

أو **«إعلان بالبركات السماية إلى...»**[(٢)].

(ب) الموجه إليه (إليهم) الدرج والدعاء له (لهم)

ويكون ترتيب الموجه إليهم الدرج ترتيبًا طقسيًا، أى تبعًا لدرجاتهم الكنسية، فيكون ترتيبهم كالتالى: الكهنة أولاً، ثم الشمامسة، ثم الأراخنة، ثم باقى طوائف الشعب:

«إلى الأبناء المباركين، الكهنة المؤتمنين، والشمامسة المكرمين، والأراخنة المبجلين الديِّنين الأرثوذكسيين»[(٣)].

ولكن عندما يتعلق الدرج بمعونات مادية أو نذور أو تبرعات، فلا يذكر الكهنة كمعنيين بالدرج، بل يبدأ مباشرة بالشمامسة[(٤)]، وذلك على اعتبار أن الكهنة ليس

(١) السجل الثانى، ص ١٢، ١٦، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٨، ٤١، ٤٢، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٦٠، ٦٢، ٦٦، ٧١، ٧٧، ٩٠.

(٢) السجل الثانى، ص ١٨٥، ١٠١، ١١١.

(٣) السجل الثانى، ص ١١-١٣، ١٩.

(٤) السجل الثانى، ص ١٢، ١٦، ١٩، ٤٤، ٤٧، ٥١.

عليهم أى التزام بدفع صدقات أو تبرعات، بل إنّ دخل الكهنة أنفسهم من هذه التبرعات والصدقات.

ثم يذكر باقى الشعب قائلاً:

- **«كافة شعب البيعة»**[١].

- **«كافة أولادنا الشعب المسيحين أجمعين»**[٢].

- **«كافة أولادنا المسيحيين أرباب الصنايع والفلاحين، وجميع شعب الأبروشية بناحية...»**[٣].

- **«الخولا والفلاحين وأرباب الكارات والمزارعين وكافة الشعب المسيحى أجمعين بمدينة..»**[٤].

- **«الكتبة والفلاحين وأرباب الصنايع بنواحى...»**[٥].

- **«الكتبة وأرباب الصنايع والخولا والفلاحين، وكافة أولادنا الشعب المسيحى بنواحى..»**[٦].

أما الدعاء لهم فيكون:

- **«باركهم الله تعالى بأفضل البركات الروحانية آمين»**[٧].

وقد لا يذكر الكاتب فى السجل أى صيغة للدعاء، ويكتفى بذكر هذه العبارة:

- **«تحرر درج إلى... صورته بعد الدعاء والسلام لآخره..»**[٨].

على اعتبار أن صيغة الدعاء ثابتة لا تتغير.

---

(١) السجل الثانى، ص١٢.
(٢) السجل الثانى، ص ٢٢، ٢٣.
(٣) السجل الثانى، ص ١١.
(٤) السجل الثانى، ص ١٩.
(٥) السجل الثانى، ص ٢٣
(٦) السجل الثانى، ص ٢٣-٢٥.
(٧) السجل الثانى، ص ١٢، ٢٠، ٢٢.
(٨) السجل الثانى، ص ٢٣: ١٤، ١٥، ص ٣١: ٢٢، ص٤١: ٣٥، ص٦٢: ٦١ ـ ٦٣، ص٧٧: ٧٠، ٧١، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ص١٠١: ٩٠، ص١١١: ٩٢-٩٤.

(ج) موضوع الدرج

ويبدأ هذا الجزء بفقرة دعائية أخرى:

- «بعد تجديد البركات السمايية عليهم وأهدى السلام الروحانى إليهم..»[١].

«بعد تجديد البركات السمايية إليكم، مع إمناحكم بصالح الدعوات المبرورات بدايم الأوقات، أسبغ الله تعالى عليكم جزيل النعمات والبركات»[٢].

ثم بعد هذه الدعوات قد يُذكر مباشرة موضوع الدرج قائلاً:

«الموجب لإصدار هذه البركة إليكم نعلمكم أنه...»[٣]

ثم يذكر ظروف الموضوع وحيثياته، أو يعطى فرصة أخرى لفقرات دعائية أخرى مثل:

- «الموجب لإصدار هذه البركة إليكم هو أولاً بخصوص السؤال عن كلا منكم، نسأل إلهنَا الصالح أن يطمنا على كافتكم».

وهذه الفقرات الدعائية تختلف حسب مناسبة الدرج.

فإذا كان موضوع الدرج الحث على مساعدة إعمارِ الكنائس يكون الدعاء:

- «يديم محبتكم ووِدادكم لبعضكم، ويكون فيكم الحمية والاجتهاد فى عمار البيع المقدسة، ويقدركم على فعل الخيرات، كما قال فى إنجيله المقدس اكنزوا لكم كنوزاً فى السما، حيث لا آكلة ولا سوس يفسد»[٤].

أو يقول:

- «يُطَمِّنَّا على كافتكم، ويُؤمِّنكم فى أوطانكم، ويبركم بصالح أعمالكم، ويكفيكم شر التجارب الظاهرة والخفية بعنايته القوية، ويخضع العدو تحت أقدامكم ويرفع عنكم كامل التجارب، ويوقيكم من جميع الهواجس، ويجعل فى قلوبكم المحبة الروحانية، ويكون منكم الاعتنا، والاجتهاد فى عمار البيع المسيحية الأرثوذكسية»[٥].

(١) السجل الثانى، ص ١١.
(٢) السجل الثانى، ص ١١، ١٢، ١٦، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٧، ٣٢.
(٣) السجل الثانى، ص ١٦، ١٩، ٢٠.
(٤) السجل الثانى، ص ٢٠، ٢٢.
(٥) السجل الثانى، ص ٤١، ٤٦، ٦٦.

وعند طلب معونة الفقراء أو جمع تبرعات يذكر:

- «وحيث كما هو معلوم فى فطنة كلا منكم قول الإنجيل المقدس حبوا بعضكم بعضًا، وقال أيضًا كنت جيعان فأطعمتمونى، وعطشان فأسقيتمونى، وعريان فكسيتمونى، ومثلما تفعلوا بإخوانكم المساكين فبى فعلتوا، والذى قال فى المزمور طوبى لمن يتعطف على الفقير والمسكين الرب ينجيه فى اليوم السو...»(١).

وقد يكون الإكثار من الدعاء راجعًا إلى ما اعتاده الناس من سماع مديح طويل، ودعاء جزيل، حينما يقدمون تبرعات. وأنقل هذه القصة التى أوردها كاتب سير البطاركة، وكذلك يوساب أسقف فوة، لعلها توضح ذلك: يتحدث كاتب سير البطاركة عن البابا زخارياس (١٠٠٤-١٠٣٢م) فيقول: «أتت إليه امرأة ذات يوم ومعها دنانير كثيرة، وقدمتها إلى البطريرك ليصرفها على لوازمه، وعلى الفقراء، فأجابها البطريرك بصوت خفيض وقال: «الرب يقبل ذلك منك يا ابنتى». فوقفت منتظرة أن يقول لها شيئًا أكثر من هذا، مما يدعو لها من الدعاء والكرامة، كما جرت العادة لغيره ممن يجمع المال، فلما طال وقوفها ولم تسمع غير ما قال لها، فخرجت متقمقمة، فعاد التلميذ وقال للبطريرك: يا أبى، هذا مال كثير جاءت به هذه المرأة، أفما كانت تستحق أن تدعو لها دعاءً كثيرًا وتطيِّب قلبها؟»(٢).

ثم يتحدث عن موضوع الدرج، وحيثياته، وهذه الفقرة بالطبع تختلف اختلافًا بيِّنًا تبعًا لموضوع الدرج.

(د) الفقرات الجزائية

وهى أيضًا تختلف باختلاف موضوع الدرج، ويمكن أن نقسمها إلى نوعين:

١- فقرة دعائية:

وهى تختص بإدراج التبرعات والنذور وعمارة الكنائس ومساعدة الفقراء ومساعدة الرهبان والأحباش.

---

(١) السجل الثانى، ص ٣١، ٥١.

(٢) ساويرس: المرجع السابق مجـ ٢، جـ٢، ص١٤٠.

- يوساب (الأنبا) أسقف فوة: تاريخ الآباء البطاركة، أعده للنشر الراهب القس صموئيل السريانى وبثينة كامل، د.ق، د.ت، ص١٠٣، ١٠٤.

٢ـ تحليل أو حرم:

والمقصود بالتحليل ـ مصطلح كنسى ـ الحل لمن يفعل وفق الأوامر الواردة بالدرج، وهو يرد فى الأدراج المتعلقة بأوامر تعيين نظار، أو حل مشاكل كهنة.

والحرم أيضًا مصطلح كنسى يقصد به عقوبة من يخالف أوامر وتعليمات الأدراج.

١ـ الفقرة الدعائية:

وهذه الفقرة ترتبط بأدراج المعونات والتبرعات، وتأتى فى صيغتين: الأولى مختصرة، وتكون على الوجه التالى:

- «الرب الإله يقبل عطاياه، ويغفر له خطاياه، ويعطيه عوض الفانيات بالباقيات، وعوض الأرضيات بالسماييات، وعوض الواحد بثلاثون وستون، ومايه فى ملكوت السموات»[١].

أو بصيغة مطولة تكون على الوجه التالى:

- «الرب الإله يعوض عطاياكم بغفران خطاياكم، عوض الواحد ثلاثون وستون ومايه فى ملكوت السموات، ويتقبل عطاياكم، ويكثر فى أرزاقكم، ويبارك لكم فى أخذكم وعطاكم، وزروعاتكم ونخلكم ومواشيكم، وكامل ما تمتلكه أياديكم بشفاعة الست الطاهرة البتول، ومارى مرقس الإنجيلى الرسول، والآبا الأبرار، والسادات الرسل الأطهار، وجميع مصاف الشهدا والقديسين، ومَنْ أرضوا الرب بأعمالهم الصالحة أجمعين»[٢].

وهناك صيغة أخرى للشفاعة، أى الفقرة التى تبدأ بكلمة «بشفاعة» فيقول:

- «بشفاعة ذو الشفاعات، معدن الطهر والجود والبركات، الست الطاهر البتول الزكية، ومارى مرقس الإنجيلى كاروز الديار المصرية، والآبا الأبرار، والسادة الرسل الأطهار،

(١) السجل الثانى، ص٢٣ : ١٣، ص٣١ : ٢١، ص٣٤ : ٣٠، ص٤٧ : ٤٢، ص٤٩ : ٤٧، ص٦٦ : ٦٤، ص٧١ : ٦٦، ص٧٧ : ٧٢، ص٨٥ : ٧٤، ص٩٠ : ٧٨.

(٢) السجل الثانى، ص١٢ : ٢، ص٢٣ : ١٣، ص٥٢ : ٥٢، ص١٠١ : ٨٦.

وأبينا العظيم البار، أبو مقار[١]**، ومصاف الشهدا والقديسين، وجميع من أرضوا الرب بأعمالهم الصالحة أجمعين»**[٢].

وقد يُضيف قديسًا آخر، عندما يتعلق الدرج بعطايا لعمارة كنسية على اسم قديس، فيذكر اسم هذا القديس ضمن من يتشفع بهم، فيضيف إلى النص السابق بعد كلمة أبو مقار: «**والقديس أبو يحنس القصير صاحب الوقف**»[٣]، و«**الشهيد العظيم أبو أسخيرون الجندى**»[٤]، «**وأبينا القديس البار أنبا بيشوى صاحب الوقف**»[٥]، «**والسادة الشهدا أصحاب البيعة**»[٦]، و«**صاحب البيعة الشهيدة الست جميانة**»[٧].

٢- التحليل:

وهو يأتى بصيغته الرسمية الطقسية التى تأتى فى صلاة القداس بهذا النص:

- «**وتكونوا محاللين مباركين من فم الثالوث الأقدس: الآب والابن والروح القدس، ومن فم الواحدة الوحيدة، الجامعة الرسولية، ومن أفواه الآبا أصحاب المجامع المقدسة الثلثماية، وثمانية عشر بنيقية، والمايتين بأفسس، والماية والخمسين بالقسطنطينية، ومن فاى أنا الحقير، بنعمة الله وأحكامه الغير مدروكة ولا معقولة**»[٨].

أو تأتى بصيغة مختصرة:

- «**يكون محالل مبارك من فم الله القدوس، ومن فم الآبا القديسين، والآبا أصحاب المجامع، والآبا البطاركة السالفين**»[٩].

أو يقول:

(١) يذكر البابا ديمتريوس الثانى القديس أبا مقار، لأنه كان راهبًا بديره فى برية شيهيت، بل وتولى رئاسة الدير قبل رسامته بطريركيًا.
(٢) السجل الثانى، ص٤٦: ٤٠، ص٢٠: ٧، ص٢٦: ١٨، ص٣٠: ٢١.
(٣) السجل الثانى، ص٢٥: ١٦.
(٤) السجل الثانى، ص٢٨: ١٩.
(٥) السجل الثانى، ص٤٩: ٤٤.
(٦) السجل الثانى، ص٦٦: ٦٥.
(٧) السجل الثانى، ص٧٧: ٧٢.
(٨) السجل الثانى، ص١٩: ٧، ص٢٥: ١٦.
(٩) السجل الثانى، ص٩٣: ٨١.

- «ويكون محالل مبارك من فم الله القدوس، ومن فاى أنا الحقير ديمتريوس، خادم الكرازة المرقسية بنعمة الله»(١).

٣- التحريم:

- «ومن يخالف ذلك يكون محرومًا مقطوعًا من فم الله القدوس، ومن فاى أنا الحقير ديمتريوس، خادم الكرازة المرقسية بنعمة الله تعالى»(٢).

أو يكتفى بقوله:

- «ابن الطاعة تحل عليه البركة»(٣).

(هـ) الختـام:

ويختتم الدرج بالسلام والشكر لله:

- «وسلام الله يحل عليكم، والنعمة والبركة تشملكم، ولله الشكر دايمًا»(٤).
- «سلام الرب يحل عليكم، ولله الشكر دايمًا أبديًا سرمديًا»(٥).
- «والنعمة والبركة تشملكم، ولله الشكر دايمًا أبديًا، آمين»(٦).

ثانيًا: نشر الأدراج:

لقد اخترنا عددًا من الأدراج الواردة فى السجل الثانى من السجلات القضائية لبطريركية القبط الأرثوذكس بالقاهرة، وحاولنا ـ قدر الإمكان ـ أن تكون معبرة عن أهم الموضوعات التى تناولتها أدراج البابا ديمتريوس (١٨٧٢-١٨٧٠م)، واكتفينا فقط

---

(١) السجل الثانى، ص٢٣: ١٤، ص٢٦: ١٧، ص٦٠: ٥٧، ص١١١: ٩١.

(٢) السجل الثانى، ص١١: ١، ص١٦: ٤..

(٣) السجل الثانى، ص٢٢: ١١، ص٣٠: ٢٠، ص٤٢: ٣٧، ٣٢: ٢٦، ص٣٤: ٢٨، ص٥٩: ٥٦، ص٤٣: ٣٨.

(٤) السجل الثانى، ص١٢: ٢، ص٢٠: ٧، ص٢٦: ١٨، ص٢٨: ١٩، ص٣٠: ٢٠، ص٣١: ٢١، ص٣٤: ٢٩، ص٤١: ٣٤، ص٤٤: ٣٩، ص٤٦: ٤٠، ص٤٧: ٤١، ص٤٩: ٤٤، ص٥٢: ٤٩، ص٥٣: ٥٢، ص٦٢: ٥٩.

(٥) السجل الثانى، ص١٢: ٢، ص٢٥: ١٦.

(٦) السجل الثانى، ص٢٣: ١٣، ٣٢: ٢٦، ص٣٤: ٣٠، ص٤٠: ٣٣.

بإيراد النصوص كما هى، ودون أى تصويبات، ولكن وضعنا علامات الترقيم فقط من عندنا لسهولة فهم العبارات:

١- درج لتنظيم عمل الكهنة بإحدى الكنائس، (السجل الثانى، ص١٦)[١]:

- «صدرت هذه البركة الكاملة والنعمة الشاملة، إلى ذات الأبنا المباركين، الكهنة المؤتمنين، خدام مذبح الله المقدس بناحية شارونة[٢]، وكامل أولادنا الدينين المبجلين الأرثوذكسيين، الشعب المسيحى بالأبروشية أجمعين، باركهم الله تعالى، آمين، بعد امتداد الدعواة[٣] المبروراة الصالحاة إليكم بدايم الأوقات، أسبغ الله تعالى عليكم جزيل النعماة والبركاة، الموجب لإصدار هذا البركة لديكم، نعلمكم أنكم لما حضرتوا لطرفنا، أيها أولادنا الكهنة الى البطركخانة بالمحروسة، وهما القمص عبد المسيح، والقمص حنا، والقمص يوسف، والقمص حنا، واشتكيتوا لنا فى عدم راحتكم فى مقاسماتكم بالكنيسة مع بعضكم بعضًا، وتلتمسوا رؤية قضيتكم والفصل فيها بموافقة لأصول الشريعة المسيحية، وبوقته أقيمت الدعوى، وطُلب منكم الأوراق الذى كانوا تحت يدكم، وقد أحضرتوهم، ووجد تحت يد كلا منكم درج بختم حضرة أخينا الحبيب بالرب الأسقف أنبا إيساك، صاحب كرسى الفيوم والبهنسا، واطلعنا عليهم فوجدناهم مخالفين لبعضهم، ولواسطة ذلك قد حُكم بإبطال جميعهم، وتحرر هذا الدرج ببيان مقسم كلا منكم، بمناسبت ما اتضح لنا فى رؤية هذا القضية، وحصول تراضيكم وتوافقكم مع بعضكم بعضًا، بحضور جميعكم عليدنا بالمحبة الروحانية، وقد حصل التقسيم عليكم برضا كلا منكم، بدون حصول عذر على أحدكم نحو الآخر، وبيان ما خص كلا منكم فى القسمة ما هو ولدنا القمص عبد المسيح وأولاد أخيه وجماعتهم بحق ٧ قراريط وثلثين، وما هو ولدنا القس حنا ابن المتنيح القمص اثناسيوس وجماعته بحق ٦ قراريط وثلثين، وما هو ولدنا القمص يوسف أخى العريف وجماعته بحق ٣ قراريط وثلثين، وما هو ولدنا القمص حنا واخواته، وابن عمه القس اسطفانوس

---

(١) حول تنظيم أعمال الكهنة ومصادر دخلهم فى القرن التاسع عشر، انظر: مجدى جرجس: مصادر دخل الكهنة فى القرن التاسع عشر، ورقة قُدمت بسمنار الجامعة الأمريكية، ١٩٩٩م (تحت الطبع).

(٢) إحدى قرى مركز مغاغة بالمنيا.

(٣) الدعوات، والملاحظ أن الكاتب أبدل التاء المفتوحة بمربوطة فى كثير من الكلمات، كما أن النص مملوء بالأخطاء اللغوية والإملائية.

وجماعتهم بحق ٦ قراريط، جملة الجميع ٢٤ قيراط، وانكم متراضين مع بعضكم بعض، بأنه إذا صار رسم كهنة من أى عيلة من العيلات المذكورة أعلاه، فيكون تقسيمه فى أصل المربوط الى عيلته، ولم يكون له تقسيم مخصوص بخلاف المربوط المشروح بيانه قبله، وعلى ذلك تم القول، وانقطع الحكم بينكم، وتحرر هذا الدرج إليكم، لأجل قطع النزاع، وتصيروا مع بعضكم بالمحبة الروحانية كهنة وشعب الأبروشية[١] ومن يخالف ويتعدى حدوده، وما هو مدون به إن كان من أولادنا الكهنة، وأولادنا الشعب المسيحى، يكون تحت كلمة الله القاطعة، ويكون محرومًا من فم الله القدوس، ومن فاى أنا الحقير ديمتريوس خادم الكرازة المرقسية بنعمة الله تعالى، والمخالف حاله تالف، وابن الطاعة تحل عليه البركة، والله يساعدكم والنعمة والبركة تشملكم، ولله الشكر دايما، آمين».

تعليق: يتدخل البابا ديمتريوس فى اختصاصات أحد الأساقفة، وهذا الأمر مناف للقوانين الكنسية، حيث إن مجمع نيقية (٣٢٥م) نص على حفظ حقوق كل أسقف فى إبروشيته[٢]، وممارسات الكنيسة القبطية توضح حفظ هذا الحق، واحترام البطريرك لسلطات الأساقفة، ولكن يبدو أن البابا ديمتريوس كان على خلاف مع الأنبا إيساك، حتى أن البابا لم يكف عن التدخل مرات عديدة ليبطل تنظيمات لهذا الأسقف داخل أبروشيته[٣].

٢- درج يتعلق بالمشاكل المالية لإحدى الكنائس، وكيفية إدارتها، (السجل الثانى، ص٢٧، ٢٨):

- «صدرة هذه البركة الكاملة، والنعمة الشاملة،إلى ذات الأبنا المباركين، الشمامسة المكرمين، والأراخنة المبجلين، الدينين الأرثوذكسيين، وهما أولادنا المحترمين، المعلم

---

(١) أبروشية: يراد بهذه الكلمة ولاية الأسقف الكنسية، وهى حتى الآن تحمل نفس هذا المعنى، ولكن الغريب أنها استخدمت فى هذه السجلات للدلالة على نطاق خدمة كنيسة معينة، حتى ولو كانت كنيسة صغيرة فى قرية، أو على نطاق خدمة كاهن داخل نطاق الكنيسة، فيذكر «نواحى كنيسة الست «العَذْرَى» بناحية أبوفار» (السجل الثانى، ص٢٢)، أو «الأبروشيات المربوطة إلى القمص حبشى» (السجل الثانى ص١١).

(٢) كساب: المرجع السابق، ص١٨١، ١٨٤، ٣٥٠.

(٣) السجل الثانى من السجلات القضائية، ص١١١.

غبريال فانوس، والمعلم فلتاووس يوسف، والمعلم دميان بطرس، والمعلم فلتاووس عبد المسيح، والمعلم سليمان جرجس، والمعلم بشاى بانوب، والمعلم فرج مخاييل الصايغ، والمعلم جرجس متياس، وكافة أولادنا الشعب المسيحيين الدينى الأرثوذكسى، شعب أبروشية كنيسة الشهيد العظيم أبو أسخيرون الجندى القلينى بناحية البيهو[١] بارك الله تعالى عليهم بأفضل البركات الروحانية، وأجزل الخيرات السمايية، آمين... بعد تجديد البركات السمايية إليكم، أسبغ الله جزيل نعمته وبركته عليكم، مع إمناحكم بصالح الدعوات المبرورات بدايم الأوقات، الموجب لإصدارها إليكم، فهو أولاً بخصوص السؤال عن صحة سلامتكم، وافتقاد خواطركم، نسأل إلهنا الصالح يطمنا عليكم، ويكفيكم شر التجارب الظاهرة والخفية، بعنايته القوية، وثانيًا نعلمكم أنه ونحن فى أبرك وقة[٢]، وأحسن ساعة، ورد لنا شرح من حضراتكم، بيد ولدنا مرزوق عبد الملك، رافعه، شرحًا على المذاكرة المحررة، ما بينكم وما بين أولادنا الكهنة المؤتمنين، خدام مذبح الله المقدس، بكنيسة الشهيد العظيم ابو اسخيرون القلينى الكاينة بناحية البيهو المذكورة، وهما القس حنا، والقمص سليمان، والقس عبد الملك، والقس أنطونى، وما توضح بالمذاكرة بخطوطكم وخطوطهم، وما أوضحتموه بشرح حضراتكم، صار معلوم، وحيث من أجوبة المذكورين اتضح أن أسباب الشقاق وحصول النفسانية[٣] بين المذكورين وبعضهم، فهو لداعى فضول متروكات، وموجودات، وأوانى، وكامل ما يتعلق بالكنيسة المذكورة، وإيراد وصرف الوقف، تحت يد أحدهم، وهو ولدنا القمص سليمان، وقوله بجوابه، إن ذلك كان جارى مع جدوده، وإنه هو الوارث، ولا يمكنه تبديد الشىء المنسوب لرفع القرابين، وكيف يبقا مؤتمن على السراير المقدسة، وخلافها، وكيف أنه لا يؤتمن على أوانى وموجودات الكنيسة، وأن الواردين والمترددين، كفايتهم على منزله كالمعتاد من قديم، وأعمال القربان مختص بمحل داخل منزله، وإن تقييد

(١) البيهو بمركز سمالوط بالمنيا.

(٢) وقة = وقت. . وصدرة ـ فى أول الدرج = صَدَرَت. وقد أشرنا الى تلك الأخطاء فى هامش سابق.

(٣) يرد هذا المصطلح فى السجلات بمعنى التحزب والشقاق، وهى تأتى بالمعنى الذى وردت به فى ترجمة الإنجيل: «ولكن إن كان لكم غيرة مرة وتحزب فى قلوبكم فلا تفتخروا أو تكذبوا على الحق، ليست هذه الحكمة نازلة من فوق، بل هى أرضية نفسانية شيطانية (رسالة يعقوب ٣: ١٤، ١٥).

ميراث[1] الكنيسة، بالأدراج الذى تحت يده، إلى آخر ما قاله، صار معلوم، ومن جواب القس حنا الأخير، يتضح أن متاع الكنيسة مفقود أول بأول، فى تصريفات القمص سليمان فيها، فى غير محلها، وتجهل بقوله، لأنه لا يجوز إعدام متاع الوقف جميعه، وحيث كلا منهم، مخصص له تقسيم أربعة قراريط بحق السدس، لأجل معاشه، والواردين عليه، خالى عن مرث الوقف، المجعول إلى البيعة بحق الثلث صافى، من بعد استولا الكهنة مرثهم، وإن من مساوات[2] القمص سليمان، مع باقى الكهنة، وهم القس عبد الملاك، والقس أنطونى، واحب ما على الكهنة، عدم وجود ذخيرة الى الكنيسة، لأجل قسمة كلما تحصل من متاع الوقف بين بعضهم، وأنهم من مدة قديمة، وهم بالمساواة مع بعضهم، ولم خلفوا إلى الكنيسة، ولا قرش واحد، ولا رطل جمع واحد، وأخبر بجوابه، أن ذلك بمعلوميتكم، ومن جوابه يتضح أيضا أن أعمال القربان، فى داخل منزل الحريم، المعد لنيامهم فيه، وأن وهذه لكم معلومية به، وواقفين على حقيقته، ويظهر من جوابه للمطلع، أنكم ماسكين الخواطر، وخافيين الحق فى عدم اظهار متاع الوقف، وأعمال القربان فى المحلات، الغير جايز أعماله بهم، وفوض الرأى فى أعمال القلاية، وإقامة وكيل عليها بمعرفتكم، إلى آخر ما قاله. وأنتم تقولوا بشرحكم، ما دام الأمر هكذى، وليس حصول نزاعهم وشقاقهم، عن قسمة مرث بينهم، وغايته حفظ مرث الكنيسة، على مقتضى جواب القس حنا الأخير، وتريدوا الإفادة من طرفنا، بما نستصوب إجراه بشأن هذه الخصوص، لحصول الاعتماد، والاجرى على مقتضاه، لأجل رفع الشقاق والنزاع من بينهم، فصار معلوم، وحيث إذا فضلوا على ما هم عليه الآن، فملحوظ عدم امتثالهم لحصول الصلح. وثانيا: لا يجوز ترك متاع الوقف، وتبديده بغير استحقاق، لزوم صرفه. وثالثا: لا يجوز عمل القربان، بمحلات مساكن الحريمات، ومحل اقامتهم. ورابعا: ان الكنيسة لم لها وارث من الكهنة، ولا من الشعب، بل هى رأس الجميع، وهى الوارثة، بدون وارث لها. فمع الأربعة وجوه المذكورة، الذى أجراهم القمص سليمان، كما جاوب القس حنا، إذا كان صحيح أجراهم المذكور، ويستشهد بكم، فإن ذلك يحكم بخلاف القوانين، وبضد

(١) (ميراث) أو (مرث) كلمتان شائعتان فى هذا العصر تعبران عن الحصة فى حقوق مادية شائعة.
(٢) مساوات = مساواة.

إرادة السيد المسيح له المجد، ولا الكهنة، ولا الشعب يرتضوا بمثل ذلك، وحيث الحاصل هكذى، فالذى استصوبناه أن بمعرفة حضرانكم يصير انتخاب أحد أولادنا الخيرين الدينين الأرثوذكسيين، يكون ناظر على الكنيسة المذكورة، ويصير جرد كامل أوانيها ومتروكاتها وموجوداتها، منماجميعه، ويجرى تسليمه كامل ما يورد على ذمة الوقف، من تاريخ ورود هذه لطرفكم، وما يجرى صرفه من عهدته، فيكون باطلاع أولادنا الكهنة المذكورين، ويعمل لذلك دفترين، أحدهم يفضل تحت يد الناظر، والثانى يفضل تحت يد الكهنة، ويتقيد فيهم الأصول عن الجرد فى الابتدى، ومن بعده الإيراد، بجهة مخصوصة، وكذالك الخصوم بجهة مخصوصة وسنوى يعمل محاسبة ما بينهم، ويصير مقابلة الدفاتر على بعضهم، ومن بعد نهو المحاسبة سنوى، فالدفتر الذى يكون تحت يد الكهنة، يوضع خطه وختمه عليه الناظر، والدفتر الذى يكون تحت يد الناظر، يوعوا عليه خطوطهم وختومهم الكهنة، بصحة الحساب، وأما عن قضية فرن القربان، لم يكون خارج عن محلات الكنيسة مطلقا أبدا، وأما عن كفاية الواردين والمترددين على منزل القمص سليمان المذكور، فلا مدخل لميراث الوقف فيه، وعن الوارثين للكنيسة، فان الكنيسة هى الوارثة للجميع، ولم لها وارث كما ذكر قبله، وأما حفظ أمتعة وموجودات وأوانى الكنيسة، تحت يد الناظر، وعمل فرن القربان بأحد محلات الكنيسة من داخل، فيرتفع الشقاق والنزاع، من بين الكهنة وبعضهم، ويصير استقامتهم مع الشعب، وينخدع العدو تحت أقدام جميعكم، وتصيروا أنتم الجميع محبين لبعضكم بعضا، بالمحبة الروحانية من دون شقاق ولا نزاع بينكم، بإرادة السيد المسيح له المجد، حيث أوصى على رباط المحبة بوثاق الكمال، وبذالك يصير قبول صلوات وتضرعات وطلبات أولادنا الكهنة، ولأجل ما ذكر والاجرى فى ذلك على الوجه المشروح، اقتضى لاصدار هذا، ويلزم بالانتهى تفيدونا عن اسم الناظر الذى تختاروه بإرادة الله تعالى، ليكون معلوم، وإن كان لم يحصل امتثال كافة أولادنا الكهنة، على الوجه السالف ذكره، أعنى بحصول الجرد وتسلم كامل ما يتعلق بالكنيسة إلى الناظر، ويحصل منهم توقيف فيما ذكر، فترسلوهم لهذا الطرف، لاجل النظر فى ذلك وأجرى المقتضى معهم، وحصول تقنينهم بالقوانين المسيحية، والمخالف حاله تالف، وابن الطاعة تحل عليه البركة، والله تعالى يساعدكم، ويكون معكم ويدبر مصالحكم، ويبعد عنكم

قوة العدو الشرير، ويغفر خطاياكم، وينشى بالنشو الصالح أطفالكم، ويكثر فى أرزاقكم، ويبارك لكم فى أخذكم وعطاكم، وبيعكم وشراكم، وجميع ما تمتلكه أيديكم بشفاعة ذو الشفاعات، معدن الجود والطهر والبركات، الست الطاهرة البتول الزكية، ومارى مرقس الإنجيلى الرسول كاروز[1] الديار المصرية، والآبا الأبرار، والسادات الرسل الأطهار، وأبينا القديس العظيم البار أبو مقار، والشهيد العظيم أبو اسخيرون الجندى، ومصاف الشهدا والقديسين، وجميع من أرضوا الرب بأعمالهم الصالحة أجمعين، وسلام الرب يحل عليكم، والنعمة والبركة تشملكم، ولله الشكر دايمًا أبديًا، آمين».

٣- درج خاص بمساعدة رهبان أحباش، (السجل الثانى، ص٣٤):

-«صدرة هذه البركة الكاملة، والنعمة الشاملة، إلى ذات الأبنا المباركين، الكهنة المؤتمنين، والشمامسة المكرمين، والأراخنة المبجلين الدينين الأرثوذكسيين، أولادنا المحترمين، أهالى نواحى الجهة القبلية. باركهم الله تعالى بأفضل البركات الروحانية، آمين. بعد امتداد الدعواة الصالحات المبرورات إليكم، بدايم الأوقات، الموجب لإصدارها إليكم أولا مخصوص السؤال عن صحتكم، والثانى نعلمكم أن رافعه الثلاث أنفار وهم: عبد مريم ابن بولس، وعبد المسيح ابن يوسف، وعبد الثالوث ابن حنا، المذكورين كانوا بالقدس الشريف، وحضروا قاصدين التوجه إلى بلادهم بجهة الحبش، وبما أن يدهم خالية من وجود ما يقوتهم، فالتمسوا لتحرير هذا إليكم، لكى تربحون البركة من قبل الرب وعند وصولهم إلى أى بلد من البلاد، الذى يوجد فيهم البعض من أولادنا المسيحيين الأرثوذكسيين، يصير قبولهم بالمحبة الروحانية، وعلى قدر الإمكان يعطيهم ماوونتهم[2]، أو يتحسن عليهم، والذى يقدره الله على شى من ذالك ويعطيه إلى المذكورين، فإن السيد المسيح له المجد يتقبل عطاياه، وعوض عطاياه، ويغفر خطاياه، ويعوض عليه...».

(١) كرز كلمة سريانية بمعنى: وَعَظَ، أو نَادَى ببشارة الإنجيل، فهو كارز وكاروز، ويلقب القديس مرقس بالكاروز، حيث إنه هو الذى تولى التبشير بالمسيحية فى مصر.

(٢) يعنى: مئونتهم.

٤ـ تعيين رئيس لأحد الأديرة، (السجل الثانى، ص٤٢، ٤٣):

- «صدزة هذه البركة الكاملة، والنعمة الشاملة، إلى ذات الأبنا المباركين، الكهنة المؤتمنين، والرهبان العابدين الناسكين، بمجمع دير أبينا القديس العظيم، كوكب البرية، أبونا أنطونيوس، أب الرهبان، بجبل العربة، وبالعزبة بناحية بوش، باركهم الله تعالى بأفضل البركات الروحانية، وأجزل الخيرات السمايية آمين. بعد إهدا السلام الروحانى الأبسطولى[1] إليكم، مع إمناحكم بصالح الدعوات المبرورات، بدايم الأوقات، خلد الله عليكم جزيل النعمات والبركات، ونطلب منكم صالح الدعوى والطلبات، والتضرعات على الدوام، الموجب لإصدارها إليكم، فهو أولا: مخصوص السؤال عن صحتكم، وافتقاد خواطركم، نسأل السيد المسيح له المجد، أن يطمنا على جميعكم، والثانى: نعلمكم أنه الآن بإرادة الله تعالى، حضروا لطرفنا بالقلاية البطركية بالأزبكية، أولادنا الكهنة والرهبان، وهم: القمص بولس، والقمص بشاى، والقمص مينا، ومعهم اثنى عشر كهنة ورهبان، بما فيهم أولادنا الكهنة والرهبان، المقيمين بالمحروسة، من دير أبونا أنطونيوس، وزكوا لنا الولد المبارك الكاهن المؤتمن القمص يوحنا الأنطونى، الذى كان وكيل البطركخانة قبل الآن أن يكون ريسًا مفوضًا عليهم، وعلى باقى أولادنا الكهنة والرهبان، بالدير والعزبة، على موجب التزكية السابق حضورها، وعلى مقتضى ما ذكر، قد صار إقامته ريسًا مفوضًا على جميعكم، ومهما كان فيكون بمعرفته، وتكونوا مطيعين لما يأمركم به، فيما يكون صالح للمطرح، ويقوم بقضا لوازم الدير والعزبة، وكامل مطلوباتهم، حسب العوايد القديمة، والخوالى السابقة، وقد أوصيناه وأكدنا عليه أن يقيم معكم بالمحبة الروحانية، والمودة الرسولية، بخوف من الله تعالى، ويبذل همته، ويشد عن ساعد جده فيما يكون فيه الصلاح وبراح المطرح، وإصلاح كافة أمور أولادنا الكهنة والرهبان، بما يرضى عدالة السيد المسيح له المجد، ولذالك أنتم يا أولادنا تكونوا فى طاعته، وتستوثقوا معه برباط الكمال، بالمحبة الروحانية بما يرضى إرادة الله العلوية، لأجل عمار محلكم واستقامة أحوالكم، وكذالك طلوع أولادنا الكهنة والرهبان إلى الدير ونزولهم، إن كان لزوم أشغال المحل أو غيره، فيكون بإذن من ولدنا المذكور، حسب الأصول الجارية من قديم، ومأمولنا فى بنوتكم الاجرى على موجب ما ذكر،

(١) الأبوسطولى كلمة يونانية تعنى الرسولى، والمقصود: السلام الذى كان يتبادله الرسل الأولون.

بدون مخالفة، وابن الطاعة تحل عليه البركة، والسيد المسيح له المجد يسمعنا عنكم الأخبار المسرة، بحصول الألفة والمحبة بينكم وبينه، بالطاعة إليه، وكذالك المذكور يكون قايم بفرايض أشغال الدير والعزبة، حسب الأصول الجارية من قديم. وبنا على ذلك اقتضى تحريره لبنوتكم، إشعاراً بما ذكر لكى تربحون البركة من قبل الرب، وتجرون العمل بما فيه، والرب الإله المتعالى فى سماه يكون معكم ويساعدكم، وتكونوا محاللين مباركين من فم الرب القدوس، ومن فاى أنا الحقير ديمتريوس، خادم الكرازة المرقسية بنعمة الله تعالى، وسلام الرب يحل على جميعكم، ونعمة يسوع المسيح تشمل جميعنا، ولله الشكر دايمًا أبديًا، آمين».

٥- درج تعيين ناظر على كنيسة (السجل الثانى، ص٥١):

- «صدرة هذه البركة الكاملة والنعمة الشاملة إلى ذات الأبنا المباركين، الكهنة المؤتمنين، والأراخنة المبجلين الدينين الأرثوذكسيين، كامل الشعب المسيحيين؛ كتبة وأرباب صنايع، وخولا وفلاحين، بناحية وأبروشية الشهيد العظيم أبو إسحاق الدفراوى، بشرق الناحية أجمعين، بارك الله تعالى عليهم بأفضل البركات الروحانية، وأجزل الخيرات السمايية بشفاعة الست الطاهرة البتول الزكية، ومصاف الشهدا والقديسين فى كل حين، آمين. بعد إهدا السلام الروحانى إليكم، دامة نعمة السيد المسيح له المجد، حالة فيكم وعليكم، مع إمناحكم بصالح الدعوات المبرورات، بدايم الأوقات. الموجب لإصدارها إليكم، فهو أولاً: مخصوص السؤال عن صحتكم، وافتقاد خواطركم، نسأل الرب المتعالى فى سماه أن يطمنا على جميعكم، ويؤمنكم فى أوطانكم، ويبركم بصالح أعمالكم، وينشى بالنشو الصالح أطفالكم، ويكفيكم شر التجارب الظاهرة والخفية، بعنايته القوية، ويسبل ستره الدايم على كاملكم، ويكون بعونكم، ويدبر بالتدبير الإلهى جميعكم، ويكثر فى أرزاقكم، ويبارك لكم فى زرعكم ونخلكم، وجميع ما تمتلكه أياديكم، كما بارك فى الخمسة خبزات والحوتين سمك، وكما بارك فى الزيت الطيب، ومياه بحر النيل المبارك. والثانى: نعلم بنوتكم، أن تصادف حضور رافعه ولدنا المبارك الكاهن المؤتمن القمص جرجس الضبع إلى طرفنا بالمحروسة، فسألناه عن جميعكم، فطمينا على كاملكم وبذلك حصل عندنا غاية السرور والفرح المسيحيين، على دوام صحتكم، وعند ذلك أطلعنا على هذا الدرج المحرر بباطنه

من قدس أخينا الحبيب الأسقف أنبا أثناسيوس، صاحب كرسى منفلوط، ورغب منا الشرح عليه بالتصديق لما فيه، ولإجرى كمنطوقه، ليحفظ تحت يده إلى مشا الله تعالى، ونسله من بعده، ولما اطلعنا عليه ووجدناه بختم وعلامة حضرة أخينا المغبوط الأسقف المومى إليه، فقد صدر منا الشرح عليه ليجرى منطوقه، والعمل بموجبه: أى ولدنا المذكور، فهو ناظر على دير الشهيد العظيم مارى إسحاق، المعروف بشرق ناحية الحمام بالحاجر بجبل البرج، ومتصرفًا فى كامل ما يدخل إلى الدير المذكور، من الأبروشية بناحية الحمام وخلافها، من النذورات، من تقيل وخفيف، ومواشى وغلال، ونقديات وجلود، وغيره باسم الشهيد مارى إسحاق، فى كامل ما يورد بتلك الدير المذكور، كلى وجزيى، وكامل ما يورد على اسم الشهيد العظيم أبو اسحاق، فى كنيسة الشهيد العظيم أبو سيفين، بناحية الحمام من الناحية ذاتها، أو من نواحى خلافها، إن كان من الأبروشية أم خارجا عنها، على ذمة الشهيد أبو إسحاق الدفراوى، فلم يكون لأحدا تصريف فيه، خلاف القمص جرجس الضبع المذكور، بوجه من الوجوه، حال حياته ونسله من عقبه طبقة بعد طبقة، جيلاً بعد جيل، إلى مشا الله تعالى، وعلى المذكور ونسله المذكورين القيام، بكل ما يلزم إلى الدير المذكور، من عمارة وفروشات، وبخور وأوانى، وكتب قرآة، وما أشبه بذلك، وتجديد كلما كان يلزم إلى الدير أول بأول بما يرضى عدالة السيد المسيح له المجد، ومن ضمن ما تذاكر به ولدنا القمص جرجس الضبع المذكور معنا، عرفنا بأن الولايم، الذى يحضر بالدير المذكور، بياخد تلت نقطتها المزين، فعند ذلك تعجبنا غاية العجب الكلى، مع أن المزين لم يخصه فى نقوط الوقف شى، إلا إن كان له عوايد، يأخذها من خارج الدير، أى من صاحب الوليمة خاصة، ولم للمزين مدخل فى نقطة الدير جميعها، جملة كافية، وكذلك من كون أبروشية أبو إسحاق، وأبروشية أبو سيفين فهم أبروشية واحدة، فالكهنة يكونوا مع بعضهم بالسوية، كما كان جارى من قديم الزمن، ولم يحصل تعدى من أحدهم على الآخر، إنما الولايم والنقوط والنذورات والجلود والغلال، الذى تنذر وتورد بدير الشهيد أبو إسحاق، أو كنيسة الشهيد أبوسيفين بالناحية، من ذات الناحية، أو من النواحى خلافها، فلم يكون لأحدًا من الكهنة، أو الشعب مدخل فيه، خلاف ولدنا القمص جرجس الضبع، ونسله وعقبه من بعده طبقة بعد طبقة، كما ذكر، والمخالف حاله تالف، وابن الطاعة تحل عليه البركة، والله تعالى يساعدكم، والنعمة والبركة تشملكم، ولله الشكر دايمًا أبديًا آمين».

الخديو إسماعيل وبناء القاهرة الحديثة

(مشروع باريس الشرق)

د. عبد المنعم إبراهيم الجميعى

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

ورئيس قسم التاريخ بجامعة القاهرة - فرع الفيوم

الخديو إسماعيل وبناء القاهرة الحديثة(*)
(مشروع باريس الشرق)

على الرغم من اختلاف المؤرخين وشهود العيان فى حكمهم على الخديو إسماعيل وعصره[1] (١٨٦٣-١٨٧٩)، فإن جهوده العمرانية فى تطوير مدينة القاهرة وتحديثها، واللمسة الأوربية التى طرأت عليها تظل علامة مميزة لفترة حكمه، ونموذجًا لمقدرته على التمكن من تذليل الصعاب بعزيمة لا تعرف الكلل، وقوة لا تعرف الوهن، حتى لو أدى ذلك إلى تسخير موارد مصر واعتصارها، فحين حكم إسماعيل مصر كانت تتنازعها حضارتان: حضارتها الإسلامية القديمة بعاداتها وتقاليدها، وبما أصابها من شيخوخة وترهل، وما حل بها من عدم اهتمام، وحالة مزرية، والحضارة الأوربية الحديثة بمفاتنها ومباهجها، ولذا. . فقد حاول الخديو إسماعيل نقل العاصمة المصرية من قاهرة العصور الوسطى إلى قاهرة جديدة تُساير الحديث وهى تتمسك بتلابيب الماضى وآثاره. فعلى الرغم من محاولاته جَعْل مصر قطعة من أوربا وانفتاحه على الغرب، واستيراده للمدنية الأوربية باقتباس بعض الأنظمة والمنشئات الباريسية، فإن مصر بتراثها وتاريخها وقدرات أبنائها وقفت حائلاً أمام اقتلاع جذور حضارتها الشرقية، وإن كانت لم ترفض

(*) يرجع تاريخ إنشاء مدينة القاهرة إلى عام ٩٦٩، عندما فتح جوهر الصقلى مصر، وأسس القاهرة لتكون مقرا للخليفة المعز لدين الله الفاطمى.

(١) اتهمه ملنر، وكرومر، وكولفن، والجود، ودى فريسينيه، وزيتلند، بالإسراف والاستبداد والانحلال، كما حكم عرابى على فترة حكمه لمصر بأنها كانت شرًا ووبالاً على المصريين لشدة نزقه، وطمعه، وسوء تصرفه، وعدم مساواته. انظر على سبيل المثال Milner. England in Egypt، وعرابى: مخطوط كشف الستار عن سر الأسرار، ص٣٣، فى حين أنصفه ووصفه بالنشاط والكفاءة الإدارية وحب العمل كل من كرابيتس، وجون مارلو، والبرت فارمان.

اللحاق بالحضارة الأوربية واستيعاب أفضل ما فيها، فسايرت مصر الحضارة الأوربية، وإنْ ظل عبق الماضى يجرى فى عروقها، ويشع فى كل شبر من أركانها، وهو يحمل بصمات وعرق الإنسان المصرى. وبين الحاضر والماضى تناقض واضح وفَرْقٌ بيِّن، وكان الفاصل بينهما هو الشارع الممتد من محطة مصر (ميدان رمسيس) إلى قصر عابدين.

لقد وصلت الأحوال فى قاهرة المعز ذات الموقع الفريد الذى يربط الدلتا بالصعيد، ويحمل كل شبر فيها بصمات الإنسان المصرى وعرق كفاحه، وصلت الأحوال فيها خلال تلك الفترة إلى درجة كبيرة من التدهور، وتراكم عليها غبار القرون، ففى النواحى العمرانية كانت القاهرة شرقية فى شكلها ومظهرها، فشوارعها كانت ضيقة، لا تكفى إلا لمرور جَمَلٍ واحد أو حصان واحد، كما أنها كانت غير مضاءة، وكل إنسان كان يخرج إلى الشوارع ليلاً يحمل مشعلة أو يتقدمه حامل مشعلة، ولم تكن المياه متوفرة إلا فيما عدا قناة تخترق المدينة، كانت تحمل منها المياه فى قِرَب[1] يعتمد فى نقلها على السائقين، كما كانت القاهرة محرومة من الحدائق، وشوارعها لا تحفُّ بها الأشجار، بل كانت تتكاثر فيها الأنقاض والخرائب والدور المتهدمة.

أَمَّا عن النواحى الصحية، فقد كان الكثيرون من الناس يدفنون موتاهم فى منازلهم، وفى المساجد، والمدارس، كما اتخذ بعضهم مقابر فى وسط المدينة. وإلى جانب ذلك فلم يكن أهل القاهرة يعتمدون على الأطباء فى مداواة مرضاهم، بل كانوا يعتمدون على أقوال الدجالين والمشعوذين والعجائز[2].

ولم يكونوا على وَعْيٍ كامل بأهمية النظافة، فتكاثرت تلال القمامة داخل المناطق السكنية وخارجها، مما أدى إلى كثرة الغبار وتلوث الهواء، ونقل الأمراض المعدية، كما انتشرت المستنقعات والبرك التى تبعث الروائح الكريهة، وتسبب انتشار الأوبئة والفتك بالأهالى، لدرجة أَنْ وَصَفَ البعضُ القاهرة بأنها عاصمة البعوض، وبؤرة للأمراض المعدية، ومَقَرٌّ للمستنقعات والبرك الراكدة التى تصيب كل من يقترب منها بالحميات

(١) ألبرت فارمان: مصر وكيف غدر بها، ترجمة عبد الفتاح عنايت ـ القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر، ١٩٦٤، ص ٢٦٥-٢٦٦.

(٢) على مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة، جـ١- القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص ١٩٩.

الفتاكة، وبأنها البلد الذى يقضى فيه الزائر طوال يومه تحت الناموسية، حتى يخفف من المتاعب الناتجة عن هجوم الحشرات عليه(١). وأن القادم إليها كان يتأمل جسامة تلال القمامة التى تفصل بين الأزبكية وبولاق، وأنه من الخير أن يسمع الإنسان عن القاهرة بدلاً من أن يراها(٢).

وقد نجح إسماعيل فى تغيير هذه الصورة إلى حد كبير، وإزالة الغبار الذى لحق بالقاهرة قبل عهده، لدرجة قال عنها على مبارك: «فمن يدخل القاهرة الآن، وكان قد دخلها من قبل، أو قرأ وَصْفَهَا فى كتب مَنْ وصفوها فى الأزمان السالفة، فلا يرى أثرًا لما ثبت فى علمه، ويرى أن التغيير كما حصل فى الأوضاع والمبانى وهيئاتها حصل فى أصناف المتاجر، وفى المعاملات والعوائد وغيرها من أحوال الناس»(٣).

فبعد أن كانت القاهرة محصورة فى أحضان المقطم بأحيائها القديمة، وأزقتها الضيقة، خرجت عن وصاية الجبل الأبوية. وبعد أن كانت محصورة بحدود سور المدينة بين بابى الفتوح والنصر شمالاً، والخليج المصرى غربًا، والجبل وقرافة المماليك وسلاطينهم شرقًا، وخرائب الفسطاط جنوبًا(٤)، أخذت رقعة العمران تنمو فى اتجاهين بدلاً من اتجاه واحد، حيث شمل اتساع العمران فى القاهرة شمالاً وغربًا، وكان ذلك بمثابة المفتاح فى نمو القاهرة(٥)، فَحَوَّلَ إسماعيل مجرى العمران فى القاهرة إلى الغرب،

(١) تذكر صوفيا بول التى زارت القاهرة أثناء حكم محمد على أن استخدام الناموسية أثناء الليل كان يخفف المتاعب إلى حد ما، ولكنها لا تزيلها كلية، وأنها ضرورية جدا لمنع هجوم الزواحف الكبيرة، أما بالنسبة للبق والبراغيث فكان لا ينفع معها أى محاولات وقائية.
انظر: حريم محمد على ـ ترجمة عزة كرارة ـ القاهرة، ١٩٩٩، ص ٥٧.

(٢) سيد كريم: قاهرة إسماعيل فى ميزان التاريخ المعمارى، مقال منشور بمجلة العمارة عام ١٩٤٥ (العددان الخامس والسادس) ص ١٦.

(٣) الخطط التوفيقية، جـ١، ص ٢١٦.

(٤) إلياس الأيوبى: تاريخ مصر فى عصر الخديو إسماعيل، جـ١- القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٣، ص ١٤١.

(٥) فى أيام الحملة الفرنسية كان خط الحسينية، وباب الشعرية ـ بولاق يمثل أقصى امتداد للقاهرة شمالا. ثم اخترق محمد على ذلك الحد، وتعداه شمالا نحو شبرا، كما أن عباسًا الأول هو الذى بدأ العباسية عبر الحسينية، أما إسماعيل فقد شيد حى الإسماعيلية، كما كانت المعادى وحلوان تمثلان نموا حديثا على الضفة الشرقية فى عصره. انظر:
- جمال حمدان: القاهرة، دار الهلال، يونيو ١٩٩٣، ص ١٠-١٢.

وأنشأ بينها وبين النيل حَيًا بأكمله، هو حى الإسماعيلية، كما تجاوزت حدودها ضفة النيل الشرقية إلى الجيزة والجزيرة(١).

وبعد أن كانت القاهرة مكتظة بأكوام الزبالة والقاذورات، وتحيط بها البرك والمستنقعات من كل جانب، أمر إسماعيل بإزالة تلال القمامة، والخرائب، والعفونات التى كانت تنبعث منها الروائح الكريهة، وتنظيف ما بين بابى الفتوح والنصر، وقلعة الكبش، والسيدة زينب، من شوارع وأزقة، ودروب وأسواق، بتعميم الكنس والرش فيها، والعمل على منع تكاثر الغبار، وكل ما يخالف القواعد الصحية(٢). كما أمر بنقل المدافن التى تحيط بوسط العاصمة، وتحويلها إلى متنزهات وميادين وأحياء.

وبعد أن كانت القاهرة تمثل مظاهر العصور الوسطى بكل سماتها، فإنها تحولت إلى قاهرتين مختلفتين، تتمايز إحداهما عن الأخرى، ولو أنهما لا تختلفان كثيرًا فى الموقع. أمَّا الأولى فقد سايرت النمط الأوربى بكل المقاييس، فى حين ظلت الثانية مصرية إسلامية(٣)، لدرجة وصفها البعض بأنها أصبحت مثل الزهرية التى انقسمت إلى شطرين(٤)، وبأنها الثنائية الحضارية التى يتعايش فيها القديم والجديد، والأصيل والدخيل(٥).

ومعنى ذلك أن إسماعيل قام بتحديث الجزء الغربى من القاهرة، أما القاهرة القديمة التى تضم الدرب الأحمر، ومصر القديمة، والسيدة زينب، والقلعة، والمقطم، وبولاق، فقد تُركت على حالها بحضارتها الإسلامية وتقاليدها(٦).

وترجع رغبة الخديو إسماعيل فى تحديث القاهرة إلى تأثره بالفترة التى عاشها فى

(١) احمد فكرى: القاهرة فى عصر إسماعيل. مقال منشور ضمن كتاب (إسماعيل، بمناسبة خمسين عامًا على وفاته) – القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٤٥، ص ٣٨١.

(٢) إلياس الأيوبى: مرجع سابق، جـ١، ص١٤٩.

(٣) ستانلى لين بول: سيرة القاهرة، ترجمة حسن إبراهيم حسن وآخرين ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص٢٠.

(٤) أندريه ريمون: القاهرة – تاريخ حاضرة ـ ترجمة لطيف فرج ـ القاهرة: دار الفكر للدراسات، ١٩٩٤، ص. ٢٧٧-٢٧٨.

(٥) جمال حمدان: القاهرة. مرجع سابق.

(٦) دار المعارف العمومية: إسماعيل، بمناسبة مرور خمسين عامًا على وفاته، ص ٣٨٣.

إيطاليا، وتعلّم فيها بباريس، وتأثره بالتربية الفرنسية، ثم إلى زيارته للعاصمة الفرنسية فى أثناء مشاركة مصر فى معرض باريس الدولى فى عام ١٨٦٧[١]، استجابةً لدعوة الإمبراطور نابليون الثالث، هذا إلى جانب رغبته فى تعزيز مكانته بين ملوك أوربا، ورغبته فى أن يظهر أمام أباطرة وملوك أوربا وأمرائها وعظمائها الذين دعاهم لزيارة مصر فى أثناء افتتاح قناة السويس[٢] بأنه حاكمٌ عصرىٌ يحكم بلداً شرقيًا إفريقيًا على ضفاف النيل، عاصمته أوربية الطراز، يستطيع أن يقيم لهم فيها احتفالاً أسطوريًا بمناسبة افتتاح القناة، ومن هنا نشأ ميله إلى جعل القاهرة باريسًا ثانية[٣].

وبعد عودة إسماعيل إلى مصر، وتأمله لأحوال عاصمة مُلكه المتهالكة، وأبنيتها المتداعية، فكر فى استحداث تخطيط جديد للقاهرة أسماه «باريس الشرق»، وذلك عن طريق إنشاء أحياء جديدة تكون واجهة للقاهرة القديمة من الناحية الغربية يمكنه استقبال ضيوفه فيها.

ونتيجة لذلك عَهَدَ إسماعيل إلى المهندس الفرنسى «جورج هاوسمان George Haussman» رئيس بلدية باريس، وصاحب مدرسة تنظيم المدن الحديثة التى اقتدت بها الكثير من المدن الأوربية فى تخطيط عواصمها فى القرن التاسع عشر، عهد إليه أن يخطط القاهرة كما سبق وخطط العاصمة الفرنسية[٤]. وبالفعل عكس ذلك المهندس القدير فى تخطيطه للقاهرة الصورة العصرية لها.

---

(١) شاركت مصر فى هذا المعرض بعرض بعض آثارها القديمة، وكان القسم المصرى فيه فى مقدمة اقسام الدول الشرقية به.
للتفاصيل انظر: إلياس الأيوبى: مرجع سابق، جـ١، ص ٣٩٣-٣٩٨.

(٢) محمد درى بك الحكيم: تاريخ حياة المغفور له على مبارك باشا - القاهرة، المطبعة الدورية، ١٨٩٤، ص ٤٢.

(٣) البلاغ، فى ١٩٣٨/١٢/٨ تحت عنوان حديث الخميس، مقال لعبد الرحمن الرافعى بعنوان عصر إسماعيل.

(٤) قام بإعادة تخطيط باريس وتجميلها فى عهد الإمبراطور نابليون الثالث، وعمد إلى إنشاء مساحات من الحدائق الغناء وسط أبنيتها، وإلى تمهيد الطرق الواسعة المزودة بالمرافق العامة فى أسلوب صار يُنسب إليه.
للتفاصيل انظر: جاك جونيور: كتابة التاريخ فى مصر فى القرن التاسع عشر - ترجمة عبد الوهاب بكر - القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص١٤٥، وانظر أيضًا: د. محمد إبراهيم قشوة: بصمات التشريعات العمرانية على ملامح القاهرة الكبرى - القاهرة: جمعية المهندسين المصرية، ندوة إدارة المدن، ١٩٩١، ص٢.

وإلى جانب ذلك فقد عهد الخديو إسماعيل إلى المهندس المصرى «على مبارك» بعمل الرسومات التى تتفق ورغبته فى تنفيذ المشروع[١] طبقًا لطراز مدينة باريس، كما عهد إليه بمباشرة أعمال المقاولين، ومتابعة تنفيذ تعهداتهم مع الحكومة. وقد أوضح على مبارك ذلك بقوله: «كنت مشغولاً بالمصالح الأميرية، وتنفيذ الأغراض الخديوية ليلاً ونهارًا، حتى لا أرى وقتًا التفتُ فيه لأحوالى الخاصة بى، ولا أدخل بيتى إلا ليلاً، بل وكنت أفكر فى الليل فيما يُفْعَلُ بالنهار»[٢].

وقد قام «على مبارك» بإعداد مشروع قانون يضع إطارًا لمشروعات إسماعيل العمرانية لإعادة تخطيط القاهرة، سَايَرَ فيه مخطط «هاوسمان» الذى يشتمل على شبكة من الشوارع تربط بين اثنى عشر ميدانًا، ويبدو أن ضخامة الإمكانيات المطلوبة لذلك جعلت الجهود تقتصر أساسًا على منطقة تقع غرب القاهرة، على الضفة الشرقية للنيل، وتحتل مساحة ٢٥٠ هكتارًا (٦١٧ فدانًا)، وهو الجزء الذى تمثل فيه مشروع إسماعيل الكبير المسمى بباريس الشرق، حيث لم يتم إحداث تغييرات كبيرة فى القاهرة القديمة.

ويمكن تلخيص ذلك المشروع فيما يلى:

١- تخطيط مناطق جديدة خارج حدود المدينة القديمة.

٢- شق الشوارع الواسعة فى الأحياء الجديدة، وأخرى تخترق الأحياء القديمة وتربط بينها وبين المناطق الرئيسية فى المدينة.

٣- إزالة التلال والخرائب التى كانت تحيط بالقاهرة، وتمهيدها للبناء ولإقامة بساتين عليها.

٤- ردم البرك والمستنقعات المنتشرة فى القاهرة.

٥- نقل المدافن الواقعة وسط القاهرة وتحويل أماكنها إلى ميادين وأحياء.

---

(١) الحق الخديو إسماعيل «على مبارك» بحاشيته فى وظيفة مهندس بالمعية السنية، حتى يتسنى له إدارة المشروع، ثم كلفه بعد ذلك بإدارة ديوان الأشغال العمومية، مما زاد من مسئولياته تجاه هذا المشروع.
للتفاصيل انظر: محمد درى الحكيم: مصدر سابق، ص٣١، ٣٣، ٤١.

(٢) محمد درى الحكيم: مصدر سابق، ص ٤٢.

٦- تزويد القاهرة بالمياه الصالحة للشرب، وتعديل مجرى النيل.

٧- تجفيف الأراضى وعمل مشروع مجارى القاهرة.

٨- رصف الطرق وغرسها بالأشجار، ووقايتها من القاذورات وأكوام القمامة.

٩- إنشاء حدائق عامة لتكون بمثابة رئة التنفس الصحية للمدينة.

١٠- تعمير الأحياء القديمة وإصلاحها، وتزويدها بمياه الشرب والغسيل.

١١- إصلاح مداخل القاهرة، وإزالة ما يشوبها من خرائب.

١٢- إعداد طرق النقل والمواصلات داخل المدينة، ورصف الشوارع وربطها بالمدن المجاورة.

١٣- إنشاء الكبارى لربط القاهرة بالجيزة.

١٤- إنشاء مبانٍ عامة، كدارٍ للكتب، ودارٍ للأوبرا، ومحطاتٍ للسكك الحديدية، ومحاكم، وجمعيات علمية، وغيرها[١].

ولتحقيق ذلك تم دمج هذا المشروع فيما سُمِّىَ ببرنامج المشروعات السبعة، وهذه المشروعات هى:

١- الامتداد بالعمران على الشاطئ الغربى عن طريق تخطيط أحياء جديدة.

٢- مشروع تحويل مجرى النيل إلى الشرق من موقعه الأصلى، وإقامة أحياء الجيزة والدقى السكنية، وحدائق الأورمان والحيوان مكان المجرى القديم، وربط الضفتين بعدد من الكبارى[٢].

٣- إصلاح مداخل القاهرة (الفجالة - شارع الأهرام).

٤- تطوير منطقة عابدين.

٥- تطوير منطقة الأزبكية.

(١) أحمد سعيد: التطور المعمارى والعمرانى بالقاهرة من عهد محمد على إلى إسماعيل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآثار، جامعة القاهرة ١٩٩٩، ص٨٨.

وانظر أيضًا: سيد كريم: مقال سابق، ص ١٧-٢٦.

(٢) سيد كريم: القاهرة كمدينة، تخطيطها، تطورها، توسعها - دراسة بمجلة العمارة، العددان: الأول والثانى لعام ١٩٥٢، ص ٣-٩.

٦- تطوير الشاطئ الشرقى للنيل، والامتداد بالعمران على الشاطئ الغربى.

٧- تخطيط وإصلاح منطقة الزمالك.

وإلى جانب ذلك قام «على مبارك» بوضع تقسيم إدارى جديد للقاهرة فى ٨ يوليو ١٨٦٨م، فقسمها إلى أربعة أقسام بخلاف الضواحى[١]، بحيث يضم كل قسم ثمنين من أثمان المدينة الثمانية التى أحدثها الفرنسيون، والتى كانت قائمة فى عصر محمد على[٢].

كما استحدث إنشاء إدارة للمبانى فى كل قسم من هذه الأقسام، يرأسها مهندس تنظيم للإشراف على المنشئات، ومتابعة عمليات رسم الخرائط للشوارع والأزقة، ومتابعة اللوائح التنظيمية. وإلى جانب ذلك فقد تَابَعَ «على مبارك» إزالة الخرائب، وردم البرك والمستنقعات. ولم يكتفِ الخديو إسماعيل بذلك، بل طلب من «بيير جران بك Pierre Gran» مدير مصلحة الطرق والكبارى فى مصر متابعة هذا التخطيط، وتعديل ما يراه مناسبًا لإقامة قاهرة جديدة تكون واجهة للقاهرة القديمة من الجهة الغربية، فقام جران بوضع تخطيط جديد للقاهرة فى عام ١٨٧٤، رأى فيه تعديل منطقة شمال شرقى المدينة عن طريق بولاق وباب اللوق ومصر القديمة وضفة النيل، بحيث تكون هذه المنطقة واجهة حضارية للمدينة القديمة.

وفى هذه المنطقة تم تشييد حى الإسماعيلية الذى ذكره على مبارك وحدد موقعه بقوله: «هذه الخطة ظهرت فى زمن الخديو إسماعيل، ونُسبت إليه، لأنه هو الآمرُ

---

(١) شمل القسم الأول مصر القديمة وما حولها إلى سور البلد وفم الخليج، وشمل القسم الثانى بولاق، وضم القسم الثالث المنطقة من خارج بولاق إلى شبرا، محدودًا بجسر شبرا وسور البلد إلى الخليج، أما القسم الرابع فقد ابتدأ من جسر شبرا إلى شبرا، وانتهى عند سور العباسية والوايلى.

انظر: نظارة الأشغال العمومية: لائحة التنظيم الإدارى للقاهرة التى أعدها على باشا مبارك مدير الأشغال والمدارس.

(٢) ضمت باب الشعرية مع الأزبكية، والدرب الأحمر مع الجمالية، والخليفة مع قوصون، وعابدين مع درب الجماميز. انظر: عرفة عبده: القاهرة فى عصر إسماعيل - القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٨، ص ٣٢.

والجدير بالذكر أن أثمان القاهرة كان قد أُضيف إليها ثمن بولاق، وثمن مصر القديمة، وبذلك ضاع المعنى اللفظى لكلمة الثمن. ثم استخدم لفظ الثمن بعد ذلك للتعبير عن القسم. انظر: على مبارك: الخطط، جـ١، ص ٢١٧.

بإنشائها، وهى تمتد بين جنسر السبتية، أعنى الطريق الموصل من مصر إلى بولاق، وهو حَدُّها البحرى، وحَدُّها الغربى ترعة الإسماعيلية، الآخِذَة من قصر النيل، وساحل النيل إلى القصر العينى، وحَدُّها القبلى شارع القصر العالى والخليج المصرى، وحَدُّها الشرقى سور البلد القديم، وكان عبارة عن خط منكسر، به بروز ودخول على غير انتظام»[١].

وكانت هذه المنطقة «عبارة عن كثبان أتربة، وبرك مياه، وأراضٍ سباخ. ثم لما قَيَّضَ الله للحكومة المصرية الخديو إسماعيل، ابدل وحشتها أُنسًا، ونظمها على هذا الرونق الجميل»[٢].

وقد تم تشييد هذا الحى مكان المنطقة التى كانت تُسمى مزارع إبراهيم باشا[٣]، ومساحته ثلاثمائة وتسعة وخمسون فدانًا[٤]. وشُيِّدَ فى زمنٍ قياسى، فى الفترة ما بين عودة الخديو من المعرض الدولى بباريس عام ١٨٦٧ إلى بداية السبعينيات.

وترجع السرعة فى إنشائه إلى رغبة الخديو فى استقبال ضيوفه فى أثناء افتتاح قناة السويس فى هذه المنطقة التى كان يأمل ألا تقل فى تنظيمها وجمالها عن أحياء العواصم الأوربية، مما دفعه إلى أن يأمر بمنح كل من يتعهد ببناء بيت فيها قطعة الأرض التى سيقام عليها البناء، بشرط ألا تقل تكلفة البناء عن الف ومائتى جنيه، وألا تزيد مدة تشييده عن ثمانية عشر شهرًا.

ويُعَدُّ هذا الحى بمثابة المحور الرئيسى فى مشروع باريس الشرق. وقد أراد الخديو تنظيم أحياء القاهرة الأخرى على منواله، فأصدر أوامره لديوان الأشغال بذلك، وتم تصميم الرسومات الهندسية وفقًا لرغبته، وكان من أهدافه جعل سراى (قصر) عابدين[٥] - الذى نقل إليه مقر حُكمه وأجهزته الإدارية بعد أن كانت فى القلعة،

---

(١) على مبارك: الخطط، جـ٣، ص٤٠٤.

(٢) نفسه.

(٣) جان لوك أرنو: من الحدائق إلى المدينة، القاهرة فى القرن التاسع عشر، ترجمة هالة مراد ـ دراسة ضمن كتاب مصر والعالم العربى - CEDEJ، القاهرة، يونيو ١٩٩٣، ص١٧٣.

(٤) على مبارك: الخطط التوفيقية، جـ١، ص٢٠٧.

(٥) نسبة إلى عابدين بك، أحد القادة العسكريين فى عصر محمد على، والذى كان يملك قصرًا فى هذه المنطقة.

وزينه بأفخر الرياش، وأبدع النقوش[١] - مركزًا يتفرع منه عدة شوارع مستقيمة، يتفرع منها شبكة من الشوارع المتقاطعة[٢]، امتدت إلى حى الإسماعيلية، وإلى منطقة الأزبكية[٣].

وقد اشتهر هذا الحى بطابعه المعمارى الأوربى، وبفنادقه، وكنائسه، وبوجود قنصليات وسفارات الدول الأجنبية به، وبالقصور والمبانى الفخمة، والمتنزهات والحدائق الواسعة الممهدة التى تحف بها الأشجار من كل جانب، والمزودة بالمياه النقية، وبمصابيح غاز الاستصباح، مما جعل «على باشا مبارك» يصفه بأنه من أبهج أخطاط القاهرة وأعمرها، كل ذلك جعل أثرياء القوم وكبارهم ينتقلون إلى السكنى فيه، وأدى إلى انتقال مركز القاهرة التجارى إلى هذا الحى، الذى أصبحت تتوفر فيه المميزات والتسهيلات التى لا تتوفر فى القاهرة القديمة. وسرعان ما تمكن التجار اليهود واليونانيون والأرمن من بَسْطِ سيطرتهم على مركز التجارة الأوربية فى هذه المنطقة[٤]، كما استطاعوا السيطرة على أسواق المال والأراضى والمهن الفنية.

وإلى جانب ذلك، فقد أمر الخديو إسماعيل بتطوير منطقة الأزبكية وجعلها أحد المحاور الرئيسية فى مشروع باريس الشرق، فأمر بردم ما تبقى من بركتها[٥] التى أساء بعض السكان استخدامها، وحولوا مجراها إلى إسطبلات لدوابهم، وزرائب لطيورهم، لدرجة أدت إلى انبعاث الروائح الكريهة منها، وباتت مكانًا ترتبك فيه أعمال العربدة والسُكْر، وأعمال السرقة والتهتك تحت أشجارها[٦]. فكلف المهندس الفرنسى بارليه دى شامب De Schamps بإقامة حديقة عليها على نمط حدائق باريس، كما أُقيمت عليها بحيرة وجبلاية صناعية، وممرات وجسور زُوِّدَتْ بالمصابيح، وقد غرس بالحديقة مجموعات من الأشجار النادرة، وإلى جانب ذلك أقيمت العديد من المنشآت، كالبنوك، والمصالح الحكومية، والشركات، والفنادق، والحوانيت، كما تم

(١) إلياس الأيوبى: مرجع سابق، جـ١، ص ١٥٢-١٥٣.
(٢) على مبارك: مصدر سابق، ص٢١٠.
(٣) نفسه، ص٢١٣.
(٤) عرفة عبده: مرجع سابق، ص ٨٧.
(٥) كان محمد على قد أمر بردم جزء كبير من هذه البركة، على مشورة الأطباء.
(٦) إلياس الأيوبى: المصدر السابق، ص ١٤٥-١٤٦.

إنشاء ميادِين وشوارع هامة، فتم اتصال حى الأزبكية بالموسكى شرقًا بعد توسيعه، وفى الجنوب الغربى اختطت أحياء التوفيقية وعابدين والإسماعيلية، كما خُططت منطقة الروضة لتكون حيًا مسايرًا للنمط الأوربى.

أمَّا فى الجنوب الشرقى ـ وبالقرب من القلعة ـ فقد اختط شارع محمد على، الذى وصفه على مبارك بأنه «أعظم ما عُمِلَ بمدينة القاهرة»[١]. وامتدادًا لهذا الشارع افتتح الخديو شارع كلوت بك[٢] الذى يبدأ من باب الحديد وينتهى عند ميدان الخازندار، كما افتتح شارع عبد العزيز، الممتد من العتبة الخضراء إلى ميدان عابدين، وسُمِّى باسم السلطان عبد العزيز، تخليدًا لزيارته لمصر.

وإلى جانب ذلك أقام الخديو فى طرف الأزبكية الجنوبى دار الأوبرا[٣]، تلك الدار التى أقامها على عَجَلٍ[٤]، رغبة منه فى إقامة حفل يحضره ملوك وملكات أوربا بمناسبة افتتاح قناة السويس. وفى ميدان الأوبرا أقام الخديو تمثالاً لأبيه إبراهيم[٥] وهو على صهوة جواده.

ونتيجةً لذلك أصبحت الأزبكية فى عصر إسماعيل بمثابة قلب القاهرة، ومركز الحركة والتجارة فيها، وحلقة الاتصال بين المدينة القديمة والحديثة.

وبالنسبة لمنطقة الزمالك[٦] فقد لاقت من الخديو إسماعيل اهتمامًا كبيرًا حتى أصبحت من الأحياء المميزة فى مشروع باريس الشرق.

---

(١) تميز هذا الشارع باتساعه، ووجود الأرصفة التى تظللها الأشجار على جانبيه، كما تم إضاءته بمصابيح غاز الاستصباح، وتزويده بالمياه النقية، وبمواسير المياه للرش، وسَقْى البساتين.

(٢) الطبيب المشهور، مؤسس مدرسة الطب فى عهد محمد على.

(٣) للتفاصيل حول هذه الدار انظر: دار الوثائق القومية: مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، محفظة رقم ١/٢ تحت عنوان: مذكرة الأشغال بشأن تياترو الأوبرا.

(٤) بنيت هذه الدار فى مدة لا تزيد على خمسة أشهر، وتكلف بناؤها مائة وستين ألفًا من الجنيهات، وقد افتتحت فى ٢٩ نوفمبر ١٨٦٩.

(٥) شيد هذا التمثال بميدان العتبة الخضراء، وقد أنزله العرابيون فى أثناء ثورتهم من مكانه، وبعد انكسار ثورتهم أعيد نصب هذا التمثال فى ميدان الأوبرا حيث هو الآن.

– إلياس الأيوبى: مرجع سابق، جـ١، ص١٥.

(٦) الزمالك: كلمة ألبانية بمعنى الأخصاص أو العشش المصنوعة من البوص. انظر: شحاتة إبراهيم: القاهرة – دار الهلال، د.ت، ص ٢٤٤.

فبعد أن كانت منازلها من العشش المصنوعة من البوص أو القش، أُقيم فيها العديد من القصور والفنادق الفخمة، مثل قصر الجزيرة (لطف الله) الذى شيده على منوال قصر الحمراء بالأندلس، حيث أنشأ بحديقته «سلاملك»، وأوجد بها العديد من الحيوانات الكاسرة وغيرها، أمثال السباع، والنمور، والفيلة، والقردة، والنسانيس، كما أوجد بها أنواعَ الطيور المجلوبة من بقاع الأرض[١].

ومثل فندق عمر الخيام (ماريوت حاليًا) والذى أقيم ليكون مقرًا لإقامة الإمبراطورة أوجينى فى أثناء حضورها حفل افتتاح قناة السويس، والذى أُقيم حوله حدائق مساحتها ستون فدانًا، كما شيد إسماعيل بالقرب من هذا المكان حديقة الأسماك، التى تطل واجهتها على نيل الزمالك بشارع الجبلاية. وبعد أن كانت شوارعها ضيقة ومتعرجة ومظلمة، أصبحت مستقيمة ومتقاطعة، ومخططة على النظام الحديث. وبعد أن كانت أكوام القمامة والأتربة ومشاهد البؤس والكآبة تغطى شوارعها، أُقيم بها العديد من الحدائق والمتنزهات. هذا إلى جانب ربطها بمنطقة الجيزة عن طريق الكبارى، مثل كوبرى البحر الأعمى (الجلاء حاليًا)، الذى أُسس لهذا الغرض[٢]، وكوبرى إسماعيل (قصر النيل)، الذى أُسس لربط القاهرة بجزيرة الزمالك[٣].

ونتيجة لذلك أصبحت هذه المنطقة مقرًا للصفوة من المصريين والأجانب بعد أن كانت مرتعًا للعامة، وأخذت شهرتها منذ ذلك الوقت فى الاتساع. وبالنسبة لشبرا ـ والتى كانت المنطقة المفضلة لدى محمد على ـ فقد شهدت نموًا عمرانيًا متزايدًا فى عصر إسماعيل، خاصة بعد أن تم تنفيذ بعض الأعمال الهندسية لتحويل مجرى النيل من الغرب، فكان يمر تحت سكن ناحية الدقى إلى الشرق، حيث يوجد الآن شارع الجيزة وشارع النيل (فاروق الأول سابقًا)، وما ترتب على هذا التحويل من ظهور أرضٍ جديدة أُطلق عليها «طَرْحُ النهر»، وهذا الطَّرْح هو ما يُعرف حاليًا بروض الفرج

---

(١) أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن، جـ١، ص٢١. وعلى مبارك: الخطط، جـ١، ص٢١٢.

(٢) عرفة عبده: المرجع السابق، ص٧٨، وانظر أيضًا: الوقائع المصرية، فى ١٣ فبراير ١٨٧٢.

(٣) أقيم على مدخليه أربعة سباع من البرونز، وكان المرور عليه برسوم، ونظرًا لحدوث خلل به أوقف المرور عليه وأُنشئ بدلاً منه الكوبرى الحالى الذى افتتح فى عهد الملك فؤاد.

انظر: مصطفى نيازى: القاهرة؛ دراسة تخطيطية فى المرور والنقل والمواصلات - القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت، ص ١٩٠.

والساحل. فقد شيد طوسون بن سعيد باشا قصره المعروف هناك، والذى كان يقطنه، وقد حَلَّ محلَّه الآن مدرسة شبرا الثانوية. ثم تبعه بعض الأمراء والأميرات والأعيان، وكبار التجار، فشيدوا القصور ذات البساتين الزاهرة على جانبى شارع شبرا، حيث شجع الخديو إسماعيل على امتداد حركة العمران إلى هذه المنطقة، وإنشاء الحدائق بها، لدرجة أنها أصبحت إحدى الضواحى التى يفد إليها كبار الأمراء والأعيان للإقامة والنزهة(١). كما أصبحت من الأماكن التى يُقبل عليها الناس بشكل ملحوظ.

وفى إطار مشروعات إسماعيل لتطوير القاهرة حظيت منطقة حلوان باهتمامه، فأمر فى عام ١٨٦٨ بإيفاد بعثة من الأطباء والعلماء لتحليل المياه الكبريتية، ومعرفة حالة الجو بها، وبعد أن أثبتت البعثة أهمية عيون حلوان فى علاج الأمراض المحتاجة إلى العناصر الكبريتية - كالأمراض الجلدية، والزهرية - طالب نظارة الأشغال بتشييد مبنى بالقرب من الينبوع، ثم قام بزيارة لهذه المنطقة فى عام ١٨٧١، وفى أعقاب ذلك عزم على جعل حلوان منطقة سياحية، فأمر بوضع تخطيط شامل لهذه المنطقة.

ولتشجيع الأمراء وأصحاب الثراء على اتخاذ هذه المنطقة مقرًا لهم، أمر ببناء قصر فخم قرب النيل فى الشمال الغربى من حلوان لتقيم فيه الأميرة الوالدة، عُرف بقصر الوالدة باشا(٢)، كما أمر بمنح كل راغب فى البناء بها أى مساحة من الأرض، بشرط أن يبنى خُمسها فى مدة محددة، وجعل لكل خمسمائة متر مربع مبلغًا رمزيًا، قدره جنيهٌ واحدٌ(٣).

وإلى جانب ذلك، أمر الخديو بإنشاء حمَّامات بجوار العيون، ودار للاستشفاء، وفندق للمسافرين، وعدد من المتنزهات العامة(٤)، كما أمر بمد خط حديدى لربط حلوان بالقاهرة، وإنشاء طريق من حلوان إلى النيل طوله أربعة كيلو مترات.

كما أمر الخديو بإنشاء منطقة جديدة تسمى حلوان الحمامات، تمييزًا لها عن حلوان الأصلية، التى كانت تُسمى حلوان البلد(٥).

(١) عرفة عبده: مرجع سابق، ص ٨٤-٨٦.

(٢) فؤاد فرج: القاهرة؛ تاريخ المدن القديمة، ودليل المدن الحديثة - القاهرة، ١٩٤٣، ص١٢٣.

(٣) محمد رمزى: القاموس الجغرافى، جـ١، ص٤.

(٤) الوقائع المصرية فى ١٣ يناير ١٨٧٤.

(٥) القاموس الجغرافى، جـ١-٤، جـ٣، ص ١٢، ١٤.

كل ذلك ساعد على تطوير حلوان، وجعلها ضاحية سياحية، ومنتجعًا صحيًا هادئًا لا يعرف التلوث، بل يرتَحِلُ إليه الأثرياء والسياح، لاسيما فى فصل الشتاء، بقصد الترويح والاستشفاء بالمياه الكبريتية الطبيعية الدافئة[١].

أمّا بالنسبة لمداخل القاهرة من ناحية الأهرام والجيزة، فقد أمر الخديو بتعبيدها[٢] وإعدادها لسير المركبات، حتى يتمكن ضيوف مصر من ملوك وأمراء أوربا من الذهاب إلى أهرامات الجيزة راكبين عرباتهم المذهبة دون عناء أو مشقة.

كما تم غرس أشجار الجميز والبرتقال والأكاسيا على جانبيه، وكانت شركة فرنسية قد قامت فيما بين عامى ١٨٦٣-١٨٦٥ بردم الجزء المتخلف من تحويل مجرى النيل شرقًا، وأنشأ إسماعيل فى هذا الجزء بساتين الأورمان التى بلغت مساحتها ٤٦٥ فدانًا، ونُسقت بها الأشجار النادرة.

كما أقام سراى الجيزة، التى كانت حدائقها ممتدة إلى موقع كوبرى عباس، وفوق مساحة امتدادها خمسون فدانًا من بساتين السراى أُقيمت حديقة الحيوان بعد ذلك[٣]. كل هذا أعطى العمران بهذه المناطق دفعة قوية.

ورغبةً من الخديو إسماعيل فى إبراز صورة مصر الحضارية أمام ضيوفه من الأوربيين، أمر ببناء متحف للآثار المصرية فى ساحة الأزبكية، وبعد أن ورد عليه نبأ زيارة السلطان العثمانى عبد العزيز بن محمود لمصر، انشغل عن بناء المتحف بإعداد معدات الاستقبال، وأمر بأن توضع الآثار المصرية فى مكان ملائم ليتمكن السلطان من مشاهدتها ريثما يتم بناء المتحف، فوضعوها فى بناء واسع على ضفاف النيل ببـولاق.

---

(١) مع محاولات ثوار يوليو ١٩٥٢ تصنيع مصر، تحولت منطقة حلوان إلى مجمع للصناعات، فأنشئ بها مصنع للحديد والصلب فى منطقة التبين، وحوله مصانع للأسمنت، والطوب الحرارى، والمطروقات، وغيرها، مما جعل هذه المنطقة من مصادر التلوث البيئى للقاهرة بعد أن كانت من المراكز الصحية المشهورة!

(٢) اهتم الخديو إسماعيل بهذه المنطقة منذ عام ١٨٦٣م، عندما زار السلطان عبد العزيز مصر، وأراد مشاهدة الأهرام، ثم قام بتطويرها مرة ثانية تمهيدًا لزيارة الملكة أوجينى وبعض ضيوف مصر أثناء افتتاح قناة السويس.

(٣) عرفة عبده: القاهرة فى عصر إسماعيل، ص٥٢-٥٣.

وقد افتتح إسماعيل هذا المكان فى حفل رسمى فى الثامن من أكتوبر ١٨٦٣[١]، كما أمر فى عام ١٨٦٩ بإنشاء مدرسة بالقاهرة لدراسة الآثار المصرية، فأنشئت مدرسة اللسان المصرى القديم.

ولم تقتصر جهود الخديو إسماعيل على الاهتمام بآثار مصر الفرعونية، بل وَجَّهَ اهتمامه إلى الآثار العربية والإسلامية أيضًا، خاصةً أن القاهرة فى معظمها تُعَدُّ مُتْحَفًا لهذه الآثار.

وإلى جانب ذلك، فقد قام الخديو بإحاطة القاهرة بالعديد من المؤسسات الحضارية والثقافية، كدار الكتب، والمتاحف، ودار الأوبرا، والمسارح، والجمعيات العلمية، ودار الآثار العربية، هذا بالإضافة إلى تشجيعه للنهضة العلمية والفنية والتعليمية، التى تمثلت فى العناية بالتعليم فى جميع درجاته، والاهتمام بتعليم البنات، وتشجيع انتشار الصحف، وإنشاء المدارس العالية، مثل مدرسة الإدارة والألسن، ودار العلوم.

وهكذا كان المحور الرئيسى الذى برز فيه التطور العمرانى الحديث فى عصر إسماعيل هو المحور الغربى الذى شهد مولد القاهرة الحديثة، والذى يمتد على طول الشاطئ الشرقى للنيل، ويشمل مناطق الإسماعيلية، وجاردن سيتى.. أى أن طولها كان من القصر العينى جنوبًا إلى فم الإسماعيلية شمالاً، ومن شاطئ النيل إلى الأزبكية شرقًا.

ولم يتوقف ذلك عند حد النيل، بل تعداه بإضافة مساحات أخرى إلى العاصمة من الجهة الأخرى المقابلة، وذلك بعد مشروع تحويل مجرى النيل، وبناء الكبارى، مما ساعد الأهالى على سهولة الوصول إلى الجهة الأخرى.

واستمرت عملية النمو على هذا المحور حتى اكتمل ازدهار وعمران الضفة الغربية من النيل.[٢]

والسؤال هو: هل كانت إمكانيات مصر الاقتصادية تسمح بالشروع فى هذا العمل الضخم؟

الواقع أن ظروف مصر الاقتصادية فى بداية الأمر كانت مهيئة لهذا الإنجاز الضخم، نتيجةً للرواج الاقتصادى الناتج عن الارتفاع المفاجئ لأسعار القطن، بسبب الحرب

(١) الرافعى: عصر إسماعيل، جـ٢، ص٢٠.

(٢) أحمد سعيد: مرجع سابق، ص٩٧.

الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥)، وتوقف عملية تصدير القطن الأمريكى، ولكن ذلك لم يستمر طويلاً، فسرعان ما توقفت هذه الحرب وعادت الأمور إلى حالها، مِمَّا اضطر إسماعيل إلى محاولة جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر لاستكمال مشروعاته، مما أغرقه فى الاستدانة.

وقد انتهت رؤية إسماعيل لتحديث القاهرة، ومحاولته تحويلها إلى قطعة من أوربا بكارثة لمصر، إذ أدى تبذيره إلى إرهاق مصر بالديون الثقيلة ذات الفوائد الباهظة، التى لم تكن تتحملها ميزانية البلاد، فبلغت الديون فى أواخر عهده إلى ٩١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه تقريبًا[١]، الأمر الذى اضطره إلى التفنن فى فرض الضرائب حتى يستطيع دفع فوائد هذه الديون، وإلى عدم الاهتمام بأحوال الناس، هذا إلى جانب التدخل الأجنبى فى شئون البلاد حفاظًا على مصالح الدائنين، وانتهى الأمر بعزل إسماعيل، ثم رهن استقلال الوطن وسيادته، والاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢[٢].

وفى النهاية لنا أن نتساءل: أين قاهرة اليوم من قاهرة إسماعيل ذات الوجه المتألق، والمبانى المتناسقة فى الطراز والألوان، والتى كانت تظللها الصفوف المنتظمة من الأشجار والأزهار، وتزينها الميادين الجميلة ذات التناسق والاتساع، والتى كانت تتوسطها النافورات والتماثيل، والحدائق التى بدت القاهرة من خلالها وكأنها حديقة مفتوحة تتحلى بأبهى مظاهر النهضة الحديثة، لدرجة غدت معها وكأنها باريس الشرق؟

إن منظر قاهرة اليوم متعب للنفس، ومؤذٍ للعين، فلا تناسقَ، ولا انسجام، فالمبانى متنافرة، والطرق كالحة، تلهب أشعة الشمس من يسير فيها، والميادين مضطربة، تزدحم بها السيارات، وتكتظ بها الكتل البشرية المتحركة ذهابًا وإيابًا، والشوارع يملؤها الغبار ودخان المركبات التى تلوث الجو، وتقتل الحياة النظيفة.

وإلى جانب ذلك، فإن التضخم الرهيب فى عدد السكان ـ مع قصور الخدمات ـ أصبح يُمثل عبئًا كبيرًا على المدينة.

(1) Dicey (Edward), the Story of the Khadivate, London, 1902. P. 71.

وكانت هذه الديون فى أواخر عهد سعيد باشا تبلغ ٣,٢٩٣,٠٠٠ جنيه. انظر:

- Cromer: Modern Egypt, Vol. 1, P. 11

(٢) شاهدان أحمد شبكة: نحو الارتقاء بعمران القاهرة، القاهرة فى لحظة تحول ـ مركز دراسات بحوث الدول النامية، ص ٧٧-٧٨.

إن ما يحدث فى القاهرة حاليًا لا يعد جناية على الذوق والفن والإحساس فحسب، بل على الإنسان المصرى وصحته وحياته، فإلى متى ستظل القاهرة كذلك؟ ومتى يعود إليها الزمن الجميل؟

إن الزمن الجميل لا يعود إلى القاهرة بصرف المليارات لتحسين أحوالها ومنع تصلب شرايينها فحسب، بل بتحديد الهجرة إليها لوقف الزيادة المضطردة فى عدد سكانها، وعدم تركيز المصالح الحكومية فيها، ووقف العشوائيات، وسوء التخطيط، وتضارب القرارات. هذا إلى جانب ضرورة تضافر كل المسئولين وأصحاب الحل والعقد بروح تغلب عليها الوطنية لتحسين نوعية الحياة بها، حتى تعود القاهرة مصدر إشعاع للمصريين لا مصدر صداع لهم، وحتى تعود «أم الدنيا» كما سماها الأقدمون.

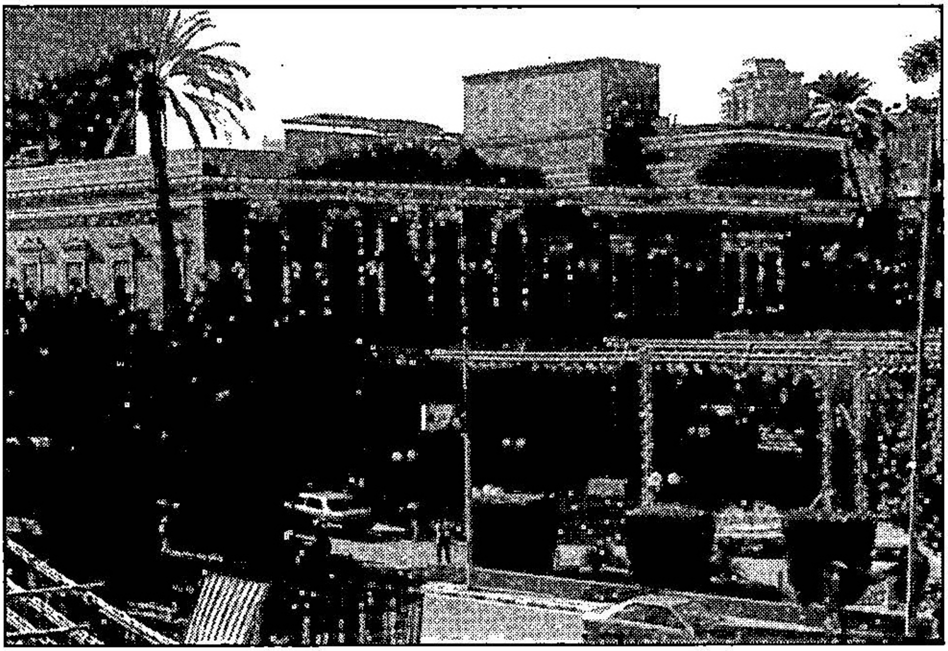

فندق ماريوت (سراى إسماعيل بالجزيرة)

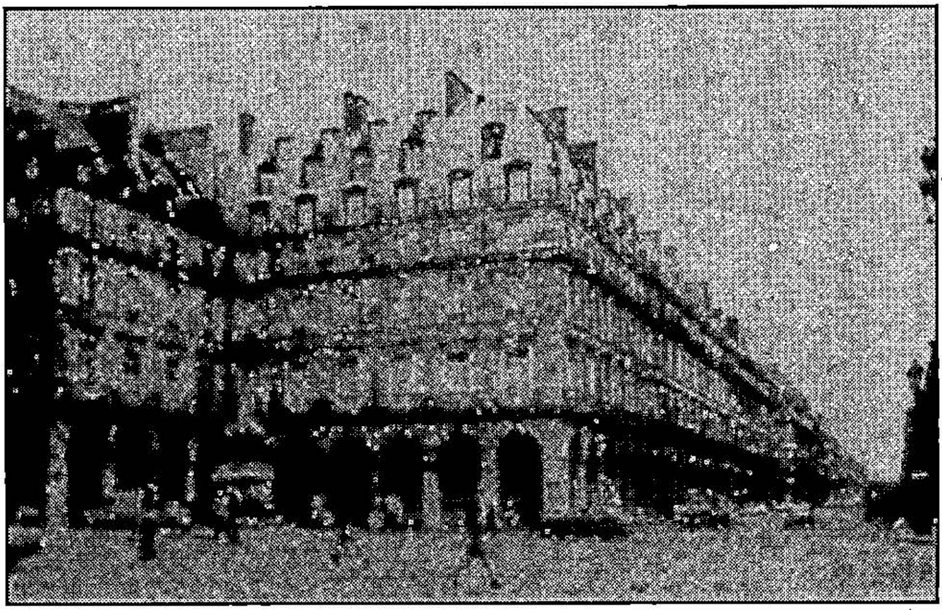

عمائر بشارع ريفولى فى باريس - نموذج للطراز الفرنسى المستحدث

نزهة بالشوارع المظللة بالأشجار فى جزيرة الزمالك

بقايا حديقة سراى الجيزة « حديقة الحيوان حاليا »

موقف البرلمان من قضايا صغار الملاك
وعمال الزراعة المعدمين
١٩٣٠-١٩٥٢

د. إسماعيل محمد زين الدين
كلية الآداب - جامعة القاهرة

موقف البرلمان من قضايا صغار الملاك
وعمال الزراعة المعدمين (١٩٣٠-١٩٥٢)

فى خريف عام ١٩٢٩، اجتاحت العالم أزمة اقتصادية حادة، أصابت النظام الرأسمالى بضربات قاصمة. وقد بدأت هذه الأزمة فى الولايات المتحدة الأمريكية، وانتقلت منها إلى بقية أنحاء العالم، ومنها مصر. فقد أدت الأزمة المالية إلى انخفاض أسعار القطن والحبوب انخفاضًا شديدًا، عجز معه المزارعون المدينون عن تسديد الأقساط والفوائد المستحقة عليهم، ولجأ الدائنون والبنوك إلى إجراءات بيع الأرض الضامنة لديونهم ونزع ملكيتها، فكثرت البيوع الإجبارية والقضايا أمام المحاكم المختلطة، وأصبح ثلث الأراضى الزراعية تقريبا مهددًا بالانتقال إلى الأجانب والبنوك(١).

وكان السير ويلكوكس قد تنبأ فى عام ١٩٠٧ بالحالة التى وصلت إليها مصر عام ١٩٣٠، عندما أشار إلي أن «الحالة التى تسير عليها مصر الآن خطرة، يسترها ارتفاع الأسعار باستمرار، وعلى الأخص سعر القطن، فإذا ما انكشف هذا الستر ونزلت الأسعار صارت البلاد إلى البوار».

وبالفعل صحت نبوءته، وابتدأ انخفاض أسعار القطن، وظهرت حقيقة الثروة الموهومة، وثبت أن هناك أزمة زراعية، وأن هناك خطرًا يجب التفكير فى كيفية تلافيه(٢).

---

(١) على بركات: الملكية الزراعية بين ثورتين، ص٥٧. وحول موضوع الأزمة عالميًا، انظر، يونان لبيب رزق وآخرون: أوربا فى عصر الإمبريالية.

(٢) مضابط مجلس النواب، جلسة ٢٣/ ٤/ ١٩٣٠، ص٦٨٨.

وقد دفع هذا الموقف المتدهور حكومة صدقى إلى التدخل تحت ضغط كبار الملاك، الذين كانت معظم الديون على أراضيهم وتحت وطأة الخوف من تحرُّك الفلاحين الذين كان قلقهم واضحًا بتأثير الوفد الذى قادهم فى معركة شديدة ضد حكومة صدقى. وقد خصصت الحكومة مليون جنيه لدفع أحد الأقساط المستحقة على المدينين حتى لا تُباع أراضيهم بيعًا جبريًا فى أغسطس عام ١٩٣١، كما كلفت فى نوفمبر من نفس العام الشركة العقارية بشراء الأراضى التى بيعت جبريًا أو المعروضة للبيع بهدف إدارتها حتى يتيسر بيعها بعد ذلك بسعر معقول لأصحابها إذا رغبوا فى ذلك، أو لأهالى المنطقة الموجودة فيها الأرض، وقد كلف هذا الإجراء الحكومة ١,٤٣٧,٩١٤جنيهًا، كما أنشأت الحكومة البنك العقارى الزراعى وبنك التسليف الزراعى خلال هذه الفترة لمواجهة نفس المشكلة[1].

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أجلت الحكومة مبلغ ٨٥٠ الف جنيه من السُّلَف التى أقرضتها لصغار المزارعين الذين فتكت بهم الأزمة الاقتصادية، وقد أفادت هذه الإجراءات البنوك العقارية الأجنبية، لأنها حصَّلت خلال تلك الفترة مبلغًا يزيد عن أربعة ملايين من الجنيهات مكنتها من اجتياز الأزمة العالمية. وفى مارس عام ١٩٣٣ اتفقت الحكومة مع البنوك العقارية على تجميد المتأخرات التى حان موعد سدادها، مع خفض فوائدها، ومد آجال الديون[2].

وفيما يتعلق بخريطة الملكية الزراعية إبَّان هذه الأزمة الاقتصادية وحتى نهايات الفترة ـ موضع الدراسة ـ فقد كانت تتمثّل فى صغار الملاك الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة، ويمثلون نحو ١,٩٣٪ من جملة عدد الملاك، ولا يملكون سوى ٦,٣١٪ من مساحة الأراضى المنزرعة، ولا يتجاوز متوسط الملكية الفردية بينهم ٢١ قيراطًا. وفى عام ١٩٥٢، كان هؤلاء يمثلون نحو ٣,٩٤٪ من جملة عدد الملاك، ولا يملكون سوى ٤،٣٥٪ من مساحة الأراضى الزراعية، بمتوسط ملكية فردية بينهم عشرون قيراطًا. والجدول التالى يوضح مدى التطور الذى طرأ على هذه الطبقة وملكياتهم، ومعدل نصيب الفرد منهم خلال أكثر من نصف قرن:

(١) على بركات: المرجع السابق، ص٥٧.
(٢) على بركات: الملكية الزراعية بين ثورتين، ص٥٧.

السنة	عدد الملاك بالألف	المساحة بآلاف الأفدنة	النسبة٪ لمجموع المساحة الكلية	النسبة٪ لمجموع الملاك	متوسط ملكية الفرد
١٨٩٤	٥١٢	٩٣٠,٦	١٩,٨	٧٧,٦	١,٨
١٩٠٠	٧٦١	١١١,٣	٢٢,٠٠	٨٤,٠٠	١,٤٦
١٩١٤	١,٤١٥	١٤٢٥	٢٦,١	٩٠,٧	١,٠٠
١٩٣٠	٢,١٤١	١٨٧٤	٣١,٦	٩٣,١	٠,٨٧
١٩٣٦	٢,٢٤٢	١٨٣٧	٣١,٠٠	٩٣,٠٠	٠,٨٢
١٩٥٢	٢,٦٤٢	٢١٢٢	٣٥,٤	٩٤,٣	٠,٠٨

ومن خلال هذا الجدول، يتضح أن متوسط ما كان يمتلكه الفرد من صغار الملاّك ظل مائلا نحو الانخفاض باضطراد حتى وصل إلى ٠,٠٨ من الفدان عام ١٩٥٢. ولقد كان معدل الانخفاض أكثر حدة فى الفئات الدنيا من هذه الطبقة. ففى خلال اثنى عشر عامًا فقط ـ من ١٩٤٠ إلى ١٩٥٢ـ انهار متوسط ما يملكه الفرد من ٠,٠٤ من الفدان إلى ٠,٠٣ من الفدان بمعدل ٢٥٪. وكان اتجاه الملكيات الصغيرة إلى التفتت بحكم قوانين الوراثة، بالإضافة إلى عوامل أخرى تعود إلى ظروف المالك الصغير الاقتصادية، لا يقابله أى اتجاه مضاد نحو تحقيق أى زيادة فى ملكية أفراد الفئات الصغيرة[١].

وإذا اخذنا بتقديرات الاقتصاديين الزراعيين بأن مساحة ثلاثة أفدنة تكفل الحد الأدنى لمستوى معيشة أسرة مصرية من خمسة أفراد، فإنه يتضح من الجدول التالى أن من كانوا يملكون أقل من هذا الحد الأدنى عددهم نحو مليونين ونصف مليون مالك، كانوا يمثلون فى عام ١٩٥٢ نحو ٨٩٪ من مجموع الملاّك، ويمتلكون ٢٧٪ من مساحة الأراضى المنزرعة آنَ ذاك[٢]:

(١) الطليعة، يناير ١٩٦٥، ص٤٣ وما بعدها، مقال بعنوان «الأرض والفلاح فى مصر». ووفقا للإحصاء السنوى لعام ٣٨-١٩٣٩، تبين أن ١,٧٥١,٠٠٠ فلاح لا يملكون أكثر من ٧٠١ ألف فدان، بمتوسط ملكية فردية تقل عن الفدان. مضابط مجلس النواب، جلسة ١٢ يناير سنة ١٩٤٤، ص٣٦٣.

(٢) الطليعة، يناير ١٩٦٥، ص٤٣ وما بعدها.

حجم الملكية	عدد الملاّك بالألف	جملة المساحة بالألف فدان
أقل من نصف فدان	١٤٥٩	٤١٣
من نصف فدان إلى فدان	٥٥٢	٣٥٧
من فدان إلى فدانين	٣٢٨	٤٥٠
من فدانين إلى ثلاثة أفدنة	١٥٣	٣٥٤
من ثلاثة أفدنة إلى خمسة أفدنة	١٥٠	٥٤٨
المجموع	٢,٦٤٢,٠٠٠	٢,١٢٢,٠٠٠

وكان على هذه الطبقة من صغار الملاّك أن تتجه نحو العمل عند كبار الملاّك، وفى التفاتيش والدوائر الزراعية الكبيرة لقاء أجر ضئيل، تتمكن من خلاله من العيش والاستمرار فى الحياة فوق خط الفقر، أو القيام باستئجار مساحة من الأرض الزراعية، دون أن تكون هناك علاقة تعاقدية بينهم وبين كبار الملاّك. فقد كان عشرات الآلاف من المستأجرين يوقعون للملاّك على عقود إيجار بيضاء، أو على عقود لم تحدد قيمتها بعد، وعشرات الآلاف من المستأجرين يُرْغَمُون على أن يدفعوا من قوت أولادهم للملاك ـ وخصوصًا فى الدوائر الكبيرة ـ أجور خِفارة على الزراعة لا شأن لهم بها، بالإضافة إلى فروق مخازن ورسوم مجالس المديريات وضريبة القطن، وما إلى ذلك من التزامات كانت تُؤْخَذُ منهم سلبًا وعدوانًا[(١)]. هذا إلى جانب عدم تمتع صغار المستأجرين بالاستقرار والثبات فى عملهم، إذ إن الإيجارات كانت تعقد عادةً لسنة واحدة، تكون مقصورة على زراعة واحدة[(٢)]. وقد تعرضت بعض الملكيات الصغيرة إلى التآكل والتلاشى، نتيجة عدم قدرتهم على الاستمرار فى سداد ما عليهم من التزامات لكبار الملاّك، أو ضرائب ورسوم للحكومة، وخاصةً مع ظروف التضخم، مما أدى إلى وقوع الحجوزات الإدارية وعقد البيوع الجبرية على الآلاف من هؤلاء. ففى

(١) مضابط مجلس النواب، جلسة ١٦ يونية ١٩٣٧، ص١٣٨٤-١٣٨٦.
(٢) مريت غالى: الإصلاح الزراعى، ص ٧٥.

يناير ١٩٣٧ ـ على سبيل المثال ـ تعرض ٧٣٢ مالكًا صغيرًا لحكم نزع ملكياتهم نتيجة عدم تمكنهم من تسديد الضرائب والأعباء المقررة عليهم[١].

وعلى ذلك فقد شهدت هذه الفترة تحول مساحات ليست قليلة من ملكيات الفلاحين بالبيع إلى كبار المّلاك. وهى حقيقة تؤكدها سجلات المكلفات ووثائق الملكية التى تشير إلى مئات الحالات التى فقد فيها الفلاحون ملكياتهم لحساب كبار الملاك، بالبيع أو بالرهن، وانضموا إلى ركب المعدمين. وفى معظم الأحيان كانت هذه الملكيات لا تزيد عن فدان[٢].

وإلى جانب هذه الفئة من صغار الملاّك بمختلف شرائحها، كان هناك قطاع آخر من عمال الزراعة المعدمين. وقد نشأ هذا القطاع خلال عوامل الإفقار التى تعرض لها الفلاحون طوال القرن التاسع عشر، وكنتيجة لقيام الملكيات الكبيرة التى نشأ بعضها على أشلاء ملكية الفلاحين. وقد قُدِّرَ عددهم، وفقًا لإحصاء ١٩٣٨-١٩٣٩، بنحو ثلاثة ملايين ونصف مليون عامل، لا يملكون أى مساحة من الأرض الزراعية، حيث استقر جانب منهم فى أراضى وعزب كبار الملاّك، يعملون فيها من شروق الشمس لغروبها، وفى كثير من الأحيان يعملون ليلاً إلى جانب أعمالهم نهارًا، مقابل أجر ضئيل، أو نصيب عَيْنِىٍّ من محصول المساحة الصغيرة التى يزرعونها[٣]. فى حين افتقر السواد الأعظم منهم إلى كل شىء، وسَعَوْا وراء العمل ـ عمال التراحيل - فى أى مكان، حيث توجد الملكيات الكبيرة والعمل الزراعى الكثيف، مقابل أجور تنخفض كثيرًا عن الحد الأدنى اللازم للمعيشة. فكان الواحد منهم يتقاضى أجرًا يوميًا يتراوح بين قرشين أو ثلاثة قروش، وهو أجر ضئيل، لا يفى حتى بالغذاء الكافى، فضلاً عن

(١) هنرى عيروط: الفلاحون، ص٦٥. وفى سنة ١٩٤٠ قدمت الحكومة إلى مجلس النواب قانونا ينص على عدم السماح بالحجز على الضروريات اللازمة للفلاح الصغير ولمعيشته، فثار النواب لهذا القانون وعارضوه.

(٢) على بركات: الملكية الزراعية بين ثورتين، ص ٦٠.

(٣) بلغ عدد الأسر المعدمة فى الريف المصرى عام ١٩٢٩، ٥٠٨ آلاف أسرة. وارتفع فى عام ١٩٣٩ إلى ٨٨٧ ألف أسرة. وفى عام ١٩٥٠، ارتفع هذا العدد إلى ١,٢١٧,٠٠٠ أسرة معدمة. انظر: محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى (١٩٥٢-١٩٧٠)، ص١٢. ويعرف الأسر المعدمة بأنها التى لا تملك أرضًا ولا تستأجرها.

بقية مطالب الحياة، هذا إذا عمل طوال العام.. فقد كان من المعروف أن العامل الزراعى فى مصر آنَ ذاك لا يشتغل فى العام أكثر من مائة يوم، هى موسم النشاط الزراعى(١).

وإذا اخذنا أيضًا برأى الاقتصاديين الذين قَدَّرُوا مبلغ أربعة وعشرين جنيها فى العام حدا أدنى لدخل أسرة ريفية مكونة من خمسة أفراد لكى تعيش دون حد الكفاف، ومع ضآلة هذا المبلغ - نتيجةً للتضخم وارتفاع أسعار السلع والحاجات الضرورية الذى نجم عن اندلاع الحرب العالمية الثانية (سبتمبر ١٩٣٩) - نجد أن السواد الأعظم من الفلاحين وعمال الزراعة المعدمين كانت مواردهم لا تصل إلى ذلك المستوى من الدخل برغم انحطاطه(٢).

وعلى هذا، فقد كان دخل صغار المستأجرين وعمال الزراعة لا يصل إلى الحد الأدنى للكفاف، حتى ليمكن القول بانطباق «قانون الأجر الحديدى» عليهم، وذلك نظرًا لكثرة عروض العمل المتزايدة فى قطاع الزراعة، مع عدم تزايد فرص العمل، وتمكن المالك من التحكم فى قيمة الأجور استنادًا إلى السُّلطة وإلى العُرْف والتقاليد والقانون، وساعده على ذلك أيضًا اضطرار عمال الزراعة والمستأجرين للقبول بأى شروط يفرضها، نظرًا لقلة وجود المهن البديلة للعمل فى الريف(٣).

وكان من الآثار المهمة لسوء توزيع الثروة الزراعية فى الريف المصرى، ذلك الانخفاض الملحوظ فى مستوى المعيشة بالنسبة لصغار الملاّك وعمال الزراعة المعدمين، والذى تمثل بوضوح فى مسكنهم وملبسهم ومأكلهم ومشربهم، كما ظهر فى وجوههم الشاحبة وأجسامهم الهزيلة، التى عجزت عن مقاومة الأمراض المنتشرة بين سكان الريف، مثل البلهارسيا والدوسنتاريا والإنكلستوما، وقد أكد ذلك النائب على الشمسى، حين أشار إلى أن القرعة العسكرية قد كشفت عن حقيقة الضعف الجسمى الذى تعانيه هذه الطبقة وأمثالها نتيجةً لنقص وسوء التغذية(٤).

(١) مضابط مجلس النواب، جلسة ١٢ يناير ١٩٤٤، ص٣٦٣ وما بعدها. كذلك انظر: رءوف عباس حامد، جماعة النهضة القومية، ص١٦، حيث يشير إلى أن نسبة المعدمين من سكان الريف بلغت نحو ٧٦٪ من جملة عدد السكان فى عام ١٩٣٧، مما يعكس بشاعة مشكلة الفقر فى الريف عندئذ. وفى الإحصاء السنوى لعام ٣٨-١٩٣٩، ذكر أن خمسة عشر مليونًا من السكان لا يملكون شيئًا من الثروة العقارية.

(٢) مضابط مجلس النواب، جلسة ٢٧/١١/١٩٣٩، ص٣٠.

(٣) عاصم الدسوقى: كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤-١٩٥٢، ص٢٨٥.

(٤) مضابط مجلس النواب، جلسة ٢٧/١١/١٩٣٩، ص٣٠.

ويبدو أن حالات الفقر والمرض وسوء التغذية كان له أثر على الصحة العامة لهؤلاء، وكان أشد قسوة فى أقاليم الوجه القبلى، فقد جاء فى تقرير لأحد كبار الأطباء العسكريين للجيش المصرى عن نتائج فرز المجندين فى مديريتى قنا وأسوان عام ١٩٣٨، جاء فى ذلك التقرير عن مديرية أسوان «أن الصحة العامة بين شبان مركز أسوان سيئة جدا، إذ لم يزد عدد اللائقين على ٢٣٪ من المجندين. وفى مركز أدفو ٢٥٪. أما فى مديرية قنا فبلغ اللائقون ٢٨٪ فى مركز إسنا، و٢٤٪ فى مركز الأقصر، و٢٢٪ فى مركز قوص، و٢٢٪ فى مركز دشنا، و١٩٪ فى مركز نجع حمادى. ووصلت نسبة اللائقين إلى ٣٠٪ فى البلينا، و٣٥٪ فى جرجا، و٣٦٪ فى سوهاج، و٣٢٪ فى أخميم، و٣١٪ فى طهطا»(١).

وقد كَشَفَ وباء الملاريا الذى ظهر فى أبريل ١٩٤٢، وانتشر فى أقاليم الوجه القبلى، كَشَفَ هذا المرض عن حقيقة سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية التى كان يعانى منها سكان الريف المصرى نتيجةً لسوء توزيع الثروات، تلك الحقيقة التى أعلنها النحاس باشا صراحةً داخل البرلمان، عندما أشار إلى أن «العيب الكبير المؤدى لفقر أغلبية أولئك السكان إنما مرجعه كثرة الملكيات الزراعية الكبيرة إلى درجة منقطعة النظير فى جميع أنحاء القطر الأخرى، وهى ملكية قوية بأموالها ونفوذها، بحيث تستخدم أغلب الفلاحين كأُجراء أكثر منهم مستأجرين، أو مزارعين شركاء، ومع ذلك فإن نسبة أجورهم منخفضة إلى حد لا يسمح لهؤلاء الفلاحين بالحياة»(٢).

وكان من الطبيعى، مع زيادة عدد السكان، وتناقص مساحة الأراضى المنزرعة، أن يتجه عدد وفير من عمال الزراعة المعدمين للنزوح إلى المدن التماسًا للرزق، فالتحقوا بأعمال البناء، وبيع الخضر والفاكهة، أو الحراسة فى الشوارع والطرق العمومية، أو المنازل الخاصة(٣). وقد ظل البعض من هؤلاء بدون عمل، والبعض الآخر احترف

(١) مضابط مجلس النواب، جلسات ٢٨، ٢٩ فبراير، أول مارس سنة ١٩٤٤، ص٧٦٢.

(٢) مضابط مجلس النواب، جلسات ٢٨، ٢٩ فبراير، أول مارس سنة ١٩٤٤، ص٧٦٢ وما بعدها.

ويرى مريت غالى أن تضاؤل الملكيات الصغيرة وثبات الملكيات الكبيرة، وكثرة المزارعين، وقلة الأرض، قد ساعد على زيادة ربح المالك والهبوط بكسب المستأجر الصغير والعامل إلى مستوى لا يستقيم معه نظام اجتماعى أو اقتصادى. مريت غالى، الإصلاح الزراعى، ص١١.

(٣) الأهرام، العدد ١٧٩٩١، ٩ يناير ١٩٣٥. مقال بعنوان «شئون الفلاح وإصلاح القرية».

أعمالاً مهينة مما حفلت به تقارير الأمن العام فى مختلف أنحاء البلاد، والذى أشار أَحَدُها إلى «أنه بجانب هذه الأعمال الوضيعة التى امتهنتها هذه الفئة، فإنها ارتكبت العديد من الجرائم، كما كانت مصدراً للأمراض الوبيلة، والأوبئة الفتاكة، وأدت إلى إفساد الأخلاق العامة فى الأحياء التى ينزلون بها، بما يتجرون فيه من أنواع السموم والمخدرات، وما يلجئون إليه من المهن الوضيعة»(١).

ولم يقف الأمر عند هذا الحد من سوء توزيع الثروة الزراعية، وما نجم عنه من تَدَنِّى مستوى المعيشة، وبشاعة الفقر بين سكان الريف، وانتشار العديد من الجرائم، والتى كان من بينها الاعتداء على الأرض الزراعية، بل امتد ليشمل تدهور الأحوال الصحية والخدمية بصفة عامة، حيث انتشر العديد من الأمراض الطفيلية والوبائية، كالبلهارسيا والإنكلستوما والملاريا، بالإضافة إلى البلاجرا والرمد الحبيبى، والتى كانت تفتك فتكًا ذريعًا بالفلاح، وتفقده قواه الجسمانية والقدرة على العمل والإنتاج. وكان بعضها ناجمًا عن التوسع فى مشروعات الرَّىِّ الدائم، بدون حلول جوهرية لمشكلات الصرف، والآثار الجانبية الأخرى، هذا بالإضافة إلى زيادة عدد البرك والمستنقعات، والتى بلغت ٥٦٠٠ بركة ومستنقع، قُدرت مساحتها بنحو عشرة آلاف فدان، كانت تمثل خطراً داهمًا على الصحة العامة(٢).

وقد قُدر عدد السكان فى مصر عام ١٨٩٧ بـ ٩,٦٣٥,٠٠٠ نسمة، وفى عام ١٩٠٧ بنحو ١١,١٩٠,٠٠٠نسمة، وفى عام ١٩١٧ بـ ١٣,٧٥١,٠٠٠ نسمة، فى حين وصل فى عام ١٩٢٧ إلى ١٤,١٧٨,٠٠٠ نسمة، أى أن الزيادة فى عدد السكان بلغت نحو ٤٧٪ خلال ثلاثين عامًا، فى حين لم تزد مساحة الأراضى المنزرعة إلا بمقدار ٨ ٪ فقط. وقد دل إحصاء عام ١٩٣٧ على أن عدد السكان قد بلغ ١٥,٩٠٥,٠٠٠ نسمة، فى حين نقصت مساحة الأراضى الزراعية عَمَّا كانت عليه فى عام ١٩٢٧، مما يؤكد أن الضغط المتزايد على الأرض نتيجة زيادة عدد السكان لم يكن يتناسب بأى حال من الأحوال مع زيادة الثروة الزراعية، مما ترتب عليه ـ إلى جانب ما

(١) مضابط مجلس النواب، جلسة ٦ يونية سنة ١٩٣٧، ص١٣٨٤-١٣٨٦.
(٢) البلاغ، العدد ٤٣١٨، ٩ أكتوبر ١٩٣٦. نقلا عن بيان من مصلحة المرافق.

سبق الإشارة إليه - انخفاض المستوى المعيشى للسواد الأعظم من سكان الريف بمختلف شرائحه[١].

وبعد أن قمنا بتسليط الضوء على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية التى عانت منها هذه الطبقة من صغار الملاك وعمال الزراعة المعدمين، سوف نعرض بعض مشكلات وقضايا هؤلاء داخل البرلمان، وبيان مدى موقف الأعضاء منها.

ففى يناير ١٩٣٥، عقد حزب الوفد مؤتمره الوطنى العام لمناقشة العديد من القضايا، كان من بينها قضايا الفلاح، وسُبل إصلاح القرية المصرية، باعتبارهما العمود الفقرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحجر الأساس فى مشروعات الاستقلال الوطنى. وقد انتهى المؤتمر - كغيره من المؤتمرات السابقة واللاحقة - بوضع تصور عام لمعالجة هذه القضايا، دون أن يتعرض لجوهر المشكلة، ونعنى بها سوء توزيع الملكية الزراعية[٢].

وفى ديسمبر ١٩٣٦، قامت صحيفة المصرى الوفدية بجولة واسعة فى قرى الريف المصرى، وتناولت ما يعانيه الفلاح من الأمراض الطفيلية والوبائية التى تفتك به وتفقده قواه الجسمانية، وتؤدى إلى عدم قدرته على العمل والإنتاج، كالبلهارسيا والإنكلستوما والدوسنتاريا، بالإضافة إلى انتشار الملاريا انتشاراً واسعًا فى العديد من مناطق الريف، بسبب كثرة البِرَك والمستنقعات. كما وصفت الصحيفة أحوال هؤلاء الفلاحين المعيشية، حيث يقطنون بيوتًا سيئة، وهم طريحو الفراش من شدة المعاناة، ويلبسون أسمالاً بالية، وقد شبهت الصحيفة منازلهم بقبور الموتى، مشيرةً إلى أن البعض من هؤلاء قد يموتون دون أن يحضر إليهم الطبيب، لعدم وجود الأعداد الكافية من الأطباء المقيمين بالقرى، بالإضافة إلى عدم توافر الأجهزة والمعدات الطبية اللازمة لذلك[٣].

ونظرًا لغياب القوانين المتعلقة بتحديد قيمة الإيجارات الزراعية بين الملاك والمستأجرين، أو ما يعرف بالعلاقة بين المالك والمستأجر، بالإضافة إلى عدم وجود تشريعات اجتماعية للعاملين فى حقل الزراعة، لذا فقد طرحت الصحيفة على الرأى

---

(١) وقد جاء فى نشرة البنك المركزى، العدد الثانى، سنة ١٩٦١: إنه خلال المدة من ١٩٣٧ وحتى عام ١٩٥١ (أربعة عشر عامًا) زاد الإنتاج الزراعى بنسبة ٥٪ فقط، فى حين زاد عدد السكان بنسبة ٣٨٪، مما يؤكد صحة ما ذهبنا إليه.

(٢) الأهرام، العدد ١٧٩٩١، ٩ يناير ١٩٣٥.

(٣) المصرى، العدد ٦٧، ١٦ ديسمبر ١٩٣٦.

العام قضية ارتفاع قيمة الإيجارات الزراعية بصورة فاقت دخل المستأجر، بالإضافة إلى تدنى أجور عمال الزراعة، والتى لم تتعد فى بعض المناطق ـ على حد قول الصحيفة ـ قرشين ونصف قرش يوميا، مع عدم ضمان العمل طوال العام. ثم تساءلت الصحيفة بقولها: «هل فى استطاعة أى إنسان له زوجة وأولاد أن يعيش على خمسة عشر قرشًا شهريا ؟»(١).

وعلى هذا، ووفقًا لما عرضته الصحيفة، وما توافر لدينا من معلومات تتعلق بمشكلات وقضايا صغار الملاك وعمال الزراعة المعدمين، فإنه يمكننا القول إنها دارت حول ارتفاع قيمة الإيجارات، وتدنِّى الأجور، وكذا الضرائب العقارية، بالإضافة إلى الالتزامات الأخرى المفروضة عليهم، هذا إلى جانب الاستيلاء على محاصيلهم الغذائية الرئيسية، خدمةً لإنجلترا وحلفائها أثناء الحرب العالمية الثانية، وأخيراً عدم وجود تشريعات اجتماعية لعمال الزراعة المعدمين، وهو ما سنعرض له بشىء من الإيجاز.

صغار الملاك والضرائب العقارية

كانت ضرائب الأطيان العقارية تُعَدّ من أهم المصادر التى تستمد منها الحكومة مواردها المالية للإنفاق على مشروعات التنمية، لذا فقد حظيت هذه المسألة بقدر كبير من اهتمامات أغلبية أعضاء البرلمان بمجلسيه، لما لها من ارتباط وثيق بمستوى الدخل الذى يتحصل عليه هؤلاء نتيجةً لتأجير مساحات واسعة من أراضيهم الزراعية لصغار الملاّك والفلاحين المعدمين، ولم تُثِرْ هذه القضية اهتمام أعضاء البرلمان بصورة جِدِّية إلا عقب الأزمة الاقتصادية الحادة التى اجتاحت البلاد عام ١٩٣٠، وفتكت بصغار المزارعين، ففى ذلك العام، تقدم النائب الوفدى فخرى بك عبد النور باقتراح إلى مجلس النواب يقضى بإعادة النظام السابق الخاص بتحصيل أقساط الضرائب العقارية موزعةً على مواعيد متفرقة طوال السنة الزراعية، ويلاحظ فيها مواسم الزراعة. وقد وافق المجلس على هذا الاقتراح(٢).

---

(١) المصرى، العدد ٦٩، ١٩ ديسمبر ١٩٣٦.

(٢) مضابط مجلس النواب، جلسة ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٠، ص٧٥٨.

ولكن الوضع قد تغير عندما طالب أحد النواب بضرورة إعادة النظر فى تقدير الضريبة المفروضة على الأراضى الزراعية، باعتبارها لا تتفق ودخل الملاك، حيث بلغت نحو ٢٥٪ فى سنوات انحطاط المحاصيل الزراعية، فقد رفضت الحكومة النظر فى ذلك الاقتراح، وتذرعت فى ذلك بأن عليها التزامات مالية لصندوق الدين، وأن الميزانية العامة قد راعت دخلها من الضرائب عند إقرارها[١].

كذلك لم تفلح بعض الجهود التى طرحها بعض أعضاء مجلس الشيوخ، سواء لتخفيف الضرائب العقارية عن الفلاحين أو تقسيطها، بدلاً من دوام توقيع الحجز على المحاصيل الزراعية لصغار الملاك وعلى دوابهم ودورهم وغير ذلك[٢].

وعقب توقيع معاهدة ١٩٣٦، وإلغاء الامتيازات الأجنبية فى العام التالى، وفقًا لاتفاقية مونترو المعروفة، وتحرر مصر من قيودها المالية، كان أوجب واجبات الشارع المصرى، بعد أن أطلقت يده فى التشريع المالى، أن تتجه عنايته إلى طبقة صغار الملاك الزراعيين، لتخفيف ضريبة الأطيان الزراعية، والتى كانوا يدفعونها بنفس القَدْر من النسبة التى كانت مقررة على كبار الملاك، فكانت الضريبة العقارية تُحَدَّد على أساس الفدان الواحد، دون اعتبار لمساحة الملكية الزراعية، فمالك الفدان الواحد كان يدفع نفس الضريبة التى يدفعها صاحب الألف فدان.

وعلى الرغم من أن المشرّع قد أخذ بمَبْدَأَيِ الإعفاء والتدرج، فى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية، وضريبة كسب العمل، فإنه أغفل صغار ملاك الأطيان الزراعية إغفالاً تامًا، وهم عماد الثروة الزراعية، ومصدر الرخاء لكبار المّلاك والأعيان.

لذا، فقد حظيت مسألة الضرائب العقارية المقررة على صغار المّلاك ـ مرة ثانية ـ باهتمام كبير من قِبَل الحكومات المتعاقبة، وقطاع كبير من البرجوازية المصرية، سواء على مستوى الصحافة، أو المجالس النيابية، ففى التقرير الذى أعدته اللجنة المالية المكلفة بالنظر فى مشروع الميزانية العامة للدولة لعامى ١٩٣٦ و١٩٣٧، أشارت اللجنة

(١) مضابط مجلس النواب، جلسة ٣ يوليو سنة ١٩٣٢، ص١٣٧٣.

(٢) مضابط مجلس الشيوخ، جلسة ١٢ يونيو ١٩٣٤. فى السؤال الذى طرحه أمين سامى باشا على وزير المالية بشأن تخفيض الضرائب، مضابط مجلس الشيوخ، جلسة ١٩٣٦/٦/٢٤، عن سؤال الشيخ الشافعى أبو وافية إلى وزير المالية بشأن تقسيط الضرائب. نقلاً عن زكريا سليمان بيومى: قضايا الفلاح فى البرلمان المصرى ١٩٢٤-١٩٣٦، ص٤٨.

ـ فيما أشارت إليه ـ إلى حاجة البلاد لإعادة النظر فى النظام الضريبى المعمول به، بما يسمح بتحميل الأفراد الأعباء الملقاة على الدولة بنسبة مواردهم، لتحقيق المساواة، ولأن ـ كما قالت اللجنة ـ «إثقال الفلاح بالتزامات غير قابلة للتخفيض ـ كالضرائب العقارية ـ يؤدى إلى اختلال التوازن بين إيراداته ومصروفاته». الأمر الذى يترتب عليه نقمته على هذه الأنظمة، التى تقوم بإعفاء من يشاركه فى استغلال منافع البلاد من تحمُّل بعض الأعباء الملقاة عليهم[(١)].

وإزاء ذلك، فقد رأت حكومة الوفد أن ترفع هذا الغبن الفادح عن كاهل صغار المُلاّك الزراعيين ممَّنْ يدفعون ضريبة أطيان قدرها عشرة جنيهات فأقل، فأصدرت ذلك القانون الخاص بتخفيض الضريبة عن صغار مُلاّك الأراضى الزراعية. وقضى ذلك القانون بأن يُعفَى من ضريبة الأطيان إعفاءً كاملاً من لا تتجاوز الضريبة المربوطة على جميع أطيانه خمسين قرشًا، وأن تُزاد نسب التخفيض لصغار الملاّك وفقًا للفئات التالية: ٦٠٪ بدلاً من ٣٠٪ إذا كانت الضريبة تزيد على خمسين قرشًا ولا تتجاوز جنيهًا واحدًا، على ألاّ يقل مقدار التخفيض عن خمسين قرشًا، و٤٠٪ بدلا من ٢٠٪ إذا كانت الضريبة تزيد على جنيه ولا تتجاوز خمسة جنيهات، على ألا يقل مقدار التخفيض عن ثمانين قرشًا[(٢)].

وكان من النتائج الهامة لهذا القانون: إعفاء صغار الملاّك ممن كانوا يدفعون ضرائب عقارية تُقَدَّر بخمسين قرشًا فأقل إعفاءً كاملاً من الضرائب المفروضة عليهم. وقُدِّرَ عدد هؤلاء بنحو ١,٢٧٩,٥٠٨ مالك صغير. كذلك أدى هذا القرار، الذى صدر به قانون جديد، إلى انتفاع حوالى ٢,٤٢٥,٧٠١ من صغار الملاّك من نسب التخفيض التى تقررت بموجب المشروع[(٣)].

وعلى الرغم من انتفاع أكثر من ثلاثة ملايين ونصف مليون مالك صغير من هذا المشروع ـ بنسب متفاوتة ـ فقد دارت مناقشات أخرى من قِبَل الأعضاء حول المطالبة بالمزيد من مساحات الإعفاء لصغار الملاك، فطالب النائب الدستورى عبد المجيد صالح

(١) رءوف عباس حامد: جماعة النهضة القومية، ص٢٨، ٢٩.

(٢) مضابط مجلس النواب، جلسة ٣٠ مارس سنة ١٩٤٢، ص٦.

(٣) مضابط مجلس النواب، جلسة ٢٨ يوليو ١٩٤٢، ص١٠٧٧.

بإعفاء صغار الملاّك الذين لا تزيد ملكيتهم عن فدان من الضرائب تحقيقًا للعدالة، واضاف: «إن الحكومة إذا كانت قد وافقت على إعفاء نصف الفدان الأول فأرجو أن تُتِمَّ العدل وتعفى الفدان الأول كله من الضريبة. مع الأخذ بعد ذلك بنظام الضرائب التصاعدى، الذى يختلف عن النظام القائم الآن، لأن من يملك خمسة أفدنة الآن يدفع ضريبة قدرها ١٥٠ قرشًا عن كل فدان منها، وكذلك الحال بالنسبة لمن يملك عشرة أفدنة ومائة فدان وألف فدان وعشرة آلاف فدان، وهذا ليس فيه شىء من العدل.. إن التخمة تصيب كبار الملاّك، فلماذا لا نلجأ إلى نظام الضرائب التصاعدية، حتى نستطيع أن نُمَوِّن خزانة الدولة بالأموال اللازمة لمطالب البلاد الإصلاحية؟»[١]. ويبدو أن مثل هذه الاقتراحات كانت تُوَاجَه بالرفض من قِبَل كبار الملاّك والأعيان، مما دفع وزير المالية فى بيانه إلى البرلمان إلى التأكيد بأن أحد عوامل انخفاض معيشة هؤلاء (صغار الملاك والمعدمين) إنما يتمثل فى فوضى الضرائب والرسوم، وعدم مراعاة العدالة الاجتماعية فى فرضها وتوزيعها[٢].

وقد عادت قضية تطوير نظام الضرائب على الأرض الزراعية والأخذ بمبدأ التصاعد، لتطل برأسها فى برلمان الوفد الأخير، عندما طالب العديد من الأعضاء بتحقيق هذا المطلب لمعالجة مشكلة الغلاء ومواجهة ارتفاع نفقات المعيشة. ففى الجلسة الخامسة والعشرين طالب النائب الاشتراكى إبراهيم شكرى الحكومة بضرورة جعل الضريبة على الأرض الزراعية تصاعدية، بحيث تُحَدَّد وفقًا لمساحة الأرض الزراعية التى يمتلكها الأفراد، مؤكدًا أن ذلك يمثل أفضل الوسائل لعلاج الأزمة، حتى نتمكن من وضع القواعد والأسس الصحيحة لتوزيع الملكية الزراعية فى مصر[٣]..

لقد كان لسيطرة كبار الملاك والأعيان ـ قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ـ على مختلف الأجهزة التشريعية والتنفيذية أثره فى جعلهم يقفون حجر عثرة أمام أى نوع من التطور

(١) مضابط مجلس الشيوخ، جلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٣، ص١٠٥. وقد رأى مريت غالى فى كتابه المشار إليه ضرورة أن يطبق مبدأ التصاعد فى الضريبة على الأطيان بحيث تزيد فئاتها مع زيادة الملكية عن الحد الأعلى المقرر، وهو مائة فدان.

(٢) مضابط مجلس النواب، الجلسة الثامنة عشرة، ١٤-١٦ مايو سنة ١٩٤٥، ص٥٣٠ وما بعدها.

(٣) مضابط مجلس النواب، جلسة ٢٣ مايو ١٩٥٠، ص٦٧ وما بعدها.

فى الضرائب المفروضة على الأرض الزراعية، وفى ذات الوقت يصدرون التشريعات الضريبية التى يتحمل الجزء الأكبر منها طبقة صغار الملاك.

العلاقة بين الملاّك والمستأجرين

ارتفعت بعض الأصوات ـ بين صفوف الرأسماليين ـ التى تطالب بتنظيم العلاقة بين مالك الأرض والمستأجر، للحَدّ من ارتفاع الإيجارات، التى لا تضعف القوة الشرائية للمستأجر فحسب، ولكنها تزيد أسعار الحاصلات الزراعية، مما يرفع نفقات المعيشة فى المدن، ويشيع القلق فى البيئة الصناعية وسط العمال. كما كان هذا الارتفاع مع قِصَر مدة الإيجارات عارفًا بالمستأجرين عن خدمة أرض يرهقهم إيجارها، ولا يضمنون بقاءها معهم. وقُدر رأس المال العامل فى الفدان الواحد بخمسة جنيهات، حيث يجب أن يصل إلى عشرين جنيهًا على الأقل[1].

وقد حرص كبار الملاّك على ألا تتدخل الحكومة فى تحديد العلاقة بينهم وبين المستأجرين بأى حالٍ من الأحوال، وفى المرات التى تدخلت فيها الحكومة لتخفيض قيمة الإيجارات الزراعية بسبب سوء أحوال الزراعة، لم تتعرض لجوهر العلاقة بين الطرفين، وإنما تركتها للنوايا الطيبة الحسنة لكبار الملاّك.

وكان تحديد قيمة الإيجار مثار نزاع دائم بين المالك والمستأجر خلال هذه الفترة، وكان هذا مرجعه أن فئات الإيجار لم تكن تتمشى مع الظروف الاقتصادية المتغيرة، فإذا أريد فى أى وقت المطابقة بين الإيجار السائد والأحوال الاقتصادية القائمة، قامت المنازعات بين الملاّك والمستأجرين فى حالة ارتفاع الأسعار، وبين المستأجرين والملاّك فى حالة انخفاضها[2].

وقد ظلت مشكلة الإيجارات قائمة حتى سنة ١٩٥٢ مُمَثِّلَةً إحدى المشكلات التى كان من الممكن أن يدور حولها صراع اجتماعى واسع النطاق بين الفلاحين وكبار الملاّك فى الريف المصرى[3]. ففى الوقت الذى تضاعفت فيه القيمة الإيجارية للفدان خلال الفترة موضوع الدراسة، لم نَرَ زيادة ملموسة لأجور العاملين فى حقل الزراعة،

(١) طارق البشرى: الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢، ص١٩٤.

(٢) عاصم الدسوقى: كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤-١٩٥٢، ص٢٠٨.

(٣) على بركات: الملكية الزراعية بين ثورتين، ص٨٧.

ففيما بين عامى ١٩٣٥ و١٩٣٧ كان متوسط إيجار الفدان ٥,٧ جنيهات، زاد فى عامى ١٩٣٨ و١٩٣٩ إلى ٧,٢ جنيهات، ثم تضاعف مع نهايات الحرب العالمية الثانية ليصل إلى تسعة عشر جنيهًا فى عامى ١٩٤٤/١٩٤٥[١].

وقد أخذت الإيجارات الزراعية تتدرج فى الارتفاع حتى بلغت هذه النسبة ٤٠٠٪ أو أكثر عَمَّا كانت عليه سنة ١٩٣٩، فمثلاً كانت هناك أطيان، إيجار الفدان الواحد منها خمسة جنيهات، فأصبح فى أوائل عام ١٩٥٠ خمسين جنيهًا، بل إن إيجار الفدان فى بعض أطيان وزارة الأوقاف قد بلغ مائة جنيه، مما دفع النائب الوفدى إبراهيم طلعت للمطالبة بخفض إيجارات الأراضى الزراعية بنسبة ٤٠٪ عمَّا هى عليه فى ذلك العام (١٩٥٠)، مما يترتب عليه انخفاض الأسعار والحد من مشكلة الغلاء[٢].

وكانت أغلب التفاتيش فى الوجه القبلى تعمد فى إيجار أطيانها إلى طريق المزايدة العلنية، الأمر الذى كان يؤدى إلى تنافس الفلاحين فى رفع الإيجارات بلا تروٍّ، حتى وصل إيجار الفدان الواحد فى إحدى الحالات إلى مائة وخمسة جنيهات فى السنة الواحدة. فضلاً عن ذلك، فقد كان الكثير من هذه التفاتيش تستغل صغار الفلاحين فى مَدِّهم بمياه الرَّيِّ اللازمة لأراضيهم، حتى وصل ما يطالبون به فى رَيِّ الفدان الواحد اثنى عشر جنيهًا فى العام[٣].

وعندما أُثيرت قضية تحديد قيمة الإيجار وضرورة وضع أُسس لها فى المؤتمر الزراعى الأول (١٩٣٦)، وقف كبار الملاَّك إلى جانب مصلحتهم بطبيعة الحال. فقد رأوا أن تُحَدَّدَ القيمة الإيجارية على أسس معينة، أغفلوا فيها قوة العمل التى يبذلها المستأجر فى الأرض، فقد اقترحوا أن يُرَاعَى فى تقدير الإيجار: قيمة ثمن الفدان، والظروف التى تم فيها شراء الأرض، ومعدنها، ودرجة خصوبتها، والرى والصرف فيها، وتوافر الأيدى العاملة، وخبرة الأهالى الزراعية، ومدى توفر المواصلات، وقُربها وبُعدها من

(١) أحمد الشربينى: فكرة الإصلاح الزراعى فى مصر فى الأربعينيات، دراسة فى مشروع محمد خطاب، مجلة كلية الآداب، أكتوبر ١٩٩٨، ص٣١١.

(٢) مضابط مجلس النواب، جلسة الثلاثاء ٧ مارس سنة ١٩٥٠، ص ٥٥. وقد أشار على بركات فى كتابه السابق إلى أن إيجارات الأراضى الزراعية قد ارتفعت بنسبة ٤٧٢٪ خلال الفترة ١٩٣٨/١٩٣٩ إلى سنة ١٩٥٠/١٩٥١.

(٣) مضابط مجلس النواب، جلسات ٢٨، ٢٩ فبراير، أول مارس سنة ١٩٤٤، ص٧٦٢.

المساكن والأسواق، كما تُراعَى الحالة الاقتصادية والمالية محليًا، وأيضًا العادة والعُرْف المتبع فى المعاملات، وكذلك أسعار المحصولات، ومدى تأثيرها بالمشروعات والمنافع العامة، وأخيرًا مقارنة عقود إيجار أرض الحوض بعقود الأحواض المماثلة ودون التقييد بما فى العقود. وكل هذه الاشتراطات فى صالح الملاَّك، ولا أثَرَ فيها ولا اعتبار للمستأجر أو قوة عمله التى يبذلها فى الإنتاج[١].

وفى عام ١٩٤٣، أصدرت الوزارة الوفدية أمرًا عسكريًا يقضى باعتبار إيجارات سنة ١٩٤٤ حدًا أعلى لا يتجاوز فى السنوات التالية، ولكنه لم ينفذ حتى فى الإدارات الحكومية، شأنه فى هذا شأن كثير من تشريعات الطوارئ التى لا تُدرس الدراسة الكافية، ولا تُعَدُّ لها وسائل التطبيق. ثم قدمت الحكومة فى عام ١٩٤٤ إلى البرلمان مشروع قانونٍ تأييدًا لذلك، وتركت الوزارة الحكم دون أن يبت فيه[٢].

وفى برلمان عام ١٩٤٥، أُثيرت قضية تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر عندما أشار النائب محمد شوكت التونى إلى أن خُطب العرش ـ منذ عام ١٩٢٤ إلى الآن ـ كانت تنادى بالعمل على رفع مستوى الفلاح، دون أن تصدر التشريعات اللازمة لتنفيذه. وطالب بوضع تشريع ينظم علاقة المستأجر بالمالك، «لأن الإيجارات ترتفع دون أى رابط، حتى بلغ إيجار الفدان الواحد فى بعض الجهات خمسين جنيهًا». ويبدو أن اقتراحه هذا قد ذهب كغيره من الاقتراحات أدراج الرياح، ولم يَلْقَ بالاً من قِبَل أعضاء المجلس أو الحكومة[٣].

وقد أُثيرت المسألة مرة أخرى فى المؤتمر الزراعى الثالث (١٩٤٩)، وقدَّم الدكتور أحمد حسين مشروعًا يعطى المستأجر ربحًا محدودًا لا يتجاوز ١٠٪ من صافى الدخل، وقال عنها إنها نسبة لا تكفى التاجر الذى يتداول سلعة لا يكلفه تداولها عناءً كبيرًا،

(١) عاصم الدسوقى، نفس المرجع، ص ١٤٦.

(٢) وقد رأى مريت غالى أن الضريبة العقارية تعد أحسن أساس يُعتمد عليه فى تقدير الحد الأعلى لقيمة الإيجارات الزراعية، فنقرر أن الإيجار لا يجوز أن يزيد عن أضعاف معينة للضريبة المفروضة على الأرض المؤجرة. وهو أساس سليم، لأن الضريبة تطابق جودة الأراضى وتختلف باختلافها. مريت غالى، الإصلاح الزراعى، ص ٧٩، ٨٠.

(٣) مضابط مجلس النواب، جلسة ٧ فبراير سنة ١٩٤٥، ص١٠٧.

فما بالك بالمستأجر الذى يوالى الزراعة فى مختلف أدوارها ؟ وقال إنه إذا أريد تحقيق ذلك لوجب تخفيض قيمة الإيجار بمقدار ٢٠٪ عمّا كان سائداً آنَ ذاك، ومع ذلك جاءت توصيات المؤتمر خالية من هذا الاقتراح، فيما عدا إعلانه أنه « يسره زيادة نسبة الإيجار العينى الذى أشار إليه المؤتمر الزراعى الثانى (١٩٤٥) باتباعه، وما زال المؤتمر يرجو عمل الدعاية اللازمة لانتشاره، لما فيه من فوائد للملاك وللمستأجرين على حد سواء »[١].

وفى عهد وزارة الوفد الأخيرة، أثيرت القضية للمرة الأخيرة، عندما طالب النائب الاشتراكى إبراهيم شكرى الحكومة بوضع قانون لتحديد قيمة الإيجارات الزراعية، لما له من أثر كبير لعلاج مشكلة الغلاء، وارتفاع أسعار المنتجات والسلع الضرورية. وربط بين تحديد قيمة الإيجارات الزراعية، وتقدير قيمة الضرائب المفروضة على الأطيان الزراعية[٢].

ونظراً لعدم تحديد القيمة الإيجارية للفدان تحديداً دقيقًا، لذا فقد اقترح النائب المستقل الشيخ عبده البرتقالى تخفيض قيمة إيجار الفدان بنحو الثلث، مما يترتب عليه خفض السلع والمنتجات الأخرى، وانتفاع الفلاح المستأجر انتفاعًا حقيقيًا بما يعوضه عن الأضرار التى لحقت به من قبل، باعتباره عماد الثروة الحقيقية التى عاد نفعها على كبار الملاك[٣].

أما النائب عبد السلام محمود بك ـ عضو مجلس الشيوخ ـ فقد كان أكثر تحديداً، عندما طالب الحكومة بتطبيق نظام التسعير الجبرى على إيجار الأطيان الزراعية، فتقيد الوزارة إيجار الأطيان الزراعية بقانون، تمامًا كما قيدت من قبل إيجار العقارات المبنية، وذلك ـ على حد قوله ـ «لأن إيجار الأطيان يؤثر فى ثمن الغذاء، كما أن أسعار الحاصلات الزراعية تؤثر فى الإيجار، فلماذا إذن لا تبدأ الدولة بتقديم تشريع إلى البرلمان بتسعير إيجار الأطيان تسعيراً جبريًا؟»[٤].

(١) عاصم الدسوقى، المرجع السابق، ص١٤٧.
(٢) مضابط مجلس النواب، جلسة ٦/٣/ ١٩٥٠، ص٦٥.
(٣) مضابط مجلس النواب، جلسة ٦ مارس ١٩٥٠، ص٦٦.
(٤) مضابط مجلس الشيوخ، جلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٥٠، ص٩٥.

وأخيراً رأى النائب الوفدى عبد المنعم خليل بك عدم زيادة إيجار الفدان على عشرين جنيهًا فى السنة، وأن تستولى الحكومة على جميع محصول القطن، بواقع عشرة جنيهات للقنطار الواحد، وتقوم ببيعه لحسابها، على أن تصرف الربح الناتج من هذه العملية لمقاومة الغلاء، ومعاونة الاستيراد، ومساعدة العمال[١].

مما سبق، يتضح أن ثمة محاولات قد جرت من قِبَل البرجوازية الوطنية المصرية، وكذا بعض الأصوات بين صفوف الرأسماليين لتغيير نمط وشكل العلاقات الإنتاجية التى كانت قائمة بين الملاّك والمستأجرين، وطرح بعض الحلول لتعديل القيمة الإيجارية لمصلحة المستأجرين، إلا أنه كان من الصعوبة بمكان، وفى ظل برلمان يمثل المصالح الرأسمالية والإقطاعية، وفى غيبة عضوية العمال والفلاحين، أن يُمَرَّرَ أى مشروع من شأنه تقليل الفوارق الطبقية، أو تخفيض قيمة الإيجارات الزراعية، ومن ثَمَّ فقد ذهبت تلك المحاولات أدراج الرياح.

صغار الملاّك والأحكام العسكرية

عقب اندلاع الحرب العالمية الثانية (أول سبتمبر ١٩٣٩)، تم إعلان حالة الطوارئ، وصدر مرسوم بإعلان الأحكام العرفية فى جميع أنحاء البلاد، وعين رئيس الوزراء ـ على ماهر ـ حاكمًا عسكريًا، وخولّت له سلطة اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للمحافظة على النظام والأمن العام، وإجراء تنفيذ العقوبات على المخالفين[٢].

وكان لاعتماد الحلفاء أثناء الحرب فى تموين وإمداد جيوشهم المعسكرة فى مصر والدول المجاورة لمصر آثارٌ خطيرة على الأوضاع الداخلية فى الريف المصرى، وخصوصًا طبقة صغار الملاّك، التى وقع على عاتقها توفير كافة احتياجات القوات البريطانية من سلع ضرورية ومواد غذائية، بالإضافة إلى عمليات الاستيلاء على محاصيلهم الغذائية الرئيسية من الذرة والقمح، والتى كانت تحددها السلطة القائمة، وإلا تعرضوا للعقوبات من قِبَل المحاكم العسكرية التى أُنشئت لهذا الغرض.

وقد صدرت خلال هذه الفترة ـ منذ اندلاع الحرب وحتى نهايتها ـ مجموعة من

---

(١) مضابط مجلس النواب، جلسة ٧ مارس سنة ١٩٥٠، ص٥٦.

(٢) الأهرام، العدد ١٩٧٤٨، ٣ سبتمبر ١٩٣٩. كذلك مركز الدراسات السياسية بالأهرام، مصر والحرب العالمية الثانية، ص١٤ وما بعدها.

المراسيم والقوانين لتحديد أنواع الزراعات خدمةً لإنجلترا وحلفائها، مما ترتب عليه تغيُّر نسبة ما تشغله المحاصيل المختلفة من المساحة المنزرعة. فقد زادت المساحة المنزرعة قمحًا وشعيرًا نتيجةً للأمر العسكرى الصادر فى سبتمبر سنة ١٩٤٢، الخاص بتحديد مساحات القمح والشعير بما لا يقل عن ٥٠٪ من مساحة الزمام المنزرع فى شمال الدلتا، و٦٠٪ فى المناطق الأخرى. وعُدِّلَ هذا الأمر بعد عام من صدوره بقانون وافق عليه البرلمان، قضى بخفض ١٠٪ من النسبتين السالفتى الذكر. وكذلك زادت المساحة المنزرعة ذرة بنوعيها، والأرز، نظرًا لازدياد الطلب عليهما وارتفاع أسعارهما، فى حين لم تَزِدِ المساحة المخصصة لزراعة الفول بسبب الزيادة التى حدثت فى القمح والشعير(١).

وكان على طبقة صغار الملاَّك أن تتحمل تلك القرارات والأوامر التى صدرت خلال هذه الفترة من قِبَل الحاكم العسكرى ـ رئيس الوزراء ـ والخاصة بعمليات الاستيلاء على المحصول الغذائى الرئيسى لهؤلاء، من القمح والذرة والأرز، مما دفع بعض عناصر المعارضة والبرجوازية المصرية إلى الاعتراض على تلك القرارات.

ففى خلال الاستجواب الذى وجهته المعارضة لوزير التموين الوفدى، تساءل أحد النواب السعديين عن الأسباب التى أدت إلى اختفاء السلع والحاجات الضرورية لسكان الريف والمدينة على حد سواء، كالخبز والدقيق والزيت والسكر، وعدم إمكانية الحصول عليها بالطريق العادى، لعدم وجودها بالأسواق. وانتقد سياسة الحكومة الخاصة بالاستيلاء على الحصص المفروضة من محصول القمح لدى صغار الملاَّك، دون أن يمتد هذا الأمر العسكرى إلى جميع زراعات القمح المملوكة للحكومة وكبار الملاَّك، مِمَّا ترتب عليه إفقار طبقة صغار الملاَّك والمعدمين(٢).

كما تحدث النائب الوطنى عبد العزيز الصوفانى عن مدى الغَبْن الذى يتعرض له الريف وصغار الزُّرَّاع لوقوع عبء التموين على كاهله، وأساسه القمح والذرة والأرز، وهذه مرتبطة بالفلاح المنتج لها، وأشار إلى أن التقديرات التى فرضت على الفدان المنزرع قمحًا ثلاثة أرادب ونصف الأردب، وهو تقدير مجحف، ولم يتمكن صغار الزُّرَّاع من الوفاء بالكمية المحددة عليهم، لعدم كفاية ناتج زراعاتهم، فاضطروا تحت

(١) راشد البراوى، حمزة عليش: التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ص ٢٧٤، ٢٧٥.
(٢) مضابط مجلس النواب، جلسات ١٥-١٧ يونية ١٩٤٢، ص٤٤١-٤٨٨.

ضغط الأوامر العسكرية إلى شراء كمية من المحصول، حتى لا يقعوا تحت طائلة العقوبات العسكرية القاسية. وقد انتقد الصوفانى سياسة الحكومة فى عدم مراعاة العدل والمساواة فى عمليات الاستيلاء، «فليس من العدل أن تقوم الحكومة بفرض قرارات الاستيلاء على مَنْ يزرع ستة قراريط مثلاً، بنفس القدر الذى تفرضه على من يملك ويزرع آلاف الأفدنة»(١).

وفى أبريل ١٩٤٣، عاد النائب الوطنى عبد العزيز الصوفانى يُذَكِّر وزير الزراعة الوفدى بما أعلنته الحكومة من إعفاء المزارعين من قانون الاستيلاء عند تقدير كميات القمح المطلوب الاستيلاء عليه من الزُرَّاع فى حدود الإعفاء الكامل للزراعات الصغيرة. ووجَّه حديثه للوزير متسائلاً عن القدر الذى قررته الحكومة للإعفاء هذا العام من قانون الاستيلاء، لكى يطمئن أصحاب الملكيات الصغيرة. غير أن وزير الزراعة نفى تماما ما أعلنته الحكومة فى خطابها السياسى من إعفاء صغار الزراع من عمليات الاستيلاء على القمح(٢)، مما دفع الصوفانى إلى مطالبة الحكومة بأن تنظر بعين العطف والرعاية إلى أولئك الفقراء والمساكين الذين قَدَّمُوا للحكومة - أو بعبارة أدق: للسلطات البريطانية - كُلَّ ما يملكونه من القمح، ودفعوا ما بقى عليهم سجنًا، بل لقد سُجن بعضهم بعد أن باع كل ما يملك. «فليس من العدل والمساواة - أو المعقول - أن رجلاً يزرع أربعة أو خمسة قراريط أو نصف فدان من القمح يستطيع أن يقوم بما تطلبه منه الحكومة ويستبقى ما يسد حاجته، فى حين يُترك كبار الزراع يتصرفون فى حاصلاتهم ذات اليمين وذات الشمال دون حساب أو عقاب»(٣).

وقد عادت قضية الاستيلاء على المحاصيل الغذائية الرئيسية لصغار الملاَّك لتطل برأسها مرة ثانية فى برلمان ١٩٤٥، عندما انتقد النائب المستقل محمد الدسوقى الفار طريقة الحكومة ومسلكها فى عمليات الاستيلاء، دون النظر بعين الاعتبار إلى العوامل التى قد تطرأ على المحصول، مثل الظروف والعوامل الجوية، والآفات الزراعية، ونقص الأسمدة الكيماوية ومسائل المياه والرَّىِّ، وكل هذه العوامل كان من الواجب

(١) مضابط مجلس النواب، جلسات ١٥-١٧ يونية ١٩٤٢، ص٤٤٥.
(٢) مضابط مجلس النواب، جلسة ٢٨ أبريل - ٣ مايو سنة ١٩٤٣، ص ١٤٠٥.
(٣) نفس المصدر، ص ١٤٠٦.

على الحكومة مراعاتها قبل أن تقرر الاستيلاء على النسب المقررة[١].

وعندما اقترح النائب عبد المجيد الشرقاوى على الحكومة إعفاء من يملك فدانًا فأقل من قرارات الاستيلاء، والذى يبلغ مساحته عند حائزيه ٢٨٤,٣٠٠ فدانًا، على أن يعوض ذلك إمَّا باستيراد كمية من القمح من الخارج، أو الحصول من ذوى الملكيات الكبيرة الحائزين لمائة فدان فأكثر على كل ما تنتجه أراضيهم بعد حجز التقاوى اللازمة لهم. نقول: عندما تقدم النائب المستقل بهذا الاقتراح وُوجِهَ بمعارضة شديدة وضَجَّة من قِبَل أعضاء المجلس[٢] الذى كان يسيطر عليه كبار الملاك والرأسماليين، باعتبار أن تنفيذ ذلك الاقتراح ـ سواء بالاستيراد أو الاستيلاء ـ يعنى الإضرار بمصالحهم الاقتصادية، لأن هؤلاء ـ أى كبار الملاك ـ كانوا يقومون ببيع ما يحتاجه الفلاح الصغير، بالسعر الذى يحددونه، سدادًا لحصة الحكومة المقررة فى عمليات الاستيلاء. وقد دفع هذا الموقف من قِبَل كبار الملاك إلى قيام النائب عبد المنعم حشيش إلى مطالبة الحكومة بإلغاء الأمر العسكرى الخاص بعمليات الاستيلاء على الذرة الخاصة بصغار الزُرَّاع، باعتبارها الغذاء الرئيسى لهم[٣]، وهكذا تَعَرَّض صغارُ الملاَّك والمُعْدَمُون خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) لنكسة أخرى أُضيفت إلى نكسة عدم نجاحهم فى تحديد العلاقة بين الملاك والمستأجرين فى إطار قانونى يتم صياغته داخل البرلمان بمجلسيه، نظرًا لعدم وجود مَنْ يمثلهم فيه.

التشريعات الاجتماعية

لقد كانت السمة البارزة فى هذه الفترة ـ موضوع الدراسة ـ تتمثل فى سيطرة كبار الملاَّك والرأسماليين على أجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية، وعلى الحياة الحزبية أيضًا، وكذا انخفاض الوعى والاستنارة والفطنة بين القاعدة العريضة من الفلاحين، هذه العوامل جعلتهم يجهلون أن هناك حياة أفضل من حياتهم، فى غيبة تنظيم سياسى

(١) مضابط مجلس النواب، جلسة ٥-١٢ فبراير سنة ١٩٤٥، ص١٠٥.

(٢) مضابط مجلس النواب، جلسة ٥-١٢ فبراير سنة ١٩٤٥، ص٧٩.

(٣) نفس الجلسة، ص٨٠. وكانت الحكومة قد أشارت فى خطاب العرش إلى أنها ستقوم بإعفاء جانب كبير من صغار المزارعين من أحكام أوامر الاستيلاء على الذرة الرفيعة، ونفذت ذلك بإعفاء الحائزين لفدان فأقل من أوامر الاستيلاء، كما أعفت الحائزين لفدانين من نصف القدر، وقد أتى ذلك مع نهايات الحرب العالمية الثانية.

ينظم حركتهم، ويعبر عن مطالبهم فى التغيير الاجتماعى والاقتصادى. نقول: كان لذلك أثره فى جعل القرارات الاجتماعية والاقتصادية تصدر دائمًا لصالح كبار الملاك. لذا لم يكن ثمة اتجاه من قِبَل الحكومات المتعاقبة منذ هذه الفترة - موضوع الدراسة - وحتى نهايتها لمنح صغار المُلاَّك وعمال الزراعة المعدمين حقوقًا قانونية، أو أى نوع من التشريعات الاجتماعية كالتى مُنحت للعاملين فى مجال الصناعة، بالرغم من تواضعها.

وقد كان لغياب مثل هذه التشريعات الاجتماعية أثرها فى تفاقم وزيادة مشاكل هذه الطبقة، دون العمل على إيجاد حلول جوهرية لها. وقد نادت بعض الأصوات من البرجوازية المصرية بضرورة تطبيق جميع التشريعات التى جاءت - أو سوف تجىء - لحماية عمال الصناعة على العمال الزراعيين[1]. وبالرغم من ذلك فلم تجد مثل هذه الاقتراحات آذانًا صاغية داخل الأجهزة التشريعية والتنفيذية، أو فى البرلمان، الذى كان يسيطر عليه كبار المُلاَّك والرأسماليين، فعندما أصدرت حكومة الوفد فى عام ١٩٤٢ قانون النقابات المعروف، والذى اعترف لأول مرة بالكيان القانونى للنقابات، حَرَمَ هذا القانون العمال الزراعيين من الحق فى تكوين نقابات تدافع عن مصالحهم. وفى عهد حكومة الوفد ذاتها وضعت وزارة الشئون الاجتماعية مشروعًا للتأمين الاجتماعى فى عام ١٩٤٣، وتركت الوزارة الحكم ومذكرات المشروع ومبادِئَه مُعَدَّة، أو ما يعرف بالخطوط العامة للمشروع، إلا أنه لم ير النور. واستمر معطلاً فى وزارة الشئون الاجتماعية حتى أوائل عام ١٩٤٧، عندما استقدمت حكومة السعديين بعض الخبراء الأجانب فى القضايا والمشكلات الاجتماعية والمالية، وعهدت إليهم بدراسة المشروع من جديد. وقد وضع هؤلاء الخبراء تقريرهم وفقًا لتوجيهات الحكومة، وانتهى الأمر بأن رفعت وزارة الشئون الاجتماعية مذكرة بالمشروع إلى مجلس الوزراء الذى وافق عليها[2].

(١) انظر: مريت غالى، الإصلاح الزراعى، ص٨٣. وقد استثنى من هذه التشريعات ما لا يمكن تطبيقه على العمل الزراعى، لاختلاف ظروفه وملابساته.

(٢) صوت الأمة، العدد ٢٢٠، ٩ ابريل سنة ١٩٤٧. وكان مريت غالى قد طالب بوضع حد أدنى للأجور الزراعية، على أن يتم تقديره وفقًا لظروف كل منطقة على حدة، دون أن يسمح بنزوله عن الحد العام. مريت غالى، الإصلاح الزراعى، ص ٨٤، ٨٥.

غير أن هذا المشروع الذى وضعته حكومة النقراشى موضع التنفيذ الفعلى لم يتناول التأمين إلا على طبقة قليلة من المجتمع، وهى طبقة عمال الصناعة والتجارة، مستبعدًا بذلك العمال الزراعيين والمشتغلين بحقل الزراعة، والذين قُدِّرَ عددهم وقتئذ بنحو ثلاثة ملايين عامل زراعى. فقد نصت المذكرة التى وضعتها وزارة الشئون الاجتماعية على حرمانهم من الحق فى هذا التأمين، بدعوى أن حالتهم تختلف اختلافًا جوهريًا عن الفئات الأخرى من حيث الأجور ونظام العمل، ولأن ـ كما قالت المذكرة ـ « فى تنفيذ برنامج الإصلاح الذى أعدته الحكومة للريف من حيث نشر التعليم وتحسين الصحة العامة وإنشاء الوحدات الزراعية والاجتماعية ما يعوض هذه الفئة من السكان فى الوقت الحاضر عن استثنائهم من المشروع »[(١)].

وكان من الطبيعى ـ والحال كذلك ـ أن يتعرض مسلك حكومة السعديين هذا لانتقادات حادة وشديدة بسبب الحجج الواهية التى ساقتها لتبرير حرمان ثلاثة ملايين من العاملين فى حقل الإنتاج الزراعى، إضافة إلى أسرهم، الذين قُدروا بنحو ١,٢١٧,٠٠٠ أسرة معدمة، وهم حجر الأساس والعمود الفقرى فى كافة مشروعات التنمية، وأساس تضخم ثروات كبار الملاك، وقد وصلت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والصحية إلى درجة من البؤس والفاقة والحرمان من الانتفاع بمشروع كهذا ـ بالرغم من تواضعه ـ للتأمين الاجتماعى[(٢)].

وقد نَوَّهَ الدكتور محمد مندور، الذى كان يعد واحدًا من أبرز مفكرى المعارضة آنَ ذاك، إلى أن الحكومة بإقرارها حرمان هؤلاء من التمتع بالتأمين الاجتماعى، إنما تضع مبدءًا خطيرًا، وهو أن من لا يكافح ويناضل من أجل حقوقه المسلوبة يُدَاسُ بالأقدام. وأشار على الحكومة بوجوب مراعاة العدالة الاجتماعية فى رعاية هذه الطبقة العاجزة المغبونة. ثم تساءل عن موقف هذه الحكومة وأمثالها: لو أن هؤلاء الفلاحين كانوا على درجة من الوعى والاستنارة والفطنة لكانت هناك حياة أفضل من حياتهم، وهَبُّوا للمطالبة بحقوقهم. ودعا مثل هذه الحكومات إلى محاولة سَبْق الزمن واتباع سياسة

(١) صوت الأمة، العدد ٢٢٠، ٩ أبريل سنة ١٩٤٧.
(٢) نفس المصدر.

اجتماعية جريئة، وذلك للحيلولة دون حدوث هزات اجتماعية قد تعصف بالنظام كله، وهو ما حدث بالفعل فى يوليو ١٩٥٢[(١)].

ونتيجةً لتكرار تجاهل مطالب حقوق هذه الطبقة، فى غيبة تنظيم سياسى ينظم حركتهم، ويعبر عن مطالبهم، سَلَكَتِ البرجوازية المصرية طريقًا آخر داخل البرلمان. ففى يونيو ١٩٤٧، قدم النائب المستقل عطا بك عفيفى مشروعًا إلى البرلمان يقضى بفرض التزامات صحية واجتماعية على الملاك الزراعيين، لتحسين أحوال السكن وأسباب الصحة لدى من يعملون فى أراضى كبار الملاك، سواء كانوا مقيمين فى العزب الملحقة بتلك الأراضى أم فى زمامها، والذين قُدِّرَ عددهم بنحو ثلاثة ملايين نسمة[(٢)].

وقد أوضح مقدم المشروع طبيعة الالتزامات المفروضة على كبار الملاك، وتشمل توفير المياه الصالحة للشرب والاستخدام المعيشى، وإنشاء المسكن الصحى، كما ألزم المشروع كُلَّ مالك لأكثر من خمسين فدانًا المساهمة فى مرافق القرية الواقعة فى زمام أرضهم، على أن تقوم مصلحة الشئون القروية بالتعاون مع مجلس المديرية فى تنفيذ هذا القانون. وأوضحت المادة التاسعة من القانون العقوبات المفروضة على المخالفين فى تنفيذ هذه الالتزامات، فجعلت امتناع المالك عن تنفيذ الحكم وتحقيق الالتزامات المفروضة عليه أن تقوم الجهة الإدارية بتنفيذها على نفقته الخاصة[(٣)].

صغارُ الملاك والمُعْدَمون وفكرة الإصلاح الزراعى

اهتم قطاع كبير من البرجوازية المصرية بالربط بين انخفاض وتَدَنِّى مستوى المعيشة بين صغار الملاك وعمال الزراعة المعدمين من ناحية، وبين سوء توزيع الثروات من

(١) صوت الأمة، العدد ٢٢٠، ٩ أبريل ١٩٤٧. ومن الغريب أن حكومة الوفد الأخيرة قد تقدمت بمشروع قانون إلى البرلمان فى عام ١٩٥١، لتحديد أجر العامل الزراعى بعشرين قرشًا، فلم يوافق عليه مجلس النواب الذى كان أغلبيته الساحقة من الوفديين، بالرغم من عدم كفاية هذا المبلغ لمعيشة الفلاح وأسرته نتيجةً لظروف التضخم وارتفاع نفقات المعيشة الضرورية خلال هذه الفترة. انظر: هنرى عيروط، الفلاحون، ص ١٣٧، ١٣٨.

(٢) مضابط مجلس النواب، جلسة ١٩٤٧/٦/٢.

(٣) نفس المصدر. وفى ١٧ يونية ١٩٤٧، أقر مجلسا الشيوخ والنواب هذا الاقتراح بقانون، وصدر به أمر ملكى.

ناحية ثانية، ومن ثَمَّ فقد نادى البعض بتحديد الملكية الزراعية، وزيادة الملكيات الصغيرة، توسيعًا للسوق أمام الصناعة، وضمانًا لزيادة الاستثمار الراسمالى فى الزراعة. وكان من بين هؤلاء بمجلس النواب: على الشيشينى (دستورى)، وسيد جلال (وطنى)، ومحمد خطاب (سعدى)، وعلى الشمسى (مستقل). وفى تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب عن السياسة العامة لميزانية الدولة عام ١٩٤٧، أشار إلى سوء توزيع الملكيات الزراعية، ونادى بزيادة الضرائب على من يملكون أكثر من مائة فدان، مع إعفاء من يملكون خمسة أفدنة فأقل(١).

وبعيدًا عن إطار المؤسسات الدستورية والأحزاب السياسية القائمة، طرح مريت غالى ـ الذى ينتمى إلى جماعة النهضة القومية ـ فكرة الإصلاح الزراعى لمصلحة التطور الرأسمالى، حين طالب فى كتابه «الإصلاح الزراعى» بتحديد الملكية الزراعية بما لا يزيد عن مائتى فدان، وتحديد إيجار الأراضى الزراعية، وزيادة مدة الإيجار. وقد وضع جميع هذه الاقتراحات فى مشروع متكامل ينظم العلاقات الزراعية ملكيةً وإيجارًا وعمالة، ولكنه اقتصر فى حكم تحديد الملكية على أن يسرى هذا التحديد بالنسبة للملكيات المستقبلة فقط، دون المساس بالملكيات الكبيرة القائمة. كذلك طالب مريت غالى ـ فى كتابه المشار إليه ـ بتوزيع أراضى الدولة، والأراضى المنزرعة التى تملكها الشركات العقارية، وحل الأوقاف الأهلية وتوزيع أراضيها على المستحقين(٢).

وفى ضوء ذلك سوف نحاول معالجة بعض الآراء التى طُرحت خلال هذه الفترة فى إطار النظام السياسى والاجتماعى القائم، ومن خلال المؤسسات الدستورية وموقف الأعضاء منها، ثم نشير فى النهاية إلى الدوافع التى حَدَتْ بقادة ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى إصدار أول قانون للإصلاح الزراعى فى مصر عشية الثورة.

كانت بداية هذه الأفكار قد طُرحت فى عام ١٩٣٥، عندما تَبَنَّى حزب الوفد برنامجًا لاستصلاح الأراضى وتوزيعها قطعًا صغيرة لا تتجاوز الخمسة أفدنة، إلا أن هذا البرنامج الذى تقدم به الوفد لم يُشِرْ صراحةً إلى مشكلة سوء توزيع الملكية

---

(١) طارق البشرى: الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢، ص ١٩٤.

(٢) للمزيد من التفاصيل حول المشروع، انظر: مريت غالى، الإصلاح الزراعى. كذلك، رءوف عباس حامد: جماعة النهضة القومية، وطارق البشرى: الحركة السياسية، ص١٩٥.

الزراعية، أو قضايا عمال الزراعة المعدمين(١).

وفى المؤتمر الطبى الذى عُقد فى ديسمبر عام ١٩٣٦، أرجع جلال حسين (وفدى) سكرتير اتحاد الصناعات عن الإصلاح الاجتماعى فى الريف، أرجع أسباب الفاقة المستحكمة فى الريف إلى هبوط غلة الأراضى الزراعية وانخفاض أسعارها، وسوء توزيع الثروة العقارية فى البلاد، والديون العقارية، وارتفاع سعر الفائدة، ورأى أن يتضمن البرنامج الإصلاحى إصلاح الأراضى البور، والتى قُدرت بنحو ٢ مليون فدان، واقتباس النظام الفاشستى، وتوزيع الأراضى على المزارعين، بحيث لا تزيد عن خمسين فدانًا، وتسهيل التسليف الزراعى، وخفض سعر الفائدة، وتوفير المواشى للفلاح، وتشجيع الصناعات الزراعية. وواضح هنا ـ ومن خلال هذه المقترحات ـ أن هذا البرنامج برجوازى النزعة(٢).

وفى برلمان ١٩٣٩، أشار النائب على الشمسى إلى ضرورة تشجيع الملكيات الصغيرة، باعتبار الزُرَّاع يمثلون العمود الفقرى للأمة، وهم من الوجهة الاجتماعية عنصر اعتدال واستقرار داخل المجتمع، لعدم اتجاههم إلى النزعات المتطرفة، وبالتالى فإن الإكثار من الملكيات الصغيرة يعد سياسة رشيدة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، ويكون ذلك عن طريق: بيع أراضى الحكومة لصغار المزارعين بعد تقسيمها إلى ملكيات صغيرة، على أن يكون البيع بشروط ميسرة، مع احتفاظ الحكومة بالقدر اللازم منها للتجارب الزراعية، وتخفيف أعباء الضريبة العقارية عن كاهل الملكيات الصغيرة تحقيقًا للعدالة الاجتماعية، وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر الصغير، واقتصار بنك التسليف الزراعى فى معاملاته على صغار الملاك، مع قصر الوقت على الأغراض الخيرية دون سواها، لسهولة تداول الثروة، وزيادة نمو الإنتاج الزراعى(٣).

وقد أغفل على الشمسى ـ فى طرحه لهذه الأفكار والآراء ـ إغفالاً تامًا قضايا عمال الزراعة المعدمين، بعدم منحهم الحق فى امتلاك جانب من هذه الأراضى بشروط ميسرة

---

(١) الأهرام، ٩ يناير ١٩٣٥. وكان ذلك فى المؤتمر الوفدى الذى عُقد فى ذلك العام.

(٢) المصرى، العدد ٦٩، ١٩ ديسمبر ١٩٣٦.

(٣) مضابط مجلس النواب، ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٩، ص٣٢.

تحددها الدولة، أو بوضع بعض التشريعات الاجتماعية لحماية هذه الطبقة من المعدمين. كما أنه لم يُشِرْ صراحةً إلى أن العلة الرئيسية لهذه المشكلة إنما تكمن فى سوء توزيع الثروة العقارية، وتضخم الملكيات الكبيرة بدرجة منقطعة النظير.

وعقب ظهور وباء «الملاريا» وانتشاره فى الوجه القبلى عام ١٩٤٢، أعلنت حكومة الوفد عن قيامها بتوزيع الأراضى الزراعية المملوكة لها - الصالحة للزراعة، والتى سيتم إصلاحها - على المعدمين وذوى الملكيات الضئيلة، بشروط ميسرة، مع إعفائهم من دفع مقدم الثمن، حتى يؤدى ذلك إلى انتشار الملكيات الصغيرة[١]. ويبدو أن ذلك كان للاستهلاك السياسى، ولامتصاص غضب الجماهير والرأى العام، فقد تركت حكومة الوفد الحكم عام ١٩٤٤، دون أن نرى أثرًا ملموسًا أو ظاهرًا لتوزيع مثل هذه الأراضى، سواء على صغار الملاك أو عمال الزراعة المعدمين، كما أن الإشارة كانت تتعلق بأقاليم الوجه القبلى على الخصوص.

وفى عام ١٩٤٥، أعلنت حكومة السعديين فى خطابها السياسى عن التوسع فى بيع أملاكها، لتحقيق غرضين، أولهما: امتصاص جزء من الأموال الفائضة فى البلاد لمواجهة التضخم وارتفاع أسعار السلع والحاجات الضرورية، وثانيهما: المساعدة على إيجار ملكيات صغيرة تنتفع بها الطبقات الصغيرة من الزُّرَّاع[٢]. نقول: عندما أعلنت الحكومة ذلك، اعترض النائب أحمد مرسى بك على هذا الاقتراح، مشيرًا إلى أن «هذه الأراضى إذا بيعت فستقع فى يد الطبقة الغنية التى أثرت فى الحرب». ورأى العضو المشار إليه أن تقوم الحكومة بمنح تلك الأراضى للمشتغلين بالزراعة لزراعتها واستثمارها، مقابل دفع عُشْر محصولها، تمامًا كما كان يحدث فى نظام الأراضى العشرية، وهو علاج يؤدى إلى رفع مستوى أجور العمال الزراعيين وحالتهم الاقتصادية والاجتماعية. ويبدو أن هذا الاقتراح - كغيره - لم يَلْقَ قبولاً من قِبَل أعضاء المجلس[٣].

وكانت حكومة السعديين تتناقض أقوالها مع أفعالها، وخاصةً فيما يتعلق بقضايا

(١) مضابط مجلس النواب، جلسات ٢٨، ٢٩ فبراير، أول مارس سنة ١٩٤٤، ص ٧٦٥.
(٢) مضابط مجلس النواب، جلسة ١٨ يناير ١٩٤٥، ص٦.
(٣) مضابط مجلس النواب، جلسات ٥-١٢ فبراير ١٩٤٥، ص ٨٣.

صغار الملاك والمعدمين، فقد وجه النائب الوطنى سيد جلال انتقاضه للحكومة التى نكثت بوعودها عندما أعلنت فى خطاب العرش سنة ١٩٤٥ أنها «ستعمل على أن يُتاح لأهل كل قرية امتلاك نصيب من زمامها إذا كان هذا الزمام محصوراً فى يد واحدة». وقد انقضى ذلك العام وجاء العام التالى (١٩٤٦)، وذكر فى خطاب العرش لتلك السنة «وفى مقدمة ما تناولته الدراسة نشر الملكيات الصغيرة وحمايتها من التفتت وتقييد الملكيات الكبيرة». وجاءت الفقرة الثانية من خطاب العرش لعام ١٩٤٧ لتمحو الوعود التى تضمنها خطاب العرش لعامى ٤٥، ١٩٤٦، إذْ جاء بهذه الفقرة: «ولا تألو جهدًا فى تنظيم شئون المشتغلين بالزراعة، وفرض خدمات اجتماعية وصحية على مُلاك العزب، وستتقدم حكومتى لكم بالتشريع المنظم لهذا الإصلاح»[(١)].

وكان من بين المقترحات التى قدمت خلال تلك الفترة لعلاج مشكلة سوء توزيع الثروات، وتحديد الملكية الزراعية ـ من أجل تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية، وتوفير أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال لمشروعات التنمية، بالاتجاه نحو الاستثمار فى مجالى التجارة والزراعة ـ ما تقدم به عضو مجلس الشيوخ عن الحزب السعدى محمد خطاب بمشروع قانون إلى البرلمان فى عام ١٩٤٤، والذى طالبَ فيه بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانًا مستقبلاً، غير أن هذا المشروع ـ بالرغم من حرصه الشديد فى تناول قضايا الإصلاح ـ وُوجِهَ بمعارضة شديدة داخل المجلس الذى كان أغلبيته الساحقة من كبار الملاك. وقد بقى المشروع معلقًا حتى خرج محمد خطاب من المجلس، فكتبت اللجنة المختصة بنظره تقريرًا دافعت فيه عن الملكيات الكبيرة وفائدتها للاقتصاد القومى، وعن قُدرة المالك الكبير دون الصغير على تجويد الإنتاج، ورفضت المشروع، مما أدى إلى وَأْدِه وليدًا فى عام ١٩٤٧[(٢)].

---

(١) مضابط مجلس النواب، جلسة ٢٩ ديسمبر ١٩٤٧، ص٢٧٩. وكان سيد جلال قد أشار عند مناقشة ميزانية الدولة لعام ١٩٤٧ بمجلس النواب إلى أن طبقتى التجار والصناع ليس لهما من يمثلهما تمثيلاً كافيًا بالمجلسين التشريعيين، كما طالب الحكومة بتحسين أحوال المعدمين.

(٢) طارق البشرى، المرجع السابق، ص٩٥. كذلك محمد دويدار، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، ص ٣٢٤. ويقال إن الحزب السعدى الذى كان ينتمى إليه محمد خطاب قد اتخذ قرارًا بفصله من الحزب لإصراره على التقدم بهذا الاقتراح، الذى ظل موضع نقاش ونزاع أمام لجنة «دراسات الملكيات الزراعية» حتى ١٩٤٧/٧/١٦.

وفى فبراير ١٩٤٨، تقدم عضو مجلس الشيوخ المستقل الدكتور إبراهيم بيومى مدكور بمشروع قانون إلى البرلمان خاص بتحديد الملكية الزراعية، وتنظيم الإيجارات، وقد اعتمد هذا القانون على مَبْدَأَيْنِ رئيسيين، أولهما: أن يضمن لمن يعملون فى الأرض قدرًا مناسبًا من ملكيتها، ونصيبًا عادلاً من إيرادها. وثانيهما: أن توزع ملكية الأرض الزراعية ومنفعتها توزيعًا يؤدى إلى زيادة وسائل الإنتاج وموارد الثروة العامة.

أما عن وسائل تحقيق ذلك، فقد أشار إبراهيم بيومى مدكور إلى أنها تتلخص فى نشر ملكية الفلاح وحمايتها، كى تستقر داخل المجتمع طبقة من صغار الملاك الزراعيين، وهم قوامها ومصدر قُوَّتها وثباتها، وفى زيادة إيجار المستأجرين والعمال ما يعالج مشكلة الفقر، ويفتح أمام الصناعة الوطنية سوقًا لمنتجات الاستهلاك العادية، موضحًا أن فى تحديد الملكية الزراعية ما يفسح المجال أمام متوسطى الملاك وصغارهم، ويوجه كثيرًا من رءوس الأموال الوطنية نحو الصناعة والتجارة(١).

وقد رأى إبراهيم بيومى مدكور فى ذلك المشروع الذى ـ كما سبق وأشرنا ـ تقدم به إلى البرلمان فى فبراير ١٩٤٨، أن الحَدَّ الأدنى للملكية فدانان، وهى مساحة كافية لإعالة أسرة ريفية لو أُحسن استغلالها. كما حدد مشروع القانون الحد الأعلى للملكية بمائة فدان(٢).

وفيما يتعلق بتحديد الإيجارات الزراعية، فقد نص المشروع على تحديدها باثنى عشر مثلاً للضريبة المربوطة على الأطيان، ولما كانت أَعْلَى ضريبة عندئذ جُنَيْهَيْنِ للفدان، فإن ذلك يعنى أن أعلى إيجار للفدان سوف يكون أربعةً وعشرين جنيهًا فى السنة. كذلك حدد مشروع القانون الحد الأدنى لأجر العامل الزراعى بعشرة قروش يوميًا، ونص على معاقبة من يخالف ذلك من الملاك بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات(٣).

ويلاحظ أن مشروع القانون أغفل تمامًا الأخذ بفكرة الضريبة التصاعدية على الأطيان الزراعية، كما أغفل النص ضرورة خضوع عمال الزراعة لقوانين العمل فيما

(١) صوت الأمة، العدد ٥١٠، ١٤/٣/١٩٤٨.

(٢) رءوف عباس حامد: جماعة النهضة القومية، ص ١٠٦، ١٠٧.

(٣) نفس المرجع، ص١٠٨.

يتعلق بالخدمات والتأمين ضد الإصابة، وغير ذلك من أمور[١].

وقد كان ذلك المشروع يمثل المحاولة الأخيرة من قِبَل البرجوازية المصرية داخل البرلمان لتغيير خريطة الملكية الزراعية، ومواجهة قضايا صغار الملاك وعمال الزراعة المعدمين، فى إطار النظام السياسى والاجتماعى الذى كان قائمًا قبل الثورة، ومن خلال المؤسسات الدستورية، بهدف إيجاد نوعٍ من التوازن، وفتح آفاق جديدة أمام التطور الراسمالى، واستثمار رءوس الأموال الوطنية فى مجالات الصناعة والتجارة. وكان من الواضح أن مثل هذه الدعوات الإصلاحية قد اتسمت فى مجملها بالاعتدال والتواضع[٢].

وقد سلكت البرجوازية المصرية طريقًا آخر تبلور لديها، بعيدًا عن فكرة الإصلاح الزراعى، وتحديد الملكيات الزراعية، الا وهو مشروع تمليك المعدمين وحدات زراعية من الأراضى المستصلحة، ففى ذلك العام الذى طرح فيه إبراهيم بيومى مدكور ذلك المشروع المشار إليه، وزعت الحكومة ٢٩٢٧ فدانًا، قُسمت إلى ٥٩٧ قطعة، فبلغ كل وحدة ما يقرب من خمسة أفدنة، إلا أن أغلب هذه الوحدات التى وُزعت على المعدمين لم يستصلح بعد، مما دفع النائب السعدى سيد مرعى إلى توجيه نقدٍ حادٍّ إلى الحكومة، «فإذا كانت الفكرة التى سيطرت على واضعي هذا المشروع هو تمليك المعدمين، وإيجاد نواة للملكية الصغيرة فى مصر، فهل فى توزيع أراضى لم تُستصلح بعدُ تحقيق لهذا الهدف؟ وما فائدة الفلاح المعدم من أرض كهذه؟ وهل فى طاقته استصلاحها أو استغلالها وهى بهذه الحالة؟!». وطالب أخيرًا بإنشاء جمعيات تعاون لهؤلاء المعدمين، لقضاء حاجاتهم، والإشراف على طرق استغلالهم لهذه الأراضى[٣].

---

(١) وقد وافقت لجنة الاقتراحات والعرائض بمجلس الشيوخ على الاقتراح والمناقشة فى موضوعه، باعتباره اقتراحًا برغبة، ومقبولاً شكلاً، ومن الجائز نظره أمام المجلس، لإحالته إلى اللجان المختصة. غير أن هذا المشروع لم يَرَ النور ولم تتم مناقشته داخل المجلس نتيجةً للتطورات والأحداث السياسية التى مرت بها البلاد وقتئذ، ووصلت إلى ذروتها باغتيال محمود فهمى النقراشى رئيس الوزراء، وزعيم الهيئة السعدية فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨.

(٢) مضابط مجلس النواب، جلسة ١٤ فبراير ١٩٤٩، ص ٤٧٣.

(٣) سيد مرعى: أوراق سياسية، جـ١، ص٢٣١.

يتضح مما سبق أن صغار الملاك وعمال الزراعة المعدمين قد واجهتهم مشكلات جَمَّة، كان من بينها سوء الأوضاع الصحية والخدمية، وتحديد شكل العلاقة بين الملاك والمستأجرين، ووضعها فى إطار قانونى، وتقدير أجور المشتغلين بالزراعة وفقًا للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وظروف التضخم، وارتفاع أسعار ونفقات المعيشة، وفوق هذا وذاك قضية الإصلاح الزراعى، ومحاولة تغيير خريطة الملكية الزراعية من قِبَل بعض البرجوازية المصرية، للحيلولة دون حدوث هزات اجتماعية قد تعصف بالنظام السياسى والاجتماعى القائم على الاستغلال والقهر الطبقى.

ولم يكن من الممكن ـ وفى ظل برلمان يتكون أغلبيته الساحقة من كبار الملاك والرأسماليين ـ تحقيق أكبر قدر من النجاح فى مواجهة مثل هذه القضايا والمشكلات، فقد وقف الكثير من هؤلاء الأعضاء حجر عثرة أمام بعض المقترحات التى طُرحت داخل البرلمان، بالرغم من اعتدالها وتواضعها، تمامًا كما حدث لمشروع محمد خَطَّاب، بل تقاعسوا عن تنفيذ بعض الأوامر التى كانت تصدرها السلطة الحاكمة آنَ ذاك لتحسين أوضاع صغار الملاك والمعدمين صحيًا واجتماعيًا واقتصاديًا.

وكان أقصى ما يذهب إليه البرلمان بمجلسيه فى ظل أى حكومة قائمة، الموافقة على توزيع مساحة معينة من الأراضى المستصلحة، وإنشاء عدد من الوحدات الصحية والاجتماعية فى الريف، دون النظر إلى المشكلة الجوهرية التى كان يعانى منها الريف المصرى وقتئذ، وهى سوء توزيع الثروة العقارية.

ومن الملاحظ على حكومات هذه الفترة ـ موضوع الدراسة ـ أنها عندما كانت تريد وَأْدَ مشروعٍ من المشروعات الإصلاحية التى تطرحها البرجوازية المصرية داخل البرلمان، أو التسويف فى تنفيذها، تؤلف لجانًا عديدة لبحث ودراسة مثل هذه المشروعات، وغالبًا كانت تنتهى بالقضاء عليها، كما حدث لمشروع محمد خطاب، وإبراهيم بيومى مدكور.

ولقد كان من الطبيعى ـ بعد أن تم تجميد الريف المصرى، بمختلف فئاته وطبقاته ـ حدوث مثل هذه الهزة الاجتماعية، التى تنبأ بها الكثيرون، وعصفت بالنظام كله فى يوليو ١٩٥٢.

لذا، لم يكن غريبًا ـ والحال كذلك ـ أن يتجه قادة الثورة إلى الريف المصرى، فإذا

كان طرد فاروق، وتطهير الحاشية، وحل الأحزاب، وعزل السياسيين، عبارة عن مقدمات للثورة الحقيقية التى غيرت الخريطة على أرض مصر، فإن تطبيق الإصلاح الزراعى كان يمثل المرحلة الأكثر أهمية وخطورة(١). فعقب اندلاع ثورة يوليو ١٩٥٢، تم إصدار قانون الإصلاح الزراعى، لتحديد ملكية الأراضى، وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، وتقدير أجر العامل الزراعى.

وقد صدر قانون الإصلاح الزراعى فى التاسع من سبتمبر سنة ١٩٥٢، بعد أن سقطت من أجله أول وزارة تألفت بعد الثورة. وقد نص هذا القانون على أن يكون الحد الأعلى للملكية الزراعية ٢٠٠ فدان، وأجاز للمالك أن ينقل بعض ملكيته إلى أولاده بما لا يجاوز الخمسين فدانًا للولد الواحد، وذلك بحدٍّ أقصى قدره مائة فدان للأولاد فى مجموعهم، وذلك رعايةً لذوى الأولاد، وتمييزًا لهم على غيرهم(٢).

ونص القانون أيضًا على تعويض الملاك عن الأراضى التى استُولى عليها لديهم بقيمة تعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية لهذه الأرض، مضافًا إليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة والأشجار، وتقدر القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة الأصلية(٣). وبهذا نجحت الثورة فى أولى خطواتها نحو الإصلاح الاجتماعى، وتغيير خريطة الملكية الزراعية فى مصر عقب الثورة مباشرة.

(١) سيد مرعى: الإصلاح الزراعى فى مصر، ص٦، ٥٩.
(٢) نفس المصدر، ص٦١. وقد تم توزيع الأراضى التى تم الاستيلاء عليها على الفلاحين المعدمين، بمساحات لا تزيد على خمسة أفدنة، ولا تقل عن فدانين، وقُسطت أثمانها على أربعين عامًا.

التنظيمات السرية فى الجيش المصرى
وأثرها فى قيام تنظيم الضباط الأحرار
خلال الفترة من ١٩٣٦ - ١٩٥٢

د. فطين أحمد فريد على

جامعة قناة السويس

كلية التربية - قسم التاريخ

التنظيمات السرية فى الجيش المصرى وأثرها فى قيام تنظيم الضباط الأحرار خلال الفترة من ١٩٣٦-١٩٥٢

مقدمة

إذا كانت أحوال مصر خلال عصر الخديو إسماعيل بصفة عامة سيئة، فإن أحوال الجيش بصفة خاصة كانت أكثر سوءًا، فالأجانب - خصوصًا الشراكسة - كانت لهم الأولوية فى الترقى على المصريين، ويستأثرون بالنفوذ فى كافة أسلحة الجيش وقيادته، برغم افتقارهم إلى الخبرة والكفاية فى التدريب، وقد ظهر ذلك واضحًا فى الحملة التى أرسلها الخديو إسماعيل إلى الحبشة لتوسيع أملاك مصر الإفريقية هناك، لذلك انتاب الضباط الوطنيين السخطُ، وزاد من تذمرهم أن الخديو لم يحاسب الضباط الشراكسة على إهمالهم، الأمر الذى أدى إلى تأليف جمعية سرية هدفها التخلص من الطبقة الشركسية المسيطرة على أمور الجيش، وفتح باب الترقى أمام المصريين، وعزل الخديو إسماعيل وتولية البرنس حليم مكانه، وقد عُرفت هذه الجمعية السرية باسم جمعية «مصر الفتاة»، ويبدو أنها أُسست خلال السنوات من عام ١٨٧٦ إلى عام ١٨٧٨[1]، وقد أسس هذه الجمعية على الروبى، الذى كان يعمل رئيسًا لفرع المهمات، خلال الحملة على الحبشة، ثم انضم أحمد عرابى إلى هذه الجمعية، ولم يلبث أن أصبح عضوًا بارزًا فيها، وكان لسان حال هذه الجمعية جريدة «أبو نظارة»، التى كان يحررها يعقوب صنوع. وقد اتصل العسكريون فى جمعية مصر

(1) Public Record Office: F.O. 407/21. Enclosure in No 931, Extract from the observer of July 23, 1882.

الفتاة بجمعية حلوان لتوحيد الصفوف والبحث عن الطرق الموصلة لإصلاح البلاد[١].

وقد نشأت جمعية حلوان السرية فى أبريل سنة ١٨٧٩ بواسطة بعض الوطنيين، بهدف الحد من سيطرة الأجانب ونفوذهم فى الحكومة المصرية، وقد ضمت شريف باشا، وإسماعيل راغب، ومحمد سلطان، وغيرهم[٢].

وأدّتْ «جمعية مصر الفتاة» مع «جمعية حلوان» دورًا كبيرًا فى التصدى للنفوذ الأجنبى فى مصر، ووَقْف تغلغله فى البلاد، والوقوف فى وجه المظالم التى يتعرض لها رجال الجيش، وظهر ذلك واضحًا فى مظاهرة ١٨ فبراير عام ١٨٧٩، حيث أثبتت قدرة رجال الجيش الوطنين على تسيير الأحداث[٣].

وكانت هذه الحادثة بمثابة الاكتشاف الجديد لقوة ضباط الجيش الوطنيين الملقبين باسم (الفلاحين)، إذ أدركوا إمكانية خوضهم النضال ضد الاستعمار الأوروبى، واشتهرت بينهم أسماء أحمد عرابى، وعلى الروبى، وعبد العال حلمى، وعلى فهمى، ومحمود فهمى، وغيرهم من الضباط الوطنيين[٤].

وأسفر الاتصال بين تنظيم الجيش المصرى وجمعية حلوان عن تأليف الحزب الوطنى. وفى ذلك الحين كان الجيش المصرى تعده الأقدار للقيام بدوره السياسى الوطنى التاريخى، فقد كانت المؤسسة الوحيدة من بين مؤسسات الدولة التى لم يكن للعناصر التركية والشركسية الغالبية فيه، ففى خلال حكم عباس وسعيد وإسماعيل، أخذ العنصر المصرى من الضباط يتزايد حتى أصبح يهدد البقية الباقية من نفوذ العناصر التركية والشركسية[٥].

وهكذا تمكن أحمد عرابى وصحبه عن طريق جمعية «مصر الفتاة» السرية من شق

(١) عبد المنعم إبراهيم الجميعى، «الثورة العرابية»، ص ١١.

(٢) المصدر السابق، ص١٠.

(٣) إلياس الأيوبى، «تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل باشا ١٨٦٣-١٨٧٩»، المجلد الثانى، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٢٣، ص٤٧٠، وانظر كذلك: محمد فؤاد شكرى، «مصر والسودان - تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر»، دار المعارف، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٦٣، ص ١٥١.

(٤) جورج يانج، «تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل»، ترجمة على أحمد شكرى، المطبعة الرحمانية، القاهرة سنة ١٩٣٤، ص ٥٦٥.

(٥) عبد العظيم رمضان، «الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٢-١٩٣٦»، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧، ص١٤، وانظر كذلك: تيودور روتشتين، «المسألة المصرية»، ترجمة عبد الحميد العبادى، ومحمد بدران، ص ص ٧٥-٧٨.

طريقهم إلى السلطة. . غير أن الجيش بعد مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١م، لم يَعُدْ يُعَبِّرُ عن أهداف البرجوازية الكبيرة، ولم يعد أداتها المنفذة كما كان الحال يوم ٩ سبتمبر. وقد كان ذلك أساس الفشل الذى لحق بالثورة العرابية، وسبب الاحتلال البريطانى الذى وقع بعد ذلك، فبعد أن فقد الجيش قاعدته الطبقية صاحبة الدور التاريخى، تحول عمله بالضرورة إلى مغامرة عسكرية. وقد حاول أحمد عرابى وزملاؤه إجبار النواب على خلع الخديو، وشهروا السيف فى وجوههم، ولكنهم فشلوا فى ذلك، وعندئذ طلب العسكريون بقاء عرابى وزيراً للجهادية، فتوسط الزعماء الدستوريون لدى الخديو لقبول ذلك، وعاد عرابى لنظارة الجهادية ورئاسة الجيش فى يوم ٢٨ مايو عام ١٨٨٢م. وبسيطرة الجيش على الحكم، تهيأت الظروف للتدخل العسكرى البريطانى، وهو ما تم فى يوم ١١ يولية عام ١٨٨٢[١].

ودَخَلَ البريطانيون القاهرة فى ١٢ سبتمبر ١٨٨٢، وأصدر الخديو توفيق يوم ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ مرسومًا من جملة واحدة هى: «تسريح الجيش المصرى»، وأسند تنظيم الجيش المصرى إلى «السير فلانتين بيكر»، قائد جيش الاحتلال البريطانى، ليكون قائداً عامًا للجيش المصرى، الذى قرر أن يخفض عدده ليكون ٦٠٠٠ جندى. وهكذا عُزِلَ الجيشُ المصرى عن المجتمع، وخضع خضوعًا مطلقًا لسلطات الاحتلال والقصر[٢].

معاهدة ١٩٣٦ وظهور التنظيمات السرية فى الجيش

غير أن الضمور الذى عانى منه الجيش المصرى تغير مع عقد معاهدة عام ١٩٣٦ إلى حد كبير، ولم يعد محدوداً بعدد ١٥,٠٠٠ جندى فقط. وبالرغم من أن معاهدة عام ١٩٣٦ لم تحقق أهداف ثورة عام ١٩١٩، لكنها حققت جانبًا من أهداف الجماهير. . فقد أَلْغَتِ الامتيازات، والمحاكم المختلطة، وأصبحت مصر عضواً فى عصبة الأمم فى مايو عام ١٩٣٧، واقترب الاستقلال الشكلى الذى ورد فى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ ليكون أكثر واقعية، برغم بقاء نفوذ وسلطة قوات الاحتلال. وعادت القوات المصرية إلى السودان بعد سحبها عام ١٩٢٤، واستقبلتها الجماهير هناك بترحيب كبير.

---

(١) سليم خليل النقاش، «مصر للمصريين»، الجزء الرابع، ص ٨٥.

(٢) عبد العظيم رمضان، «الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٢-١٩٣٦»، ص ص ١٤-١٦.

وحددت المعاهدة مدة عشرين عامًا لبقاء القوات البريطانية فى مصر، واقترن ذلك حسب نص المعاهدة بقدرة مصر على حماية القناة(١).

وكان ذلك حافزًا على تطوير الجيش المصرى، وإنقاذه من جموده وعزلته، وتشكل مجلس الدفاع الأعلى، وعُين اللواء محمود شكرى باشا قائدًا للجيش المصرى بعد سفنكس باشا الذى خرج من قوة الجيش المصرى هو وجميع الضباط البريطانيين(٢).

وكانت المعاهدة قد نصت أيضًا على أن تقوم بريطانيا بتدريب الجيش المصرى وتزويده بالسلاح. . وتشكلت البعثة البريطانية من ضباط بريطانيين انتشروا فى مختلف أسلحة الجيش، وكان لهم نفوذ كبير فى التوجيه والتدريب، واتخذت البعثة البريطانية مقرًا لها مبنًى فى كوبرى القبة، مجاورًا للمستشفى العسكرى العام(٣).

وبدأ مجلس الدفاع الأعلى برسم سياسة جديدة لزيادة الجيش. . . ففتح أبواب المدرسة الحربية ـ التى تحولت إلى كلية بعد المعاهدة ـ لدفعات وصلت إلى عدة مئات، وخاصة عند اقتراب الحرب العالمية الثانية، بعد أن كانت الدفعة لا تتجاوز العشرين أو الثلاثين طالبًا. . وبذلك تسرب إلى صفوف الجيش عناصر جديدة من الطبقة الوسطى النامية، برغم وجود لجنة تكشف على المتقدمين (كشف هيئة) تفرز فيه أصولهم العائلية والاجتماعية(٤).

وكان الركود الذى أصاب الجيش خلال السنوات الماضية قد انعكس عليه، عزله عن الجماهير وعن الحركة الوطنية. . وخاصة فى مناصب القيادة العليا، فى حين كان صغار الضباط المتخرجين فى الكلية الحربية والمتدفقين إليها فى دفعات متتالية بلغت ثلاث دفعات فى أعوام ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، يحمل البعض منهم معه إلى الكلية أفكار الطلبة الذين تظاهر معهم من أجل عودة دستور عام ١٩٢٣ وسقوط

(١) مارسيل كولومب، «تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠»، ترجمة زهير الشايب، القاهرة، ص ص ١٠١-١٠٢.

(٢) وثائق وزارة الدفاع المصرية، «السجل التاريخى لوزارة الدفاع»، طبعة إدارة المساحة العسكرية ١٩٨٢، ص ص ٢٥-٢٨.

(٣) وثائق دار المحفوظات العسكرية، وثائق وزارة الحربية والبحرية، ملف رقم (٥١٨) الخاص بالبعثة البريطانية، ص ٢٢٥- ٢٢٨، وانظر كذلك الكتاب الأبيض، «القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٥»، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٥٥، ص ٤٧٨.

(٤) وثائق دار المحفوظات المركزية العسكرية، وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، تقرير عن الجيش المصرى وثورة يوليو، إعداد عميد أ.ح/ مصطفى ماهر امين، ص ص ١٥-١٧.

الاستعمار(١). وكان من بين هؤلاء الضباط: جمال عبد الناصر، وحسين الشافعى، وعبد الحكيم عامر، وأنور السادات، وزكريا محيى الدين، وخالد محيى الدين، وكمال الدين حسين، وغيرهم،، ممن شكَّلُوا فيما بعد تنظيم الضباط الأحرار(٢).

حاولت القوات البريطانية إشراك الجيش المصرى فى الحرب العالمية الثانية مع قواتها، ثم تراجعت عن ذلك لِمَا لمسته من خطورة تحريك الجيش فى ظروف لا يحمل فيها الشعب المصرى أىَّ ارتياح لقوات الاحتلال.. ورفض الفريق عزيز المصرى - رئيس أركان حرب الجيش فى ذلك الوقت - إشراك المقاتلات المصرية فى خطة الدفاع البريطانية، بدعوى أن مصر لم تعلن الحرب على ألمانيا، كما رفض تحريك قوات مصرية إلى سيوة ضمن خطة الدفاع عن الصحراء الغربية(٣).

وقد أعلن رئيس وزراء مصر على باشا ماهر موقف مصر، وعدم دخولها الحرب إلا إذا غزت القوات الإيطالية الأراضى المصرية وقذفت مدنها بقنابل طائراتها. وأمر كذلك بانسحاب القوات المصرية الرمزية من المناطق التى كانت تعسكر بها إلى مناطق أخرى جديدة عند العلمين غربى الإسكندرية. ولم تمضِ عدة أيام على هذا القرار حتى أقاله الملك فاروق من الوزارة، كما أُحيل أيضًا إلى المعاش رئيس أركان حرب الجيش المصرى الفريق عزيز المصرى بعد إقالة على ماهر بأيام قليلة(٤).

تنظيم الطيران والجيش

كان خروج عزيز المصرى من الجيش بداية لاتصالات سرية قام بها مع عدد من الضباط الذين وجدوا فى الاتصال بالألمان فرصة لتحرير مصر من القوات البريطانية، دون تقدير سليم لأبعاد الفكر النازى، القائم أساسًا على التعصب والتفرقة العنصرية(٥).

(١) عبد العظيم رمضان، «الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٢-١٩٣٦»، ص ص ٢٥-٢٦.

(٢) أحمد فريد على، «العلاقات المصرية الإنجليزية وأثرها فى تطور الحركة الوطنية فى مصر»، رسالة دكتوراه غير منشورة، ص ص ٦٩٥-٧٠١.

(٣) وثائق دار المحفوظات المركزية العسكرية، وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وحدة الأوراق الخاصة، أوراق عزيز المصرى.

(٤) المصدر السابق.

(٥) أحمد حمروش، «قصة ثورة ٢٣ يوليو»، الجزء الأول، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧، ص ٩٥.

وقد بدأت محاولات الاتصال بالألمان فى مجال سلاح الطيران، حيث إمكانية الحركة متوافرة. . وفى عام ١٩٣٩، تكوّن تنظيم الطيران من مجموعة من قادة الأسراب والطيارين: عبد اللطيف البغدادى، حسن إبراهيم، حسين ذو الفقار صبرى، عبد المنعم عبد الرءوف، وجيه أباظة، أحمد سعودى، وحسن عزت، وانضم لهم فيما بعد ضابط الإشارة أنور السادات. . ولذلك أُطلق بعد ذلك على هذا التنظيم السرى «تنظيم الطيران والجيش» لدخول بعض ضباط الجيش فيه[١]. وكان محور تفكير هذا التنظيم هو ضرورة خلق دور للشعب المصرى فى المعركة الدائرة على أرضه بين الحلفاء من جهة، والقوات الفاشية والنارية من جهة أخرى[٢].

ويقول عبد اللطيف البغدادى: «وكان علينا أن نقوم بتنظيم أنفسنا وزملائنا فى سلاح الطيران فى شكل خلايا سرية صغيرة. وكانت كل خلية تتكون من خمسة ضباط، على أن يقوم كل فرد من أعضاء الخلية بالعمل على تشكيل خلية أخرى جديدة من خمسة ضباط آخرين، واشترط ألا يعرف أفراد الخلية الجديدة أسماء المشتركين الآخرين فى الخلايا الأخرى، وأن تقتصر معرفتهم فقط على اسم من عمل على تشكيلها، ضمانًا للسرية، وحتى تقتصر الأضرار فقط فى حالة انكشاف سر أية خلية على أقل عدد من أفراد التنظيم. وعملنا على الاتصال بزملائنا من ضباط الجيش حتى نتمكن من إقامة تنظيم آخر مماثل داخل وحداته أيضًا. واقترح حسن عزت اسم الملازم محمد أنور السادات لينضم إلى مجموعتنا. وكنا قد أطلقنا عليها اسم اللجنة التنفيذية للتنظيم»[٣].

وكان الهدف الرئيسى لهذا التنظيم هو العمل على التصدى للقوات البريطانية المحتلة لمصر. لذلك عند تقدم روميل فى هجومه السريع نحو الإسكندرية، قرر التنظيم إرسال قائد السرب أحمد سعودى مندوبًا عنهم إلى روميل لشرح وجهة نظرهم فى

---

(١) المصدر السابق، ص٩٥، وانظر كذلك: عبد اللطيف البغدادى، «مذكراته»، الجزء الأول، ص ١٢. أوضح البغدادى ان هذا التنظيم تكوَّن فى بداية عام ١٩٤٠ وليس عام ١٩٣٩ كما ذكر أحمد حمروش، ولكننا نتمشى مع راى حمروش، وانظر كذلك: أنور السادات، «البحث عن الذات»، ص ص ٣٢-٣٤ (راى مخالف للواقع والحقيقة).

(٢) احمد حمروش، «قصة ثورة ٢٣ يوليو»، الطبعة الثانية، ص ٩٥.

(٣) عبد اللطيف البغدادى، «مذكراته»، الجزء الأول، ص ١٣.

ضد بريطانيا . . وأعدوا له حقيبة من المستندات بها مُفجر يفجرها عند الخطر، وكُلِّفَ حسن إبراهيم (عضو مجلس قيادة ثورة يوليو فيما بعد) بحمل الحقيبة إلى سعودى حتى الطائرة بعد اختفائه فى أحد الخنادق، كما كُلِّفَ وجيه أباظة بإعداد خط سير الرحلة[١].

لم يصل أحمد سعودى إلى الألمان، فقد سقطت طائرته، وأذاعت الإذاعة الألمانية خبر إسقاط طائرة قتال بريطانية اقتربت من مرسى مطروح . . وحُوكم حسن إبراهيم باعتباره ضابطًا مناويًا، وتأخرت أقدميته ليصبح آخر دفعته، ونُقل إلى المهمات. ولم تتوقف محاولة الاتصال بالألمان بعد اختفاء طائرة سعودى، فقد سلك نفس السبيل الصول محمد رضوان، الذى كان وجيه أباظة قد استعان به فى وضع الخطة. ووصل رضوان فعلاً إلى القوات الألمانية، حيث تعاون معها تعاونًا كاملاً إلى أن اعتُقل فى برلين عندما دخل الحلفاء، وحُوكم بمجلس عسكرى بعد انتهاء الحرب، وحُكم عليه بالسجن ١٥ عامًا، وبغرامة قدرها ٨٠٠٠ جنيه، حتى أُفرج عنه بعد الثورة، وعمل بعد ذلك فى إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة[٢].

ولم تكن هذه هى المحاولات الوحيدة للاتصال بالألمان، ولكن كرَّرَ الفريق «عزيز المصرى» هذه المحاولة عقب اشتعال ثورة «رشيد عالى الكيلانى» فى العراق؛ إلا أنه فشل فى ذلك، حيث سقطت الطائرة المصرية التى كان يستقلها ويقودها له حسين ذو الفقار صبرى، وعبد المنعم عبد الرءوف، وتم القبض عليهم، حيث اعتقلوا لمدة تزيد على عام ونصف، إلى أن أفرجت عنهم وزارة الوفد برئاسة مصطفى النحاس باشا فى ٥ مارس عام ١٩٤٢[٣].

وحاول تنظيم الطيران والجيش الاتصال بالمنظمات والتنظيمات المدنية الوطنية الموجودة فى ذلك الوقت، وكذا مع شباب الجامعات، ليكون تأثير العمل الذى سيقوم

---

(١) أحمد حمروش، «قصة ثورة ٢٣ يوليو»، الطبعة الثانية، ص ٩٥، مقابلات شخصية مع عبد اللطيف البغدادى بمنزله بمدينة نصر يوم ١٨ ديسمبر ١٩٨٥، ومقابلة مع حسن إبراهيم عضو مجلس قيادة الثورة بمنزله بالدقى يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٨٥.

(٢) أحمد حمروش، المصدر السابق، ص ٩٦، مقابلات مع البغدادى، وحسن إبراهيم.
وقد سعت حكومة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فور قيامها للإفراج عن الصول محمد رضوان حتى تم ذلك.

(٣) عبد المنعم عبد الرءوف، «مذكراته ـ أرغمت فاروق على التنازل عن العرش»، ص ص ٢٨-٣١.

به تنظيم الطيران فَعَّالاً ومتسعًا. وتم الاتصال بجمعية «الإخوان المسلمين» للتعرُّف على مدى استعدادها للمشاركة فى تحقيق هذا الهدف. وقد رحب الشيخ حسن البنا رئيس الجمعية فى ذلك الوقت بالفكرة، ولكنه اقترح إدماج التنظيمين فى بعضهما، وبرر هذا الاقتراح بقوله إن لديه الجنود، وهم الأعضاء المنضمون للجمعية، ويُقَدَّرُ عددهم بما يقرب من ربع مليون عضو فى ذلك الحين، وإنه فى حاجة إلى القادة القادرين على قيادة هؤلاء الجنود، وبالطبع سوف يكونون من تنظيم الطيران والجيش. غير أن تنظيم الطيران والجيش لم يتفق معه على فكرة الإدماج، خوفًا من أن تذوب المنظمة العسكرية ـ وهى فى بداية عهدها ـ داخل منظمة الإخوان المسلمين. كما أن الاندماج سيمكنهم من التسلل داخل الجيش، ويسهل عليهم بعد ذلك الاستيلاء على السلطة فى البلاد. ويقول عبد اللطيف البغدادى: «وكان قد اتضح لنا هذا الهدف الذى يرمون إليه من حديث المرحوم حسن البنا معنا عندما قال: "إننا ندعو إلى الدين لغرض سياسى نأمل تحقيقه، ولسنا مشايخ طرق". وبرغم أننا اعترضنا على فكرة الاندماج التى تقدم بها، فإنه قَبِلَ التعاون معنا فى الحدود التى اتفقنا عليها، وهى المساندة فى إعاقة تقهقر الجيش البريطانى عند انسحابه.. وربما يكون قد قَبِلَ هذا التعاون على أمل أن يحقق الفكرة التى اقترحها علينا مع مرور الوقت»[١]. «كما تم الاتصال ببعض زعماء الطلبة فى الجامعات لنفس الغرض، وكُلفوا بمهمة مراقبة المبانى التى تشغلها القيادة البريطانية فى مدينة القاهرة، حتى يمكن رسم خططنا فى المستقبل على ضوء تلك المعلومات التى ستتوافر لنا. كما تم الاتصال أيضًا ببعض المدنيين المعروفين بوطنيتهم وتحمسهم ضد الاحتلال البريطانى، وذلك عن طريق عبد العزيز على، الذى كان حلقة الاتصال بينهم وبين تنظيم الطيران والجيش»[٢].

وانتهى عمل تنظيم الطيران مع فشل رحلة الفريق عزيز المصرى، وانتهت صِلاتهم

---

(١) مقابلة مع عبد اللطيف البغدادى بمنزله بمدينة نصر يوم ١٨ ديسمبر ١٩٨٥، أوراق عبد المنعم عبد الرءوف، غير منشورة.

(٢) عبد اللطيف البغدادى، «مذكراته»، الجزء الأول، ص ١٤.

ذكر البغدادى أنه عند قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، عُين عبد العزيز على وزيرًا فى أول وزارة تشكلت كوزير للشئون البلدية والقروية.

التى لم تكن تنظيمية بالمعنى المعروف للتنظيم، وإنما كانت تضمهم رابطة صداقة ووحدة هدف وطنى(١).

ولكنَّ عبد اللطيف البغدادى يؤكد أن تنظيم الطيران استمر فى جهاده حتى بعد انتهاء حرب فلسطين عام ١٩٤٨ . . فذكر فى مذكراته: «ولكننا لم نفقد الأمل كله، وواصلنا العمل من جانبنا داخل قواتنا الجوية متوخين زيادة المنضمين للتنظيم، وربطهم بمبادئنا وأهدافنا. وقد ساعد فى ذلك الأمر انتقالى مُدرسًا بكلية الطيران عام ١٩٤٤. وقد أتاح ذلك فرصة الاحتكاك والتعرف على كثير من الشبان الملتحقين حديثًا بسلاح الطيران، وساعد علَى أن تزداد الرابطة بينهم وبيننا، وقد مهد هذا كله لتماسك التنظيم داخل القوات الجوية، مع زيادة عدد المنضمين إليه، وأصبحوا وكأنهم فرد واحد حتى قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢»(٢). وهذا الرأى ما نؤيده ونطمئن إليه.

واستمر تنظيم الطيران فى الاتصال بجمعية الإخوان المسلمين. . ويذكر البغدادى: «استمررنا أيضًا فى الاتصال بجمعية الإخوان برغم أن الغرض الذى كان يجمعنا فى البداية قد بَعُدَ، وكان حلقة الاتصال بينهم وبيننا البكباشى محمود لبيب، وكان هو المسئول عن الناحية العسكرية فى تنظيمهم. وقمنا بتدريب الإخوان المسلمين عسكريًا وأمددناهم بالأسلحة والذخيرة التى كان قد أمكن لنا تهريبها من مخازن الجيش. وعملنا على تشكيل كتائب فدائية منهم تحت قيادة ضباط من الطيران والجيش، بغرض القيام بغارات فدائية على القاعدة البريطانية فى منطقة السويس، كما أنه قد سبق أيضًا وتكونت منهم كتائب فدائية قام بتدريبها وإعدادها ضباط من الجيش قبل ذهابها للتصدى للمنظمات العسكرية اليهودية فى فلسطين فى نهاية عام ١٩٤٧»(٣).

وذكر البغدادى أن تنظيم الطيران والجيش ليس هو تنظيم الضباط الأحرار الذى

(١) أحمد حمروش، «قصة ثورة ٢٣ يوليو»، الطبعة الثانية، ص ٩٦.

(٢) مقابلة مع عبد اللطيف البغدادى بمنزله بمدينة نصر يوم ١٨ ديسمبر ١٩٨٥. وانظر كذلك: عبد اللطيف البغدادى، «مذكراته»، الجزء الأول، ص ص ٢٣-٢٤.

(٣) عبد اللطيف البغدادى، «مذكراته»، الجزء الأول، ص ٢٤، وانظر كذلك أوراق عبد المنعم عبد الرءوف، غير منشورة، وأوراق كمال الدين حسين، غير منشورة.

أُقيم بعد ذلك بعد انتهاء حرب فلسطين عام ١٩٤٨، والذى أُقيم لغرض آخر غير الغرض الذى أُقيم من أجله هذا التنظيم، وأكد ذلك كمال الدين حسين[١].

التنظيمات الإرهابية

كان الاتجاه الإرهابى أقدم فى وجوده من الحركة الشعبية التى انطلقت عام ١٩٤٦، وهو يمتد بجذوره إلى أفكار الحزب الوطنى الذى بدأ أعضاؤه يعتنقون الفكر الإرهابى خلال ثورة ١٩١٩ وما بعدها، بعد أن طغى الوفد عليهم بجماهيريته وشعبيته.

كان ضباط الطيران فعلا على اتصال ببعض الذين ناضلوا ضد البريطانيين فى جماعة «عصابة اليد السوداء» خلال ثورة عام ١٩١٩ وما بعدها، بعد أن طغى الوفد عليهم بجماهيريته وشعبيته. كان ضباط الطيران فعلا على اتصال ببعض الذين ناضلوا ضد البريطانيين فى جماعة «عصابة اليد السوداء» خلال ثورة عام ١٩١٩ وما بعدها، مثل عبد العزيز على، الذى أصبح وزيراً فى وزارة محمد نجيب، وكان عضواً فى الحزب الوطنى.. وكان أعضاؤه يعتبرون الاغتيال وسيلة من وسائل النضال. وحدث التقاء بين بعض الضباط وبين شباب من أعضاء الحزب الوطنى، كَوَّنُوا مجموعة للاغتيالات.. وكانت المحاولة الأولى اغتيال مصطفى النحاس، الذى اجتمع عليه رأيهم لما تركه حادث ٤ فبراير فى نفوسهم، وقد قام بهذه العملية التى لم تنجح أنور السادات وحسين توفيق، الذى اغتال أمين عثمان بعد ذلك، وسعد كامل، ابن أخت فتحى رضوان، وعضو اللجنة التنفيذية العليا للحزب الوطنى الجديد فيما بعد، ومحمد إبراهيم كامل (وزير خارجية مصر فيما بعد أيام حكم أنور السادات)[٢].

ونخلص من هذا العرض إلى أن الجيش المصرى كان يموج فى ذلك الوقت بالتجمعات الوطنية التى كانت تحاول التعبير عن وطنيتها، ولكن دون برنامج مخطط ومدروس، وكانت اللقاءات الوطنية والرغبة فى التخلص من الاستعمار البريطانى هى الهدف. وحفلت هذه الفترة أيضًا بمحاولة الاتصال بالقوات الألمانية. وقد اتسمت تلك

(١) أوراق عبد اللطيف البغدادى، غير منشورة، وانظر كذلك أوراق كمال الدين حسين، غير منشورة.

(٢) محمد إبراهيم كامل، «مذكراته ـ السلام الضائع فى اتفاقات كامب ديفيد»، دار تهامة، المملكة العربية السعودية، طبعة ١٩٨٢، ص ص ٢٥-٢٧، وانظر كذلك أوراق فتحى رضوان، غير منشورة، وأوراق عبد العزيز على، غير منشورة، وأوراق عبد المنعم عبد الرءوف، غير منشورة.

الفترة بتكوين خلايا من الضباط متفرقة يجمعها وحدة العمل الوطنى، واضعين فى اعتبارهم أن الألمان عندما يدخلون مصر لن يحتلوها، وهو بالطبع أمر يجافى الواقع، فإن الاحتلال الألمانى كان سيكون أشد وطأة من الاحتلال البريطانى، ولكن قِلَّة الخبرة السياسية لدى هذه المجموعات من الضباط وجهتهم هذه الوجهة.

تنظيم ضباط الجيش (تنظيم السوارى)

بدأ تنظيم ضباط الجيش نشاطه فى سلاح الفرسان الملكى فى مارس ١٩٤٥ بالتقاء ضباط الفرسان: مصطفى عبد المجيد نصير، عبد الحميد كفافى، سعد عبد الحفيظ، جمال منصور، ومحمد حلمى إبراهيم، وتشكلت منهم نواة الخلية التأسيسية لتنظيم ضباط الجيش (اللجنة التأسيسية للتنظيم)، بهدف تشكيل تنظيم سرى مكون من ضباط الجيش فقط، للعمل على وضع قوة الجيش فى خدمة مصالح الشعب المصرى ضد القوى المتحكمة فى مصالحه اقتصاديًا واجتماعيًا، وحريته السياسية، هذه القوى هى المحتل الغاصب «الإنجليز، والملك، والعائلة المالكة، والإقطاع»، والأحزاب الفاسدة المتكالبة على الحكم(١).

وقامت هذه اللجنة التأسيسية بتوسيع دائرة نشاطها إلى الأسلحة الأخرى فى الجيش، وتشكيل خلايا فى المدفعية والمشاة والطيران والإشارة، وخدمة الجيش فى القاهرة والإسكندرية. وصدر عن هذه اللجنة المنشورات باسم «ضباط الجيش»، تناولت العديد من المسائل السياسية الداخلية والخارجية، وذلك لتعبئة الرأى العام، وتبصير الشعب والجيش بالظروف السيئة التى كانت تعيشها مصر ويعانى منها كل مصرى، وكان الهدف الأساسى لهذا التنظيم فى هذه الفترة هو وضع قوة الجيش فى خدمة الشعب لتحقيق أهدافه(٢).

وتشكلت خلية المدفعية من محسن عبد الخالق، وفتح الله رفعت، ومحمد

(١) وثائق دار المحفوظات المركزية العسكرية للقوات المسلحة، وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، غير منشورة، وحدة الأوراق الخاصة، مذكرة كتبها أعضاء اللجنة التأسيسية لتنظيم الجيش (عبد الحميد كفافى، مصطفى نصير، جمال الدين منصور، سعد عبد الحفيظ) بتاريخ ٧/ ٧/ ١٩٧٦ موجهة إلى اللواء محمد حسن غنيم مساعد وزير الحربية، ورئيس اللجنة الفرعية العسكرية لتاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، توضح دور هذا التنظيم فى مراحل النضال الوطنى حتى قيام الثورة)، ص ص ١-٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٢.

أبوالفضل الجيزاوي، ومدحت فهمى، وأمين مظهر، وعلى حسن مصطفى، ومحمد أبو اليسر الأنصارى، وأحمد فؤاد، وزكى منصور، وفؤاد صبحى، وأنور الصيحى، وعاطف عبده سعد، ومحمد عبد الله البلهاسى. وتشكلت خلية المشاة من عبد الرحمن مخيون، ومحمد عبد الفتاح، ومحمد على بدران، وعباس عبد الوهاب رضوان، إبراهيم بغدادى، ورياض مصطفى سامي، وفوزى عبد العظيم، ومحمد نيازى، وحسين عبد القادر، ومحمد محمد أبوشهبة، والسيد جاد عبد الله التهامى. وتشكلت خلية سلاح الإشارة من محمد عبد العزيز الألفى، وأحمد محمد عبد الدايم، وعبد الله رضا أباظة، وحسن عبد السلام القويسنى. وتشكلت خلية سلاح الطيران من عبد المحسن أحمد، وصالح الوسيمى، ومختار سعيد، ومحمد فكرى زاهر، وعز الدين العيادى، وعهدى خيرى، وطلعت تاجى، وعبد الحكيم محرم، وأحمد شكرى. وتشكلت خلية سلاح خدمة الجيش من حسنين حسنى عبد المجيد، عضو الخلية الرئيسية لتنظيم ضباط الجيش، وعضو خلية خدمة الجيش، كما تشكلت خلية سلاح المهمات من هاشم سعيد العربى، عضو الخلية الرئيسية للتنظيم، وعضو خلية الإشارة(١).

وقد قام عبد الحميد كفافى بالاتصال بالبكباشى محمد رشاد مهنا، وكان يشغل منصب أركان حرب قسم القاهرة، والصاغ محمد كمال الدين عبد الحميد أبو زيد، ولما حَضَرَا (لضمهما للتنظيم) أولَ جلسة فى منزل عبد الفتاح أبو الفضل لم يرغبا فى العضوية المستمرة، ولكنهما كانا متعاطِفَيْنِ مع التنظيم. وقال رشاد مهنا للمجتمعين: «أنتم مجموعة خطيرة، وتجهزون لثورة، وأنا معكم بقلبى، ولكن لا أستطيع أن أنضم إليكم.. أنا مستعد أن أقدم لكم أى استشارة، وأن أتدارس معكم أى موقف، واعتبرونى أخًا أكبر لكم». وأيد كمال عبد الحميد موقف رشاد مهنا، وهنا طلب الحاضرون أن يقسموا على المصحف بألا يبوحوا بسر هذا الاجتماع.. وأقسموا فعلاً،

(١) وثائق دار المحفوظات المركزية العسكرية للقوات المسلحة، وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة يوليو ١٩٥٢، وحدة الأوراق الخاصة، غير منشورة، الأوراق الخاصة لليوزباشى جمال منصور، الأوراق الخاصة لليوزباشى مصطفى نصير، وانظر تقرير اللجنة التأسيسية لتنظيم ضباط الجيش المقدم للواء محمد حسن غنيم مساعد وزير الحربية بتاريخ ١٩٧٦/٧/٧، ص ص ٩-١٢، وانظر كذلك كشف بأسماء الضباط المجندين من قبل تنظيم ضباط الجيش فى أسلحة الجيش المختلفة.

وبروا بقسمهم فيما بعد[١]. والواقع أن المجال يضيق عن ذكر جميع الأسماء، وهى كثيرة ومسجلة لدينا، ولكنى ذكرت فقط بعض الأسماء الرئيسية التى أدَّتْ بعد ذلك أدوارًا كبيرة فى تنظيم الضباط الأحرار والإعداد للثورة. بالإضافة إلى ذلك كان هناك (خلال هذه الفترة ١٩٤٤، ١٩٤٥) تنظيم جمال عبد الناصر، وكان يضم مجموعات أخرى من الضباط من أسلحة مختلفة: خالد محيى الدين، وسعد حسن توفيق، وصلاح خليفة، وحسين حمودة. وكانت خلية قيادة تنظيم جمال عبد الناصر تتبع الإخوان المسلمين فى ذلك الوقت[٢]. . .. وكانت خليته تحيط نفسها بالسرية التامة والاحتياطات الأمنية الشديدة.

وخلال الفترة من ١٩٤٩ وحتى أوائل عام ١٩٥٠، عاد تنظيم «ضباط الجيش» إلى نشاطه بمزيد من الحماسة بعد كارثة حرب فلسطين، وزيادة الوعى بين الضباط، واقتناعهم بأن الأمل الوحيد هو فى قيام الجيش بتغيير الأوضاع فى البلاد معتمدًا على قوته، ومستندًا إلى السواد الأعظم من الشعب المقهور[٣].

وفى أوائل عام ١٩٥٠ حدث لقاء بين خالد محيى الدين وأعضاء اللجنة التأسيسية لتنظيم ضباط الجيش (السوارى)، حيث أوضح لهم أنه يمثل تنظيمًا من ذوى الرتب الكبيرة، وطلب منهم الاندماج فى تنظيمهم، على أن يكون لكل سلاح خلية رئيسية يتفرع منها خلايا فرعية داخل كل سلاح. ثم التقى البكباشى جمال عبد الناصر بعد ذلك باليوزباشيَّين عبد الحميد كفافى، وجمال منصور، حيث أطلعهما على رغبته فى القيام بحركة فى الجيش[٤].

---

(١) وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وحدة الأوراق الخاصة، غير منشورة، تقرير مقدم من الصاغ عبد الحميد كفافى للواء حسن غنيم مساعد وزير الحربية بتاريخ ١٢/٧/١٩٧٦، ص ص ١-٢.

(٢) وثائق لجنة كتابة تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وحدة الأوراق الخاصة، غير منشورة، تقرير الصاغ حسين محمد أحمد حمودة، ص ص ٢-٤.

(٣) المصدر السابق، ص ص ٤-٥.

(٤) وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وحدة الأوراق الخاصة، غير منشورة، مذكرة كتبها أعضاء اللجنة التأسيسية لتنظيم الجيش (عبد الحميد كفافى، مصطفى نصير، جمال الدين منصور، سعد عبد الحفيظ) بتاريخ ٧/٧/١٩٧٦، ص ص ٥-٦، وانظر كذلك مقابلة مع السيد اللواء مصطفى نصير بمنزله بالمهندسين يوم ١٣ مايو ١٩٩٨.

بعد ذلك وافقت اللجنة التأسيسية لتنظيم ضباط الجيش على الاندماج مع تنظيم جمال عبد الناصر لسببين(١):

السبب الأول: لأهمية وجود رتب كبيرة فى التنظيم.

والثانى: لتجنب ما نتج عن اعتقال كل من مصطفى نصير، وعبد الحميد كفافى، فى قضية المؤامرة الكبرى فى أوائل عام ١٩٤٧، وتعرضهما بالتالى للمراقبة. وهكذا أصبح تنظيم ضباط الجيش لا وجود له بعد انضمام أعضائه فرادى لتنظيم البكباشى جمال عبد الناصر، والذى أطلق عليه ابتداءً من أكتوبر ١٩٥٠ تنظيم «الضباط الأحرار».

وحرص البكباشى جمال عبد الناصر على عدم إشراك أعضاء اللجنة التأسيسية لتنظيم ضباط الجيش أو السوارى فى ليلة قيام الثورة، وقد أكد ذلك البكباشى عاطف نصار (من الضباط الأحرار البارزين فى سلاح المدفعية بالإسكندرية) عندما ذكر: «غير أننى أذكر للتاريخ أن جمال عبد الناصر قد حرص على عدم إبلاغ عناصر معينة من الضباط الأحرار بموعد التحرك، ليس خوفًا عليهم، بل تخوفًا منهم ومن طبيعة تكوينهم ونشاطهم القديم، وخاصةً مَن كان له نشاط ثورى سرى قبل أن يندمج فى تشكيل جمال عبد الناصر».. واستطرد البكباشى عاطف نصار فقال: «إن توقعات جمال عبد الناصر كانت صحيحة، لقد أورثه أكثرهم الصراع الدائم بعد قيام الثورة، وكان جادًا فى البحث عن وسيلة للخلاص منهم قبل نهاية الشهور الستة الأولى من عُمر الثورة»(٢).

كما أكد محسن عبد الخالق ـ من طلائع الضباط الأحرار فى سلاح المدفعية ـ أنه قبل قيام الثورة بعدة أيام، تم إبلاغ اليوزباشى محمد سعد الدين عبد الحفيظ، واليوزباشى جمال الدين منصور، واليوزباشى مصطفى جمال عبد المجيد نصير، واليوزباشى عبد الحميد عبد السلام كفافى، أن يبتعدوا عن أى نشاط، لأن هناك

(١) المصدر السابق، ص ص ٦-٧.

(٢) وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وحدة الأوراق الخاصة، غير منشورة، الأوراق الخاصة للبكباشى عاطف نصار، تقرير مقدم من عاطف نصار للواء حسن غنيم مساعد وزير الحربية بتاريخ ١/٨/١٩٧٦، وانظر كذلك حمدى لطفى، «ثوار يوليو الوجه الآخر»، سلسلة كتاب الهلال، العدد رقم ٣١٩، يوليو ١٩٧٧، ص ٢٦٢.

معلومات تفيد بمراقبة البوليس السياسى لهم، وفى الصباح الباكر يوم ٢٣ يولية انضموا إلى وحداتهم، وهؤلاء الأربعة كان لهم دور أساسى وبارز فى الإعداد للثورة منذ عام ١٩٤٥[١].

كما ذكر خالد محيى الدين: «لم يشترك جمال منصور، وكفافى، ونصير، فى ليلة الثورة، فقد كانوا فى إجازة، ولم أستدعهم للاشتراك معنا، وكان صاحب فكرة عدم استدعائهم جمال عبد الناصر، الذى أكد أنهم سوف يثيرون كثيراً من الأسئلة والاستفسارات عن الاستعدادات والترتيبات ومدى ملاءمتها وكفايتها. . إلخ. وقال إن الوضع لا يحتمل مثل هذه الأسئلة، وهذا الجدل من أناس يريدون كل شىء مثالياً قبل التحرك، وكان حسين الشافعى حاضراً للمناقشة، ووافقه على ذلك. وهكذا تركتهم فى الإجازة ولم أستدعهم للمشاركة»[٢].

هكذا نؤكد أن تنظيم ضباط الجيش قد انتهى كتنظيم مستقل بعد تشكيل جمال عبد الناصر لتنظيم الضباط الأحرار بعد حرب فلسطين، وبعد سماحه لضباط كل التنظيمات السرية الذين يرغبون فى الانضمام لتنظيمه أن ينضمُّوا فرادى وليس كتنظيمات، لكى لا يتحكموا ويسيطروا على تنظيمه[٣].

وبرغم ذلك فقد لعب تنظيم ضباط الجيش ولجنته التأسيسية دورًا رئيسيًّا فى طبع المنشورات باسم التنظيم حتى تأسيس تنظيم الضباط الأحرار، حيث أصبح قرار طبع المنشورات فى يد جمال عبد الناصر، الذى كان مسيطرًا تمامًا على حركة التنظيم، بل إنه كان يراجع كل المنشورات قبل طبعها، وكان فى كثير من الأحيان يضيف إلى بعضها

(١) وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وحدة الأوراق الخاصة، غير منشورة، الأوراق الخاصة للصاغ محسن عبد الخالق (السفير فيما بعد)، تقرير مقدم من الصاغ محسن عبد الخالق للواء حسن غنيم مساعد وزير الحربية بتاريخ ١٩٧٦/٨/٨، وانظر كذلك مجلة صباح الخير، العدد ١٦٠١ بتاريخ ١١ سبتمبر ١٩٨٦، مقالة للسفير الدكتور محسن عبد الخالق، ص ٢٣.

(٢) مقابلة مع خالد محيى الدين بمنزله بالدقى يوم ١١ مارس ١٩٩٨، وانظر كذلك خالد محيى الدين، «والآن أتكلم»، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٢، ص ١٧٦.

(٣) مقابلة مع كمال الدين حسين بمنزله بالدقى يوم ٢١ فبراير ١٩٩٨، وانظر كذلك مقابلة مع خالد محيى الدين بمنزله بالدقى يوم ١١ مارس ١٩٩٨.

أو يُعَدَّل فى البعض الآخر. وهذا أكبر دليل على أن تنظيم جمال عبد الناصر أصبح المسيطر على العمل السرى على الساحة فى ذلك الوقت(١).

لقد قامت اللجنة التأسيسية لتنظيم ضباط الجيش بإعداد منشورات التنظيم حتى نهاية حرب فلسطين، واستعانت فى كتابتها على الآلة الكاتبة بالسيد محمد شوقى عزيز، الموظف بمصلحة السكة الحديد (صديق سعد منصور شقيق الملازم جمال منصور)، وقام شوقى عزيز بكتابة هذه المنشورات على ورق الاستنسل على الآلة الكاتبة، وذلك فى المكتب الذى كان يعمل به بعد الظهر، وهو مكتب «القطان» المحاسب بميدان لاظوغلى. أما عملية طبع المنشورات فكانت تتم فى البداية فى سطوح مبنى مصلحة السكة الحديد بمحطة مصر، وباستعمال ماكينة الطباعة الخاصة بهذه المصلحة. وكان يشرف على هذه المصلحة شوقى عزيز بالتعاون مع أحد السعاة الأُميين المسئولين عن مطبعة نشرات السكة الحديد نظير أجر للساعى. واستمرت عملية الكتابة والطبع على هذه الحال منذ بدء التنظيم فى عام ١٩٤٥ وحتى نهاية حرب فلسطين(٢).

تنظيم الضباط الوطنيين

تزعَّم هؤلاء الضباط البكباشى أركان الحرب رشاد مهنا، وتكونت هذه المجموعة من عدد كبير من الضباط الوطنيين، منهم اليوزباشية: عبد الرؤوف نور الدين، وحسن فهمى عبد المجيد، وممدوح جبة، وعاطف سعد، ومحمد أحمد حسن، والملازم عبد القادر طه، وأحمد فؤاد، والبكباشى أحمد يوسف حبيب، والصاغ عثمان نورى(٣).

وقد تصدى هذا التنظيم لفكر رئيس أركان حرب الجيش اللواء إبراهيم عطا الله،

(١) وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وحدة الأوراق الخاصة، مذكرة أعضاء اللجنة التأسيسية لتنظيم الجيش إلى اللواء حسن غنيم بتاريخ ١٩٧٦/٧/٧، ص ص ١٤-١٥، وانظر كذلك خالد محيى الدين، «والآن أتكلم»، ص ص ١٧٦-١٧٧.

(٢) وثائق دار المحفوظات العسكرية، وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، غير منشورة، مذكرة أعضاء اللجنة التأسيسية لتنظيم ضباط الجيش إلى رئيس اللجنة الفرعية العسكرية لتاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بتاريخ ١٩٧٦/٧/٧، ص ص ٣-٥.

(٣) صلاح نصر، «مذكراته ـ ثورة ٢٣ يوليو بين المسير والمصير»، الجزء الأول، مطبوعات مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر، القاهرة ١٩٨٦، ص ٤٨. ورشاد مهنا من ضباط المدفعية الوطنيين، وعُيِّن بعد قيام الثورة ضمن مجلس الوصاية على العرش.

الذى ابتعدت قيادته للجيش عن كل معانى الجدية والتطور.. فقد ذهب مع بعثة من كبار الضباط لزيارة الولايات المتحدة، وبعد عدة أسابيع عاد ليصدر قرارًا وحيدًا يقضى بأن تلبس كل الرتب - عدا رتبة اللواء - بنطلونات قصيرة أثناء الوجود بالمعسكرات، الأمر الذى أثار الضحك على بعضهم لكروشهم البارزة! ونفاقًا للسراى أصدر قرارًا بأن يلبس ضباط الجيش ربطات عنق سوداء يوم ٢٨ أبريل، ذكرى وفاة الملك فؤاد، ولكنّ عددًا ملحوظًا من صغار الضباط رفضوا تنفيذ الأمر. كما أنه أوحى لضباط سلاح المدفعية بأن يجمعوا نقودًا لشراء (عصا الماريشالية) لتقدم هدية للملك فاروق عند زيارته للسلاح، وقد رفض أيضًا عدد من الضباط أن يسهموا فى ذلك.. وكانت زيارة فاروق لميس المدفعية بألماظة هى زيارته الأولى والأخيرة، إذ أثارت مشاعر الضباط لما حوته من بذخ فى الطعام والترفيه... فقد أقاموا مسرحًا خارجيًّا استضافوا فيه فرقة الريحانى، وإحدى فرق الباليه الأجنبية التى حضرت من الطائرة إلى المدفعية مباشرة قبل أن تظهر فى كباريه الأوبرج، وأعدوا بيست للرقص لم يشارك فيه إلا عدد محدود من زوجات الضباط اللاتى قبلن الحضور، فقد رفض أغلبية الضباط إحضار زوجاتهم فى حفلة يحضرها الملك.. ويذكر خلال هذه الليلة أن الصاغ عبد المنعم رياض (رئيس أركان حرب القوات المسلحة بعد نكسة عام ١٩٦٧) كان خالعًا طربوشه، فاقترب منه كبير التشريفاتية وأبلغه بأن ذلك ممنوع فى حضرة الملك، وحدثت بينهما مناقشة انتهت إلى استدعائه فى اليوم التالى للسراى وتصفية الأمر، بعد ما لمسوه من غضب الضباط واحتجاجهم على هذا الأسلوب فى مخاطبة أحد المدنيين لضابط مرموق[١]. وقررت مجموعة من ضباط تنظيم الضباط الوطنيين اغتيال إبراهيم عطا الله، وأصدرت منشورات أعدها مصطفى كمال صدقى[٢]، الذى كان ضابطا للمخابرات فى مكتب إدارته، الأمر الذى كشف مجموعته، وأدى إلى اعتقاله مع ٢٣ ضابطًا وصولا، من

---

(١) أحمد حمروش، «قصة ثورة ٢٣ يوليو»، الطبعة الثانية، ص ص ١١١-١١٢، وانظر كذلك عبد التواب عبد الحى، «نسر مصر عبد المنعم رياض حيًا وشهيدًا»، دار الهلال، بدون تاريخ، ص ص ٩٤-٩٦.

(٢) أحمد حمروش، «قصة ثورة ٢٣ يوليو»، الطبعة الثانية، ص ١١٢. وقد سبق للضابط مصطفى كمال صدقى اشتراكه مع سعد كامل وحسن فهمى عبد المجيد وعبد الرءوف نور الدين فى إلقاء قنبلتين على منزل عبد الفتاح عمرو - سفيرنا فى لندن - بالدقى، وقنبلة أخرى على الاتحاد المصرى الإنجليزى مكان نادى ضباط القوات المسلحة بالزمالك الآن، وقنابل دخان على دار أخبار اليوم.

بينهم البكباشى محمد رشاد مهنا، واليوزباشية: عبد الرءوف نور الدين، وحسن فهمى عبد المجيد، وممدوح جبة، وعاطف سعد، ومحمد أحمد حسن، ومصطفى نصير، وعبد الحميد كفافى، والملازم عبد القادر طه، وأحمد فؤاد، والبكباشى أحمد يوسف حبيب، والصاغ عثمان نورى[١].

وسبب اعتقال أفراد هذه الجماعة هو تبليغ أحد صولات إدارة المخابرات (جمال الدين جلال) الذى استعانوا به فى عملية تهريب سلاح للفلسطينيين عن طريق بورسعيد، وذلك بعد اتصالهم بالحاج أمين الحسينى فى القاهرة. ولم ينته اعتقال هذه المجموعة إلى محاكمة عسكرية، وإنما انتهى الأمر إلى الإفراج عنهم وعودتهم إلى أعمالهم، وإعفاء إبراهيم عطا الله من منصبه، وتعيين اللواء عثمان المهدى بدلاً منه، كما عُيِّنَ محمد حيدر وزيراً للحربية[٢].

تنظيم السراى (الحرس الحديدى)

شُكِّلَ هذا التنظيم للدفاع عن الملك والسراى عام ١٩٤٧.. ولم يكن هذا التنظيم خاضعًا للحرس الملكى أو الجيش، وإنما كان تنظيمًا سريًّا خاصًّا بالسراى عن طريق يوسف رشاد (الطبيب البحرى وياور الملك فاروق)، ويضم من الجيش الصاغ أحمد يوسف حبيب، واليوزباشية: مصطفى كمال صدقى، وسيد جاد، وعبد الرءوف نور الدين، وخالد فوزى، وحسن فهمى عبد المجيد.. وينفى خالد فوزى أنه كانت له أى صلة بالحرس الحديدى.. ولا شك أنه كان الوحيد بين هؤلاء الذى انضم إلى تنظيم الضباط الأحرار، وكان له دور إيجابى معهم فى التحضير لحركة الجيش[٣]. غير أن خالد محيى الدين يؤكد أن خالد فوزى كان ضمن مجموعة الحرس الحديدى. وكان

---

(١) وثائق دار المحفوظات المركزية العسكرية، وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وحدة الأوراق الخاصة، غير منشورة، تقرير اليوزباشى (سفير فيما بعد) جمال منصور إلى رئيس اللجنة الفرعية العسكرية لتاريخ ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢، بتاريخ ١٩٧٦/٧/١٢.

(٢) وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وحدة الأوراق الخاصة، غير منشورة، تقرير اليوزباشى مصطفى كمال صدقى إلى رئيس اللجنة الفرعية العسكرية لتاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بتاريخ ١٩٧٦/٨/١٥، وانظر كذلك مقابلة مع اللواء مصطفى نصير بمنزله بالمهندسين يوم ١٣ مايو ١٩٩٨.

(٣) وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وحدة الأوراق الخاصة، أوراق خالد فوزى، غير منشورة، وانظر كذلك أحمد حمروش، «قصة ثورة ٢٣ يوليو»، الطبعة الثانية، ص ص ١١٢-١١٣.

هذا الحرس بزعامة مصطفى كمال صدقى[١]. كما يؤكد الصاغ سيد جاد أن خالد فوزى كان ضمن تنظيم الحرس الحديدى[٢].

وقد بدأ الحرس الحديدى فور تكوينه يمارس عملياته الإرهابية.. وكانت عملية اغتيال مصطفى النحاس ضمن هذه العمليات، فقد أطلق عبد الرءوف نور الدين الرصاص ومعه أنور السادات على مصطفى النحاس يوم ٥ أبريل عام ١٩٤٨ من عربة من عربات القصر الملكى أحضرها اليوزباشى عبد الله صادق من مطافئ القصر كان يقودها حسن فهمى عبد المجيد، فأخطأه برغم قرب المسافة، ثم شرع مصطفى كمال صدقى وعبد الرءوف نور الدين فى نسف منزله بسيارة حملت كمية كبيرة من المفرقعات يوم ٢٥ أبريل، وكان ذلك نتيجة موقف النحاس باشا المتشدد فى المسألة الوطنية، ورفضه لكافة محاولات التقرب من الوفد على غير أساس إجراء انتخابات جديدة. واستمر هذا التنظيم يواصل عملياته الإرهابية السرية، ويتعرف على أخبار الضباط ليبلغها للسراى، ويحاول أن يحيط الملك بهالة مضللة تقنع الناس بأنه يمكن تحقيق الإصلاح عن طريقه. وكان يساند هذا التنظيم محمد حيدر وزير الحربية، والقائمقام إسماعيل شريف، مدير إدارة شئون فلسطين، وزوج الأميرة فوزية[٣].

وكان الملك فاروق فى منتصف الأربعينيات لم يزل محبوبًا من قطاعات من الجيش، وكان البعض منهم يعتبر أن ولاءه للملك هو جزء من ولائه لمصر، وأنه يكمل عداءه للاستعمار ولعملاء الاستعمار، ومن هنا فقد قام يوسف رشاد بإقامة علاقة مع بعض الضباط، ومنهم مصطفى كمال صدقى ومجموعته المسماة «الحرس الحديدى»، وكان القصر يحرك هذه المجموعة لارتكاب أعمال إرهابية ضد خصومه السياسيين بحجة أنهم عملاء للاستعمار، وفعلا قام الحرس الحديدى بأكثر من محاولة لاغتيال النحاس باشا[٤].

---

(١) خالد محيى الدين، «والآن أتكلم»، ص ٦٣.

(٢) سيد جاد، «الحرس الحديدى»، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى ١٩٩٣، القاهرة، ص ١٤.

(٣) المصدر السابق، ص ص ٢١-٢٣، وانظر كذلك أحمد حمروش، «قصة ثورة ٢٣ يوليو»، الطبعة الثانية، ص ١١٢.

(٤) خالد محيى الدين، «والآن أتكلم»، ص ٦٤.

تنظيم الإخوان المسلمين

صلة الضباط بالإخوان المسلمين تعود إلى الحرب العالمية الثانية، ولكنها لم تظهر كتيار رئيسى فى مجال الحركة السياسية بالجيش إلا بعد انتهاء الحرب. ولم تكن اتصالات الإخوان مقتصرة على فرد أو أفراد محدودين، وإنما كانت منتشرة مع أكبر عدد متاح لهم من الضباط. وكان للإخوان تنظيم هرمى يقف المرشد على قمته، ولهم تنظيم عسكرى خاص يشرف عليه ضابط مصرى سابق، هو البكباشى محمود لبيب، الذى اتصل بمعظم الضباط الذين جندوا فى الجماعة، هذا إلى جانب تنظيم الجهاز السرى الذى كان يصل إليه الموثوق فيهم، وكان تحت إشراف عبد الرحمن السندى(١).

لقد كان اتصال الإخوان بالضباط عريضًا ومنتشرًا، لم يقتصر على أفراد محدودين، فضباط الطيران كانوا على اتصال بهم منذ عام ١٩٤٢، وقد لعب البكباشى عبد المنعم عبد الرءوف دورًا نشيطًا فى الإخوان المسلمين استمر إلى ما بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢(٢). وانضم إلى الجهاز السرى العسكرى للإخوان النقيبان: عبد المنعم عبد الرءوف، وجمال عبد الناصر حسين، والملازمون الأول: كمال الدين حسين، وسعد حسن توفيق، وخالد محيى الدين، وحسين محمد أحمد حمودة، وصلاح الدين خليفة(٣)، ومجدى حسنين، وأحمد مظهر، وحسين الشافعى(٤)، وأنور السادات، الذى كان على صلة شخصية بحسن البنا، الذى كان أول من أتاح له فرصة التعرف بعزيز المصرى(٥). ومع تدفق الضباط على

---

(١) الأوراق الخاصة للبكباشى عبد المنعم عبد الرءوف، غير منشورة، وانظر كذلك عبد المنعم عبد الرءوف، «مذكراته ـ أرغمت فاروق على التنازل عن العرش»، الزهراء للإعلام العربى، الطبعة الأولى ١٩٨٨، ص ٤١، وانظر خالد محيى الدين، «والآن أتكلم»، ص ٥٥. والبكباشى محمود لبيب من الضباط الوطنيين بالجيش المصرى، تخرج فى الكلية الحربية عام ١٩٢٨، وكان يخدم فى سلاح الهجانة بميناء السلوم مع الملازم صالح حرب (الذى أصبح فيما بعد وزيرًا للدفاع فى مصر عام ١٩٤٣)، وكان محمود لبيب هو المسئول عن الجناح العسكرى فى الإخوان المسلمين.

(٢) الأوراق الخاصة للبكباشى عبد المنعم عبد الرءوف، غير منشورة، وانظر كذلك أحمد حمروش، «قصة ثورة ٢٣ يوليو»، الطبعة الثانية، ص ١١٥.

(٣) عبد المنعم عبد الرءوف، «مذكراته»، ص ص ٤٥-٤٦، وانظر كذلك خالد محيى الدين، و«الآن أتكلم»، ص ص ٤٣-٦٤.

(٤) الأوراق الخاصة للصاغ كمال الدين حسين، غير منشورة.

(٥) أنور السادات، «أسرار الثورة المصرية»، مطابع معتوق، بيروت، بدون تاريخ، ص ٣٦.

تنظيم الإخوان وكثرة عدد الذين ارتبطوا به، فإن كثيرًا منهم لم يجدوا فى الإخوان ما يرضى نزعاتهم الوطنية الإيجابية فى تحقيق أهدافهم الوطنية فى تحقيق الجلاء واستقلال مصر[١].

التنظيمات اليسارية

من المعروف أن التنظيمات اليسارية لم تعاود نشاطها فى مصر بعد ضرب الحزب الشيوعى المصرى عام ١٩٢٤ وحَلِّ تنظيماته، ومطاردة وسجن أعضائه، إلا خلال الحرب العالمية الثانية، بعد الانفراجة السياسية التى صحبت تحالف الاتحاد السوفيتى مع بريطانيا والولايات المتحدة فى حربهم المشتركة ضد محور النازية والفاشية[٢].

وتشكلت عدة تنظيمات جديدة. . . «تنظيم اسكرا»، وهى كلمة روسية تعنى «الشرارة» بالعربية، وكانت واجهتها العلنية دار الأبحاث العلمية. وتنظيم طليعة العمال، وهو تنظيم سرى أصدر مجلة «الفجر الجديد»، وعمل فى أوساط الطلبة والعمال. . وكانت له داران للنشر، هما دار القرن العشرين، ولجنة نشر الثقافة الحديثة. . وكانوا على صلة وثيقة بالشباب الوفدى. وتنظيم الحركة المصرية للتحرر الوطنى، وكان أكثر الحركات الشيوعية ارتباطًا بالواقع، وانتشارًا بين التجمعات الجماهيرية، وكانت له صحيفة «أم درمان» العلنية. وقد حدث اندماج عام ١٩٤٧ بين تنظيم «إسكرا» وتنظيم الحركة المصرية للتحرر الوطنى فى تنظيم سرى باسم تنظيم الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى أو حدتو[٣]. ويقول خالد محيى الدين: إن حدتو قد نجحت فى إقامة تنظيم متكامل داخل القوات المسلحة. . وفى عام ١٩٥٠ كان القاضى أحمد فؤاد قد أصبح مسئولا عن هذا التنظيم. . وقد أكد أن تنظيمه يحترم الدين، لكنه أكد أيضًا أنهم ضد استخدام الدين ستارًا لحركات سياسية، أو لتحقيق أهداف سياسية، ووافقتُه على ذلك[٤].

كانت الأفكار اليسارية التى حرصت هذه التنظيمات على نشرها فى صفوف العمال

(١) أحمد حمروش، «قصة ثورة ٢٣ يوليو»، الطبعة الثانية، ص ص ١١٦-١١٧.

(٢) المصدر السابق، ص ١١٨.

(٣) المصدر السابق، نفس المكان.

(٤) خالد محيى الدين، «والآن أتكلم»، ص ٦٦.

والطلبة والمثقفين قد بدأت تمثل مركزَ جاذبية ملحوظة حتى لعدد من الضباط الذين بهرتهم الأفكار والتنظيمات النارية فى المرحلة السابقة لهزيمة المحور[١].

وقد اتصل عبد اللطيف بغدادى ومجموعة الطيران ـ ضمن اتصالاتهم المتعددة ـ مع (جمعية الرياضة وأوقات الفراغ) التى أسسها حسنى العراقى، أحد الأعضاء السابقين فى الحزب الشيوعى المصرى القديم، ولكنهم لم يستقروا بها، لأنها لم تشبع رغبتهم فى العمل والحركة. كما حدث اتصال بين هذه المجموعة وبين ميكانيكية الطيران، الذين بدأ انتشار الأفكار الماركسية فى الجيش بينهم.. ولكن لم يحدث اندماج تنظيمى نتيجة فروق الرتبة، والاتجاهات الطبقية، والميول الفكرية المتنافرة بين الضباط وضباط الصف[٢].

وكانت الصلة قد بدأت بين (الحركة المصرية للتحرر الوطنى) وبين ضباط الصف المتخرجين فى مدرسة ميكانيكا الطيران، والتى كانت قد فتحت أبوابها كمدرسة جديدة بعد المعاهدة عام ١٩٣٧، ودخلها فى الدفعة الأولى (٩٠) طالبًا حاصلين على شهادات الكفاءة أو البكالوريا أو الفنون والصنايع نظام الخمس سنوات[٣].

وكان التجنيد للتنظيمات اليسارية داخل الجيش المصرى عملاً شديد الصعوبة، بالغَ التعقيد، معرضًا فى ذاته لأخطار العصف به من القوى الرجعية المتربصة بأى نشاط تقدمى، وخاصة فى صفوف الجيش[٤].

وخلال هذه الفترة أمكن خلق نواة من الضباط وضباط الصف اليساريين فى صفوف الجيش، يصدرون منشورات تُلاحق الأحداث وتفسرها، وتنقد ما فيها من أخطاء.. وكانت تصدر بتوقيع (رجال الجيش). ولم يحدث أن تعرضت هذه التنظيمات لكشف السلطة لها ومحاولة العصف بها إلا فى سلاح الطيران، عندما اشتدت موجة المطالبات الاقتصادية وما كشفته من اتجاهات سياسية أدت إلى نفى (٤٠)

---

(١) خالد محيى الدين، «والآن أتكلم»، ص ص ٦٧-٦٨.

(٢) أوراق عبد اللطيف البغدادى، غير منشورة، وانظر كذلك أحمد حمروش، «قصة ثورة ٢٣ يوليو»، الطبعة الثانية، ص ١١٨.

(٣) أحمد حمروش، «قصة ثورة ٢٣ يوليو»، الطبعة الثانية، ص ١١٩.

(٤) المصدر السابق، ص ص ١٢٠-١٢١.

ضابطَ صفٍّ إلى «سيوه». وكانت الأحداث السياسية قد بدأت تأخذ اتجاهًا جديدًا مؤثرًا. كانت له انعكاسات هامة فى صفوف القوى العاملة داخل الجيش[١].

تنظيم الضباط الأحرار (تنظيم جمال عبد الناصر)

يشير كمال الدين رفعت فى مذكراته (غير المنشورة) إلى أن فكرة تنظيم الضباط الأحرار قد نبعت فى عام ١٩٣٨ برئاسة الملازم ثان جمال عبد الناصر حسين، وفى منطقة منقباد على وجه التحديد[٢]، وهو الأمر الذى يتفق مع مذكرات أنور السادات من حيث التقائه بجمال عبد الناصر فى منقباد[٣]، ويشير كمال رفعت إلى المجموعة التى كانت تجمعه مع صلاح الدسوقى، وحسن التهامى، ومراد غالب، وكمال الدين حسين، وطلعت يوسف، وأحمد الرزنامجى[٤].

إن هذه المجموعة كان هدفها الدخول فى معركة مع الملك والاستعمار، وإن الأسلحة كانت تأتيهم من الملازم ثان جمال عبد الناصر، وكانت هذه المجموعة تقوم باغتيال الجنود البريطانيين والاعتداء عليهم، كما يشير أيضًا إلى أن مجموعته التقت بمجموعة أخرى أصغر سِنًّا، وكانت تتكون من ضياء حسنين، وإسماعيل مرزوق، ورءوف أسعد. كما اتصل مجدى حسنين فى هذه الفترة أيضًا بأنور السادات[٥].

خلية جمال عبد الناصر والإخوان المسلمين

فى مطلع عام ١٩٤٤ التقى سبعة ضباط بمنزل عبد المنعم عبد الرءوف بالسيدة زينب، هم اليوزباشيان: جمال عبد الناصر حسين، عبد المنعم عبد الرءوف، والملازمون الأُوَل: كمال الدين حسين، وسعد حسن توفيق، وخالد محيى الدين، وحسين محمد أحمد حمودة، وصلاح الدين خليفة. وحضر هذا الاجتماع الصاغ

(١) المصدر السابق، ص ص ١٢٢-١٢٣.

(٢) وثائق دار المحفوظات العسكرية، وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، غير منشورة، وحدة الأوراق الخاصة، أوراق كمال الدين رفعت ـ مذكراته عن هذه الفترة، ص ص ١٨-٢٥.

(٣) أنور السادات، «البحث عن الذات»، المكتب المصرى الحديث، الطبعة الأولى، أبريل ١٩٨٧، ص ٣٤.

(٤) أوراق كمال الدين رفعت، مذكراته، ص ٢٦، غير منشورة.

(٥) المصدر السابق، نفس المكان.

محمود لبيب (وكيل جماعة الإخوان المسلمين ومسئول الجناح العسكرى فيها)، وكان فى منزلة الوالد بالنسبة للضباط(١).

وتكررت اجتماعات السبعة مرة كل أسبوع فى منزل عبد المنعم عبد الرءوف بالسيدة زينب، وفى منزل جمال عبد الناصر فى منطقة تقاطع شارع أحمد سعيد بشارع الملكة نازلى (شارع رمسيس حالياً)، وفى بيت كمال الدين حسين بالسيدة زينب، وفى بيت خالد محيى الدين بشارع الخليج المصرى بالحلمية، ثم بمنيل الروضة، وفى بيت حسين حمودة بحمامات القبة. وتكررت هذه الاجتماعات أسبوعياً، ولم تنقطع قط طيلة سنوات ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، وانقطعت فقط اعتباراً من مايو سنة ١٩٤٨ بسبب حرب فلسطين(٢).

كانت الخلية الرئيسية فى تنظيم الإخوان المسلمين داخل القوات المسلحة مكونة من هؤلاء الضباط السبعة. و ظلت هذه الخلية تعمل سراً طيلة أربع سنوات وأربعة أشهر، بدءاً من عام ١٩٤٤ حتى ١٥ مايو ١٩٤٨، لضم أكبر عدد ممكن من الضباط إلى صفوف هذا التنظيم السرى. واتسع نطاق هذا التنظيم، وتكونت خلايا جديدة فرعية منبثقة من الخلية الرئيسية، فشكل كل فرد من أفراد الخلية الرئيسية خلية فرعية، وكل خلية فرعية لا تزيد عن سبعة أفراد، على ألاَّ يخطر أى عضو من الخلية الرئيسية باقى الأعضاء بأسماء المنضمين معه فى هذه الخلايا السرية مراعاةً لأمن الحركة(٣).

كان الصاغ محمود لبيب يحضر الاجتماع الأسبوعى للخلية الرئيسية، ويحضر أيضًا الاجتماعات نصف الشهرية للخلايا الفرعية المنبثقة من الخلية الرئيسية. وأصبح بذلك محمود لبيب هو الشخص الوحيد فى هذا التنظيم السرى الذى يعرف جميع المشتركين فيه، وصار هو حلقة الاتصال بين الضباط المنضمين للتنظيم، ليس فى الجيش فقط، بل وفى الطيران أيضًا(٤).

---

(١) وثائق دار المحفوظات العسكرية، وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وحدة الأوراق الخاصة، غير منشورة، الأوراق الخاصة ومذكرات الصاغ حسين محمد أحمد حمودة، غير منشورة.

(٢) أوراق الصاغ حسين حمودة، غير منشورة، وانظر كذلك خالد محيى الدين، «والآن أتكلم»، ص ص ٤٣-٤٤.

(٣) الأوراق الخاصة للصاغ حسين حمودة، غير منشورة.

(٤) المصدر السابق.

كانت علاقة الإخوان المسلمين بهذه المجموعة من الضباط تتسم بالحساسية، ففجأة وجد الإخوان أنفسهم أمام كنز من الضباط المستعدين لعمل أى شىء من أجل الوطن. لكن هؤلاء الضباط لم يكونوا على تلك الدرجة من الولاء للجماعة، فمثلا صلاح خليفة، وحسين حمودة، وعبد المنعم عبد الرءوف كانوا من الإخوان المسلمين قلبًا وقالبًا، أما الآخرون فكانوا مجرد عناصر تبحث عن طريقٍ. ليسوا ضد الإخوان، بل معهم، لكن ليسوا معهم بالكامل، فعبد الناصر مثلاً كان يعتقد أن الإخوان يريدون استغلال هؤلاء الضباط ليكونوا أداة فى أيديهم ويعطوهم مكانة سياسية بوجود نفوذ لهم فى الجيش، لكنهم لن يقدموا شيئًا للقضية الوطنية[1].

وفى أوائل عام ١٩٤٦، وعندما شعرت جماعة الإخوان المسلمين أن جمال عبد الناصر، وخالد محيى الدين، غير راضِيَيْنِ عن العمل داخل جماعة الإخوان، قرر حسن البنا (المرشد العام للإخوان) ضمهما إلى الجهاز السرى للجماعة.. ربما لأنه شعر أنهما الأكثر فعالية وتأثيرًا فى المجموعة العسكرية. وبالفعل اتصل صلاح خليفة بجمال عبد الناصر وخالد محيى الدين وأَخَذَهُما إلى بيت قديم فى حى الدرب الأحمر باتجاه السيدة زينب، وهناك قَابَلا عبد الرحمن السندى، المسئول الأول للجهاز السرى للإخوان فى ذلك الحين، وأدخلوهما إلى غرفة مظلمة تمامًا، واستمعا إلى صوت، ربما هو صوت صالح عشماوي، ووضعا أيديهما على مصحف ومسدس، ورَدَّدَا خلف هذا الصوت يمين الطاعة للمرشد العام فى الخير والشر، وأعلنا بيعتهما التامة الكاملة والشاملة له على كتاب الله وسنة رسوله[2]. إلا أن الصاغ حسين حمودة ذكر فى مذكراته (غير المنشورة) أن الصاغ محمود لبيب طلب من خلية الضباط السبعة ضرورة أخذ العهد وحلف اليمين، إذا أرادت هذه المجموعة العمل مع الإخوان. وبالفعل ذهب الضباط السبعة تحت قيادة صلاح خليفة إلى منزل فى حى الصليبية بجوار سبيل أم عباس، حيث أدخلهم واحدًا بعد واحد لأخذ العهد وحلف اليمين فى حجرة مظلمة. وهكذا تمت البيعة[3]. وبقيام حرب فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨

(١) خالد محيى الدين، «والآن أتكلم»، ص ٤٤، وانظر كذلك أوراق الصاغ حسين حمودة، غير منشورة.

(٢) خالد محيى الدين، «والآن أتكلم»، ص ٤٥.

(٣) وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، الأوراق الخاصة للصاغ حسين حمودة.

توقف نشاط التنظيم السرى للضباط فى الإخوان، واستشهد عدد منهم فى الحرب[١].

كان الجيش فى عام ١٩٤٩ جريحًا ومطعونًا من أثر الهزيمة فى حرب فلسطين.. بالإضافة إلى ضعف تيار العمل السياسى فى تنظيماته الرئيسية، فقد عجز تنظيم الحرس الحديدى عن إيجاد دوافع جديدة للاغتيال، وخاصة أن حادث ٤ فبراير كان قد ضعف أثره بعد نجاح وزارة الوفد فى الانتخابات نجاحًا كبيرًا، معبرًا عن تأييد شعبى جارف.. وهكذا توقفت حركة الحرس الحديدى[٢].

أما الإخوان المسلمون فكانوا قد تعرضوا لحملة إرهاب حكومى شديد بعد اغتيال النقراشى باشا، أبعدت الضباط عن الاتصال بهم، وإنْ كان تنظيمهم قد استمر محتفظًا بكيانه تحت قيادة قائد الجناح عبد المنعم عبد الرءوف. وعاد البكباشى محمد أنور السادات إلى صفوف الجيش من جديد ضابطًا فى سلاح الإشارة، واستطاع قسم الجيش فى «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ـ حدتو» أن ينجو سليمًا من إرهاب الحكومة، لشدة الاهتمام بالأمن، باعتباره السلاح الوحيد الذى يحمى قسم الجيش، فى وقت كان فيه معظم أعضاء القيادة قد ضمتهم أسوار المعتقلات.. وكان المسئول السياسى لهذا القسم هو الصاغ أحمد حمروش، ومسئوله الثقافى أحمد فؤاد وكيل النائب العام فى ذلك الوقت، ورئيس مجلس إدارة بنك مصر فيما بعد[٣].

وفى هذه الفترة كان جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين قد تركا الإخوان المسلمين مع عدد ملحوظ من الضباط. وكانت طبيعة الأمور تفرض على الضباط أن يجتمعوا ويتبادلوا الرأى فى وحداتهم وأسلحتهم. وكان هؤلاء الضباط يمثلون نواة

---

(١) المصدر السابق.

(٢) محمد عبد الفتاح أبو الفضل، «تأملات فى ثورات مصر ـ ٢٣ يوليو ١٩٥٢»، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤، ص ص ٥٥-٥٩، وانظر كذلك صلاح نصر، «مذكراته ـ ثورة ٢٣ يوليو بين المسير والمصير»، الجزء الأول، ص ص ٦٤-٦٦، وأحمد حمروش، «قصة ثورة ٢٣ يوليو»، الطبعة الثانية، ص ١٤٣.

(٣) عبد الرحمن الرافعى، «فى أعقاب ثورة ١٩١٩»، الجزء الثالث، ص ص ٣٦٧-٣٧١، وانظر كذلك أحمد حمروش، «قصة ثورة ٢٣ يولية»، الطبعة الثانية، ص ص ١٤٣-١٤٤.

خرجت من حرب فلسطين وهى غير مرتبطة بتنظيم موحد. . . ولم يكن لهم حديث إلاّ هزيمة الجيش فى فلسطين وأثرها فى نفوسهم[١].

وكان ابتعاد هؤلاء الضباط عن التنظيمات السياسية القائمة فى ذلك الوقت دافعًا لهم على البحث عن أرض مشتركة للقاء بعيدًا عن التعصب والتحجر الفكرى. وقد لعب البكباشى جمال عبد الناصر دورًا رئيسيًا بارزًا فى تجميع الضباط من مختلف الاتجاهات السياسية بطريقة محدودة قبل حرب فلسطين عام ١٩٤٨، ثم توسع فى ذلك خلال عام. . وبذلك نبت التفكير فى تكوين تنظيم من الضباط المهتمين بأمور الوطن والسياسة[٢].

الخلية الأولى للضباط الأحرار (لجنة القيادة أو اللجنة التأسيسية)

عقد الاجتماع الأول للخلية الأولى لتنظيم الضباط الأحرار فى بيت عبد الناصر بكوبرى القبة فى شهر يولية عام ١٩٤٩، وحضره جمال عبد الناصر، وعبد المنعم عبد الرءوف، وكمال الدين حسين، وحسن إبراهيم، وخالد محيى الدين. وبدأ جمال عبد الناصر بالحديث وقال: «أنا معايا عبد الحكيم، وأنتم طبعا عارفينه، لكنه لم يستطع الحضور اليوم. . .»، وتحدث طويلا عن مغزى مقابلته مع إبراهيم عبد الهادى، وكيف أنه أصبح من المحتم علينا أن نفعل شيئًا، وأن ننظم أنفسنا، وقال: «كل واحد منا يشتغل ويحاول يكوّن مجموعة فى سلاحه، وهكذا يمكن أن نصبح قوة منظمة وقادرة على فعل شىء»[٣].

«اتفقنا على أن نلتقى فى اجتماعات متقاربة، واتفقنا على أن يعمل كُلٌّ منا فى

---

(٨٣) أوراق كمال الدين حسين، غير منشورة، مذكرات كتبها كمال الدين حسين عن هذه الفترة، غير منشورة، ص ص ٢٨-٢٩.

(٨٤) أوراق كمال الدين حسين، مذكراته عن هذه الفترة، غير منشورة، ص ص ٣٠-٣٢، وانظر كذلك أحمد حمروش، «قصة ثورة ٢٣ يوليو»، الطبعة الثانية، ص ١٤٤.

(٨٥) أوراق عبد المنعم عبد الرؤوف، غير منشورة، مذكراته عن هذه الحقبة (مقابلات مع الدكتورة هدى عبد الناصر، وكمال الدين حسين، وحسين حمودة، وحسن إبراهيم)، ص ص ٤٥-٤٨، وانظر كذلك أوراق كمال الدين حسين، وخالد محيى الدين يومى ١٧، ١٨ ديسمبر ١٩٨٦، وانظر كذلك أوراق الصاغ حسين حمودة، غير منشورة، مذكراته عن هذه الفترة، ص ص ١٥-١٨.

سلاحه لتجميع عدد من الضباط. وكنا نحن الخمسة موزعين على أسلحة مختلفة: جمال.. مشاة، عبد المنعم عبد الرؤوف.. مشاة، كمال الدين حسين.. مدفعية، حسن إبراهيم.. طيران، خالد محيى الدين.. فرسان. وتحدثنا عن أهمية الحيطة، وتداولنا فى بعض الإجراءات الأمنية البسيطة، والحقيقة أن جهاز أمن الجيش كان بسيطا هو أيضًا، ومن ثَمَّ فقد قمنا بنشاطنا بكمٍّ من الحيطة يتلاءم مع بساطة أجهزة الأمن فى الجيش»(١).

ويذكر خالد محيى الدين: «وكانت اجتماعاتنا فى الخلية الأولى التى أصبحت تسمى «لجنة القيادة» تتم أسبوعيًا، أو كل أسبوعين، وكان كل منا يتحدث ـ دون إفصاح عن الأسماء ـ عن الاتصالات التى قام بها، ومن تَمَّ تجنيده من الضباط، وأحيانًا كنت أحكى لجمال عبد الناصر بشكل منفرد عن اتصالاتى، وعن الضباط الذين قمنا بتجنيدهم فى السلاح. وبعد عدة اجتماعات كان لدينا تنظيم.. وأنا معى فى الفرسان مجموعة لا بأس بها.. وكمال الدين حسين فى المدفعية.. وجمال عبد الناصر فى المشاة.. وحسن إبراهيم فى الطيران»(٢).

«الوحيد الذى لم يضم أحدًا إلى التنظيم هو عبد المنعم عبد الرءوف، فقد كان معنا، لكنه مع الإخوان المسلمين بأكثر مما هو معنا، وكان مجهوده الأساسى مكرسًا لهم وليس لنا، وربما ظل معنا بأمل أن يعيدنا إلى حظيرة الإخوان، أو أن يبقى كرأس حربة داخلنا لصالح الإخوان»(٣).

وبعد هذا الاجتماع مباشرةً التقى خالد محيى الدين بثروت عكاشة، وكان من الفرسان ـ كان منتدبًا لإدارة التدريب الحربى ـ ووافق على الانضمام لتنظيم الضباط الأحرار على الفور، وأحس خالد أن جمال عبد الناصر كان قد أبلغه باجتماعنا.. وبعد ذلك اتصل خالد بعثمان فوزى، وذلك فى الخيالة، وهى تابعة لسلاح الفرسان.. وكان شيوعيًا قديمًا، ووافق على الانضمام لتنظيم الضباط الأحرار ببعض التحفظات. وكان اتصال خالد بعثمان فوزى بداية للتوسع الحقيقى، فقد قام على

(١) خالد محيى الدين، «والآن أتكلم»، ص ٧٧.
(٢) المصدر السابق، ص ٨١.
(٣) المصدر السابق، نفس المكان.

الفور بتجنيد ثلاثة ضباط من سلاح الفرسان: فاروق توفيق، وعفت عبد الحليم، وعثمان الكتبى. . ويذكر خالد أن عثمان فوزى قد تصرف بذكاء وأمانة فى آن واحد، فلم يحاول أن يُدخل إلى التنظيم أيًّا من الضباط الشيوعيين، بل أتى بضباط وطنيين عاديين. وهكذا أصبح عدد الفرسان فى تنظيم الضباط الأحرار ستة ضباط[(١)].

ثم اتصل خالد محيى الدين بجمال منصور من الفرسان ـ كان يعمل مع خالد فى إدارة التدريب الجامعى ـ ووافق على الانضمام مع مجموعته، وعندما عرض خالد محيى الدين موافقة جمال منصور على الانضمام بمجموعته على جمال عبد الناصر رفض وقال: من يريد أن ينضم إلينا كفرد وإلاً ستأتى إلينا المجموعات الأخرى كالحرس الحديدى ويطلبون الوحدة معنا، وتبدأ خلافات داخلية ومشكلات، وننتهى إلى الفشل. وتمكن خالد من إقناع جمال منصور بأن ينضم مع من يشاء لتنظيم الضباط الأحرار، ولكن على أساس فردى. . وانضم جمال منصور إلى مجموعة خالد محيى الدين (خلية خالد) وانضم معه نصير وكفافى من مجموعته القديمة[(٢)].

وتمكن خالد محيى الدين من ضم آمال المرصفى، وسامى ترك. . وعن طريق الأخير تعرف خالد على اثنين من أهم الضباط الذين لعبوا دوراً كبيراً فى بناء تنظيم الضباط الأحرار فى سلاح الفرسان، وهما توفيق عبده إسماعيل، وأحمد إبراهيم حمودة. . وفى ليلة ٢٣ يولية تمكنت الثورة عن طريقهم من السيطرة على الآلاى الأول مدرع فى سلاح الفرسان. وفى فترة وجيزة تمكن خالد محيى الدين ورفاقه من إقامة تنظيم جيد فى سلاح الفرسان، بالرغم من عدم وجود لجنة قيادية فى السلاح، وإنما كان خالد محيى الدين يتصل بالضباط بشكل فردى: جمال منصور ومعه مجموعته، وهو مسئول عنها، عثمان فوزى وهو يتصل بمجموعته. . ومجموعة توفيق

---

(١) وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وحدة الأوراق الخاصة، أوراق مصطفى نصير وجمال منصور، غير منشورة، وانظر كذلك أوراق خالد محيى الدين، «والآن أتكلم»، ص ٧٨.

(٢) مقابلة مع الصاغ (السفير فيما بعد) جمال منصور بمنزله بالمهندسين يوم ٨ ديسمبر ١٩٩٩، وانظر كذلك مقابلة مع اللواء مصطفى نصير بمنزله بالمهندسين يوم ١٢ ديسمبر ١٩٩٩، ومقابلة مع خالد محيى الدين بمنزله بالمهندسين يوم ١٨ ديسمبر ١٩٩٩.

عبده إسماعيل، وأحمد حمودة، وسامى ترك، ثم مجموعة اليساريين من الفرسان: محمود المناسترلى ورفاقه[١].

ظلت علاقة خالد محيى الدين الفردية مع القاضى أحمد فؤاد رئيس تنظيم حدتو لفترة من الوقت، أثمرت عن علاقة منظمة بين «حدتو» وتنظيم «الضباط الأحرار». . فقد عرض أحمد فؤاد فكرة انضمام حدتو لتنظيم الضباط الأحرار، ووافق عبد الناصر، لكنه اشترط أن ينضم الأعضاء فرادى.. أى كأفراد وليس كمجموعة منظمة، وإن هذا الشرط كان شرطًا دائمًا عند عبد الناصر. . فعندما عرض خالد محيى الدين عليه فكرة التوحيد مع مجموعة جمال منصور رفض مسألة التوحد، وأصر على أن ينضم أعضاء المجموعة فرادى إلى التنظيم، وقبل جمال منصور ذلك، كذلك قبل القاضى أحمد فؤاد، أو بالتحديد قبلت «حدتو»[٢].

ويقول خالد محيى الدين: «وبدأ تنظيم الضباط الأحرار يفتح أبوابه للشيوعيين من أعضاء حدتو، وانضم إلينا عدد لا بأس به منهم، ولن أستطيع أن أورد كل الأسماء، ولا حتى أكثرها، فقط سأورد بعضًا منها. . فقد انضم إلينا محمود المناسترلى، والدكتور القويسنى، وصلاح السحرتى، وجمال علام، وآمال المرصفى، واحمد قدرى (رئيس هيئة الآثار فيما بعد)، وغيرهم، أما عثمان فوزى فقد كان أحد مؤسسى «مجموعة الضباط الأحرار» فى سلاح الفرسان، واندمج هؤلاء الضباط فى مجموعات التنظيم، وأسهموا إسهامًا كبيرا فى عملنا، وخاصة فى توزيع المنشورات بالبريد، كذلك أسهمت «حدتو» فيما بعد فى طباعة منشورات «الضباط الأحرار»، كما أسهم ضباطها إسهامًا نشيطًا وفاعلاً معنا ليلة ٢٣ يولية عام ١٩٥٢. واستمرت علاقتى مع أحمد فؤاد، وكان جمال عبد الناصر يلتقى معنا لنتناقش طويلاً فى التطورات السياسية وموقفنا منها. وازداد إعجاب جمال عبد الناصر بأحمد فؤاد، لكنه لم يفكر قط فى الانضمام «لحدتو»، ليس بسبب أية حساسية سياسية، وإنما لأنه لم يكن يريد لمنظمته أن تخضع لأى تأثير من خارجها»[٣].

---

(١) وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وحدة الأوراق الخاصة، أوراق الصاغ توفيق عبده إسماعيل، غير منشورة، وانظر كذلك مقابلة مع خالد محيى الدين بمنزله بالمهندسين يوم ١٨ ديسمبر ١٩٩٩.

(٢) خالد محيى الدين، «والآن أتكلم»، ص ٦٨.

(٣) خالد محيى الدين، «والآن أتكلم»، ص ص ٦٨-٦٩، وانظر كذلك ندوة سمنار كلية البنات جامعة عين شمس لمناقشة مذكرات خالد محيى الدين، مارس ١٩٩٣.

وقد أُطلق على الخلية الأولى للضباط الأحرار اسم «اللجنة التأسيسية»، وتشكلت كما سبقت الإشارة من خمسة ضباط ذوى ميول سياسية مختلفة، مع أنهم بدءوا جميعًا فى ساحة الإخوان المسلمين. ولم يكن قد أُطلق على هذه اللجنة اسم «الضباط الأحرار» بعد، كما أنه لم يكتمل الشكل التنظيمى إلاَّ مع مطلع عام ١٩٥٠، عندما زاد عدد اللجنة التأسيسية بانضمام صلاح سالم، وعبد اللطيف البغدادى، وعبد الحكيم عامر، وأنور السادات، وجمال سالم الذى دخل عليهم الاجتماع فجأة أثناء وجودهم فى منزل شقيقه صلاح سالم(١).

خلاف بين تنظيمين

وفى شهر سبتمبر عام ١٩٤٩ أبلغ البكباشى أركان حرب جمال عبد الناصر قائد تنظيم الضباط الأحرار زميله البكباشى أركان حرب عبد المنعم عبد الرءوف العضو الفعَّال، والرجل الثانى فى تنظيم الإخوان المسلمين، أنه يريد عمل انقلاب، ولا يستطيع تجميع الضباط حول مبادئ جماعة الإخوان المسلمين واتباع الأسلوب المتزمت، وطال الجدال بين القائدين، واستغرق عدة ساعات، وظل كل واحد منهما متمسكًا برأيه. . وقد انتهى النقاش بالاحتكام للفريق عزيز المصرى، الأب الروحى للضباط الوطنيين المصريين، وبعد أن استمع الفريق عزيز المصرى لكلٍّ منهما قال: اعملا معًا لطرد الإنجليز من مصر، ثم تابعا الكفاح لإلغاء النظام الملكى، وإيّاكما والخصام، لأنه يشتت قواكما، وإذا لم تستطيعا العمل معًا فَسِيرا نحو الهدف متوازيين كقضيب السكة الحديد(٢).

قال عبد المنعم لزميله جمال عبد الناصر: إننى سأعمل بهذه النصيحة فى إطار ما تسمح به أوامر قيادة جماعة الإخوان المسلمين. وقال جمال: إن هدفى الأول هو إلغاء النظام الملكى، وقد انضم إلى تنظيم الضباط الأحرار ضباطٌ حُوصروا معى فى الفالوجا، مثل صلاح سالم، ويعمل معنا عبد الحكيم عامر، وخالد محيى الدين.

وذهب عبد المنعم بعد ذلك إلى الصاغ محمود لبيب وأبلغه بما قاله جمال عبد

---

(١) أحمد حمروش، «قصة ثورة ٢٣ يوليو»، الطبعة الثانية، ص ص ١٤٥-١٤٦.

(٢) أوراق البكباشى عبد المنعم عبد الرءوف، «مذكراته ـ أرغمت فاروق على التنازل عن العرش»، ص ص ٦٤-٦٥.

الناصر وعزيز المصرى.. وبعد بضعة أشهر توفى محمود لبيب وحَلَّ محله البكباشى أركان الحرب أبو المكارم عبد الحى بواسطة مكتب الإرشاد، لوجود البكباشى عبد المنعم عبد الرءوف خارج القاهرة، حيث كان يخدم فى فلسطين وسيناء(١).

عبد الناصر يتسلم أسرار التنظيم

يذكر الرائد أركان الحرب حسين حمودة فى مذكراته: أنه فى أواخر عام ١٩٤٩ زار الصاغ محمود لبيب أثناء مرضه، فوجد عنده البكباشى جمال عبد الناصر، وكانت حالة محمود لبيب متأخرة، ولكنه كان صافى الذهن، وقال لنا: إنى سأموت، وسأكتب مذكرة بأسماء الضباط الذين يشملهم تنظيم الإخوان الضباط، والمبالغ المتبقية طرفى من الاشتراكات، وسأسلمها لجمال عبد الناصر، لتستمروا فى تحقيق الرسالة من بعدى. وطلب منى أن نكون يدًا واحدةً، وأن يتعاون جمال عبد الناصر وعبد المنعم عبد الرءوف، ونظرًا لانشغالى بموعد آخر فقد انصرفت وتركت جمال عبد الناصر مع الصاغ محمود لبيب، ولما توفى الأخير شاركتُ فى جنازته، وشارك فيها أيضًا جمال عبد الناصر، وبعد انتهاء الجنازة سألتُ جمال عبد الناصر: هل سلمك المرحوم الصاغ محمود لبيب ورقة الأسماء والنقود؟ فأجابنى جمال عبد الناصر بأنه لم يخرج من بيته يومها إلاَّ ومعه الورقة بالإسماء والنقود(٢).

وذكر حسين حمودة: أنه فى أوائل عام ١٩٥٠ أفهمنى جمال عبد الناصر أنه سيعيد تكوين التنظيم السرى للضباط، وأنه سيتكون من عناصر التنظيم السرى السابق للإخوان المسلمين فى القوات المسلحة، ومن عناصر أخرى من غير الضباط الإخوان، وخاصة الذين قاسموه محنة الفالوجا وغيرهم، ممن يلتمس فيهم صفتى الشجاعة والكتمان. وقال جمال عبد الناصر فى هذه الجلسة: إنه بموت حسن البنا ومحمود لبيب انقطعت صلة الإخوان الضباط بضباط الجيش، وإنه لدواعى الأمن قطع الصلة بعبد الرحمن السندى رئيس الجهاز السرى المدنى للإخوان(١).

---

(١) المصدر السابق، انظر كذلك عبد المنعم عبد الرءوف، مذكراته، ص ص ٦٥-٦٧.

(٢) وثائق دار المحفوظات العسكرية، وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، الأوراق الخاصة للصاغ حسين حمودة، غير منشورة، وانظر كذلك عبد المنعم عبد الرءوف، «مذكراته»، ص ص ٦٦-٦٧.

(٣) المصدر السابق.

اتساع التنظيم

وفى أوائل عام ١٩٥١ اتسع التنظيم بصورة غير متوقعة، الأمر الذى دفع جمال عبد الناصر إلى المطالبة بتوسيع «لجنة القيادة أو اللجنة التأسيسية»، فقد زادت الأعباء، واتسع النشاط، وأصبح التنظيم بحاجة إلى متابعة نشاط مجموعات متعددة فى مناطق كثيرة، وأسلحة مختلفة، واقترح جمال عبد الناصر أن ينضم للجنة القيادة عبد الحكيم عامر. . صديقه القديم، والذى أبلغ الخلية الأولى منذ اجتماعها الأول أنه معها، وأنه لا يُخفى عنه شيئًا(١).

وكان عبد الحكيم عامر فى هذه الفترة أركان حرب فرقة مشاة، وكان هذا الموقع مغريًا، لأهميته فى أى تحرك، كذلك فقد كانت اللجنة تعرفه وتعرف فيه إخلاصه وذكاءه ودهاءه فى آن واحد. ووافقت اللجنة على ضم عبد الحكيم عامر. وبعد ذلك بأسبوعين أو أكثر قليلاً نُقل كمال الدين حسين إلى العريش، واقترح جمال عبد الناصر ضم صلاح سالم إلى «لجنة القيادة» ليواصل العمل بين ضباط المدفعية. ولو أنه كان فى ذلك الحين يعمل بالكلية الحربية. . وقبلت اللجنة ضمه. وفى نفس الوقت طلب حسن إبراهيم ضم عبد اللطيف البغدادى إلى لجنة القيادة، خاصة أنه أقدم منه وله نفوذ سياسى واسع داخل سلاح الطيران، وهو من أوائل الضباط الذين أدُّوا دورًا أساسيًّا فى صفوف الطيران. . ووافقت اللجنة أيضًا(٢).

وبهذا أصبحت «لجنة القيادة» مكونة من ثمانية أفراد، هم: جمال عبد الناصر حسين، وعبد الحكيم عامر، وحسن إبراهيم، وعبد المنعم عبد الرءوف، وصلاح سالم، وعبد اللطيف البغدادى، وكمال الدين حسين، وخالد محيى الدين(٣).

ويقول خالد محيى الدين: لكن العلاقات بدأت تتعثر مع عبد المنعم عبد الرءوف، فقد أخذ يلحُّ علينا بضرورة الالتحاق بجماعة الإخوان المسلمين، وكانت حجته فى

(١) خالد محيى الدين، «والآن أتكلم»، ص ١٠٦.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٦-١٠٧.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠٧، وانظر كذلك عبد اللطيف البغدادى، «مذكراته»، الجزء الأول، ص ٣٣. يوضح البغدادى ان المجموعة الأولى تكونت من ثمانية أفراد قبل نهاية عام ١٩٤٩. وهذا التاريخ غير صحيح، حيث إن هذه المجموعة كانت تسمى لجنة القيادة أو اللجنة التأسيسية، ولم يزد عددها إلى ثمانية أفراد إلا مع مطلع عام ١٩٥١.

ذلك أن حركتنا بحاجة إلى قوة دَفْعٍ من جماعة سياسية قوية تُساندها وتحمى ضباطها فى حالة وقوع أية عمليات قبض أو فصل من الخدمة أو ما إلى ذلك، ورفضنا طلبه بالإجماع، فبدأت علاقته بنا فى التعثر، وانقطع تقريبًا عن حضور اجتماعات «لجنة القيادة»، وساعد على ذلك أنه نُقل إلى غزة[١].

ثم طلب جمال عبد الناصر ضم أنور السادات للحركة لمَا له من خبرة سابقة فى الأنشطة السياسية، فربما نحتاج إليها، وفعلاً تم ضمه إلى الحركة، وإلى «لجنة القيادة». والغريب فى الأمر أن «جمال» أَسَرَّ لى بعد فترة وجيزة أنه يشك فى السادات، وأنه كسول، ولا يقدم للحركة شيئًا، فسألته: لماذا ضممته إذن؟ فأجاب: لأنه مصدر مهم للمعلومات، فهو على علاقة بيوسف رشاد، وبمستر سمسون السكرتير بالسفارة البريطانية، وكان سمسون هذا يمثلَ المخابرات البريطانية فى مصر فى زمن الحرب العالمية الثانية، وكان أنور السادات يعرفه منذ حادث القبض عليه هو وحسن عزت عام ١٩٤٢.. وسألت عبد الناصر: ألا تخشى من السادات؟ فقال: ربنا يستر، بس لازم نبقى صاحيين[٢].

ومع اتساع نشاط الضباط الأحرار كان من الضرورى أن يعيد تنظيم الضباط الأحرار أنفسهم، وشكلوا لجان لمناطق.. القاهرة، رفح، الإسكندرية، وكل لجنة تمثل فيها الأسلحة المختلفة، وفى نفس الوقت كانت هناك لجنة قيادية فى كل سلاح، أى كان هناك محوران للقيادة: لجنة للمنطقة، ولجنة للسلاح[٣].

ويروى خالد محيى الدين قصة انضمام حسين الشافعى للضباط الأحرار.. فيقول: أثناء زيارة لإدارة الجيش قابلتُ «حسين الشافعى»، وكان يعمل بها، وكنت قد تعرفتُ عليه أثناء عملنا مع الإخوان المسلمين، وفتح حسين معى موضوع منشورات «الضباط الأحرار»، وأبدى إعجابه الشديد بها وبشجاعة الذين يصدرونها، ولم أقل له شيئًا، خاصة أنه كان من الضباط الذين يهتمون كثيراً بالانضباط العسكرى، وكان هو أعلى رتبة منى (كنت يوزباشى، فى حين كان هو بكباشى)، وطلبت من جمال أن يفاتحه هو

(١) خالد محيى الدين، «والآن أتكلم»، ص ١٠٧.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٧-١٠٨.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠٨.

أو ثروت عكاشة، وخاصة أن ثروت كان صديقًا لحسين الشافعى، وكان جارًا له فى السكن، وقبل حسين الشافعى الانضمام إلينا، وأبلغه جمال عبد الناصر أننى مسئول مجموعة سلاح الفرسان، ولكننى حرصت طوال علاقتى به على منحه إحساسًا بأنه ذو مكانة خاصة. وهكذا تكونت قيادة سلاح الفرسان من: حسين الشافعى، وثروت عكاشة، وعثمان فوزى، وخالد محيى الدين[1].

ثم اختير حسين الشافعى ليمثل سلاح الفرسان فى لجنة منطقة القاهرة التى كانت تضم جمال عبد الناصر، وزكريا محيى الدين (وكان عبد الناصر قد ضمه إلى الحركة قبل حوالى ثلاثة أشهر)، والطحاوى، ومجدى حسنين، وأمين شاكر، وعلى مطاوع، وحسين الشافعى، وخالد محيى الدين. وفى بعض الأحيان كان حسن إبراهيم يحضر اجتماعات هذه اللجنة. ثم انضم رشاد مهنا إلى لجنة القاهرة بعد إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦، وكان رشاد قد اتصل بعبد الناصر الذى أحس أنه يمتلك تطلعات قيادية، فلم يخبره بوجود «لجنة القيادة»، واكتفى بضمه إلى لجنة القاهرة. . . وكان رشاد مهنا شخصية ذات احترام واسع فى الجيش، وله علاقات واسعة، ومن ثم فقد كان هو وعبد الناصر كُلٌّ منهما يتطلع إلى الآخر فى حذر بالغ، وكان لرشاد مهنا نفوذ فى سلاح المدفعية، ولهذا كان عبد الناصر حريصًا على ضمه إلينا والتعاون معه دون أن يطلعه على مجمل نشاطنا[2].

انتخاب عبد الناصر

وقد تم انتخاب عبد الناصر فى اقتراع سرى لرئاسة اللجنة، وأصبحت هذه اللجنة تمثل القيادة العليا للتنظيم، وطبق عليها مبدأ القيادة الجماعية، أى أن يكون اتخاذ القرار بالتصويت، وأن يصبح نافذًا إذا حصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات، وعلى الأقلية أن تلتزم برأى الأغلبية. وظل جمال عبد الناصر يرأس هذه اللجنة حتى قيام الثورة فى يولية عام ١٩٥٢[3]. إلا أن «خالد محيى الدين» يذكر فى مذكراته:-

(١) مقابلة مع خالد محيى الدين بمنزله بالمهندسين يوم ١٢ ديسمبر عام ١٩٩٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) عبد اللطيف البغدادى، «مذكراته»، الجزء الأول ص ٣٦، وانظر كذلك مقابلة مع عبد اللطيف البغدادى بمنزله بمدينة نصر يوم ١٥ نوفمبر ١٩٨٦.

«وفى الجلسة الأولى للخلية الأولى التى عقدت فى غرفة الصالون فى بيت عبد الناصر بكوبرى القبة فى خريف عام ١٩٤٩، وحتى ليلة ٢٣ يولية عام ١٩٥٢ . . تولى عبد الناصر القيادة دون عناء، ودون قرار منه أو منا . . . كان الأعلى رتبة . . هو «بكباشى» وكنا أقل منه رتبة، أنا كنت «يوزباشى»، وكمال الدين حسين كان «يوزباشى» ولكن أقدم منى، صحيح أن عبد المنعم عبد الرءوف كان أقدم من جمال عبد الناصر، لكن «جمال» كان صاحب الفكرة وصاحب الدعوة، وكان دومًا منذ دخلنا مع جماعة الإخوان المسلمين هو الرافض لفكرة احتوائنا داخل الجماعة، والمدرك لأهمية وجود تنظيم مستقل لنا»(١).

اسم «الضباط الأحرار»

يذكر البكباشى عبد المنعم عبد الرءوف فى مذكراته: «أنه بعد استدعاء البكباشى جمال عبد الناصر لمكتب رئيس الوزراء إبراهيم عبد الهادى فى يونيو ١٩٤٩، وتوجيه الاتهام له بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين وتدريبهم . . لذلك اقترح علينا الصاغ محمود لبيب استبدال اسم تنظيم الإخوان الضباط باسم (الضباط الأحرار) لإبعاد اسم جماعة الإخوان المسلمين المكروهة من الملك والأحزاب العميلة والإنجليز»(٢).

ويذكر اللواء أركان الحرب محمد نجيب ـ أول رئيس لجمهورية مصر بعد ثورة ٢٣ يولية عام ١٩٥٢ ـ أن تنظيم الضباط الأحرار بدأ بعد حرب فلسطين، وأنه أول من أطلق عبارة «الضباط الأحرار» على التنظيم الذى أسسه جمال عبد الناصر(٣).

ويذكر السفير جمال الدين منصور (الصاغ جمال الدين منصور أحد قادة الفرسان فى تنظيم الفرسان): أنه استأجر شقة فى حى الزيتون باسم شقيقه سعد لكى تكون مركزًا للاجتماعات. وفى يوم من شهر أكتوبر ١٩٥٠ كنا مجتمعين فى شقة الزيتون، وكان الحاضرون هم الصحابة سعد عبد الحفيظ، عبد الحميد كفافى، جمال الدين

---

(١) خالد محيى الدين، «والآن أتكلم»، ص ٧٦-٧٧، وانظر كذلك ندوة عُقدت فى كلية بنات عين شمس لمناقشة مذكرات خالد محيى الدين الذى حضرها وأدارها الدكتور يونان لبيب رزق فى مارس عام ١٩٩٣.

(٢) عبد المنعم عبد الرءوف، مذكراته، ص ٤٦.

(٣) محمد نجيب، «مذكراته ـ كنت رئيسًا لمصر»، المكتب المصرى الحديث، الطبعة الثانية عام ١٩٨٤، ص ٩١.

منصور، مصطفى عبد المجيد نصير، ومحمد حلمى إبراهيم، وانضم إلينا خالد محيى الدين، ودار الحديث حول أول منشور بعد النكسة الأولى (حادث عطا الله باشا) وما يجب علينا عمله للظهور بمظهر جديد فى الأسلوب، وضرورة تغيير اسم الحركة من «ضباط الجيش» إلى اسم آخر. وأخذ كل منا يضع اسمًا جديدًا، فمن قال «ضباط الثورة»، ومن قال «ضباط الجيش الأحرار». ثم نطقنا معا أنا وكفافى «الضباط الأحرار»، وكان تعليق أحد الحاضرين «الأحرار الدستوريين» تشبهًا باسم أحد الأحزاب فى ذاك الوقت، وضحكنا جميعًا، ثم انفض الاجتماع بعد أن فوض المجتمعون الأمر لى لكى أُذَيِّلَ المنشور بالاسم الذى أراه مناسبًا، حيث إن المنشور كان قد تم إعداده ولم يبق سوى الاتفاق على الاسم الجديد للحركة. ووضعت فى نهاية المنشور الاسم الجديد: «الضباط الأحرار». هذا الاسم الذى عبر عن وجه الثورة الجديدة. وتحت هذا الاسم سارت الثورة فى مدارها إلى أن تحقق نجاحها فى فجر ٢٣ يولية عام ١٩٥٢، وحينما نجحت الثورة، دنا جمال عبد الناصر من خالد محيى الدين وقال له: إنه أمر يدعو للإعجاب حقًّا، هذا الاسم الذى أطلقه علينا جمال منصور وذَيَّلَ به أول منشور فى حركتنا، يصبح الاسم لأقوى جماعة يتحدث عنها العالم كله الآن[(١)].

المنشور الأول

ظل جمال عبد الناصر مترددًا تجاه مسألة إصدار منشورات، لكنه ـ وإزاء إلحاح خالد محيى الدين عليه ـ وافق، بشرط أن تكون عملية إصدار المنشور مسئولية مجموعة الفرسان. بدأت مجموعة جمال منصور[(٢)] تثير نقاشات حامية حول ضرورة عمل شىء عاجل وسريع.. وتحت إلحاح مجموعة جمال منصور، قررنا إصدار أول منشور لنا، واستطاع جمال منصور أن يدبر لنا علاقة مع موظف بالسكة الحديد اسمه

---

(١) جمال منصور، «فى الثورة والدبلوماسية»، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٩، ص ٤٠-٤١.

(٢) كانت مجموعة جمال منصور تضم عددًا من الضباط، منهم مصطفى نصير، وسعد عبد الحفيظ، وعبد الحميد كفافى، وآخرين.. وقد أصدرت هذه المجموعة قبل انضمام أعضائها إلى الضباط الأحرار عدة منشورات، وانتهى الأمر بالقبض على عدد منهم، وبدأت فى الجيش حملة واسعة لجمع تبرعات لأسر الضباط المعتقلين.

شوقى عزيز، أبدى استعداده لكتابة المنشورات على «الاستنسل»، وقررنا شراء آلة رونيو، وكان ثمنها ٨٠ جنيهًا، قررنا أن نجمعه فيما بيننا. واقترح جمال منصور أن يشتريها صديقه شوقى عزيز باسمه، ووافقنا[١].

وفى ديسمبر عام ١٩٥٠ قرر تنظيم الضباط الأحرار إصدار منشوره الأول، وتولى خالد محيى الدين مسئولية إصداره أمام مجموعة القيادة. . كتب جمال منصور المسودة الأولى للمنشور، وكان عنوانه «نداء وتحذير»، وكانت قضية الأسلحة الفاسدة تشغل كل الأذهان بعد أن تفجرت أخبارها على صفحات الصحف، وكان المنشور يحذر ضباط الجيش من أن يُساقوا إلى حرب أخرى دون استعداد ودون سلاح، أو بأسلحة فاسدة، وحذر المنشور الملك من التدخل لمنع استمرار التحقيق العادل فى قضية الأسلحة الفاسدة، وإلا فإن عرشه سوف يصبح مهددًا. وكان هذا المنشور أول مَنْ هاجم الملك والسلطات العليا بطريقة سافرة، وأعلن تحدى الجيش لتلك السلطات، إذ قال: «وإذا أصرت السلطات العليا على هذا التحدى فسوف نتحداها ونوقفها عند حدها، وسوف نريها سُلْطَتها أين تبدأ وأين تنتهى، بل سوف نعلمها نصوص الدستور واحترام سلطات الشعب التى تتمثل فى ثلاث. . .»[٢]. وقام خالد محيى الدين بتعديل بعض العبارات ثم عرضه على جمال عبد الناصر الذى وافق عليها بتعديلات بسيطة. وكان جمال منصور قد اقترح أن نوقع المنشور باسم «الضباط الأحرار»، ووافق خالد محيى الدين، وكذلك وافق جمال عبد الناصر. وقام بطبع المنشور «شوقى عزيز» على ماكينة الرونيو[٣]. ثم نقلت الماكينة من منزل «شوقى عزيز» إلى منزل «عبد الرحمن عنان»، أحد ضباط سلاح الطيران، ثم منزل حمدى عبيد، أحد ضباط المشاة ووزير الإدارة المحلية فيما بعد، وأخيرًا استقر أمر طباعة المنشورات وتوزيعها بأجهزة الحركة

---

(١) وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢، غير منشورة، مذكرة كتبها أعضاء اللجنة التأسيسية لتنظيم الجيش بتاريخ ١٩٧٦/٧/٧، موجهة إلى اللواء محمد حسن غنيم مساعد وزير الحربية ورئيس اللجنة الفرعية العسكرية لتاريخ ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢، ص ٢٢ - ٢٣.

(٢) وثائق دار المحفوظات المركزية العسكرية للقوات المسلحة، وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة يولية ١٩٥٢، ملف خاص بمنشورات الضباط الأحرار، والمنشور الأول للضباط الأحرار تحت اسم «نداء وتحذير»، بدون تاريخ، وثيقة صادرة من وزارة الحربية والبحرية، رئاسة إدارة الجيش، إدارة المستخدمين، رقم القيد ٦١-١/٤٣٦٢، كوبرى القبة، فى ١٩٥٠/١٢/١٠.

(٣) خالد محيى الدين، «والآن أتكلم»، ص ص ٨٢-٨٣، وانظر كذلك المصدر السابق.

الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو)، وذلك فى مرحلة تالية بعد حريق القاهرة.. وكانت معظم المنشورات تكتب بأقلام خالد محيى الدين، والقاضى أحمد فؤاد، وأحمد حمروش، والبعض كتبه جمال عبد الناصر[١].

ويقول خالد محيى الدين: «كانت الماكينة تعمل بكفاءة.. وكانت ماكينة التنظيم هى أيضًا تعمل بكفاءة، كفافى وجمال منصور اشتريا طوابع البريد والأظرف، وثروت عكاشة أحضر عناوين منازل رئاسات الجيش، ونحن أحضرنا عناوين ضباط الفرسان والآخرون أحضروا عناوين ضباط أسلحتهم، وكتبنا العناوين على الآلة الكاتبة، وأضفنا إليها عناوين بعض السياسيين وعدد من الصحفيين، ثم قصصنا شرائط الورق الصغيرة التى تحمل العناوين، كل عنوان على حدة، والصقناه على ظروف، وقمتُ أنا وجمال منصور بوضع المنشور فى الأظرف، ثم بتوزيعها على العديد من صناديق البريد فى القاهرة»[٢].

وكان لمنشور الضباط الأحرار فعل السحر وسط الضباط.. الكثيرون بدءوا يتدفقون حماسًا ويسألون عن «الضباط الأحرار»، وكانت المناقشات حول المنشور بداية لحملة تجنيد وسط الجيش، والأهم من هذا أنها حددت لضباط تنظيم الضباط الأحرار مواقف العديد من الضباط[٣].

ويذكر خالد محيى الدين: «كل ما طبعناه كان خمسمائة أو ستمائة ورقة فيما أذكر، لكنها سطرت بداية جديدة لعملنا ونشاطنا، بل وأدَّتْ إلى إحالة الفريق حيدر والفريق عثمان المهدى إلى المعاش. وعندما طبعنا المنشور الأول كان عددنا قد وصل إلى حوالى (٤٠) أو (٥٠) ضابطًا، منهم حوالى (١٣) أو (١٤) تحت مسئوليتى فى سلاح الفرسان، لكن المنشور الأول دفع بنا خطوات كبيرة إلى الأمام، وحققنا نفوذًا واسعًا، وعضوية أوسع»[٤].

لقد انزعجت أجهزة الجيش المصرى من هذا المنشور، بل إن هذا المنشور أحدث

---

(١) أحمد حمروش، «قصة ثورة ٢٣ يوليو»، الطبعة الثانية، ص ص ١٤٥ - ١٦٤.

(٢) خالد محيى الدين، «والآن أتكلم»، ص ٨٣.

(٣) المصدر السابق، نفس المكان.

(٤) المصدر السابق، نفس المكان.

دَوِيًّا كبيرًا، حيث قامت رئاسة إدارة الجيش برفع مذكرة إلى حضرة صاحب السعادة رئيس هيئة أركان حرب الجيش تخطره فيها بأنه قد ورد بالبريد منشور مطبوع بعنوان «نداء.. وتحذير» بتذييل الضباط الأحرار يتعلق بموضوع «قضية الأسلحة والذخائر»، وما دار حولها من تحقيقات، ومرسل برسم حضرة البكباشى حسين الشافعى مساعد مدير إدارة المستخدمين العسكريين برئاسة إدارة الجيش - وطيه صورة من هذا المنشور - رجاء النظر[(١)].

وتكشف هذه الوثيقة النقاب عن أن البكباشى حسين الشافعى لم يكن ضمن أعضاء تنظيم الضباط الأحرار حتى ذلك الوقت، وأنه كان ضمن المعجبين بهذا التنظيم ومنشوراته التى يصدرها ويوزعها وسط ضباط الجيش وعلى كبار قادته[(٢)].

ومع هذا النجاح الباهر قررنا أن نصدر المنشور الثانى، وأيضًا كتبه جمال منصور، وأخذته إلى جمال عبد الناصر، ووافق عليه، وكتبه شوقى عزيز وطبعناه، لكن الأمن كان يتربص بنا.. وصدرت التعليمات لأجهزة البريد باحتجاز أية رسائل تحمل عناوين مكتوبة بالآلة الكاتبة وموجهة إلى ضباط الجيش، وبالفعل تم احتجاز معظم الرسائل، ولم يصل منها إلا عدد محدود[(٣)].

وقد علمنا على الفور بذلك، ثروت عكاشة تلقى هذه المعلومة من صهره أحمد أبو الفتح رئيس تحرير «المصرى» وأبلغها لى، كنا نغلى غضبًا، وأحسسنا بروح عاتية من التحدى، كان قد تبقى لدينا حوالى (٥٠) نسخة من المنشور وزعناها على الضباط الذين قاموا بدورهم بتوزيعها فى «الميسات»، وفى دورات المياه فى الوحدات، وفى المكاتب الإدارية، فأحدثت دويًّا هى الأخرى[(٤)].

وهنا كان تنظيم الضباط الأحرار قد بدأ يأخذ شكلاً منفصلاً عن القوة السياسية خارج الجيش.. أى أنه لم يعد تنظيمًا تابعًا للإخوان، أو الشيوعيين، أو الوفديين، أو السراى.. ولكن بعض أعضائه فى اللجنة التأسيسية لم يقطعوا صلاتهم التنظيمية

---

(١) وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة يولية ١٩٥٢، وثيقة برقم ٦١- ٤٣٦٢/١ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥٠.

(٢) مقابلة مع اللواء مصطفى نصير بمنزله بالمهندسين يوم ٥ مايو ١٩٩٨.

(٣) خالد محيى الدين، «والآن أتكلم»، ص ص ٨٢-٨٤.

(٤) ثروت عكاشة، «مذكراتى فى السياسة والثقافة»، الجزء الأول، مكتبة مدبولى، القاهرة، طبعة ١٩٨٧، ص ص ١٢٥-١٢٧، وانظر كذلك خالد محيى الدين، «والآن أتكلم»، ص ٨٤.

القديمة، ولم يُغيروا أفكارهم دفعة واحدة، وإنما أصبح انتماؤهم إلى مجموعة واحدة يشكل جبهة وطنية متحدة[١]. وبعد أن وَجَدَ المنشور الأول صدى كبيراً، توالت المنشورات الأخرى. . كان هناك منشور فى كل مناسبة تمر على البلاد تقريبًا. . فصدر منشور تحت اسم «قَاوِمُوا الطغيان. . ودافِعُوا عن الشعب». ثم منشور «مَنِ الذى يدفع الثمن»؟[٢].

رحلة آلة الرونيو

قرر تنظيم الضباط الأحرار إعادة حساباته، وتم نقل «آلة الرونيو» من بيت شوقى عزيز إلى بيت الضابط عبد الرحمن عنان، الذى رشحه حسن إبراهيم لوضع الآلة فى بيته. . وكان أعزَبَ، ومنضبطًا، وحياته منظمة تنظيمًا دقيقًا، وتقديراته الأمنية عالية. . ومن هنا كان الاختيار جيداً وملائمًا. وبعد فترة اقترح جمال عبد الناصر أن تُنقل الآلة إلى بيت حمدى عبيد، وكان أيضًا أعزب، ولم يكن معروفًا كسياسى، أو حتى مهتمًا بالسياسة، بل كان ضابطًا مرحًا، خفيف الدم، ومن هنا رأى جمال أن بيته لا يثير أية شبهات. وبعد أن تصاعدت حدة الموقف وتزايد الخطر، انتقلت الرونيو مرة أخرى لتتسلمها منظمة الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى «حدتو». . لتعمل عندها، وتطبع عليها منشورات الضباط الأحرار حتى قيام الثورة. . وكان القاضى أحمد فؤاد هو الذى يكتب هذه المنشورات[٣].

وبعد مصادرة الأمن للمنشور الثانى والثالث، تطلب الأمر كتابة العناوين على الأظرف بخط اليد. . وهذه مغامرة كبيرة، وتحدث خالد محيى الدين مع أحمد فؤاد فى هذه المشكلة، وبعد عدة أيام أبلغ أحمد فؤاد «خالد محيى الدين» أن الضباط اليساريين أعضاء «حدتو» الذين انضموا إلى «الضباط الأحرار» يعرضون تطوعهم للقيام بهذه المهمة الخطرة، وهى كتابة العناوين على الأظرف بخط أيديهم، وكان من المتطوعين محمود المناسترلى، وصلاح السحرتى، وأحمد قدرى، وجمال علام، كما تولى هؤلاء أيضًا توزيع الأظرف على صناديق البريد[٤]. وهكذا أمكن للمنشورات أن تنتظم، وأن تتواصل، وأن تصل إلى جموع الضباط.

---

(١) أحمد حمروش، «قصة ثورة ٢٣ يوليو»، الطبعة الثانية، ص ١٤٥.

(٢) وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢، ملف منشورات الضباط الأحرار، غير منشورة.

(٣) خالد محيى الدين، «والآن أتكلم»، ص ٨٤.

(٤) المصدر السابق، ص ٨٥.

ويذكر خالد محيى الدين: «ولأننى كنت أتعامل مع عبد الناصر بأمانة شديدة، فقد أبلغته أن عدداً من الضباط اليساريين يريدون الانضمام إلى مجموعة الفرسان، فوافق على الفور، فقلت له بصراحة إنهم شيوعيون.. فقال: ما يهمش.. ما دام بيدخلوا كأفراد ما فيش مشكلة»(١).

ومع تواصل صدور المنشورات بدأت بعض الشائعات تحاول التهوين من أمرها، وتقول إنها تصدر عن مدنيين من خارج الجيش، وإنه لا وجود لشىء اسمه «الضباط الأحرار»، ولهذا ـ وبعد المنشور الخامس ـ بدأ الضباط الأحرار يفكرون فى حيلة لإقناع الضباط بأن هذه المنشورات تصدر عن زملائهم ومن بين صفوفهم. واهتدوا إلى حل لهذه المشكلة، فكان المنشور من صفحة واحدة، وعلى الصفحة الأخرى أصدرنا نشرة إخبارية سُميت «صوت الضباط الأحرار»، وكانت تحتوى على أخبار من الجيش، أخبار لا يمكن أن يتعرف عليها إلاَّ الضباط، وكانوا ينشرون الخبر ويعلِّقون عليه(٢). فقد جاء فى النشرة الإخبارية التى يصدرها الضباط الأحرار، العدد السابع، بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٥٢، أن «زكى عبد المتعال» وزير المالية أعلن تأجيل كادر الضباط، ومعنى هذا أنَّ الحكومة تجيد فن الرشوة للمحافظة على الأمن، فى حين أنها لا تعطى الحقوق المفروضة. هناك محاولات لتغيير القيادات فى الجيش لصالح القصر، ولكن مهما حدث من تغييرات فإن الجيش لن يتقدم إلا بعد تطهير أذناب الاستعمار، مثل محمد حسن (الخادم الخاص للملك فاروق)، وحلمى حسين (سائق الملك)، المقربين من الملك فاروق.. إن هناك معلومات موثوق فيها تبين الجهات والأسماء التى دبرت حريق القاهرة(٣). ثم جاء منشور «المناسبة السعيدة» بمناسبة ميلاد «ولى العهد»، إذ إن الملك فاروقًا أنجب «صبيـًّـا» من الملكة ناريمان وأسماه أحمد فؤاد. وبهذه المناسبة أراد كبار الضباط الاحتفال بهذا الحدث العظيم.. تقربًا للملك، فصدرت التعليمات إلى ضباط

---

(١) المصدر السابق، نفس المكان.

(٢) المصدر السابق، ص ٩٢.

(٣) وثائق وزارة الدفاع، غير منشورة، دار المحفوظات المركزية العسكرية للقوات المسلحة، وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، مذكرة صادرة من رئاسة إدارة الجيش إلى رئيس هيئة أركان حرب الجيش برقم ٧١-١/٤٤٨٢ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٥ تشتمل على منشور صادر من الضباط الأحرار، وعلى صفحته الأخرى نشرة إخبارية يصدرها الضباط الأحرار بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٢، العدد السابع.

الجيش للمشاركة بالمال لشراء هدية قيمة إلى الملك فاروق بمناسبة ميلاد ولى العهد، ورفض كثير من الضباط المساهمة فى شراء الهدية. وقد جاء المنشور صريحًا ومعارضًا لصرف أى أموال فى هذه المناسبة، سواء أكانت أموالاً يتم جمعها من الضباط لشراء هدية للملك، أو الأموال التى ستُصرف على العرض العسكرى ذى الأعلام المزركشة، والأضواء ليلاً على الطائرات الحربية. وكان لهذا المنشور رد فعله السريع، فتم إعادة الأموال التى سبق جمعها من الضباط، كما تم إلغاء العرض العسكرى المزعوم(١).

وعندما بدأ تساؤل الضباط عن البرنامج الذى يرتبطون به... أُعدت الأهداف الستة وصدرت فى منشور.. أعدها أحمد فؤاد وخالد محيى الدين.. ووافق عليها جمال عبد الناصر(٢). وكان منشور «هدية العيد» الذى تم نشره فى يونيو ١٩٥٢ وجاء فيه أن الهدية للضباط بمناسبة العيد هى الخلاص من الفساد السائد فى البلاد. وكان هذا المنشور آخر منشور صدر باسم الضباط الأحرار قبل قيام الثورة(٣).

لقد أصبح اسم «الضباط الأحرار» يتردد فى الجيش همسًا أحيانًا، وعلانية أحيانًا أخرى، كما أن القوى السياسية المختلفة وبعض الصحفيين أخذوا علمًا به.. حتى المخابرات الحربية والبوليس السياسى كانا يعلمان بوجود هذا التنظيم الوليد(٤).

ولكن أجهزة الأمن ـ سواء فى الجيش أو الداخلية ـ كانت محدودة العدد والعدة.. كان ضباط المخابرات الحربية (١٥) ضابطًا، جُند بعضهم فى الضباط الأحرار، أو كانوا على صلة هامشية بهم، مثل عبد المنعم النجار، مدير المعلومات الذى أصبح سفيرًا فى باريس والعراق بعد الثورة، ومساعده سعد توفيق، وإسماعيل فريد، الذى أصبح سكرتيرًا عسكريًّا لمحمد نجيب، ثم محافظًا للدقهلية فيما بعد(٥).

وكان ضباط القسم المخصوص بالداخلية لا يتجاوزون (٢٤) ضابطًا، ولكن لم يكن يدخل فى اختصاصهم العمل داخل الجيش إلاَّ عن طريق المخابرات الحربية.

---

(١) وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ملف منشورات، منشور المناسبة السعيدة، غير منشور.
(٢) أحمد حمروش، «قصة ثورة ٢٣ يوليو»، الطبعة الثانية، ص ١٤٧.
(٣) وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وحدة الأوراق الخاصة، غير منشورة، تقرير جمال منصور إلى رئيس اللجنة الفرعية العسكرية لكتابة تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بتاريخ ١٩٧٦/٧/١٢.
(٤) أحمد حمروش، «قصة ثورة ٢٣ يوليو»، الطبعة الثانية، ص ١٤٧.
(٥) المصدر السابق، نفس المكان.

كانت قبضة أجهزة الأمن لينة، وقدرتها على النفاذ إلى أسرار الجيش محدودة، لأنهم لم يكونوا قد استخدموا بعد نظام العمالة لرجال الجيش، وشراء ضمائر البعض بمبالغ ومكافآت متنوعة. ويقول البكباشى عبد المنعم النجار: إن وزارة الداخلية قد اتصلت بالمخابرات الحربية للحصول على معلومات عن الضباط الأحرار، وإنهم حاولوا الكشف عن عناصرهم وخططهم دون استخدام (وسائل قذرة). . وإن المخابرات الأمريكية والإنجليزية كانت لهما خلايا خاصة بهما ضد النشاط الشيوعى بالذات. . . وقد أكد هذه الحقيقة «الماجور ساتسوم» المسئول فى البوليس السياسى المصرى، ثم ضابط أمن السفارة البريطانية بالقاهرة بعد خروج الضباط الإنجليز جميعًا من البوليس المصرى(١).

ومع ذلك لم يُعتقل أى ضابط من الضباط الأحرار، فى الوقت الذى كانوا فيه يزدادون عددًا ووعيًا. ولم يكن فى سياسة الوزارة الوفدية ما يثير الضباط الأحرار ضدها، ولم يكن عداء الإخوان التقليدى للوفد ذا تأثير فى اتجاهات الضباط الأحرار. . بل إن جمال عبد الناصر كان ذا ميول وفدية واضحة. . أمضى ساعات طويلة فى منزل أحمد حمروش بالإسكندرية قبل ٢٣ يولية يدافع عن الوفد فى مناقشة حضرها مجموعة من الضباط الأحرار، منهم البكباشى صلاح مصطفى، والبكباشى عبد الحليم الأعسر. . لأنه لم يكن فى سياسة الوفد فى ذلك الوقت ما يثير الضباط أو يجنح بهم إلى تيار المعارضة، برغم أن الوفد لم تكن له فى الجيش أى شعبية، نظرًا للظروف التاريخية التى أبعدت الوفد عن جهاز الجيش(٢).

وهكذا شاركت كل التنظيمات السرية داخل القوات المسلحة المصرية خلال الفترة من عام ١٩٣٦ وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى بناء القاعدة الثورية فى الجيش المصرى. كما أن كل هذه التنظيمات بضباطها الوطنيين قد دخلوا وشاركوا فى تنظيم الضباط الأحرار الذى قاده جمال عبد الناصر بمهارة فائقة، حيث استطاع أن ينظم المجموعات والتنظيمات المختلفة باتجاهاتها السياسية المتنافرة ويؤلفها فى تنظيم واحد،

---

(١) مقابلة مع البكباشى عبد المنعم النجار بمنزله بالدقى يوم ١٨ نوفمبر ١٩٩٣.

(٢) أحمد حمروش، «قصة ثورة ٢٣ يوليو»، الطبعة الثانية، ص ص ١٤٧-١٤٩. والبكباشى صلاح مصطفى عُين بعد قيام الثورة مُلحقًا عسكريًا فى عمان، واستشهد بطرد متفجر وصله من إسرائيل. والبكباشى عبد الحليم الأعسر عين بعد الثورة أركان حرب منطقة الإسكندرية.

ألا وهو «تنظيم الضباط الأحرار»، وامسك بخيوطها جميعها وبدأ يحركها فى اتجاه تحقيق هدف واحد.. وقد ساعد على ذلك رتبته الكبيرة، وتفرغه الكامل للحركة الوطنية داخل الجيش، فلم يكن لديه أى اهتمامات أو هوايات خاصة يصرف فيها جزءاً من وقته، ولكنه كان يركز كل جهوده فى سبيل تنظيم الحركة، ومن هنا استطاع أن يتولى قيادة التنظيمات المختلفة التى أصر إنْ رغبت الانضمام إلى تنظيم الضباط الأحرار أن ينضم أفرادها فُرَادَى وليس كتنظيمات، كى لا يكون لها سطوة أو سيطرة على قيادة تنظيم الضباط الأحرار.

❁ ❁ ❁

المصادر

أولا: الوثائق

(أ) الوثائق غير المنشورة:

١- العربية:

* وثائق وزارة الحربية والبحرية، دار المحفوظات المركزية العسكرية، ملف رقم (٥١٨) خاص بالبعثة البريطانية.
* وثائق وزارة الدفاع، دار المحفوظات المركزية العسكرية، وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ملف خاص بتقارير عن الجيش المصرى.
* وثائق وزارة الدفاع، دار المحفوظات المركزية العسكرية، وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وحدة الأوراق الخاصة. (تم ذكر أصحاب هذه الأوراق فى هوامش الدراسة).
* وثائق وزارة الدفاع، دار المحفوظات العسكرية، وثائق لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ملف خاص بمنشورات الضباط الأحرار خلال الفترة من ١٩٤٥ إلى ٢٢ يوليو ١٩٥٢ (تم ذكر أسماء المنشورات فى هوامش الدراسة).

(ب) الوثائق المنشورة:

١- العربية:

* وثائق مجلس الوزراء ـ الأمانة العامة، «العيد المئوى لمجلس الوزراء ١٨٧٨-١٩٧٨»، طبعة خاصة.
* وثائق مجلس الوزراء - «النظارات والوزارات المصرية، ١٩٧٨-١٩٥٣»، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٦٩.
* وثائق وزارة الخارجية المصرية، الكتاب الأبيض، «القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٥»، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٥.

* وثائق وزارة الدفاع المصرية ـ الأمانة العامة، «السجل التاريخى لوزارة الدفاع»، طبعة إدارة المساحة العسكرية ١٩٨٢.

* مصلحة الاستعلامات، «الثورة فى ١١ عامًا»، القاهرة ١٩٦٣.

٢- الأجنبية:

- Public Record Office: F.O.407 / 21. Enclosure in No 931, Extract from the observer of July 23, 1882.

ثانيا: المذكرات الشخصية والأوراق الخاصة

(أ) المذكرات غير المنشورة:

* حسين محمد أحمد حمودة، الأوراق الشخصية.
* سيد جاد، الأوراق الشخصية.
* عبد العزيز على، الأوراق الشخصية.
* عبد اللطيف البغدادى، الأوراق الشخصية.
* عبد المنعم عبد الرءوف، الأوراق الشخصية.
* فتحى رضوان، الأوراق الشخصية.
* كمال الدين حسين، الأوراق الشخصية.
* كمال الدين رفعت، الأوراق الشخصية.
* مصطفى عبد المجيد نصير، الأوراق الشخصية.

(ب) المذكرات المنشورة:

* أنور السادات، «قصة الثورة كاملة»، كتاب الهلال، العدد ٧٥، يونيو ١٩٧٥.
* أنور السادات، «أسرار الثورة المصرية»، مطابع معتوق، بيروت، بدون تاريخ.
* أنور السادات، «البحث عن الذات»، المكتب المصرى الحديث، الطبعة الأولى، أبريل ١٩٧٨.
* ثروت عكاشة، «مذكراتى فى السياسة والثقافة»، الجزء الأول، مكتبة مدبولى، القاهرة، طبعة ١٩٨٧.
* جمال منصور، «فى الثورة والدبلوماسية»، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٩.

* حسين محمد أحمد حمودة، «أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين»، الزهراء للإعلام العربى، الطبعة الرابعة، القاهرة ١٩٩٤.

* خالد محيى الدين، «والآن أتكلم»، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٢.

* سيد جاد، «الحرس الحديدى»، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٣.

* صلاح نصر، «مذكراته ـ ثورة ٢٣ يوليو بين المسير والمصير»، الجزء الأول، مطبوعات مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر، القاهرة ١٩٦٨.

* عبد اللطيف البغدادى، «مذكراته»، الجزء الأول، المكتب المصرى الحديث، القاهرة ١٩٧٧.

* عبد اللطيف البغدادى، «مذكراته»، الجزء الثانى، المكتب المصرى الحديث، القاهرة ١٩٧٧.

* عبد المنعم عبد الرءوف، «مذكراته ـ أرغمت فاروق على التنازل عن العرش»، الزهراء للإعلام العربى، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٨.

* فتحى رضوان، «٧٢ شهراً مع عبد الناصر»، كتاب الحرية فى الطبعة الأولى ١٩٨٥، دار الحرية للصحافة العامة والطباعة والنشر.

* محمد إبراهيم كامل، «مذكراته ـ السلام الضائع فى اتفاقيات كامب ديفيد»، دار تهامة، المملكة العربية السعودية، طبعة ١٩٨٢.

* محمد عبد الفتاح أبو الفضل، «تأملات فى ثورات مصر ـ ٢٣ يوليه ١٩٥٢»، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤.

* محمد نجيب، «كلمتى للتاريخ»، دار الكتاب النموذجى، القاهرة ١٩٧٥.

* محمد نجيب، «مذكراته ـ كنت رئيساً لمصر»، المكتب المصرى الحديث، الطبعة الثانية عام ١٩٨٤.

* مصطفى عبد الحميد نصير، عبد الحميد كفافى، سعد عبد الحفيظ، جمال منصور، «ثورة يوليو والحقيقة الغائبة»، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٠١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧.

ثالثاً: المقابلات الشخصية

* أمين هويدى، مقابلات بمنزله بالحى الثانى بمصر الجديدة عام ١٩٨٦، ١٩٩٩، ٢٠٠٠.
* جمال منصور، مقابلات بمنزله بالمهندسين عام ١٩٩٨.
* حسن إبراهيم، مقابلات بمنزله بالدقى عام ١٩٨٥، ١٩٩٣.
* حسين الشافعى، مقابلات بمنزله بالدقي عام ١٩٨٦، ١٩٩٩، ٢٠٠٠.
* حسين حموده، مقابلات بمنزله بحدائق القبة عام ١٩٩٢.
* خالد محيى الدين، مقابلات بمنزله بالمهندسين عام ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠.
* عبد اللطيف البغدادى، مقابلات بمنزله بمدينة نصر عام ١٩٨٥، ١٩٩٦.
* على بليغ صبرى، مقابلات بمنزله بشارع نهرو بمصر الجديدة عام ١٩٨٦، ١٩٨٩.
* كمال الدين حسين، مقابلات بمنزله بالدقى عام ١٩٩٨.
* محمد فوزى، مقابلات بمنزله بالحى الثانى بمصر الجديدة عام ١٩٨٦، ١٩٨٧، ٢٠٠٠.
* محمد نجيب، مقابلات بمنزله بالمرج عام ١٩٧٩.
* مصطفى عبد المجيد نصير، مقابلات بمنزله بالمهندسين عام ١٩٩٩، ٢٠٠٠
* هدى جمال عبد الناصر، مقابلات بمكتبها بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة يوم ١٥ يناير ٢٠٠٠.

رابعاً: المراجع

* إبراهيم صقر وآخرون، «ثورة ٢٣ يوليو: قضايا الحاضر وتحديات المستقبل»، دار المستقبل العربى، الطبعة الأولى ١٩٨٧.
* أحمد بهاء الدين، «فاروق.. ملكًا»، روزاليوسف ١٩٥٣.
* أحمد حمروش، «قصة ثورة ٢٣ يوليو»، الجزء الأول، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة ١٩٧٧.
* أحمد عطية الله، «ليلة ٢٣ يوليه»، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٩٨٢.
* أحمد عطية الله، «قاموس الثورة المصرية ١٩٥٤»، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى ١٩٥٤.

* أحمد فريد على، «العلاقات المصرية الإنجليزية وأثرها فى تطور الحركة الوطنية فى مصر»، رسالة دكتوراه غير منشورة ـ جامعة القاهرة، كلية الآداب ـ قسم التاريخ ١٩٦١.

* إلياس الأيوبى، «تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل باشا ١٨٦٣-١٨٧٩»، المجلد الثانى، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٢٣.

* إليعازر بعيرى، «ضباط الجيش فى السياسة والمجتمع العربى»، ترجمة بدر الرفاعى، سيناء للنشر، مسلسل رقم (١)، الطبعة الأولى ١٩٩٠.

* أمين سعيد، «الثورة»، دار إحياء الكتب العربية ١٩٥٩.

* تيودور روتشتين، «المسألة المصرية»، ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران، القاهرة، بدون تاريخ.

* جمال حماد، «٢٢ يوليو أطول يوم فى تاريخ مصر»، كتاب الهلال، العدد ٣٨٨، ابريل ١٩٨٣.

* جورج يانج، «تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل»، ترجمة على أحمد شكرى، المطبعة الرحمانية، القاهرة سنة ١٩٣٤.

* حمدى لطفى، «كتاب الهلال عن ثورة ١٩٥٢ ـ ثوار يوليو الوجه الآخر»، العدد ٣١٩ - يوليو ١٩٧٧.

* حمدى لطفى، «أنور السادات ـ قصة إيمان بالعسكرية المصرية»، كتاب الهلال، العدد ٢٥٩، يوليه ١٩٧٢.

* رفعت سيد أحمد، «ثورة الجنرال جمال عبد الناصر»، دار الهلال للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٣.

* ر.ل - كارانجيا، «كيف نجح عبد الناصر»، ترجمة خيرى حماد، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة ١٩٦٤.

* سليم خليل النقاش، «مصر للمصريين»، الجزء الرابع، مطبعة جريدة المحروسة بالإسكندرية سنة ١٨٨٤.

* ضياء الدين بيبرس، «الأسرار الشخصية لجمال عبد الناصر»، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٧٦.

* طارق حبيب، «ملفات ثورة يوليو»، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٧.
* عادل ثابت، «فاروق الأول الملك الذى غدر به الجميع»، الطبعة الثالثة ١٩٨٩، دار أخبار اليوم.
* عادل حمودة، «الملك أحمد فؤاد الثانى»، سفنكس للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٩١.
* عبد التواب عبد الحى، «نسر مصر عبد المنعم رياض حيًا وشهيدًا»، دار الهلال، بدون تاريخ.
* عبد الرحمن الرافعى، «فى أعقاب الثورة المصرية ـ ثورة ١٩١٩»، الجزء الأول، كتاب الشعب، دار مطابع الشعب، القاهرة ١٩٥٩.
* عبد الرحمن الرافعى، «مقدمات ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢»، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية ١٩٦٤.
* عبد الرحمن الرافعى، «ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ـ تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢-١٩٥٩»، الطبعة الثانية، دار المعارف ١٩٨٩.
* عبد العظيم رمضان، «الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٢-١٩٣٦»، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧.
* عبد المنعم إبراهيم الجميعى، «الثورة العربية»، دار الكتاب الجامعى، ١٩٨٢.
* عبد المنعم شميس، «الثورة العربية الكبرى ـ ٢٣ يوليو»، الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٣.
* لمعى المطيعى، «هؤلاء هم رجال يوليو»، مكتبة مدبولى ١٩٨٩.
* مارسيل كولومب، «تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠»، ترجمة زهير الشايب، القاهرة ١٩٨٢.
* محسن محمد، «سقوط النظام فى ٤ أيام»، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٩٩٢.
* محمد الجوادى، «مذكرات الضباط الأحرار»، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٩٩٦.
* محمد أنيس وآخر، «ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية»، دار النهضة العربية، ١٩٦٩.

* محمد فؤاد شكرى، «مصر والسودان - تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر»، دار المعارف، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٦٣.
* محمود فوزى، «الضباط الأحرار يتحدثون»، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٩٠.
* وفيق عبد العزيز فهمى، «قضية الجلاء وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢»، الدار القومية للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

الاتصالات بين حزب الأمة السوداني وإسرائيل
١٩٤٨-١٩٥٨

د. محمد عبد الوهاب سيد أحمد

قسم التاريخ ـ كلية الآداب

جامعة عين شمس

الاتصالات بين حزب الأمة السودانى وإسرائيل (١٩٤٨-١٩٥٨)

مقدمة

يحاول الباحث فى بحثه هذا أن يتتبع خيوط الوجود الإسرائيلى فى السودان فى فترة الخمسينيات، والذى تركز فى البداية على النشاط التجارى وبعض الامتيازات الأخرى، وفى هذه الفترة شهد السودان العديد من التحولات على الساحة الداخلية، فمن حُكم ثنائى إلى فترة انتقالية ثم إلى الاستقلال. كما شهدت هذه الفترة صراعات داخلية بين أحزابه من الساعين إلى الاستقلال التام تحت مظلة القوى الغربية، وبين الدَّاعين إلى الارتباط بمصر ـ بصورة مرحلية ـ لأهداف تكتيكية، وبين هذا وذاك يتبلور الصراع الذى أفرز اندفاع التيار الأول إلى السعى إلى التقارب مع إسرائيل من خلال الدبلوماسية التحتية Covert Diplomacy، وربما كان ذلك بهدف تكتيكى أيضًا. ولكن المشكلة التى لا ينتبه إليها كثيرون أن إسرائيل تستفيد من كل شىء بما يخدم مصالحها، مدركةً أن كل الأخطاء التى يقع فيها قادة المنطقة لابد أن تتحول لصالحها. وقد نجحت فى هذا، وبدأت تطرح فكرة إقامة تكتل جديد فى المنطقة تشارك فيه السودان (حزب الأمة) تعميقًا لسابق العلاقات والاتصالات.

وفى دراستنا هذه فإننا اعتمدنا بصفة أساسية على الوثائق البريطانية، خاصة وزارة الخارجية البريطانية F.O المودعة بـ (PRO)، وكذا أوراق وزارة الخارجية الأمريكية State Dept. Papers، والمودعة بالأرشيف القومى فى واشنطن، وكذا المطبوع منها، بالإضافة إلى أوراق هيئة أركان الحرب الأمريكية (JC.S)، وأوراق مجلس الأمن القومى الأمريكى (NSC)، وكذا أوراق أيزنهاور (Eisenhower papers) المودعة

بمكتبة D.E.E Library، وكذا أوراق الساسة والزعماء، المطبوع منها وغير المطبوع، مع بعض المصادر والمراجع التى تتعلق بموضوع البحث.

هذا، ويحاول الباحث أن يتوخى الدقة فى عرض الموضوع لشدة حساسيته، ساعيًا إلى إبراز الأسباب والدوافع التى دفعت بحزب الأمة فى الخمسينيات إلى الإقدام على هذه الخطوات، مدركين أن الميكيافيلية لعبت دورًا فى تحريكهم للأخذ بهذه السياسة التى بدأت إسرائيل تجنى ثمارها، وبدأنا نحن نلعق مرارتها حتى يومنا هذا.

❁ ❁ ❁

الاهتمامات الإسرائيلية فى السودان قبيل الاستقلال

حاول بعض الباحثين تقسيم علاقة إسرائيل مع دول القارة الإفريقية وتطورها إلى مراحل:

فمنهم من يرى أن المرحلة الأولى قد اقتصرت على الفترة من ١٩٤٨-١٩٥٧، وهى فى نظرهم مقصورة على بعض الدول، مثل ليبيريا، وإثيوبيا، وكذا كينيا، ونيجيريا[(١)]. ذلك أن إسرائيل قد حددت منذ البداية، وطبقًا لما ورد فى كتابات ساستها وتصريحات قادتها، «إنه من وجهة نظر إسرائيل فإن وجودها فى إفريقيا وآسيا لا غنى عنه»[(٢)]. وقد وضح هذا فيما ذكرته جولدا مائير فى مذكراتها[(٣)]. ولكن إذا كنا قبلنا بهذا المفهوم من حيث التقسيم الزمنى، فإنه يجب علينا أن نشير إلى أن هذه الرغبة لم تكن مقصورة على هذه الدول، فإسرائيل طموحاتها أكبر من هذا، وتطلعاتها تخطت الحدود، وهدفها لم يكن إفريقيا السوداء بالمعنى المتعارف عليه جغرافيًا، ولكن بما يشمل بلدًا يتميز بحمل السمات العربية والإفريقية مكانيًا وإثنوغرافيًا، فهى منذ نشأتها كانت تسعى إلى القفز فوق الحاجز العربى إلى البلاد الإفريقية، للهجوم على هذا الحاجز من الخلف بقصد تهديده، وإرغامه على الصلح والتعامل معها، معتمدة فى هذا على دور الجاليات اليهودية فى الدول الإفريقية، وكذا بعض العناصر من سكان هذه البلاد،

(١) محبات إمام الشرابى: الوجود الإسرائيلى والعربى فى إفريقيا، ص ٤٩.

(2) Eban, An Auto Biography, P.94.

وذلك نقلاً عن تصريح ويزمان إلى الرئيس الأمريكى ترومان فى نوفمبر، ١٩٤٩.

(٣) جولدا مائير: حياتى، ترجمة بهجت حيدر، دار المسيرة، بيروت ١٩٨٨، ص ص ٢٣٨ و ٢٣٩.

للسيطرة على مقدرات الأمور، إمَّا من خلال رءوس أموالهم، وإمَّا من خلال الدفع بهؤلاء إلى الحصول على جنسيات هذه الدول، كما حدث بالنسبة لليهود فى السودان(١) وغيرها، حتى يذوبوا فى كيان هذه المجتمعات ويسيطروا عليها، محققين بذلك قول أحد مخططى سياستهم: «الالتحام بين يهود الداخل ويهود الخارج لتحقيق مصالح وأمن إسرائيل»(٢).

وقد وضح هذا كمثال فى الرسالة التى حملها الإنجليز إلى أقطاب حزب الأمة السودانى فى ٢٦ يوليو ١٩٥٤، ذاكرين فيها أن الجانب الإسرائيلى له اهتمامان:

أولهما: التجارة مع السودان.

وثانيهما: أن يكون هنالك نوع من العلاقة بينهم وبين دولة عربية(٣)، مخترقين بذلك ما فُرض عليهم من حصار وعزلة فى المنطقة.

وهنا يبرز سؤال: هل هذا الاهتمام قد أتى من فراغ؟ أم له جذورٌ وخلفية؟ وهنا نتساءل مرة أخرى: ما هو حجم هذه الخلفية؟ ومتى بدأت؟ وكيف سارت ونمت؟ وهل ارتبطت بأحداث السودان الداخلية والخارجية؟ أو أنها قد أتت تحت إلحاح الرغبة الإسرائيلية فى اختراق الحصار العربى؟ أو أن قضية الصراع على السلطة فى داخل السودان ورغبة بعض الساسة فى الاحتفاظ بها وعدم التنازل عنها هى المحرك لهذا التوجه؟ أو أن الخوف من الانضواء والانزواء دفع بتيار معين أراد التمسك بأهداب السلطة إلى السعى نحو التقارب مع إسرائيل، محققين لها أهدافها القريبة والبعيدة؟ هذه المجموعة من التساؤلات سوف نحاول الإجابة عنها من خلال تتبع تطور هذه العلاقة وهذا الوجود من خلال هذا البحث. وهنا يظهر سؤال آخر: هل أدى هذا إلى ظهور ما يُعرف بنظرية الحزام الإفريقى African Tier، أو الحزام الجنوبى southern Tier الذى ضم بين أعضائه دولة عربية إفريقية، بالإضافة إلى الدول الإفريقية

(1) F.O 371 / 108361 Secret from The Office of The UK Trade Commissioners Khartoum To F.O. August 6-1954.

وتؤكد المصادر البريطانية إن اليهود تمكنوا من الحصول على الجنسية السودانية بسهولة.

(٢) محبات الشرابى: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٦ و ٢٧.

(3) F. O. 371 / 108361 Secret from The F.O. to UK Trade Commissioners in khartoum 26-7-1954.

الأخرى؟ وما موقف الدول الغربية منه فى فترة الحرب الباردة، خاصة أن هذا التكتل كان مقدرًا له أن يكون تحت هيمنة إسرائيل، فى فترة كان الصراع العربى الإسرائيلى محتدمًا، والسلام كان بعيد المنال؟

التجارة والتسهيلات بين السودان وإسرائيل

ولكن إذا ألقينا الضوء على المصالح الإسرائيلية فى السودان نجدها ـ طبقًا للوثائق والدراسات ـ ترتكز على العلاقات التجارية التى بين إسرائيل والسودان منذ فترة باكرة، ربما قبل إعلان قيام الدولة فى مايو ١٩٤٨، فقد قَدَّمَ وفد السودان مذكرة بعنوان «مآسى الإنجليز فى السودان» يؤكد فيها أنه منذ نشوب الحرب العالمية الثانية أصبحت كميات هائلة من مواشى السودان وأغنامه تُصَدَّر إلى فلسطين(١). وإذا كنا قد استثنينا فترة الحرب، باعتبار أن البلدين كانا يخضعان لسيد واحد، فهل انقطع هذا الخط؟ الإجابة نجدها واضحة فى الوثائق البريطانية التى أوردت تقريرًا من السفارة الإسرائيلية إلى الخارجية البريطانية بعنوان «الصادرات السودانية إلى إسرائيل» "Imports To Israel From Sudan" يتضمن الحقائق الآتية(٢):

السنة	قيمة الصادرات السودانية	
١٩٤٩	بلغت نسبة الصادرات السودانية	٥٤٠,٠٠٠ جنيه استرلينى
١٩٥٠		٧٢٦,٠٠٠ جنيه استرلينى
١٩٥١		٦٩٧,٠٠٠ جنيه استرلينى
١٩٥٢		٣٤٣,٠٠٠ جنيه استرلينى
١٩٥٣		٨,٠٠٠ جنية أسترلينى

وقد أكد هذا تقرير المفوض التجارى فى السودان إلى جازيت Mr. Gazit الدبلوماسى الإسرائيلى بأن حجم التجارة بين البلدين (السودان وإسرائيل) أصبح بصورة مكثفة، وأنه يسير فى اتجاه واحد، معظمه يتركز على تصدير الماشية من

(١) وفد السودان: مآسى الإنجليز فى السودان، ص ص ٧٧ و ٧٨، «تجارة الماشية»

(2) F.O 371/ 108405 from Embassy of Israel to F.O. March 12-1954

السودان إلى إسرائيل، مما دفع إسرائيل إلى التفكير فى فتح قنصلية أو مكتب بعثة تجارية لترعى مصالحها المتزايدة بالخرطوم[١]. ولقد أدى هذا النشاط والتوسع فى حجم التجارة بين البلدين إلى إثارة العديد من التساؤلات من جانب الحكومة المصرية، التى تعد نظريًا شريكًا لإنجلترا فى إدارة السودان، وترى فى هذا خرقًا لقوانين المقاطعة العربية ضد إسرائيل - والتى صدرت فى فترة سابقة - فقدم إبراهيم فرج باشا وزير شئون السودان فى آخر حكومة للوفد العديد من الأسئلة إلى الحاكم العام البريطانى عن المدى الذى وصل إليه حجم التجارة بين إسرائيل والسودان، خاصة فى مجال تجارة الماشية والسمسم وبذرة القطن، والتى بلغت قيمتها ٥٠,٠٠٠ جنيه استرلينى[٢] طبقًا للتقديرات المصرية.

وحاول الحاكم العام البريطانى أن يبرر ذلك بأن القائم بهذه العمليات أفراد وليس جهات حكومية مسئولة[٣]، حتى يتجنب اللوم من الجانب المصرى الذى اعتبر أن ما يحدث لا يتماشى مع سياسة حكومته التى كانت فى حالة حرب مع إسرائيل.

ولكن إذا كان القائمون بهذا العمل أفرادًا فمن هم هؤلاء الأفراد؟[٤]

أثبتت الدراسات أن أغلبية زعماء القبائل ورجالات الإدارات والشيوخ الدينيين هم فى الواقع كبار الرعاة، وكبار تجار المواشى من أعضاء حزب الأمة، الذى كان مؤسسه هو السيد عبد الرحمن المهدى الذي يمتلك قرابة ٥٠ ألف فدان فى جزيرة آبا ويزرعها قطنًا، كما كان يمتلك العديد من معاصر الزيوت والسمسم، مما جعل John Hylop صاحب كتاب Sudan Story يُطلق عليه أقوى رجل فى إفريقيا[٥]. ربما فسر لنا هذا

(1) F.O 371 / 108405 - 119322 from Mr. Morris to F.O. March 10-1954.

(٢) إبراهيم فرج: ذكرياتى السياسية، الوثيقة الثالثة، ص ص ١٩٧ و١٩٨.

(٣) إبراهيم فرج: المصدر السابق، ص ١٩٧، اجتماع ٢٤ مايو ١٩٥١.

ولمزيد من التفاصيل يرجع إلى محضر اجتماع إبراهيم فرج مع الحاكم العام فى الوثائق البريطانية:

- F.O 361 / 90153 from khartoum to F.O. Record by HIE G.G. of Interview with Ibrahim Farag Pasha, May 23-1951, Top Secret.

(٤) زكى البحيرى: التطور الاقتصادى والاجتماعى فى السودان من الأزمة العالمية حتى الاستقلال ١٩٣٠-١٩٥٦، ص ص ١٩٣ و ١٩٤.

(١٣) زكى البحيرى: المرجع نفسه، ص ص ١٠٦-١١٠، ص ص ٣٧٤ و ٣٧٥.

- حسن أحمد إبراهيم: الإمام عبد الرحمن المهدى، جامعة الأحفاد، أم درمان ١٩٩٨، ص ١١٨-١٢٣.

الكثير من الأمور التى وردت بين ثنايا السطور[١]. فإذا تركنا جانب التجارة فإن هنالك جانبًا آخر لا يمكن إغفاله، لقد وضح أن إسرائيل منذ قيامها قد حصلت على تسهيلات جوية عبر الأراضى السودانية، فقد سمحت بذلك إدارة السودان، وذلك طبقًا لما ورد فى محضر اجتماعات «إبراهيم فرج باشا» مع «هاو» الحاكم العام البريطانى، بأن هنالك خطوطًا جوية تربط بين البلدين، كالخط الذى يسير من جنوب إفريقيا إلى إسرائيل مارا بالخرطوم، والخط من إريتريا إلى السودان، ومن الخرطوم إلى اللد[٢]. وهو ما أكدته أيضًا الوثائق البريطانية[٣]، ورغمًا عن هذا فإن الإحصائيات قد أشارت إلى أن حجم التجارة بين السودان وإسرائيل قد هبط من ٣٤٣ ألف جنيه استرلينى فى عام ١٩٥٢ إلى ٨ آلاف جنيه استرلينى فى عام ١٩٥٣[٤]. وربما يكون مرجع هذا ما حدث من تغيير داخلى فى مصر، خاصة مع قيام حكومة الثورة، التى كانت تسعى إلى أن تمتد قوانين المقاطعة العربية ضد إسرائيل إلى السودان كنوع من التضييق والضغط عليها، ورغبةً فى إثبات الحس القومى العربى لدى النظام الحاكم الجديد فى مصر، أو ربما تحت ضغط المفاوضات المصرية ـ البريطانية، ورغبة الجانب المصرى فى استعراض قدرته على استخدام كل الأوراق أمام المفاوض البريطانى.

وقد أثار هذا التراجع موجة من القلق لدى الجانب الإسرائيلى، مما دفع الإنجليز إلى محاولة تخفيفه والتقليل من أهميته، مؤكدين للإسرائيليين أنهم لن يشجعوا حكومة السودان على فرض المقاطعة[٥] «إن أمكن. . .»!

(١) هنا ليس مجال لتكرار ما سبق من دراسات عن حزب الأمة السودانى، ولمزيد من التفاصيل يرجع إلى حمدنا الله مصطفى حسن: حزب الأمة السودانى، القاهرة، وكذا زكى البحيرى: مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٩٨ و ٤٩٩، وكذا انظر حسن أحمد إبراهيم: الإمام عبد الرحمن المهدى، جامعة الأحفاد، أم درمان ١٩٩٨م، ومحسن محمد: مصر والسودان، الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية ـ دار الشروق ـ القاهرة ١٩٩٤.

(٢) إبراهيم فرج: المصدر نفسه، الوثيقة الثالثة، ص ص ١٩٦ و ١٩٧.

(3) F.O 371 / 108405 - 119323 from Mr. Morris to F.O. March 10-1953.

ارجع إلى الفقرة العاشرة فى المذكرة السابق ذكرها.

(Sudan Israeli Interests in The Trade Relations, March 10-1954)

(4) Ibid

(٥) انظر المصور العدد ١٤٨٢، ٦ مارس ١٩٥٣، نص حديث حسين ذو الفقار صبرى (ما هو واجب السودان ومصر بعد الاتفاق).

- F.O 371 / 10805 from Mr. Morris to F.O. March 10-1954

ورغمًا عن هذا فقد حاول الإنجليز التوضيح لإسرائيل بأن سلطات الحاكم العام الدستورية لا تمكنه القيام بهذا العمل.

الأوضاع الداخلية فى السودان وظهور قوى مناوئة لحزب الأمة

وإذا كنا قد أبرزنا سابقًا بصورة موجزة نمو المصالح الإسرائيلية فى السودان، والتى تركزت فى مجال التجارة والتسهيلات الجوية، فمن الواجب علينا أن نلقى - ولو بنظرة سريعة - على ساحة العمل السياسى فى السودان لنعرف من هم أصحاب المصلحة الحقيقية من وراء استمرار ونمو هذه المصالح فى تلك الفترة بالذات.

كان من الواضح أن الساحة السياسية فى السودان قد شهدت قيام العديد من الأحزاب السياسية منذ عام ١٩٤٥، بعضها كان يدعو إلى الارتباط بمصر[١]، والآخر - مثل حزب الأمة - يدعو للاستقلال عنها، ملخصًا برنامجه فى كلمة واحدة «السودان للسودانيين»[٢]، موضحًا هذا فى أكثر من مناسبة[٣]. ومن المعروف أن الدعوة للاستقلال تمثل فى كل بلد الشرف والبطولة والإخلاص، ولكن نجد العكس هنا، فإن دعاة الاستقلال فى هذه البلد رماهم كثيرون بكل نقيصة، متهمين إياهم بالعمالة للاستعمار الأجنبى، فقد قامت هذه الحركة تحت الرعاية البريطانية التى لم تكن تؤمن بحق هذا الشعب في الحرية والاستقلال بقدر إيمانها بضرورة استخدام الحركة لوأد طموح مصر وتطلعاتها فى مد نفوذها إلى الجنوب[٤]. لقد كانت قيادة هذا الحزب تحدوها الرغبة فى ملك السودان، ويكون السيد عبد الرحمن المهدى ملكًا عليه[٥]، يحركه فى هذا عامل الثروة والجاه. ومن الناحية الاجتماعية فإن الحزب قد ضم بين صفوفه أصحاب الملكيات الواسعة، والثروات الكبيرة، ومن ناحية الوظيفة أو الثقافة

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر محسن محمد: مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٣-٣٥، كذا حمدنا الله مصطفى حسن: مرجع سبق ذكره..

(٢) نوال عبد العزيز راضى: دراسات فى تاريخ العلاقات المصرية - السودانية ١٩٥٤-١٩٥٦، دار الأنصار - القاهرة ١٩٨٢، حمدنا الله مصطفى حسن: المرجع نفسه، عبد الفتاح أبو الفضل: كنت نائبا لرئيس المخابرات، سلسلة كتاب الحرية، الطبعة الأولى، أبريل ١٩٨٦، ص ١٧٣.

(٣) محسن محمد: نفسه، ص ص ١٠-١٣، مصطفى كمال عبد العزيز: الأحزاب السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الإفريقية ١٩٩٣، ص ص ٨٠ و ٨١، وانظر جمهورية مصر والسودان، ص ١١٥.

(٤) مصطفى كمال عبد العزيز: الأحزاب السودانية، ص ٣٤.

(٥) محسن محمد: مرجع سبق ذكره، ص ٤٠، الصادق المهدى: جهاد فى سبيل الاستقلال، ص ١٢٧، زكى البحيرى، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٩.

فقد ضم العديد منهم[١]، ومن حيث التمثيل فى المجالس النيابية فقد كانَ للحزب فى الجمعية التشريعية - فى عام ١٩٤٨ - ٢٦ عضواً، وفى المجالس التنفيذية ثلاثة من الوزراء[٢]. كل هذا جعل قادة الحزب يرون أن الاستقلال سوف يحقق طموحاتهم، آملين فى مساندة الإنجليز لهم، إلا أن هذه الطموحات سرعان ما اصطدمت بواقع التوازنات فى لعبة العمل السياسى فى السودان وفى خارجه. لقد حدثت تغيرات عى الساحة، وكان على إنجلترا ألا تلقى بالبيض كله فى سلة واحدة، ومن هذا المنطلق سعى الإنجليز إلى البحث عن وجوه جديدة تكون مقبولة من غالبية الشعب، لا يعرف عنها سابق الارتباط بإنجلترا، ولكن يمكنها أن تنفذ سياساتها دون حرج. وإمعانًا فى هذا فإن الإنجليز بدأوا فى تنفيذ سياسة جديدة تركزت عى عدة محاور:

أولها: إشعار حزب الأمة بالضآلة، وأنه لم يعد يمثل فى الحياة السياسية السودانية إلا نفسه[٣].

ثانيها: إشعار حزب الأمة دائمًا بأن مصيره مرتبط برضاء بريطانيا عنه[٤].

ثالثها: البحث عن قوى جديدة تتناسب مع المرحلة الجديدة.

ومن هذا المنطلق فإن بريطانيا لم تجد غضاضة فى الدفع بعناصر جديدة تختلف من حيث التركيبة الاجتماعية والفكرية عن حزب الأمة، ولكنها تحقق الأهداف نفسها، ففى ديسمبر ١٩٥١ ظهر «الحزب الجمهورى الاشتراكى»، وتولى منصب سكرتيره العام إبراهيم البدرى، وكان قد عمل طويلاً فى الجنوب موظفًا فى حكومة السودان، وكان بطبيعته يكره نفوذ رجال الدين وأصحاب الإقطاعيات الكبيرة، وخاصة السيد عبد

(١) حسن أحمد إبراهيم: الإمام عبد الرحمن المهدى، ص ص١١٨-١٢٣، ص ص١٣٩-١٥٢ (الملحق - رجال حول الإمام، للأستاذ يوسف البدرى).

(٢) محسن محمد: مرجع سابق، ص ص ٣٨ و ٣٩.

(٣) أمين التوم: ذكريات ومواقف فى طريق الحركة الوطنية السودانية، الخرطوم ١٩٨٧، ص ص ٨٠، ٨١، (فيذكر أن مستر آلن قد سألهم. . . . . . . «أنتم تمثلون مَنْ فى السودان؟» قلنا نمثل الأغلبية الساحقة. . . فقال إن حزب الأمة لايمثل الآن شيئًا فى السودان)، انظر كذلك:

- NARG 59 641 / 8414 15 From Cairo to Sec. of State, April 2-1951.

(٤) محسن محمد: مرجع سابق، ص ٣٩، التصويت على قضية الحكم الذاتى، كيف استطاع الحاكم العام تفويت الفرصة عليهم فى الموافقة على جلسة ٥ ديسمبر ١٩٥٠.

الرحمن المهدى - وأمثاله - لأنهم يريدون إقامة نظام ملكى، وأن يكون المهدى ملكًا على السودان، ومن هنا كان البدرى يريد الحكم الذاتى، ثم الاستقلال وإقامة جمهورية سودانية[١].

وبنظرة إلى تركيبة الحزب الجمهورى وأعضائه، فإننا نجد أنهم من النظار والعُمَد وكبار الموظفين وأصحاب المصالح المنضوين تحت لواء الحكومة[٢]، من العناصر التى استفادت من نعمة الاحتلال أكثر من غيرهم. فإذا كان صحيحًا أن الإنجليز قد وقفوا إلى جانب هذا الحزب كورقة ضغط على حزب الأمة كما يعتقد البعض[٣] - كنوع من المناورة السياسية - فإن هؤلاء وجدوا فرصتهم فى التطلع إلى كرسى الحكم، والتى لم يكن لها أن تُتاح إذا ظلت العلاقات كسابق عهدها بين جماعة حزب الأمة والإنجليز.

لقد أحس حزب الأمة بالخيانة والإحباط، فهاجم الإنجليز، لأنهم أوحوا بقيام الحزب الجديد[٤] على حد اعتقادهم. ويعلل الصادق المهدى قطب حزب الأمة تغيُّر موقف الإنجليز منهم «بأنهم أحسوا بأن تعاوننا معهم سيقف عند حد، فأنشئوا الحزب الجمهورى الاشتراكى»[٥]. ومن هذا المنطلق لم يتوانَ حزب الأمة فى تنظيم حملات دعائية صحفية هاجم فيها الإنجليز وأطماعهم فى السودان، وكذا الحزب الجمهورى الاشتراكى، متهمين إياه بالعمالة، وقامت وفود من حزب الأمة بزيارات للمناطق المختلفة لهذا الغرض[٦]. فإذا تحركنا فى الإطار المحلى وساحة العمل الداخلى إلى إطار ساحة الجار الأقرب والمؤثر فى الأحداث الداخلية والخارجية فقد نجد أن حزب الأمة قد بدأ يعيد حساباته من جديد، فإذا كان الإنجليز قد أيدوا حزبًا ليس طائفيًا ويعارض الملكية، فقد أخذ حزب الأمة على عاتقه أن يمد جسوره مع الحكومة المصرية القائمة

(١) محسن محمد: مرجع سابق، ص٤١.

(٢) مصطفى كمال: مرجع سابق، ص ص ٤٨ و ٤٩.

(٣) محمد على الطيب: الحركة الوطنية فى السودان من ١٩٣٦-١٩٥٦، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس ١٩٨٣، ص٨١، وإبراهيم محمد حاج موسى: التجربة الديمقراطية وتطور نظام الحكم فى السودان، الخرطوم ١٩٧٠، ص١٥٦.

(٤) محسن محمد: مرجع سابق، ص ٤١، ص ص ٧٦ و ٧٧.

(٥) الصادق المهدى: الجهاد فى سبيل الاستقلال، الخرطوم ١٩٦٥، ص ٤٨.

(٦) أمين التوم: ذكريات ومواقف فى طريق الحركة الوطنية السودانية ١٩١٤-١٩٦٩، الخرطوم ١٩٨٧، ص٧٩.

فى أوائل ١٩٥٢ قبل الثورة[١]، أملاً أن يكون هذا هو المخرج له من ازمته[٢]، حيث قد يجد تفهمًا من نظام يرتكز فى أساسه على طبقة من كبار المـُلاّك فى الحكم، لا تختلف من حيث التركيبة والانتماء الاجتماعى عنهم، وكان هدفها السعى إلى حل الأزمة مع السودان، حتى تكون مخرجًا لها فى حل أزمتها مع بريطانيا، غير أن الريح تأتى بما لا تشتهى السفن، فقد وقعت أحداث ثورة يوليو ١٩٥٢، ووضح منذ البداية أن النظام الجديد يسعى إلى إلغاء الملكية[٣]، والتخلص من كل تبعاتها وتبعات النظام القديم، ففى ١٥ يناير ١٩٥٣ - أى بعد ستة أشهر من وقوع الثورة - تم اعتقال رشاد مهنا الوصىّ على العرش، واعتُقل معه عدد من الضباط، وفى اليوم التالى حُلّت الأحزاب المصرية وأُنشئ بدلاً منها هيئة التحرير[٤]، وهذا فى ذاته لا يعطى أملاً للآخرين، فإذا كانت الأحزاب قد حُلّت فى مصر فهل يبقى عليها فى السودان لو اتحد البلدان؟ وهل يسمح للمهدى أو لغيره بحمل التاج ولقب الملك.

لقد أخذت الأمور تسير فى تيار معاكس لحزب الأمة، فالحكومة المصرية قد أصدرت قانون الإصلاح الزراعى فى التاسع من سبتمبر ١٩٥٢[٥]، ما كان يعنى إنهاءً سياسيًا واجتماعيًا لطبقة الساسة القدامى من أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة.

فإذا كان هذا قد وقع بمصر، فهل سوف ينطبق على السودان فى حالة اتحاد البلدين؟ وما هو أثر هذا على أصحاب الملكيات الكبيرة من الساسة السودانيين الذين كان ينتمى معظمهم إلى حزب الأمة؟[٦]. حقيقةً أن هذا لم يطرح آنَ ذاك، وربما يكون سبب ذلك هو وجود محمد نجيب على رأس الحكم فى مصر، «وهو الذى ولد ونشأ

(١) محسن محمد: مرجع سابق، ص ص ٤١ و ٤٢.

(2) Worburg Gabriel: Egypt and The Sudan Studies in History and Politics, P. 24.

تم هذا فى عهد الهلالى باشا، وكذا انظر:

- Mahgoub M. Ahmed: Democracy on Trial, London, 1974, P. 50.

(3) NARG 84 350 / Egypt No. 1414 Dec. 11 - 1952 to Sec. From Cairo.

وكذا انظر: -Lacouture: Egypt in Transation, P.171

(٤) أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو، ص ٢٧٥.

وكذا: - NARG 59 611 / 7418 - 2753 From Cairo to Dept. of State, Aug. 27-1953

(5) Sayed Ahmed M. : Nasser and American Foreign Policy, London 1989, P. 41

(٦) زكى البحيرى: مرجع سابق، ص ص ٣٧٤ و٣٧٥، وكذا انظر ص ص ٤٥٦ و٤٥٧، فهل كانت ستتكرر تجربة محمد على بسوريا، ويفعل العسكريون ما فعله محمد على مع الشوام من تطبيق قوانين مصر عليهم؟

بالسودان، وله علاقات شخصية بكل مواطن سودانى، وعنده معرفة تامة بأحوال البلاد(١)، مما أعطاهم نوعًا من الثقة فى المستقبل»(٢). غير أن تطور الأحداث فى مصر سار بسرعة شديدة نتيجة للصراعات بين الأجنحة المختلفة داخل نظام الحكم، مما أسفر عن إقصاء محمد نجيب عن الحكم، فأصاب المهدىَّ اكتئاب، وأصدر حزب الأمة بيانًا فى ٢٥ فبراير ١٩٥٤ ردًا على إبعاد نجيب طالب فيه:

١- أن يقصر السودانيون الطريق على أنفسهم ويتفقوا على حق تقرير المصير بالنسبة لهم.

٢- أن يعلن البرلمان السودانى استقلال السودان الفورى(٣).

وفى بيان صادر عن قيادة حزب الأمة فى فترة لاحقة، أعلن زعيم الحزب «أن هذا درس للسودانيين المطالبين بالارتباط بمصر»(٤).

لقد زاد اهتزاز صورة العسكر فى نظر السودانيين عامة، وحزب الأمة خاصة(٥). لقد ارتكب المصريون - على حد قول روبرتسون، آخر سكرتير إدارى بريطانى فى السودان - «أكبر الأخطاء فى الوقت المناسب»(٦). فإذا كان إبعاد نجيب سببًا فى تباعد حزب الأمة وغيره عن مصر والبحث عن بدائل، فإن أوضاعًا أخرى داخلية أسهمت فى زرع بذور الشك وعدم الثقة بين الطرفين، وكان من أهمها: ما حل بجماعة الإخوان المسلمين من محاكمات وتنكيل، وقد كانت ذات صلة وثيقة بحزب الأمة، حتى إن «حمروش» - أحد الضباط الأحرار - يقول عنهم: «إنهم كانوا يفرخون فى

(1) Mahgoub M. Ahmed: Op.cit, P. 49

(٢) انظر: خالد محيى الدين: الآن أتكلم، يقول خالد فى مذكراته «كان محمد نجيب يمتلك نفوذًا وسط السودانيين فى فترة كانت مصر تتطلع فيها لقبول مبدأ الوحدة معها»، انظر أيضًا: أحمد حمروش: عبد الناصر والعرب، ج٣، ص ص٣٠٢-٣٠٧، ويذكر محسن محمد فى كتابه: مصر والسودان فى ص٥٧ عن ريتشز المفوض التجارى البريطانى فى الخرطوم إلى لندن، يصف مشاعر حزب الأمة إزاء محمد نجيب فيقول: «أعضاء حزب الأمة بشكل عام يشعرون مع أغلبية السودانيين بالإعجاب بل بالحب للواء نجيب... وسيكون التعاون مع نظامه بشكل ودى ومشرف».

(٣) جريدة الأمة، ٢٧ فبراير ١٩٥٤.

(4) F.O 371 / JE 1042/2 from khartoum to F.O. UK Trade Commissiners NOV. 15- 1954 Reaction to G. Naguib's dismissal

(٥) أحمد حمروش: عبد الناصر والعرب، ص ص ٣١٣ و ٣١٤.

(٦) محسن محمد: مرجع سابق، ص٢٥٧، وانظر ص٢٠٨ عن ردود أفعال حزب الأمة والتقارير البريطانية الواردة فى هذا الصدد.

أحضان حزب الأمة»(١). ولم ينتبه أعضاء مجلس قيادة الثورة فى مصر إلى أن حزب الأمة قد وُلد ونشأ فى كنف الأنصار، كامتداد طبيعى للمهدية(٢)، مما جعلهم فى السودان ينظرون إلى ما حدث ليس على أنه مرتبط بأمور داخلية بحتة فى لعبة الصراع على السلطة فى مصر، بل يمسهم كطائفة دينية عميقة الجذور فى المجتمعات العربية والإسلامية. لقد فقد صانع القرار فى مصر مصداقيته فى أعين السودانيين عامة، وجماعة حزب الأمة خاصة، لعدم فهمه للشخصية السودانية، والسودانيون لم يعودوا يطيقون لعبة المحاور التى حاولها الجانب المصرى بضرب فريق على حساب آخر(٣). ومما زاد الأمور سوءًا بالنسبة لجماعة حزب الأمة هو ما استجد على ساحة العمل الداخلى، مما زاد من إحباطهم وتباعدهم، وجعل حزب الأمة يتشكك فى كل المحيطين به، مندفعًا إلى قوى جديدة، لعل فى تأييدها له السبيل إلى العودة إلى الأضواء التى تعودها منذ ظهور الحركة المهدية فى القرن التاسع عشر.

والحاصل أن الانتخابات البرلمانية التى أجريت فى نوفمبر وديسمبر ١٩٥٣ جاءت مُخيبة لآمال حزب الأمة، فقد حقق الاتحاديون انتصارًا ساحقًا بفوزهم بـ ٥٠ مقعدًا فى مجلس النواب من مجموع ٩٧، و٣١ مقعدًا فى مجلس الشيوخ من مجموع ٥٠(٤).

الحــــزب	الشيـــوخ	النـواب
الاتحاديون	معين ١٠ + ٢١ منتخب	٥٠
الأمــــة	معين ٤ + ٤ منتخب	٢٣
الجمهورى الاشتراكى	معين ١ + ١ منتخب	٣

(١) أحمد حمروش: عبد الناصر والعرب، ص٣١٤.

(٢) حمدنا الله مصطفى حسن: مرجع سابق، ص ٤٣، ومصطفى كمال عبد العزيز: مرجع سابق، ص ٣٩، ومحسن محمد: مرجع سابق، ص٢٠٣، ونوال عبد العزيز: مرجع سابق، ص ١٢٩.

(٣) مصطفى كمال: مرجع سابق، ص١٩٤، نقلا عن تقرير عن السودان مرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر حول عودة اللواء صالح حرب من السودان ١٩٥٥/٨/٢٤، حاولت السلطات المصرية التقارب مع الأنصار لضرب الختمية.

(4) El Baghit Ahmed: The Political Role of the Sudanese Nationalist Unionist Party. (NUP) Nov. 1952-1958, PP 37-38, MA thesies.

وكذا انظر: -P.M.Holt, The History of Sudan, P. 161.

كانت الجمعية التشريعية التى شُكلت فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ تتكون من ٧٩ عضواً، ٦٥ منتخبون، والباقى معينون، كان لحزب الأمة فيها ٢٦ عضواً.

لقد كانت صدمة غير متوقعة، نتج عنها أن أصبح حزب الأمة يقود المعارضة فى البرلمان، «وهو دور لم يتعوده من قبل»، على حد قول المؤرخ الإنجليزى P.M. Holt[١]. فقد تولى إسماعيل الأزهرى رئاسة الوزارة فى ٩ يناير ١٩٥٤، وتولى محجوب زعامة المعارضة[٢]. فاندفع حزب الأمة فى مهاجمة بريطانيا بمرارة وعنف، فقد وصفها المهدى بأنها دولة استعمارية تضع مصالحها فوق كل اعتبار، وأنها جعلت قضية السودان محلاً للمساومة مع مصر[٣]. وكان هذا الإحباط والتخبط مرجعه إلى تكتيك جماعة حزب الأمة قبل هذه الانتخابات، والذى ارتكز على عدة محاور:

أولها: السعى لكسب أنصار الختمية بعقد صفقة غير معلنة معهم، يتنازل فيها حزب الأمة عن رغبته فى قيام ملكية وتأييده لقيام جمهورية ديمقراطية، فى مقابل إعلان الميرغنى عن تأييده لاستقلال السودان التام[٤]، آملين بهذا تحقيق أهداف عدة، منها:

١- انتزاع اعتراف من جانب الختمية بالالتزام بدعوى الاستقلال، وهى خطوة كان الأنصار تواقين إليها.

٢- ربما تأتى نتيجة الانتخابات فى صالحهم، مما يجعل مسألة نظام الحكم (جمهوريًا أو ملكيًا) محل استفتاء بالبرلمان، وقد كانوا على ثقة فى الفوز بأغلبية مقاعده، كما حدث من قبل، معتمدين فى هذا على الجاه والثروة، والوعود من الإنجليز والمصريين.

ثانيها: نجاحهم فى عقد صفقة مع القيادة المصرية المسئولة عن السودان، تتعهد فيها مصر بعدة أشياء، منها:

١- الابتعاد عن القيام بأى نوع من أنواع حملات التأييد للأحزاب المؤيدة لها.

٢- تتعهد مصر - طبقًا لرواية الصديق المهدى - باستقلال السودان بشروط معينة.

---

(1) P.M. Holt, Op.cit, P.162.

(٢) أحمد حمروش: عبد الناصر والعرب، ص ٣١٠.

(٣) حمدنا الله مصطفى حسن: مرجع سابق، ص١٥، نقلاً عن مذكرات للبحث والدرس بتاريخ ١٢/١٠/١٩٥٤.

(٤) محسن محمد: مرجع سابق، ص٣١٩، اعلن المهدى فى ٢١ اغسطس عن تأييده لقيام جمهورية ديمقراطية به.

كما أوضح الاتفاق أنه فى حالة إخلال مصر بتنفيذ تعهداتها لحزب الأمة، فإن الأخير يحق له أن يعلن صراحة أن مصر خرقت الاتفاق معهم، ولذا فإن لحزب الأمة الحق فى القيام بحملات هجوم مُنظم على النفوذ المصرى فى السودان(١).

ولكن المشكلة التى لم توضع فى الحسبان هى ازدواج القيادة المصرية فى تعاملها مع قضية السودان، فبينما كان لجمال عبد الناصر رؤية، كان لصلاح سالم رؤية مخالفة.

ثالثها: فى الوقت الذى كانوا يحاولون فيه كسب مصر والختمية إلى جانبهم، فإنهم قد سعوا إلى الإبقاء على ارتباطاتهم السابقة مع بريطانيا على طريقة الباب المُوارب، فقد أبلغهم الصديق المهدى بالآتى:

«بغض النظر عن توجهات مصر ومواقفها، فإن حزب الأمة يسعى إلى طلب الاستقلال». بل وأكثر من هذا، فإنه لم يتوانَ عن إبلاغهم بأنه فى حالة موافقة الأغلبية الجنوبية فى البرلمان على استمرار الإدارة البريطانية فى الجنوب، فإن «حزب الأمة سوف يبذل قصارى جهده فى تأييدهم بكل الوسائل الممكنة لتحقيق رغباتهم سالفة الذكر»(٢)، واضعين بذلك أنفسهم فى خدمة المصالح البريطانية التى تسعى إلى الاحتفاظ بالسودان تحت أى مسمى من المسميات، وأى شكل من الأشكال، مُضَحِّينَ بذلك بقضية ربط الشمال بالجنوب.

إن البحث عن الحلول الوسط يؤدى إلى تناقضات، والتناقضات تؤدى فى النهاية إلى صراعات، فإن لم يتم التنفيس عن هذه الصراعات بأى صورة من الصور فإنها تؤدى إلى إحباطات.

لقد أصبح من المحتم ألا ينجح هذا التكتيك، فمصر كانت عازمة على إنجاح الحزب الوطنى الاتحادى، غير أن تصرفات صلاح سالم - على حد قول حسين ذو الفقار

---

(1) F.O 371 / JE 1051/607 Secret July 31- 1951.

Conditions for Cooperation between H.MG. and Umma Party before the Election.

طبقاً للوثائق البريطانية فإن محمد نجيب أعلن قبول التزامه بالشرط الأول - يشير صلاح سالم فى مذكراته فى جريدة الشعب العدد ٢١ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٤ إلى هذا الاتفاق فى سبتمبر ١٩٥٢، كما يشير إليه محسن محمد فى المصدر نفسه، ص ص٨٠و٨١ «اتفاق الجنتلمان».

(2) F.O 371 / JE Secret Conditions for Cooperation between the first parlamentary Elections to promote the cause of Sudanese Independence July 31-1958.

صبرى - «أثارت الشكوك فى نفوس قوى المعارضة»[١]، فمصر - عبد الناصر وصلاح سالم - لم تحترم اتفاقها السابق مع حزب الأمة، وأموالها تتدفق لإنجاح مرشحى الاتحاديين[٢]، والمهدى يلقى باللائمة على مصر لمَا أصاب حزبه فى الانتخابات من انتكاسة كبرى، والآن أصبحت مصلحة الإنجليز مع الحزب الفائز أهم من احتفاظهم بصداقة المهديين[٣]. وكان حزب الأمة فى حاجة إلى صديق فى وقت محنته، فى حين أن الإنجليز يهمهم فى المقام الأول المصالح العليا لبقايا الإمبراطورية[٤].

فمد الإنجليز أيديهم إلى الميرغنى والأزهرى محترمين بذلك الشرعية ورغبة رجل الشارع، مدركين من خلال خبرتهم أن النفوذ الدينى فى سياسة السودان أخذ يتراجع، وعليهم أن يتعاملوا مع الواقع الجديد والمتغيرات. والأمريكان بدورهم طلبوا ممثلهم فى الخرطوم أن يسعى إلى إيجاد نوع من التعاون بين حزب الأمة (المعارضة) والاتحادى (الحاكم) والإدارة البريطانية، للتغلب على الصعوبات، على أمل أن يؤدى هذا إلى نجاح اتفاق السودان، الذى سوف يؤدى بالضرورة إلى نجاح المفاوضات بالنسبة لقاعدة قناة السويس[٥]. وآنَ ذاك كان الغرب - وعلى رأسه الولايات المتحدة وبريطانيا - يبنى استراتيجيته فى المنطقة والعالم على أسس تتعارض بالضرورة مع طموحات حزب الأمة ورغبته فى الزعامة المحلية.

لقد توالت هذه الأمور وغيرها لتدفع بحزب الأمة إلى أن يعيد تفكيره من جديد حتى يبقى على الساحة، حتى لو أدى به الأمر الى استعراض قوته العضلية فى الشارع السودانى متحديًا الجميع، ومبررًا أن هزيمته فى الانتخابات لا تعنى بالضرورة استسلامه وخضوعه للأمر الواقع. وقد أسفر هذا عن أحداث مارس ١٩٥٤ بالسودان، والتى يفسرها محمد أحمد محجوب قطب حزب الأمة فى تلك الفترة فى كتابه Democracy on Trial «بأن أحداث مارس كانت مواجهة بين حزب الأمة والدعاية المصرية التى

(١) حسين ذو الفقار صبرى: ثورة يوليو واتفاقية السودان، ص ص ١١١ و ١١٢.
(٢) جون هانسن: تاريخ إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية - ترجمة عبد العليم منسى، القاهرة ١٩٦٩، ص٤١٣، وكذا انظر: مذكرات عبد اللطيف البغدادى، ص١٣٤، شهادة خلف الله خالد أمام المحكمة.
(٣) مصطفى كمال: مرجع سابق، ص ص ١٣٥ و١٣٦.
(٤) محسن محمد: مرجع سابق، ص ١٩٤.
(5) NARG 84 From Sec. of State Washington to Khartoum, March 17-1954, Secret.

كانت تعمل على التقليل من شأن الحزب وقوته»[١]. وهو ما أكده أيضًا أمين التوم فى مذكراته[٢]. ويقول عنها الصادق المهدى: «إنها أكدت تصميم الاتجاه الاستقلالى، ورفضه أن تكون نتيجة انتخابات عام ١٩٥٣ جسرًا مباشرًا لضم السودان للسيادة المصرية»[٣].

لقد أكدت التجربة فشلها، وقررت مراكز صنع القرارات فى لندن المختصة بشئون السودان اتخاذ سياسة متشددة تجاه حزب الأمة، وتقديم يد العون إلى الأزهرى، «حتى يثبت أمام أى اضطراب يقوم به حزب الأمة»[٤] فى المستقبل، هادفين من ذلك تحقيق الاستقرار وتجاوز الأزمة فى علاقاتهم مع مصر آنَ ذاك[٥]، وهو الأهم فى نظرهم ونظر حلفائهم. غير أن هناك عاملاً جديدًا قد استجد دفع بحزب الأمة إلى الابتعاد عن الأصدقاء والأعداء، حيث وجد ـ من وجهة نظره ـ أن كُلاً منهما يسعى إلى الاقتراب مع القادم الجديد والاقتران به رغبةً منهما فى احتوائه أو توجيهه إلى خط يتماشى مع سياسة كل منهما.

لقد أدرك الإنجليز «أنه من الخطورة بمكان تبنى أىّ سياسة علنية تهدف إلى إعادة حزب الأمة إلى السلطة لعاقبتها الوخيمة»[٦]. لقد تبنت لندن هذه السياسة وقام الحاكم العام البريطانى فى السودان من خلال موقعه بتنفيذها بدقة، فقد بدأ يمد جسور الصداقة مع إسماعيل الأزهرى قطب الاتحاديين، الذى وصفه فى برقية له إلى سلوين لويد S. Lloyd بأنه قابل «للإقناع، ويمتاز بالاعتدال»[٧]. لقد أدركت الحكومة البريطانية أن الاستقلال على يد الحزب الوطنى الاتحادى يحقق أهدافها أكثر مما لو جاء على يد حزب الأمة[٨].

---

(1) Mahgoub Moh.: Op.cit, P.55.

(٢) مصطفى كمال عبد العزيز: مرجع سابق، ص ص ١٥٥ و١٥٦.

(٣) الصادق المهدى: جهاد فى سبيل الاستقلال، الخرطوم ١٩٦٥، ص١٦.

(٤) محسن محمد: مرجع سابق، ص٢٢٨.

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر:

- Marlowe, J.Anglo - Egyptian Relations 1800-1956, London 1965. Muhammad A.W.S. Ahmed, Op.cit, PP.91-94.

(٦) محسن محمد: مرجع سابق، ص٢١٥، وذلك من خلال أوراق وزارة الخارجية البريطانية.

(٧) محسن محمد: مرجع سابق، ص٢٢٨.

(٨) محسن محمد: مرجع سابق، ص ص ٢٤٨ و٢٤٩.

ولقد كانت فلسفة بريطانيا تقوم على أساس أن رجال الحزب الوطنى وطنيون قبل أن يكونوا اتحاديين، وكلما زادت قوتهم فإن شعورهم الوطنى سوف يزداد، لذا فإنه يجب دعمهم فى تلك المرحلة. وقد صدق ذلك. . فالأزهرى ـ طبقًا لرواية أحمد حمروش ـ أعلن أن تسمية الحزب بالاتحادى إنما تعنى «اتحاد قبائل السودان»[١]. وفى المقابلات التى تمت بين قادة الحزب الاتحادى والحاكم العام البريطانى فى مايو ١٩٥٤ ـ والتى وردت فى الوثائق البريطانية ـ فإنهم أكدوا على المعانى نفسها، معلنين رفضهم «لأى شكل من أشكال التبعية»[٢]، ومؤكدين سيطرتهم على الجيش والشرطة، ورافضين لأى شكل من أشكال التعاون مع حزب الأمة[٣]. وهكذا وجد الإنجليز ضالتهم فى الحزب الوطنى الذى قلبَ ظَهْر المِجَنّ لمصر[٤]. وأخذ الأزهرى من جانبه يتباعد عن مصر، مدركًا أن الارتباط بها سوف يُضعف من سلطته كرئيس للوزراء، وهو الذى عاش حياته من أجل حرية السودان، ومن هذا المنطلق فقد بدأ يتخذ العديد من الخطوات على هذا الدرب، فيذكر «حمروش» أنه أوقف الصحف الاتحادية، ورفض هدية من الأسلحة عرضتها مصر فى أوائل ١٩٥٤، كما رفض إرسال ضباط سودانيين للتدريب فى مصر على نفقتها، وأصر على تدريبهم فى بريطانيا، بالإضافة إلى ذلك فإنه لم يوافق على رصد مصر لمبلغ ٣/ ٤ مليون جنيه لتنفيذ مشروعات ثقافية وصحية واجتماعية فى السودان[٥]. وإمعانًا فى هذا، وإظهارًا لاستقلالية السودان فى مواقفها فى السياسة الخارجية، فإن الأزهرى فى أثناء انعقاد مؤتمر باندونج لم يتوانَ عن الابتعاد عن مصر، واقترب فى المقابل من العراق التى كانت تهيئ نفسها لدخول حلف

---

(١) أحمد حمروش: مصر والسودان كفاح مشترك، ص ص ٨٤ و٨٥.

(٢) انظر:

- F.O 371 /.107/114 GG. From GG Khartoum to: AFrican Dept., F.o. 25th May 1954.

- Lloyd S., Suez, P.16

وأيضًا انظر:

أبلغ الأزهرى مستر لوس سكرتير الحاكم العام «بأنه لا ينوى استبدال سيد بآخر»، وذلك فى فبراير ١٩٥٣.

(3) Ibid, G.G. 36. 13.11 Summary of Conv., with Khartoum and with SAM on 22 nd and 23 rd May 1954

(4) Lloyd S. Op.cit, P. 16.

(٥) أحمد حمروش: عبد الناصر والعرب، ص٣، ص٣١٣.

بغداد، وحينما عاد شكّلَ لجنة حزبية قررت التخلى عن مسألة الاتحاد، ووافقت الهيئة العامة للحزب على ذلك[١]. وكان دافعه إلى ذلك هو إصرار عبد الناصر على انضواء وفد السودان تحت قيادة الوفد المصرى فى باندونج[٢].

لقد كان الحزب الوطنى الاتحادى مدركًا لما يفعل، وان هرولته إلى الغرب سوف تأتى بثمارها، فهم رافضون بشدة لأى شكل من أشكال الاندماج مع مصر، سواء كان فيدراليًا أو كونفدراليًا[٣]، وتأكيدًا لهذا التحول فقد أدخلوا بريطانيا فى المسائل المتعلقة بشئون الحزب، كالمنازعات بين أجنحته، طالبين منها دعمًا ماديًا للتخلص من العناصر المؤيدة لمصر بين صفوف الحزب (كنور الدين وجماعته)[٤].

لقد تراجعت شكوك الحزب الوطنى الاتحادى بالنسبة للإنجليز، وبدأت شكوك حزب الأمة فيهم تزداد عندما رأوهم يتعاونون مع حكومة الحزب الاتحادى ويبنون الجسور البريطانية مع المنافسين من الساسة السودانيين على حسابهم، وتعبيرًا عن هذا الموقف فقد قاطع حزب الأمة الاحتفالات التى أُقيمت لوداع الحاكم العام البريطانى بمناسبة رحيله، وكلما نمت ثقة الاتحاديين فى نوايا الإنجليز تراجعت ثقة حزب الأمة فيهم، وفى الوقت نفسه لم تقترب مصر من حزب الأمة الذى حملها مسئولية ما حدث له[٥]، فكان عليهم أن يبحثوا عن قوى جديدة تساندهم، سواء من داخل المنطقة أو من خارجها، خاصة بعد هذه التطورات. فإذا انتقلنا من العوامل الداخلية إلى العوامل الخارجية، نجد أن هنالك عوامل أخرى قد فرضت نفسها على الأحداث دون أن توضع

---

(١) أحمد حمروش: المرجع السابق، ص ٣١٥.

(٢) يرى هذه الرؤية الأستاذ فتحى رضوان ـ مقابلة معه بالقاهرة ١٩٨٤- وكذا أ.د. ارباب ـ أحد الساسة السودانيين - الذى يذكر أن إصرار عبد الناصر على دخول السودان تحت قيادة مصر وعلمها دفع الأزهرى إلى رفع علم أبيض والابتعاد عن عبد الناصر طيلة المؤتمر.

(3) F.O 371 GG 36 - 131 G.G. Office Khartoum 25 th. May 1954.

7 people talked of Federation or Combined Army or Unified External Affairs Dept.: All nonsence.....

وكذا ارجع إلى مذكرات صلاح سالم فى جريدة الشعب، العدد ٢٨، فى ١ يوليو ١٩٥٦، وقد صرح الأزهرى فى أثناء زيارته للندن «بأن علاقته مع مصر ستكون مطابقة لعلاقة مصر ببقية الدول العربية».

(4) F.O 371 / JE 058 / 76 Office of the UK Trade Commission to: F.O. June 10-1955.

(٥) محسن محمد: مرجع سابق، ص ٢٨١.

فى الحسبان، أهمها خاص «بالإمبراطورية البريطانية» التى خرجت من الحرب العالمية الثانية مضعضعة[١]، فلم تعد قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، فإنجلترا لم تكن على استعداد لتقديم أى دعم مالى إلى السودان فى الخمسينيات، كما كان من قبل[٢]. والوجوه تغيرت، فلم يعد تشرشل أو الرجل العجوز «The Old Man» هو المسئول عن إدارة الأمور، وأضحى «إيدن» ورفاقه فى الصورة، وانتهى جيل هدد باحتلال الخرطوم والزج بالجيوش البريطانية فى معركة من أجل إنقاذ الصديق المهدى من المحاكمة جزاء ما اتُّهم به في أحداث مارس ١٩٥٤[٣].

إن الظروف الموضوعية التى استجدت فى السياسة البريطانية أفرزت فى النهاية الإحساس بالإحباط لدى جماعة حزب الأمة، التى أدركت أن الإمبراطورية البريطانية ـ وإذا جاز لنا التعبير: جيل تشرشل من الساسة القدامى ـ لم يعد لهم الأنياب القوية التى تُخيف الآخرين، وأنه من الصعب إعادة عقارب الساعة إلى الوراء[٤]. لقد كان «إيدن» ورفاقه يرون أن الوقت قد حان لتقليل الارتباط مع المهدى وحزب الأمة، وأن الارتباط بالحزب الوطنى أجدى[٥]. وقد أدى هذا الموقف وغيره بحزب الأمة إلى اتهام الإنجليز بالخضوع للأمريكان، مما جعلهم يتخلون عن أصدقائهم القدامى كعادتهم[٦]. وساورت الشكوك المهدى ورفاقه تجاه الولايات المتحدة، من منطلق أن الولايات المتحدة منذ بداية اشتداد الأزمة بين مصر وبريطانيا ـ على إثر إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ـ فكرت فى الاعتراف بفاروق ملكًا على مصر والسودان، كما أبدت تعاطفها مع الموقف

---

(1) Bary Rubin: The Great Powers in the Middle East, P. 228.

(٢) محسن محمد: مرجع سابق، ص١٤٢، (تكرر هذا مع منطقة الشرق الأوسط، مما دفع بالولايات المتحدة إلى إصدار مبدأ ترومان ١٩٤٧).

(3) E. Shuckburg: Descent to Suez Diaries 1951-1954, P.144, 150.

وكان هذا رأى تشرشل فى أواخر حياته السياسية.

(٤) محسن محمد: مرجع سابق، ص ص٢٢٨ و٢٢٩، فى اجتماع صديق المهدى ورفاقه مع ممثلى الخارجية البريطانية فى ٩ يونيو ١٩٥٤ قال صديق «إن الإدارة البريطانية لم تعد تفعل أى شيء للمساعدة».

(٥) محسن محمد: مرجع سابق، ص٢٤٩.

(6) F.O 371/108361 Secret From the Office of the UK Trade Commission Khartoum to: F.O. August 6-1954.

المصرى(١). وانطلاقًا من مسئوليتها العالمية كانت مقتنعة بإمكانية التضحية بالسودان فى سبيل إقامة منظومة دفاعية غربية تشارك فيها مصر - بدور فعال - والتى إذا وافقت على الانضمام لها طبقًا لدراسات الـ (CIA) فإن البلدان العربية الأخرى سوف تنضم إليها، للتصدى للخطر السوفيتى الزاحف المهدد للمنطقة(٢).

التقاء المواقف بين حزب الأمة وإسرائيل

ازداد قلق حزب الأمة وشكوكه مع قرب توقيع مصر وبريطانيا اتفاقية الجلاء، ظنًا منه أن بريطانيا بهذه الاتفاقية قد عقدت صفقة مع مصر تطلق بموجبها يد الأخيرة فى السودان(٣). ومما زاد الموقف تعقيدًا أن حزب الأمة طلب مرارًا من الحكومة البريطانية إذاعة بيان لإدانة التدخل المصرى فى السودان، فلم يجد آذانًا صاغية(٤). وعلى الجانب الآخر نجد أن مواقف حزب الأمة وشكوكه قد تلاقت مع موقف إسرائيل الذى عَبَّرَ عنه بصورة واضحة «أبا إيبان» فى مذكراته، حيث قال: «إن المعاهدة المصرية البريطانية نُظر إليها من قِبَل بعض الإسرائيليين - بما فيهم لافون - بأنها تغيُّر جذرى فى ميزان القوى فى المنطقة»(٥).

---

(١) انظر:

- NARG 84 Box 221 Folder 320, Anglo - Egyptian Relations From Sec. to Cairo, July 19 - 1952.

وكذا انظر: - Eden, Full Circle, P. 230, also P. 256

Truman Library, Dean Acheson Papers, Memo of Conv. Box 67 F., January 1952, Acheson - Eden January 6-1952

وكذا انظر: - NARG 59 774 - 01752 From Washington to Cairo, July 21 - 1952.

وأيضا مقابلة مع هنرى بايرود - وكيل الخارجية الأمريكية آنذاك، واشنطون ١٩٨٤، «نصحت اتشسون بضرورة الاعتراف باللقب الملكى الجديد، ذلك إن جمود الموقف ليس فى صالحنا».

وكذا انظر: - J. Lefevre: The U.S and Egypian Conf., P. 328

(٢) انظر: - U.S.F.R. 1952 - 1954, part 2, pp 1749 .

وكذا انظر:

- NARG 84 Box 229 Egypt 350, AJanuary - Feb. From Cario to Sec, January 26 - 1954

(3) NARG 84 From American Embassy, London to Dept. 4045, March 1954, Secret As a practial point he quiried whether Umma party would quickly Suffer disadvantageous treatment.

(٤) محسن محمد: مرجع سابق، ص ٢٨٢.

(5) Abba Eban: An Auto Biography, Rondom House N.g, 1977, PP 290 - 291.

لقد كان خوف إسرائيل يتركز على أساس أنه بزوال الوجود البريطانى فإن هذا سيؤدى إلى إزالة المنطقة العازلة بين مصر وإسرائيل[١]. وسوف يترتب عليه تقوية مصر واقترابها من الغرب، وهو ما أوضحه أبا إيبان إلى هنرى بايرود وكيل الخارجية الأمريكية[٢]. وقد تأكد هذا فى العديد من المناسبات[٣].

فإذا انتقلنا من أثر المعاهدة على الطرفين إلى قضية تتعلق بالمصالح الإسرائيلية، نجد أن إسرائيل كان عليها أن تتقارب مع مَن يفتح لها الباب فى السودان فى تلك المرحلة حتى تتغلب على عقدة الخوف من تطبيق قوانين المقاطعة التى ستطبقها مصر فى حالة وحدتها مع السودان، وهو ما أوضحه أحد الدبلوماسيين الإسرائيليين لمسئولى الخارجية البريطانية[٤]. يُضاف إلى هذا أن الإسرائيليين كانوا تواقين إلى تحقيق عدة أشياء أخرى، أهمها تحطيم الجبهة العربية[٥]، وكذا جَعْل الدول العربية ـ كنتيجة لما سبق ـ تدخل معها فى علاقات بصورة أو بأخرى[٦].

لقد التقت أهداف إسرائيل مع أهداف حزب الأمة فى تلك المرحلة، وإسرائيل تسعى إلى الخروج من العُزلة المفروضة عليها بإيجاد بوابة بديلة تسمح لها بالحركة، بحيث يمكنها حصار مصر وتطويقها، ليس من جهة الشرق ولكن من الجنوب إن أمكن، حتى تشعر بالتفوق، وحزب الأمة يحاول العودة إلى الأضواء والقيادة بطريقة ميكيافيللية، فإذا فشلت السياسات العلنية والتكتيكات المشروعة فإن عليه أن يطرق الأبواب الخلفية لعل فيها مخرجًا من مأزقه، فقد تغيرت قواعد اللعبة، وأصبح من الأجدَى لهم أن يتعرفوا على أصحاب صناعة القرار فى المنطقة.

(1) NARG 84 Box 249 Folder 320 - Israel - Russia - From American Embassy, Tel Aviv to Dept. of State.

(2) NARG 59 2979 - 674 84A / 73054 - July 30 - 1954, Dept. of State Memo of Conv. Amb. Eban, Mr. Byroade.

(3) Sayed Ahmed M. : Nasser and American Foreign Policy 1952 - 1956, PP 74 - 76.

(4) F.O 371 / 108405 Sudan Israeli Interests in Trade Relations, March 10 - 1954.

(5) Ibid

(6) F.O 371 / 10353 F.O. July 26 - 1954.

أصبحت واشنطن هى المزار للجميع، وهى بدورها أخذت تؤكد هذا، وفى السودان بدأت تقوم بحملات دعاية تشير إلى إنتهاء الدور البريطانى[١]، والولوج إليها لابد أن يتم من خلال الأبواب الخلفية، خاصة من جانب أحزاب المعارضة، وحزب الأمة لديه المبررات للبحث عن هذا، ووجد فى إسرائيل ضالته، مستندًا فى هذا على أن الدول العربية لم تُبدِ إلا قليلا من العطف والتأييد لمساعى السودان لتحقيق استقلاله وأمانيه الوطنية المشروعة. ويضاف إلى هذا أيضًا أن الإسرائيليين قد يكونون قادرين - بما لديهم من خبرة فى الدعاية والإعلام - على الدعاية لهم فى الولايات المتحدة، شارحين أهدافهم للقوى الجديدة فى المنطقة بصورة تتماشى مع العقلية الأمريكية[٢]، بالإضافة إلى هذا، فقد كان للإسرائيليين مصالحهم الحيوية فى السودان التى لا يمكن التضحية بها بسهولة كما سبق أن ذكرنا، ويضاف إلى هذا سبب غير معلن، هو أنه قد سرت فى ذلك الوقت «شائعات» عن اجتماع جمال عبد الناصر باليهود فى شرم الشيخ[٣]. بل وأكثر من هذا، فقد أبدى النظام الحاكم فى مصر الكثير من مظاهر الاعتدال تجاه إسرائيل فى تلك المرحلة[٤]، وربما شجع هذا حزب الأمة ليطرق أبواب إسرائيل، فلكل منهما منافع متبادلة من هذا التقارب، والسياسة لا قلب لها ولا وطن.

بدأت الاتصالات بين الطرفين برعاية ودعم من بريطانيا، وهو ما يتفق مع منطق الأحداث، فصديق المهدى يؤكد لمدير الإدارة البريطانية «بأن حزب الأمة مقتنع بأن السودان المستقل لابد أن تربطه علاقات قوية مع بريطانيا»[٥]، واليهود من جانبهم يدركون أن السودان حتى ذلك الوقت منطقة نفوذ بريطانى British Sphere of In-fluence"[٦] وبريطانيا من جانبها ما زالت متعلقة بالأمل فى استمرارية وجودها بالمنطقة

(1) Lloyd S. : Op.cit, P. 13.

(2) F.O 371 / 10836 Secret From The F.O. to UK Trade Comm. July 26 - 1954.

هذا ما أوضحه أحد رفاق الصديق المهدى للبريطانيين.

(٣) انظر الأهرام عدد ٢٤٧٦٨، بتاريخ ١٧/٩/١٩٥٤.

(4) Sayed Ahmed M. : Op.cit, PP 101 - 106.

(5) F.O 371 / 108361 From F.O. to UK Trade Comm. Khartoum, July 26 - 1954.

(6) D.D.E Library, White House Office of NSC Staff January 10 - 1961 - The Situation.

عبر صناع القرار فى واشنطون عن وضع السودان وإنجلترا بقولهم:

"In general the Maintenance of the UK influence is in the interests of the USA and the Free World"

رغمًا عن الضغوط الأمريكية عليها. وتجنبا للمشاكل مع مصر فى هذه المرحلة من مراحل المفاوضات، فقد ارتأت بريطانيا أن تلعب الدور من وراء الستار، تاركة الباب مُوَاربًا، حتى «لا تُتَّهَم بالتآمر من جانب الحكومة السودانية» (جماعة الحزب الوطنى الاتحادى)(١)، أو من جانب مصر، أو تفشل الأطراف فى مسعاها فتتحمل هى نتيجة الفشل، مما يجعلها تخسر الجميع.

وطبقًا للتقرير السرى الذى أرسله مستر بروملى Bromley مدير الإدارة الإفريقية بالخارجية البريطانية إلى فيليب أدمز P. Adams المفوض التجارى البريطانى فى الخرطوم بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٥٤م(٢)، عن الاجتماع الذى تم بين قيادات حزب الأمة وممثلى السفارة الإسرائيلية بلندن يتضح لنا الآتى:

أن هذا الوفد ضم فى عضويته السيد صديق المهدى ابن السيد عبد الرحمن المهدى(*). كما ضم أيضًا محمد أحمد عمر(**). ومن مراجعة خلفية الرجلين وآراء كلٍّ منهما تتضح لنا كثير من الأمور. وقبل بدء الاجتماع بدأ التشاور بين ممثلى حزب الأمة وبين ويلى موريس Willie Moris(***)، وقد حدد الرجلان له نقاط الالتقاء المصلحى بين إسرائيل وحزب الأمة.

لقد كانت قيادات حزب الأمة حريصة ألا تقوم بأى عمل بدون علم من بريطانيا، وأوضح التقرير أن الجانبين عَقَدَا اجتماعين، وأبلغ المهدى موريس بأنه من خلال اجتماعاته مع الإسرائيليين بدا له «حرص الإسرائيليين الشديد على التعاون معهم»(٣).

(1) F.O 371 / 108361 From Office of the UK Trade Comm., Khartoum, to F.O. August 6 - 1954, Secret.

(2) F.O 371 / 108361- 119305 From F.O. to Office of the UK Trade Comm., July 26 - 1954, Secret.

(*) لمزيد من التفاصيل عنه انظر: حسن أحمد إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٥١، محسن محمد، مرجع سابق، ص٣٧. كما يرى السيد صديق «أن أفضل طريقة لتحقيق تغيُّر فى البلاد يكون بالأسلوب الهادئ وسياسة اللا عنف»، وأيضًا حمدنا الله مصطفى حسن، مرجع سابق، ص ٦٤.

(**) محمد أحمد عمر كان صاحب وكالة أنباء السودان الإنجليزية، وتولى فيما بعد سكرتارية حزب السودان الذى تم تشكيله بأوامر من مستر Eden ١٩٥٢، وكان هذا الحزب يدعو جهرًا لضم السودان إلى رابطة الكومنولث، لمزيد من التفاصيل عن هذه الشخصية انظر: مصطفى كمال، مرجع سابق، ص ٥١.

(***) كان يشغل منصب مدير الإدارة المصرية فى وزارة الخارجية البريطانية.

(3) F.O 371 / 108361 - Op.cit, July 26 - 1954

ومن جانبه فقد أبلغ الجانب الإسرائيلى موريس بانطباعه عن المقابلة، وقد تقدم السودانيون إلى الإسرائيليين بعدّة مطالب، كان من أهمها «تقديم العون، سواء كان دعائيًا أو ماديًا لهم» فى مقابل «اعتراف حكومة السودان المستقل بإسرائيل، وإقامة علاقات تجارية معها»[1]. وقد رحب الجانب الإسرائيلى بهذه الصفقة. وفى نهاية التقرير أوضح بروملى من خلال موقعه بأن وزارة الخارجية البريطانية لا ترى مانعًا من تشجيع مثل هذه الخطوات. ولكن على حزب الأمة الا يظهر بمظهر المرتبط مصلحيًا مع إسرائيل، وعلى بريطانيا أن تتوخى الحذر فى مثل هذه الأمور.

لقد كانت لندن تناور ولا تريد أن تغلق الأبواب[2]، فلعل الأيام قد تأتى بحزب الأمة إلى الحكم مرة أخرى، ولعل الأيام قد تطول بالأزهرى وجماعة الاتحاديين، وكانت كل المؤشرات الغربية تشير إلى أن السودان تحت حكم الأزهرى والاتحاديين - الفترة الانتقالية - يفضل الاستقلال عن مصر[3]، التى بدأت تمارس سياسات تتعارض مع استراتيجيات القوى الغربية آن ذاك، ليس فى الشرق العربى فقط[4]، بل فى إفريقيا أيضًا[5].

لقد بدأت الأمور تسير فى اتجاه يخدم حزب الأمة فى العودة إلى السلطة من جديد، فتم إعلان استقلال السودان فى الأول من يناير من عام ١٩٥٦م، وتوالت الأحداث، واضطر الأزهرى في فبراير ١٩٥٦ إلى تشكيل وزارة ائتلافية تحت الضغط، لكن سرعان ما سقط الأزهرى فى ٤ يوليو ١٩٥٦، وشكّل عبد الله خليل قطب حزب الأمة فى اليوم التالى وزارة ائتلافية كانت موضع استياء من جانب عبد الناصر[6]. ويلاحظ فى تلك الفترة التى أعقبت الاستقلال فى السودان، وشهدت توترًا فى

(1) Ibid.

(*) كان يشغل مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية البريطانية.

(٢) محسن محمد: مرجع سابق، ص ٢٤٩.

(3) U.S.F.R. U.S Policy Objectives in the Sudan, P. 625 Washington Aug. 16 - 1955.

(٤) انظر: محمد عبد الوهاب: مصر ومشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، ص١٣٠-١٣٥ (اربعون عامًا على حرب السويس - إصدار مركز دراسات الأهرام).

(5) J. Lefebvre: The U.S. and Egypt Confornation and Accommodation in North Africa 1956 - 1960, Middle Eastern Studies Vol. 29, April 1993.

(٦) أحمد حمروش: عبد الناصر والعرب، ص ص ٣٢٣-٣٢٥.

العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية[١]، ذلك أن الولايات المتحدة فى إطار سياستها القائمة على احتواء الخطر السوفيتى The Containment Of The Soviet Penetration، وبناء سلسلة من الأحلاف للتصدى له، أخذت ترنو ببصرها إلى السودان ـ العمق الجنوبى لمصر ـ[٢] مع مطلع استقلاله، وقد وضح هذا فى المذكرة التى قدمها دلاس Dulles وزير الخارجية الأمريكى إلى أيزنهاور فى ٢٨ مارس ١٩٥٦ يقترح فيها قيام الولايات المتحدة وبريطانيا بالاتصال بالسودان واستخدام كل الوسائل الممكنة للضغط على مصر، بما فيها ورقة مياه نهر النيل، وكذا تكثيف الدعاية فى إثيوبيا من أجل تدعيم النفوذ الغربى بها للغرض نفسه[٣]. لقد بنى صانع السياسة الأمريكية موقفه على عدة اعتبارات:

أولها: رؤيته «أن تباعد السودان عن الغرب سوف يكون بمثابة نكسة للسياسة الأمريكية فى الشرق الأدنى وإفريقيا»[٤].

ثانيها: تكرار ما أعلنه عبد الناصر فى الخمسينيات بأن دائرة النشاط المصرى والحركة المصرية ممثلة فى الدائرة العربية والإسلامية والإفريقية[٥]، مما كان مصدراً للإزعاج بالنسبة لواشنطن وحلفائها، خاصة مع المتغيرات فى السياسة العربية والدولية، وازدياد علاقات عبد الناصر مع الكتلة الشرقية. ومن هذا المنطلق فإن الخارجية الأمريكية أرسلت تعليمات واضحة إلى سفيرها فى الخرطوم حددت فيها أهدافها فى السودان على النحو التالى:

---

(1) Sayed Ahmed M.: Op.cit, P. 115-121

(2) D.D.E Library, Dulles Papers, Subject Series, Box No. 10, Folder Israeli Relations. March 30 - 1956.

(3) D.D.E Library, Dulles - Herter Series Top Secret Memo From J.F.D to: D.D. Eisenhower, Subject: N. Eastern Policies, March 28, 1956.

ويتواكب هذا مع فشل مهمة أندرسون، المبعوث الأمريكى لفرض السلام على مص

(4) U.S.F.R. 1955 - 1957 Vol. xviii P. 627, Instruction From Dept. of State to: The Embassy in the Sudan, Washington, May 7-1956.

على الرغم من أنه لم يكن للولايات المتحدة أى متطلبات استراتيجية فى السودان، وهذا ما ورد فى البرقية السالفة الذكر.

(٥) جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة، مجموعة اخترنا لك، ٣، ص٥٨-٦٢.

أولاً: العمل على مساندة السودان فى المحافظة على استقلاله.

ثانيًا: تشجيع إقامة حكومة مستقرة تكون صديقة للغرب عامة، وللولايات المتحدة خاصة.

ثالثًا: منع السودان من أن تتحول إلى معبر للنفوذ السوفيتى فى المنطقة.

رابعًا: تشجيع التعاون المصرى ـ السودانى فى حالة تلاقى مصالح مصر مع مصالح القوى الغربية، أما فى حالة خدمة مصر للمصالح السوفيتية، «فعلينا تشجيع السودان فى الابتعاد عنها، وتوجيهها ناحية جيرانها فى القارة الإفريقية»[1]. وهو المفضل.

لقد بات واضحًا أن السودان بدأ يدخل في إطار سياسة الولايات المتحدة الرامية إلى احتواء الخطر السوفيتى. وجاءت أزمة السويس ١٩٥٦، والتى نتج عنها الكثير من النتائج، وكان على واشنطن أن تؤكد زعامتها للمعسكر الغربى وكونها الحامية لمصالحه، وقد وضح هذا فى إعلان مبدأ أيزنهاور فى مطلع ١٩٥٧، مبدأ «يؤيد الأصدقاء ويرهب الأعداء».

وحاولت الدوائر السياسية الأمريكية أن تكسوه بنوع من الإبهام، وأن تشير إلى أنه مُوَجَّه ضد الشيوعية بصفة عامة، ولكن الدوائر العسكرية فى واشنطن لم تجد غضاضة فى أن تعلن صراحة أمام الكونجرس فى إحدى جلسات الاستماع أن مصر مقصودة به، وأنها تحت مظلة الشيوعية «لتخريب المصالح الأمريكية والإضرار بالأنظمة القائمة». بل أكثر من هذا، فإن الأدميرال راد فورد Rad Ford رئيس هيئة أركان الحرب فى الولايات المتحدة لم يتوانَ عن التلويح باستعداد بلاده لمواجهة عسكرية مع مصر فى حالة إقدامها على عمل عسكرى يتعارض مع السياسة الأمريكية فى المنطقة ويتماشى مع خدمة الأهداف السوفيتية[2]. وأخذت الولايات المتحدة تروج للمبدأ فى السودان، فذهب ريتشارد نيكسون نائب الرئيس الأمريكى بنفسه إلى الخرطوم فى ١٣ مارس ١٩٥٧ للغرض السابق، واجتمع مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وخرج

(1) U.S.F.O. 1955 - 1957 Vol. xviii P. 627, Op. cit.

(٢) محمد عبد الوهاب: التحول الأمريكى من حلف بغداد إلى إعلان مبدأ أيزنهاور، ص٤.

- NA. JSC RG 371 Comments on Iraq.. Logistic Support for our Strategy in the M. East, July 17 - 1957 Dept. of State Intelligence Report.

بانطباع أن هنالك انقسامًا فى داخل صفوف الحكومة الائتلافية، فجماعة حزب الأمة ـ وعلى رأسها رئيس الوزراء عبد الله خليل ـ لم تتوانَ عن إبداء تأييدها للمبدأ رغمًا عن تحفظات وزير الخارجية محمد أحمد محجوب الذى كان ينتمى إلى حزب الشعب الديمقراطى آنَ ذاك[١] (P.D.P.)، مما أدى إلى انقسام مجلس الوزراء إلى أغلبية مؤيدة للمبدأ، وأقلية متحفظة على قبوله[٢]، واتهمت الدوائر الإنجليزية والأمريكية مصر بأنها وراء الانقسام فى داخل الوزارة السودانية[٣].

الحزام الجنوبى (Southern Tier)

لقد بات واضحًا أن الغرب يسعى لتطويق مصر من ناحية الجنوب كما طوقها من الشرق[٤]، وقد ظهر هذا واضحًا فى توصيات لجنة هيئة أركان الحرب التى كانت توصى بحفاظ الولايات المتحدة على الاتصالات الجوية التى تمر عبر الأراضى السودانية، وكذا أن يكون لها تسهيلات فى عَدَن، وإثيوبيا، ومصوع[٥]، ساعدها فى هذا العداء التاريخى الذى كان بين العرب وإثيوبيا التى اندفعت فى توثيق علاقاتها مع إسرائيل[٦] على حساب القوى العربية، ساعية إلى خَلْق محور جديد يحيط بالمنطقة عامة، أو مصر خاصة من الجنوب والشرق. ولعب عامل المكان دوره، وأخذت إثيوبيا من خلال موقعها وإحساسها بالخطر المتنامى ـ من خلال وجود دولة عربية مسلمة قوية على حدودها ـ سعت إلى عدم ارتباط السودان بمصر بأى شكل من الأشكال، ذلك أن مثل هذا الارتباط يخلق إطارًا من الدول الإسلامية تحيط بها ـ على حد اعتقاد ساستها ـ ومن هذا المنطلق فقد فكر الإمبراطور الإثيوبى «هيلا سلاسى» فى إنشاء جيش تشارك فيه السودان وإثيوبيا بدعم ومباركة من الولايات المتحدة وبريطانيا، التى سعت

(1) J. Lefebvre: The U.S.A and Egypt, P. 330.

(2) D.D.E Library, Dulles - Herter Series Memo of Conv. Subject Visit of Vice President, American Embassy, Khartoum, March 13, 1957.

(3) F.O 371 / 125976 JS / 10345 / 6 From Khartoum to F.O. April. 23- 1957.

(4) Ibid / 127972 From British Embassy Khartoum to S. Lloyd (FO) Feb. 6 - 1957, Secret.

(5) D.D.E Library, Defense Dept., JSC Logistic Committee, Base Requirement, Nov. 21 - 1956.

(٦) محبات الشرابى: الوجود الإسرائيلى والعربى فى إفريقيا، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢، ص٢١.

من جانبها لتوثيق عُرَى هذا التحالف تدعيمًا لنفوذها المتهاوى فى القارة الإفريقية[١]، هادفة من هذا إلى كسب الغرب إلى جانبها مدعومًا بصداقته مع إسرائيل، ولضرب المحور العربى المسلم الذى قد يقام ضده فى المستقبل. لقد وجد هذا المخطط آذانًا صاغية من قادة حزب الأمة، الذين رأوا «أنه من الأفضل لهم إنشاء حلف عسكرى إفريقى مع إثيوبيا لن يشمل فى عضويته مصر، ولكنه فى الحقيقة سيوجه ضدها»[٢]، منكرين على مصر حقها فى أن تعد السودان عمقًا استراتيجيا جنوبيا يمكن الارتكار عليه فى أوقات الأزمات، وهو ما وضح فى أعقاب حرب ١٩٦٧.

وقد تماشى موقف حزب الأمة مع استراتيجية الغرب عامة، والولايات المتحدة خاصة، وذلك طبقًا للتقرير الذى قُدِّمَ إلى أيزنهاور فى أعقاب زيارة نيكسون للسودان (فى الصفحة السابعة منه)، إذ يذكر نيكسون: «إننى أعتقد أنه من مصلحتنا أن نحاول توجيه هذا البلد وتشجيعه (السودان) للتوجه ناحية إفريقيا بعيدًا عن الانغماس فى مشاكل الشرق الأوسط السياسية»[٣]. ولقد جاءت توصيات نائب الرئيس الأمريكى هذه بناء على ما حصل عليه من تأكيدات من وزير الخارجية السودانى له «من أن حكومته حريصة على تقوية علاقتها مع إثيوبيا من منظور سياسة الكتل الإقليمية»[٤]، ومن هذا المنطلق فإن نيكسون ـ فى فترة لاحقة ـ قد اقترح أن تلحق السودان بالقسم الإفريقى الذى أنشئ فى وزارة الخارجية فى نهاية عام ١٩٥٧م[٥] بدلا من قسم الشرق

(1) NARG 674 - 75 / 5755 From Am. Embassy Cairo to Dept. of State Conf. 2078. May 7-1955.

(2) NARG 674 - 75 / 10 Secret File From Khartoum to Sec. of State, Oct. 19 - 1956 "Pact will not include Egypt but will in effect directed against Egypt".

وقد ظلت الإدارة الأمريكية تشجع هذه التوجهات فى سياسة السودان ناحية التقارب مع إثيوبيا على حساب علاقته مع مصر، ارجع إلى أوراق: NSC.

- D.D.E Library, NSC. Papers, NSC 582011, Nov. 4 - 1958.

B. "U.S should encourage close Sudanese Relations with Friendly African States, especially Ethiopia".

(3) D.D.E Library, WH. Office of the Special Ass. for NSC. Policy Box WO 22 NSC 5719 USA Policy towards Africa, April 22 - 1957.

(4) U.S.FR. 1955 - 1957, The Sudan and Africa.

(5) J. Lefebvre: The U.S.A and Egypt, Opcit P. 330.

الأدنى، ربما يكون كل هذا مقبولاً على أساس إقامة تكتل إقليمى إفريقى ليبعد السودان عن المنطقة العربية ـ ولو بصفة مؤقتة ـ أو يجعل منها ورقة ضغط على مصر تُستخدم فى أوقات الأزمات مع الغرب. وقد وضح هذا فى محاولات التنسيق الذى تم بين إثيوبيا والسودان فى عام ١٩٥٧ بشأن استخدام مياه نهر النيل بطريقة جديدة بمباركة بريطانية، وقد أبلغ عبد الله خليل رئيس وزراء السودان جمال عبد الناصر «بأن السودان سوف يستغل حصته فى النيل الأزرق، وأنه قد بدأ التحضير مع الخبراء البريطانيين من أجل التحكم فى مياه النيل ونُظم تطوير الزراعة، وأن هذه المشاريع فى النية تنفيذها»(١).

غير أن الجديد فى الأمر أن إسرائيل تظهر من جديد فى الصورة، وكأن ما دار من لقاء بين الصديق المهدى وزميله مع ممثلى السفارة الإسرائيلية فى لندن عام ١٩٥٤ تحت ما يُعرف بالدبلوماسية التحتية (Cover Diplomacy) قد بدأ يثمر، ويسفر عن مستجدات جديدة قد تؤثر على خريطة المنطقة وشبكة العلاقات، سواء عربيًا أو إقليميًا. لقد وضح هذا فى الرسالة السرية التى بعث بها بن جوريون رئيس الوزراء الإسرائيلى إلى الرئيس الأمريكى أيزنهاور فى ٢٤ يوليو ١٩٥٨، فبعد مقدمة طويلة تبلغ قرابة الصفحة والنصف حاول فيها بن جوريون تبرير مواقفه واندفاعاته نحو لعب دور جديد، ظاهره خدمة المصالح الغربية من خلال وكيل إقليمى، وباطنه تحقيق أهداف إسرائيل فى المنطقة، نجده يقول: «من خلال ملاحظاتنا للخطر ـ إسرائيل وتركيا ـ وفشل محاولات السلام بين مصر وإسرائيل، فإننا نحاول جاهدين تقوية علاقاتنا مع جيراننا الأربعة فى الحزام الخارجى للشرق الأوسط: إيران، والسودان، وإثيوبيا، وتركيا، بهدف إقامة سد منيع أمام التوغل الناصرى السوفيتى فى المنطقة...............

وتدعيمًا لهذا، فإننا نجحنا فى خلق نوع من الثقة والتعاون والصداقة بيننا وبين حكومة إيران، ورئيس وزراء السودان ورفاقه المقربين(*)، وكذا مع إمبراطور إثيوبيا وكذا مع تركيا، كل هذا خارج إطار العلاقات الدبلوماسية الرسمية».

---

(1) F.O 371 / 127972 Secret, From: Khartoum to: F.O No. 23, May 13, 1957.

(*) فظل عبد الله خليل رئيسًا للوزارة فى السودان حتى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، والرسالة موضوع الدراسة فى ٢٤ يوليو ١٩٥٨.

ويحاول بن جوريون أن يعطى نوعًا من الإيضاح فى رسالته عن أهداف هذا التجمع الذى يضم بلدًا عربيًا واحدًا (السودان) ودولتين مسلمتين (تركيا وإيران) ودولة مسيحية (إثيوبيا) بالإضافة إلى إسرائيل، ويذكر بن جوريون فى رسالته «إننا نبذل قصارى جهدنا لكبح جماح تقدم عبد الناصر فى العالم العربى، فإنه من الأهمية بمكان تقوية وتدعيم حرية دول الإطار الخارجى للشرق الأوسط».

وتواصل الرسالة شرح الدور الذى يمكن أن تقوم به إسرائيل فى مساعدة إيران والسودان وإثيوبيا لمواجهة أى اضطرابات أو أخطار محتملة، سواء من الداخل أو من الخارج، عارضًا قيام إسرائيل بتقديم خدماتها لهذه الدول الثلاث. مؤكدا على «ثقة حكام هذه الدول الثلاث الشديدة فى إسرائيل»، ومبرزا فى رسالته أيضًا الوسائل التى يمكن أن تُستخدم لخنق مصر والضغط عليها. وحاول بن جوريون فى رسالته إبراز خطر مصر، سواء تجاه السودان أو إثيوبيا، وأن الخطر يكمن فى أن نفوذها هو امتداد للنفوذ السوفيتى فى إفريقيا. وقد سعى بن جوريون إلى حَثّ الولايات المتحدة على تأييد هذا المخطط «الذى أصبح موضع التنفيذ» من خلال الدعم السياسى والمادى والمعنوى، مع إعطاء انطباعٍ لإيران وتركيا والسودان وإثيوبيا بأن «جهودنا ـ إسرائيل ـ تحظى بتأييد ودعم من الولايات المتحدة».

وفى نهاية الخطاب فإن بن جوريون يُقَسِّم الأدوار بين الدول الخمس بعد تنسيق المواقف معها، ويشير إلى «أن السودان وإثيوبيا سوف يمثلان الجناح الجنوبى بالنسبة للحلف المقترح»، «لاحتواء الخطر المصرى والزحف السوفيتى على المنطقة»(1).

وسواء تم تنفيذ هذا المخطط أم ظل ورقيًا فإنه من الواضح أن التعاون والاتصالات لم تتوقف بين حزب الأمة السودانى وإسرائيل، وإذا كانت لم تبرز بصورة واضحة أو معلنة ـ فى الفترة ما بين عامى ١٩٥٤ و ١٩٥٨ ـ فإن محتوى رسالة بن جوريون يشير إلى

---

(1) D.D.E Library, WH. File - Top Secret File, Embassy of Israel, Washington, July 24 - 1958, Text of letter by P.M Ben Gurion to the President of the USA, July 24 - 1958

وكذا انظر:

- D.D.E Library, Ann Whitman

مبلغ ما وصلت إليه هذه العلاقة من تطور، كان يمكن أن يكون من ثمارها حلف جديد أو نظرية جديدة: الحزام الجنوبى (The Southern Tier) على نسق الحزام الشمالى (The Northern Tier)، ولكن هذه المرة تحت قيادة إسرائيل، التى أرادت أن تثبت للإدارة الأمريكية قدرتها على قيادة دول المنطقة، بغض النظر عن الاختلاف الإثنى أو الدينى أو اللغوى، وتوجيه هذه الدول ظاهرًا بما يخدم المصالح الغربية، وباطنًا بما يخدم أهداف إسرائيل، وهو يتماشى مع ما يُطرح حاليًا من فكرة الشرق أوسطية، والتى يتبناها شمعون بيريز[١].

لقد أراد بن جوريون أن يؤكد فى رسالته على الاعتقاد الصهيونى الإسرائيلى الراسخ فى التفوق، والذى يستمد أصوله من عقيدة الاختيار الإلهى لبنى إسرائيل، والفهم العرقى العنصرى الذى تطور حول هذا الاختيار، وما نتج عنه من إيمان بالعبقرية اليهودية، والتميز على بقية البشرية، كما أراد أن يثبت لأيزنهاور أن إسرائيل كقوة محلية ـ وليس مصر عبد الناصر، أو عراق نورى السعيد ـ قادرة على تحقيق أهداف الغرب البعيدة، بدون مشاكل أو تعقيدات. ولكنَ السؤال الذى يتردد: هل وَفَّى حزب الأمة بتعهده لإسرائيل بالاعتراف بها وإقامة علاقات تجارية واسعة معها أم لا؟ لقد أكدت الشواهد أن ثمة علاقات واتصالات ظلت قائمة فى طَيّ الكتمان، لاعتبارات كثيرة أملتها ظروف المنطقة، وظروف الحياة السياسية فى السودان، ولم تتعد مفهوم الدبلوماسية التحتية (The Covert Diplomacy) فى ذلك الوقت. وأن النجاح الوحيد الذى تحقق من الوعود هو اختراق الصف العربى، وفتح جبهة جديدة تستنزف طاقات مصر والسودان بما يخدم أهداف إسرائيل، ويعمق دائرة الحرب العربية الباردة التى كانت السمة المسيطرة على العلاقات العربية آنَ ذاك. ولقد وضح هذا فى موقف السودان وتأييده للإنزال الأمريكى فى لبنان فى عام ١٩٥٨[٢]، وطلبه العون من بريطانيا وأمريكا بحجة تلافى أخطار قد تقع عليه من جانب مصر، وهو ما أوضحه «هارولد ماكميلان» رئيس الوزراء البريطانى فى مذكراته[٣].

---

(١) لمزيد من التفاصيل ارجع إلى كتاب شمعون بيريز عن الشرق أوسطية.

(2) D.D.E Library, Ann Whitma File, Int. Series, Box 36 Folder M. East, July 7 - 1958.

(3) Macmillan Harold: Riding the Storm 1956 - 1959, P. 522.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد طلبت الحكومة السودانية من بعض الدبلوماسيين المصريين مغادرة أراضيها بحجة قيامهم بنشاط معاد لها[1]، مما يعكس المدى الذى وصلت إليه العلاقات من تدهور! وهنا نتوقف لنقول: إن ما حدث كان إفرازًا لما يكنه حزب الأمة آن ذاك لنظام الحكم فى مصر، وتماشيًا مع سياسة الغرب. ولنا أن نقول هنا: إن عملية تهريب «الفلاشا» لم تكن أولى الخطوات بين إسرائيل والسودان، فقد سبقتها خطوات وخطوات أخذت مسارات تحتية، ولكنها كانت تظهر وتخبو بين حين وآخر، وهكذا بدا أن الطريق إلى إقامة علاقات حسنة مع الولايات المتحدة يكون من خلال تحسين الموقف مع إسرائيل.

ولكن إذا كانت إسرائيل قد عارضت ـ من قبل ـ فكرة إقامة حلف بغداد، نظراً لعدم مشاركتها فيه، وكذا فكرة الحزام الشمالى، فإنها هذه المرة تعرض أن تقود المنطقة ـ شمالها وجنوبها ـ إثباتًا لنظرية التفوق التى أشرنا إليها من قبل، إثباتًا لحقها فى الهيمنة والسيطرة، لاعبة الدور الذى ارتضته لنفسها من جديد، بأن تبرز ليس كقوة إقليمية عادية، ولكن كقوة إقليمية ذات مواصفات خاصة، تجعل منها عضواً فى نادى الكبار فى عالم السياسة، وهذا مصدر الخطورة الذى لم يدركه البعض، منتهزة فرصة أكثر النقاط ضعفًا فى الحلقة، فبدأت بالسودان التى كانت تحت الحكم الثنائى، وكان هنالك لديها من يتطلع للتحالف مع الشيطان لإثبات ذاته، وانتهت إلى ما نحن فيه الآن من اختراق أضعف الحلقات فى المنطقة، لتخترق وتسيطر، متماشية مع خدمة الأهداف الأمريكية والإسرائيلية الساعية للتخلص من بقايا الاستعمار القديم والحلول محله فى شكل أُطرٍ جديدة، متمثلة فى تكتلات من أبناء المنطقة، ظاهرها الدفاع عن أنفسهم، وباطنها خدمة المصالح الأمريكية والإسرائيلية.

---

(1) D.D.E Library, Op.cit, Intelligence and State items reported to: the President, Aug. 7 - 1958.

قائمة المراجع

• وثائق أجنبية غير منشورة

ـ أولاً: الوثائق الأمريكية المودعة بالأرشيف القومي بواشنطن:

The National Archives, Washington D.C. (NA)

(1) Diplomatic Branch: Record Group 59, The State Dept. Papers, and Record Group 84.

(2) National Security Branch: (NSC) Reports 1950 - 1958.

ـ ثانيًا: مكتبات الرئاسة (مكتبة أيزنهاور):

D weight D. Eisenhower Library, Kansas (D.D.E.)

(1) Eisenhower Papers: White House Central File.

(2) General File, Presidential Personal File.

An Whitman File: NSC meetings.

Office of Special Ass. For NSC Affairs, International Affairs.

Dulles Papers: Dulles Telephone Call Series, Special Asst.

ـ ثالثًا: الوثائق البريطانية:

Public Record Office, Kew F.O 371, General Correspondence.

• وثائق منشورة باللغة العربية

- جمهورية مصر العربية: رئاسة مجلس الوزراء (مصر): السودان من ١٢ فبراير ١٨٤١ - ١٢ فبراير ١٩٥٣، المطبعة الأميرية ١٩٥٣.

- جمهورية مصر: القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤، المطبعة الأميرية ١٩٥٥.

- وفد السودان (يقدم) مآسى الإنجليز فى السودان - القاهرة ١٩٤٦.

• وثائق منشورة باللغة الإنجليزية

U.S. Dept. of State, Foreign Relations of The United States 1955 - 1957 Vol. XV I I I, Africa (Sudan).

• المذكرات الشخصية باللغة العربية

إبراهيم فرج : ذكرياتى السياسية (إعداد حسين كروم). القاهرة ١٩٨٣.

خالد محيى الدين : الآن أتكلم، القاهرة ١٩٩٢.

الصادق المهدى : (أشرف على إعداده)، جهاد فى سبيل الاستقلال، الخرطوم (د.ت).

صلاح سالم : جريدة الشعب (شهرى يونيو ويوليو ١٩٥٦)، الأعداد من ٩-٣٢.

عبد اللطيف البغدادى : مذكراتى جـ٢، القاهرة ١٩٧٧.

محمد نجيب : كلمتى للتاريخ. القاهرة ١٩٧٥.

كنت رئيسًا لمصر. القاهرة ١٩٨٤.

• مقابلات شخصية باللغة العربية

الأستاذ/ فتحى رضوان : القاهرة ١٩٨٤م.

الأستاذ/ محسن محمد : القاهرة ١٩٩٨م.

• مذكرات منشورة باللغة الإنجليزية

(1) Abba Eban: An Auto Biography, N.Y. 1977.

(2) Eden, Anthony: Full Circle, London 1960.

(3) Lloyd Selwyn: The Suez 1956, A Personal Account (London 1978).

(4) Macmillan Harold: Riding The Storm 1956 - 1959, London 1971.

(5) Mahgoub, M. Ahmed: Democracy on Trial, London 1974.

(6) Shuckburgh, Evelyn: Descent To Suez Diaries 1951 - 1956, London 1986.

• مقابلات شخصية باللغة الإنجليزية

- مقابلة مع هنرى بايرود، سفير الولايات المتحدة بالقاهرة، واشنطن، ١٠ نوفمبر ١٩٨٤.

- مقابلة مع ريموند هير، سفير الولايات المتحدة بالقاهرة، واشنطن، يونيو ١٩٨٤.

- مقابلة مع هارولد بيلى، السفير بوزارة الخارجية البريطانية، لندن، سبتمبر ١٩٨٣.

• مصادر ومراجع باللغة العربية

إبراهيم محمد حاج موسى: التجربة الديمقراطية وتطور نظام الحكم فى السودان، الخرطوم ١٩٧٠.

أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو، عبد الناصر والعرب، الطبعة الأولى ١٩٧٦.

: مصر والسودان كفاح مشترك، دار الهلال ١٩٧٠.

أحمد دياب: العلاقات المصرية - السودانية ١٩١٩ - ١٩٢٤، (القاهرة ١٩٨٥).

أمين التوم: ذكريات ومواقف فى طريق الحركة الوطنية ١٩١٤-١٩٦٩، (الخرطوم ١٩٨٧).

جون هاتسن: تاريخ إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة عبد العليم السيد منسى، القاهرة ١٩٦٩.

حسن أحمد إبراهيم: الإمام عبد الرحمن المهدى، دراسة حول المهدية الجديدة ودور الإمام عبد الرحمن المهدى فى الحركة الوطنية السودانية ١٨٩٨-١٩٣٤، (السودان ١٩٩٨م).

حسن نجيلة: ملامح من المجتمع السودانى، الجزء الثانى، وزارة

الثقافة، الخرطوم، الطبعة الأولى ١٩٨٠.

حمدنا الله مصطفى حسن: حزب الأمة السودانى ١٩٤٥-١٩٦٩، (القاهرة ١٩٨٩).

حسين ذو الفقار صبرى: ثورة يوليو واتفاقية السودان، القاهرة ١٩٨٢.

زكى البحيرى: التطور الاقتصادى والاجتماعى فى السودان من الأزمة العالمية ١٩٣٠-١٩٥٦، (القاهرة ١٩٨٧).

شمعون بيريز: الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمى عبد الحافظ، الطبعة الأولى، عمان ١٩٩٤م.

عبد العظيم رمضان: أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان. القاهرة ١٩٨٨.

: عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤، القاهرة ١٩٧٦.

عبد الودود إبراهيم شلبى: الأصول الفكرية لحركة المهدى السودانى ودعوته، دار المعارف ١٩٧٩.

مدثر عبد الرحيم الطيب: مشكلة جنوب السودان، طبيعتها وتطورها وأثر السياسة البريطانية فى تكوينها، الدار السودانية ١٩٧٠م.

عبد الفتاح أبو الفضل: كنت نائبًا لرئيس المخابرات، كتاب الحرية ١١، القاهرة ١٩٨٦.

محبات إمام الشرابى: الوجود الإسرائيلى والعربى فى إفريقيا، دار المعارف ١٩٨٢.

محسن محمد: مصر والسودان. دار الشروق ١٩٩٣.

محمد عبد الوهاب سيد أحمد: التحول الأمريكى من حلف بغداد إلى إعلان مبدأ أيزنهاور وأثره على العلاقة مع مصر، مركز بحوث الشرق الأوسط (رقم ٨١) لسنة ١٩٩٠.

نوال عبد العزيز مهدى راضى: دراسات فى تاريخ العلاقات المصرية السودانية ١٩٥٤-١٩٥٦، دار الأنصار ١٩٨٢م.

• رسائل غير منشورة باللغة العربية

محمد علي الطيب: الحركة الوطنية فى السودان ١٩٣٦- ١٩٥٦، رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٨٣.

مصطفى كمال عبد العزيز محمد: الأحزاب السودانية وموقفها من قضية السودان ١٩٤٥-١٩٥٦.

رسالة ماجستير - غير منشورة - معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة ١٩٩٣.

• الجرائد والمجلات العربية

١- صحيفة البلاغ : مارس ١٩٤٧.

٢- جريدة الأهرام : ١٩٥٤ - ١٩٥٨.

٣- مجلة روزاليوسف : ١٩٥٣ - ١٩٥٤.

٤- مجلة المصور : العدد ١٤٨٢ - ٦ مارس ١٩٥٣.

• كتب ومقالات باللغة الإنجليزية

(1) Holt, P.M. : A Modern History of the Sudan, From the Fun j State to the present day. (London 1963).

(2) Lacouture Jean, Nasser: A Biography (Secker & Warburg, London 1973).

(3) Marlowe: Anglo / Egyptian Relations 1800 - 1956, (London 1965).

(4) Rubin, Barry: The Great Powers in The Middle East 1941 - 1947, (London 1980).

(5) Sayed Ahmed, M. : Nasser and American Foreign Policy 1952 - 1956 (London 1989).

(6) Woodward, P. : Condominium and Sudanese Nationalism, (London 1979).

• **مقالات باللغة الإنجليزية**

(1) Lefebrve, J.A.: The United States and Egypt: Confrontation and Accommodation in North East Africa 1956 - 1960, Middle East Studies, Vol. 29 No. 2, April 1993.

• **رسائل جامعية غير منشورة باللغة الإنجليزية**

(1) El Baghir Abdullah: Political Role of The Sudanese Nationalist Party, Nov. 1952 - Nov. 1958, The University of Exeter, June 1984 (MA).

(2) Cudri, A.S. : The Rise of Political Parties in The Sudan 1936 - 1946, Unpublished Ph.D. Thesis SOAS, London Univ. 1978.

مبعوث فى باريس
ملف بعثة الدكتور صلاح العقاد

د. عبد المنعم إبراهيم الجميعى
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
ورئيس قسم التاريخ بجامعة القاهرة، فرع الفيوم

مبعوث فى باريس

ملف بعثة الدكتور صلاح العقاد

مِنَ المؤرخين المصريين الذين حُرموا نِعْمةَ البصر فاستطاع قهر الظلام، وتمرَّسَ على أن تكون بصيرته عوضًا عن بصره، فوهبته رحمة الرحمن قدرًا أكبر مما حرمه القَدَر، فأعطاه الله تعالى ذلك الضوء الفكرى لبصيرته، وأغناه بذاكرته، حتى تحقق فيه المثل الشائع: «العينُ تسمعُ والأُذُن ترى»، فشق رِحْلَةَ حياته متحديًا الصعابَ والعقبات، حتى استطاع أن يحفر لنفسه بذلك موضعًا بين كبار مؤرخى جيله، وأصبح علامة بارزة، وشاهدًا على عصر ثقافى جديد هو أحد صنَّاعه.

وما أشبه الليلة بالبارحة! لقد ركب طه حسين المكفوفُ البحرَ فى عام ١٩١٤ فى طريقه إلى فرنسا ليعود بعدها إلى مصر زاخرَ النفس بأفكار ومبادئ عَمِلَ على نشرها لتكون نبراسًا أمام الأجيال المصرية، كذلك فإن مؤرخنا «صلاح العقاد» قد سلك نفس الطريق، فركب البحر فى عام ١٩٥٠ إلى فرنسا ليعود بعدها إلى مصر حاملاً فكرًا مستنيرًا، ومبشرًا بحرية الفكر والتطور.

وعلى الرغم من أن صلاح العقاد قد كَرَّسَ حياته الجامعية الأولى فى دراسة اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب، جامعة فؤاد الأول، فإنه لم يساير هذا التخصص خلال رحلته إلى باريس، بل قام فى بداية الأمر بدراسة علم الأديان، ثم تحوَّل بعد ذلك إلى دراسة العلوم السياسية والتاريخ.

والدراسة التى نقدمها اليوم ليست سيرة ذاتية للدكتور صلاح العقاد، وإنما هى مسارٌ علمى وعملى لكل من يُحب العلم وينزعُ إليه، وتواجهه بعض الصعاب، فيشق طريقَهُ قاهرًا ما يلقاه من المصاعب. وقد كتبنا مسار ذلك المؤرخ الراحل من واقع ملف بعثته

فى باريس، الموجود بدار الوثائق القومية بالقاهرة ضمن ملفات الإدارة العامة للبعثات - البعثة الفهمية - كما كتبناها بعد لقاء معه بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية فى ١٢ من ديسمبر ١٩٩٢، عندما كنتُ أجمع مادة علمية عن المؤرخين المصريين أثناء كتابة بحثى «اتجاهات الكتابة التاريخية فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر - القرنين التاسع عشر والعشرين».

ينتسب صلاح العقاد إلى أُسرة مغربية وفدت إلى مصر واستقرت بها منذ زمن، وقد وُلد بمدينة القاهرة فى السابع من نوفمبر عام ١٩٢٩ مبصرًا، شأن كل الأطفال، وذلك فى أسرة ميسورة الحال، فوالده أحمد سالم العقاد كان من تجار الأصواف المعروفين فى شارع جوهر القائد بالقاهرة الفاطمية. وفقد صلاح العقاد فى طفولته بَصَرَهُ بعلاج خاطئ، غير أن ذلك لم يفتَّ فى عَضُده، ولم يمنعه من مواصلة الدراسة، فالتحق بالمدارس الأزهرية، ومدارس المكفوفين، ثم تلقى دراسته الجامعية فى كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول، وحصل على ليسانس الآداب من قسم اللغة العربية بتقدير جيد جدًا.

وما كاد هذا القرنُ يقتربُ من منتصفه حتى سافر صلاح العقاد إلى فرنسا - على نفقة والده، وتحت إشراف بعثة التعليم المصرية هناك - لدراسة الدكتوراه فى علم الأديان، وقد تعهد والدُه بأن يرسل إلى نجله بانتظام النقود اللازمة لنفقات معيشته ودراسته بالخارج، فى حدود خمسين جنيهًا شهريًا، كما دفع للوزارة مبلغ ثلاثمائة جنيه تحت حساب الصرف منها على نجله.

ونظرًا لغلاء المعيشة فى باريس، والنفقات الباهظة التى يتحملها طالب العلم إذا سافر على نفقة أسرته، فقد حاول صلاح العقاد الانضمام إلى إحدى بعثات وزارة المعارف، حتى يوفر على والده هذه النفقات، وساعده فى ذلك وجود الدكتور طه حسين على رأس هذه الوزارة(١)، والذى كانت تربطهما عقبة الحرمان من نعمة البصر، كما ساعده على ذلك أيضًا أنه كان على صلة بالدكتورة سهير القلماوى تلميذة الدكتور طه حسين الأثيرة إلى نفسه. ولتحقيق ذلك كلف صلاح العقاد زوجتَه السيدة زينب

(١) تولى طه حسين وزارة المعارف فى الفترة من ١٢ يناير ١٩٥٠ إلى ٢٧ يناير ١٩٥٢.
انظر: المركز القومى للبحوث التربوية: وزراء التعليم فى مصر وأبرز إنجازاتهم ١٨٣٧ - ١٨٧٩، القاهرة ١٩٨٠، ص ١١٥ وما بعدها.

موسى كامل، المصاحبة له فى باريس، والتى كانت خير معين له فى تحضير رسالته، خاصة أنها كانت تصحبه غالبًا إلى الكلية وإلى المكتبة - كلفها بالسفر إلى مصر لمقابلة الدكتور طه حسين وزير المعارف، وتسليمه رسالة كان نَصُّها الآتى:

حضرة صاحب المعالى العالم الجليل طه حسين باشا،

وزير المعارف العمومية

تحية إجلالٍ وإكبارٍ، وتهنئةٌ صادقةٌ بما نِلتُم من تكريم أنتم أهْلٌ له، وبعد: فإنى شاب مصرى، مكفوف، فى العشرين، حصلت على ليسانس الآداب بدرجة جيد جدًا من قسم اللغة العربية من جامعة فؤاد الأول عام ١٩٥٠، وكان ترتيبى الأول. وقد سبق أن تحدثْتُ إلى معاليكم فى شأنى الدكتورة سهير القلماوى راجيةً ان أُرْسَلَ فى بعثة، أو انْ أُضَمَّ إليها بعد سفرى، وأنا الآن فى «السربون» على نفقتى. ارجو أن أُضَمَّ إلى البعثة فى أول فرصة تتاح لمعاليكم. ولقد اتصلت بالأستاذ ماسينيون فأحالنى على الأستاذ ماسون أورسيل. وأنا أقوم الآن بإعداد رسالة عن المذاهب الإسلامية فى الهند بإشرافه. وأنا دائبُ التحصيل، يَشُدُّ أَزرِى أمَلٌ فى واهب العلم. ارجو الا يطول ترقبى له، فقد أرهقتنى تكاليف العيش أنا وزوجى فى باريس.

تحمل هذا إلى معاليكم زوجى، وقد جاءت لتترك ابنتنا فى مصر، لأننا لم نستطع إبقَاءَها معنا.

والله يحفظ معاليكم ويزيدكم رِفعَةً فوق رفعة وحُبًا فوق حب.

صلاح العقاد

ومن هذا الخطاب يتضح أن صلاح العقاد كان شديد الإعجاب بالدكتور طه حسين، ربما لما بينهما من أوجه الشبه، مثل بدايتهما الأزهرية، وإعاقة البصر، والدراسة فى السربون(١)، وأنه كان فى نيته أن يذهب فى البداية إلى باريس على نفقة والده ثم

(١) من المعروف أن طه حسين لاقى العديد من المصاعب قبل الموافقة على سفره للدراسة فى فرنسا، فقد رفضت الجامعة فى بداية الأمر سفره حتى لا تتكلف نفقات إضافية، لأن الطالب المكفوف لابد له من رفيق يساعده على الذهاب إلى الجامعة والمكتبة، ويقرأ له ما يحتاج إلى قراءته من الكتب.

انظر: طه حسين: الأيام جـ٣، القاهرة، دار المعارف ١٩٧٣، ص ص٤٨-٥١. وانظر أيضًا كتابنا: طه حسين والجامعة المصرية، القاهرة، دار الكتاب الجامعى ١٩٨١، ص٩.

يحاول بعد ذلك الالتحاق بأى بعثة من بعثات وزارة المعارف، ويبدو أنه كان هناك اتفاق على ذلك مع الدكتورة سهير القلماوى.

يضاف إلى ذلك أن نية صلاح العقاد كانت متجهة إلى دراسة علم الأديان، وليس التخصص فى التاريخ الحديث.

وعلى أية حال، ففى أعقاب تسلم الدكتور طه حسين للخطاب، وبتزكية منه، اقترحت وزارة المعارف ضم صلاح العقاد لبعثة الوقفية الفهمية[1] ابتداء من ١٣ يناير ١٩٥١.

ولما كانت شروط هذه البعثة لا تنطبق على صلاح العقاد، حيث إنها كانت مخصصة للمحتاجين فقط، ومن أَخْنَى عليهم الدهر، كما أن والده تعهد مسبقًا بالإنفاق عليه خلال دراسته فى باريس، فقد استلزم الأمر تدخُّل الدكتور طه حسين شخصيًا لإقناع اللجنة الاستشارية للبعثات بالموافقة على ضم صلاح العقاد إليها.

وحاول صلاح العقاد الاستمرار فى تخصصه فى تاريخ الديانات، ولكن نظرًا لتعثره فى جمع المادة الخاصة برسالته عن «المذاهب الإسلامية فى الهند»، ولانشغال الأستاذ «ماسون أورسيل» المشرف على الرسالة عنه، فقد اضطر صلاح العقاد إلى تغيير الموضوع ليصبح عنوانه «الأسس الدينية والسياسية فى عهد الوهابيين»، تحت إشراف الأستاذ «هنرى لاوست» الأستاذ بجامعة ليون، كما تحدد موضوع رسالته الفرعية بترجمة كتاب من العربية إلى الفرنسية.

وخلال جَمْع صلاح العقاد لمادة بحثه، وافق أستاذه على إرساله فى إجازة دراسية إلى مصر لمدة ستة أشهر للاطلاع على المراجع الموجودة فى دور الكتب المصرية، كما نُصح بسفره إلى المملكة العربية السعودية لاستكمال المادة العلمية الخاصة برسالته.

وقد حضر العقاد إلى مصر فى التاسع من سبتمبر عام ١٩٥٢، ولكنه لم يتمكن من السفر إلى السعودية، تلافيًا للرحلة إلى هذه البلاد ـ كما يذكر ـ واستعاض عن ذلك بأن أرسل إلى الرياض فى طلب بعض المصادر.

---

(١) اوقف على فهمى كامل خمسمائة فدان من أملاكه للإنفاق منها على الطلاب المحتاجين، مع إعطاء الأولوية للذين أخنَى عليهم الدهر. وقد قتلته زوجته أثناء وجودهما بلندن.

ضمن لقاء مع د. صلاح العقاد بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية فى ١٩٩٢/١٢/٢٧.

ونظراً لاحتياج العقاد إلى قارئ يقرأ له المراجع خلال وجوده بمصر، فقد طَلب من إدارة البعثات صرف مبلغ عشرة جنيهات لإعانته على إحضار هذا القارئ، خاصة أنه يتكبد صرف هذا المبلغ من جيبه الخاص، كما طالب برد المبلغ المتبقى من الثلاثمائة جنيه التى سبق لوالده أن دفعها لوزارة المعارف للصرف عليه فى شئون تعليمه ومعيشته قبل انضمامه للبعثة الفهمية. ولم يوافق مدير حسابات البعثات على ذلك، لِتعارض طلبه مع شروط الواقف على البعثة الفهمية.

وبعد انقضاء مدة الأشهر الستة المحددة لوجود صلاح العقاد فى مصر، عاد إلى باريس شارحًا ما تم إنجازه فى مصر بقوله: «حضرت إلى القاهرة فى إجازة، وهأنذا أبين ما قمت به من دراسة». وأوضح صلاح العقاد أنه رجع إلى المؤلفات الخاصة بموضوع بحثه، وبعضها مخطوط ومحفوظ بدار الكتب المصرية، وأشار إلى أنه أنجز القسم الخاص بالحالة الدينية فى العالم الإسلامى فى القرن الثامن عشر، معتمداً على كتب التصوف مثل كتب الشعرانى والنابلسى وكتب الحنابلة المتأخرين. كما ذكر صلاح العقاد أنه قد تناول بالدراسة والتحليل حياة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ومذهبه، كما تناول أفكار الوهابيين من خلال كتب علماء ذلك المذهب منذ ظهورهم إلى عهد الملك عبد العزيز، وهذه الكتب مطبوعة على نفقة الملك عبد العزيز آل سعود. أمَّا عن دراسة تاريخ الوهابيين منذ قيام دولتهم فى عام ١٧٧٤ إلى انتهاء عصرهم الأول على يد إبراهيم باشا ابن محمد على فى عام ١٨١٨، فقد أوضح العقاد أنه رجع إلى العديد من المصادر الأصلية التى تناولت تلك الفترة.

وبعد أن استغرق صلاح العقاد مدة أربع سنوات ونصف فى بعثته، قام بتغيير موضوع رسالته للمرة الثانية من (الأسس الدينية والسياسية فى عهد الوهابيين) إلى (الدولة السعودية الأولى ١٧٤٤-١٨١٨)، وبذلك يكون قد غيَّر موضوع تخصصه من تاريخ الديانات إلى تاريخ العرب الحديث، كما اختار عنوان رسالته التكميلية «تنازع النفوذ بين فرنسا وبريطانيا فى منطقة الخليج الفارسى»[1].

(١) استعان الدكتور العقاد بهذه الدراسة بعد ذلك عندما ألف كتابيه: «الاستعمار فى الخليج الفارسى» الذى صدر فى عام ١٩٥٧، و«التيارات السياسية فى الخليج العربى» الذى صدرت الطبعة الأولى منه فى عام ١٩٦٥.

وإلى جانب ذلك، فقد قام صلاح العقاد بدراسة موضوع فى تاريخ الاستعمار، وحصل على شهادة فى ذلك فى الخامس من يوليو عام ١٩٥٤ بتقدير جيد جداً.

ونتيجة لاعتذار الأستاذ ليفى بروفنسال عن الإشراف على رسالة العقاد بحجة ضيق وقته، فقد وافق الأستاذ شارل أندريه جوليان ـ أستاذ مادة تاريخ الاستعمار، وصاحب المؤلفات العديدة عن شمال إفريقيا ـ على الإشراف على هذه الرسالة، كما تبنى جهود صلاح العقاد فى إتمام رسالته، وشجعه على إتمام ما تبقى منها.

وعلى الرغم من التعديلات الجوهرية فى التخصص الذى كان صلاح العقاد قد اختاره من دراسة الديانات إلى دراسة التاريخ الحديث، فإنه أخفى ذلك عن وزارة المعارف، ولم يبلغها بذلك التغيير حتى شهر مايو ١٩٥٥، مما جعل إدارة البعثات تفكر فى طلب إنهاء بعثته، ولكن أستاذه ومكتب البعثة المصرية بباريس طلبا أن تُتاح له الفرصة فى مواصلة البحث.

ونظراً لأن هذا التغيير كان يستلزم مدَّ البعثة لمدة عام على الأقل، خاصة أن الأستاذ جوليان أشار بضرورة قيام صلاح العقاد بزيارة إلى إنجلترا للرجوع إلى الوثائق بدار المحفوظات هناك، وجمع المستندات التى تكون ذات فائدة لبحثه. ونتيجة لذلك، وافقت إدارة البعثات على مد بعثته لمدة سنة تنتهى فى يوليو ١٩٥٦، وخلال تلك الفترة تمكن صلاح العقاد من إنهاء رسالتيه، وتمت مناقشته فى ١٩ من مارس ١٩٥٦، وحصل على لقب دكتور فى الآداب من جامعة باريس بدرجة مشرف جداً.

ومن الجدير بالذكر أن المستشار الثقافى بالسفارة المصرية فى باريس، والذى حضر المناقشة، كتب تقريراً تضمَّن ثناء الأساتذة المناقشين على الطالب ومجهوداته، والنتائج المبتكرة التى توصل إليها فى بحوثه، وأوصى بأن تستفيد الجامعة من عمله بعد عودته إلى مصر بتعيينه فى إحدى وظائف التدريس بها.

وبعد انتهاء مهمة صلاح العقاد فى فرنسا بحصوله على دكتوراه الدولة فى التاريخ الحديث من جامعة السربون، أبحر من مارسيليا إلى مصر، فوصل إليها فى الرابع من يوليو عام ١٩٥٦، وكله أمل فى الانضمام للعمل بإحدى الجامعات المصرية. وعلى

الرغم من محاولات الإدارة العامة للبعثات لمساعدته فى التعيين بإحدى الجامعات المصرية، فإن جهودها ذهبت هباءً.

ولاقى الدكتور صلاح العقاد الكثير من الصعاب التى حالت دون تحقيق أمله فى أول الأمر، لدرجة أنه تقدم بشكوى إلى السيد كمال الدين حسين، وزير التربية والتعليم فى ذلك الوقت (١٩٥٦)، أوضح له فيها أنه تقدم بعدّة طلبات إلى الجامعات المصرية للتعيين بها ولكن بدون جدوى، وأنه من غير المعقول أن تضيع مجهوداته سُدًى برغم أن الحاصلين على دكتوراه الدولة فى التاريخ الحديث لا يتجاوز عددهم اثنين، كما أشار فى شكواه إلى أن كلية البنات التابعة لجامعة عين شمس لم تستكمل هيئة التدريس بها، وتضطر إلى انتداب العديد من الأساتذة. وفى نهاية شكواه طالب صلاح العقاد بمقابلة الوزير. ونتيجة لتأخر وزارة التربية والتعليم فى النظر إلى هذه الشكوى، فقد تردد الدكتور صلاح العقاد على المسجد الذى كان يصلى فيه الوزير صلاة الجمعة، أملاً فى التحدث معه لبحث موضوعه. وبعد أن نجحت إحدى هذه المحاولات، أوصى الوزير مدير البعثات باستدعاء صلاح العقاد لتفهم مشكلته، والاتصال بالجامعات الأربع لإلحاقه بإحدى وظائف التدريس بها، أو تعيينه بكلية المعلمين أو غيرها من المعاهد العليا التابعة للوزارة بصفة مؤقتة، إلى أن يمكن تدبير وظيفة له فى إحدى الجامعات.

ونتيجة لذلك أرسلت إدارة البعثات إلى الجامعات تطلب رأيها فى تعيين الدكتور صلاح العقاد، وقد اعتذرت جامعة القاهرة، لأن الدرجة الجامعية الأولى له ليست من قسم التاريخ، ولم يجر العُرْف العلمى على تعيين مدرس لم يتخرج من القسم الذى سيُعيَّنُ فيه، وأنه إذا كان قد حصل على الدكتوراه فى التاريخ فليس معنى ذلك أنه مُلِمٌّ بفروع التاريخ التى لابد أن تتوافر لمن سيقوم بتدريس التاريخ لطلبة الليسانس، خاصة أن تخصصه ضيق ولا يتعدى موضوع رسالتيه.

كما اعتذرت جامعة عين شمس، لأن الأمر يحتاج إلى إعلان ليتقدم فيه الدكتور صلاح العقاد، وهذا مالم يتم.

وتأسفت جامعة أسيوط لعدم وجود درجات بها.

أمَّا جامعة الإسكندرية فقد أوضحت أنها ليست فى حاجة إلى تخصصه.

ونتيجة لذلك قررت وزارة التربية والتعليم تعيين الدكتور صلاح العقاد بكلية المعلمين بالعباسية بصفة مؤقتة، إلى أن يتم تدبير مكان له بإحدى الكليات الجامعية.

كما تم انتدابه للعمل بمعهد العلوم السياسية التابع لكلية الحقوق بجامعة القاهرة، فى الفترة من عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٦٠، ثم انتقل بعد ذلك إلى كلية البنات بجامعة عين شمس، حيث عُيِّنَ مدرسًا بقسم التاريخ بها.

وزاول صلاح العقاد عمله بكلية البنات، واستطاع أن يختط له منهجًا مستقلا فى الدراسة التاريخية يقوم على إعطاء الأولوية لدراسة التاريخ المعاصر، فتناول القضايا العربية المعاصرة، ورصد الأفكار السياسية، ويتضح ذلك من مؤلفاته وبحوثه، سواء فى كتاباته عن تاريخ المشرق أو المغرب العربى، والتى تعد ـ وبحق ـ إسهامًا واضحًا فى الدراسات التاريخية، وأداة نافعة من أدوات الدرس والبحث.

وقد أوضح الدكتور العقاد منهجه فى أنه كان فى بداية الأمر أقرب إلى التجميع والسرد منه إلى التحليل، وبعد أن اكتسب الخبرة اللازمة استخدم الطريقة التحليلية وتحرى الحياد التاريخى، وخاصة أن دراسته ركزت على التاريخ المعاصر الذى لابد أن يتسم كل من يتصدى له بالحياد.

وبرغم اقتراب صلاح العقاد من بعض الماركسيين الفرنسيين أثناء وجوده بباريس، فإنه لم يقتنع بمذهب المادية الجدلية فى الدراسات التاريخية، خاصة أنه يصعب الالتزام بالحياد فى شخص يعتنق المذهب الماركسى، لذلك فإنه فضل الاتجاه الليبرالى(١).

وحول اهتمام الدكتور العقاد المبكر بالدراسات التاريخية المعاصرة، فقد أوضح أن ذلك يرجع إلى تأثره بأستاذه شارل أندريه جوليان، الذى كان كثيرًا ما يتطرق فى محاضراته إلى معالجة القضايا المعاصرة، خاصة أنه كان ـ بجانب عمله كمؤرخ ـ عضوًا فى الحزب الاشتراكى الفرنسى، ويمثل اتجاه اليسار فى هذا الحزب الذى يعارض السياسة الاستعمارية القديمة(٢).

يضاف إلى ذلك أنه بعد عودة العقاد من البعثة عمل مدرسًا بمعهد العلوم السياسية التابع لكلية الحقوق بجامعة القاهرة، مما جعله يكرس جهده فى الدراسات المعاصرة.

---

(١) من لقاء معه بمقر الجمعية المصرية للدراسات التاريخية فى ١٩٩٢/١٢/٢٧.

(٢) من أبرز مقالاته فى هذا الاتجاه: «شمال إفريقية تسير».

وأنه على الرغم من تعرضه للنقد من بعض زملائه فى بداية عمله بالجامعة، بحجة أن التاريخ لا يتناول الأحداث المعاصرة، فإن الدكتور أحمد عزت عبد الكريم قد شجعه على الاستمرار فى هذا الاتجاه، على الرغم من أنه كان يتجنب التعرض للتاريخ المعاصر.

وبالنسبة لعلاقة الدكتور صلاح العقاد بطلابه، فقد كان على صلة وثيقة بهم، خاصة طلاب الدراسات العليا، سواء أكانوا من المصريين أم العرب، حتى ولو اختلف معهم فى فكرهم، فبالرغم من ليبراليته المعروفة، فقد قَبِلَ الإشراف على رسالة زكريا سليمان الخاصة بالإخوان المسلمين، والذى هاجم فيها الديمقراطية والتعددية الحزبية، ومن تلاميذه أيضا من وصل إلى عضوية هيئة التدريس بالجامعات المصرية والعربية، ففى مصر هناك د. سلوى العطار، ود. عايدة سليمة، ود. نازك زكى.. وفى الخليج هناك د. نورا القاسمى، ود. عائشة السيار من الإمارات، ود. مصطفى عقيل من قطر، ود. نجاة الجاسم من الكويت.

ويبقى أخيراً دور الدكتور صلاح العقاد فى تأسيس «سمنار» التاريخ الحديث بكلية البنات بجامعة عين شمس، وحول ذلك ذكر الدكتور العقاد أنه عندما أسس «السمنار» كان أعْرَجَ فى بداية الأمر، فلم تكن مواعيد انعقاده ثابتة، وكان عدد أفراده والمترددين عليه ليسوا بالكثيرين. ومع المثابرة والإصرار والصبر نما «السمنار»، واستقر موعده ابتداء من عام ١٩٨٠[(١)]، حيث حرص الدكتور العقاد على أن تنعقد جلساته أسبوعيًّا فى مساء كل ثلاثاء، كما دعا إليه - بجانب الأكاديميين - العديد من الرموز الفكرية فى مصر على اختلاف اتجاهاتهم، ليُدلُوا بِدَلْوِهم، كُلٌّ فى مضماره.

واستمر الدكتور العقاد فى عطائه، يستبين بعقله وذهنه المتوقد الذكاء عِلَلَ الأشياء وحقائقها، مُنبريًا بشجاعة لمواجهة أعداء الفكر الحر، مُطِلاً على كل نوافذ الثقافة الحديثة. ولإحساسه أن حزب الوفد أقرب إلى اللبرالية من الأحزاب الأخرى، فقد انضمَّ إليه، وأصبح واحدًا من أعضائه، ومن كُتَّاب صحيفته. وقبل وفاته بيوم واحد انتخب رئيسًا لمجلس إدارة الجمعية المصرية للتنوير، خلفًا للدكتور فرج فودة، الذى اهتزت جوارح المثقفين المصريين بنبأ اغتياله.

(١) من لقاء مع الدكتور العقاد فى ١٩٩٢/١٢/٢٧.

لقد ترك الدكتور العقاد فراغًا كبيرًا فى قلوب تلاميذه وأصدقائه ومُقدرى علمه، كما ترك فراغًا كبيرًا فى ميدان الدراسات التاريخية.

وفى الحقيقة أن زميل الدكتور العقاد الذى عايشه فى همومه ومسراته وتحمَّل معه مشاق المسئوليات، سواء فى قسم التاريخ، أو فى اللجان العلمية الدائمة، هو الدكتور يونان لبيب رزق، الذى كان الدكتور العقاد يَسُرُّ إليه دائمًا بما يجيش فى صدره، ويبوح إليه ببعض ملاحظاته بما لم يكن يرضيه.. وكان الدكتور يونان مثالاً للوفاء النادر، فحافظ على اسم مؤرخنا الراحل، وعَمِلَ على إبراز منجزاته وأعماله، كل ذلك فى عصر ضَلّ فيه الوفاء، وقلّ الأوفياء.

إن الموت حق، والرحيل قدر مكتوب، وكل عمر له نهاية، وإرادة الله فوق كل إرادة.

لقد رحل صلاح العقاد فى أكتوبر ١٩٩٤ عن عمر يناهز الخامسة والستين بعد أن ترك بصماته المميزة فى كتابة تاريخ الوطن العربى، فكان بحق قاهر الظلام.

القيمة التاريخية للمذكرات الشخصية

د. محمد صابر عرب

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

القيمة التاريخية للمذكرات الشخصية

تعد كتابة المذكرات السياسية والشخصية ظاهرة حضارية تميزت بها حياتنا الثقافية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، على اعتبار أن مضمون أى مذكرات ـ مهما كانت قيمتها ـ تمثل تجربة إنسانية جديرة باهتمام الباحثين.

وعلى الرغم من أهمية مثل هذا النوع من المذكرات ـ باعتبارها من مصادر المعرفة التاريخية ـ فإن قراءتها تحكمها اعتبارات كثيرة، وخصوصًا إذا كان أصحاب هذه المذكرات جزءًا من الفعل السياسى، بدرجة أو أخرى، لذا فإن ما يُكتب يكون تبريرًا لمواقف سياسية كانوا جزءًا منها، أو تعبيرًا عن انتماءات اجتماعية وثقافية، إضافة إلى الحساسية الشديدة من انتقاد الذات، وخصوصًا فى مجتمع يفتقد إلى مثل هذا النوع من الحوار.

وإذا كان مثل هذا النوع من المذكرات يعد مهمًا بدرجة كبيرة، فإننا يجب أن نتوخى الحذر لأسباب كثيرة لا تخفى على الجميع.

وأود أن أقرر فى البداية بأن المذكرات السياسية كانت دومًا موضع خلاف، حيث اعتقد البعض أن المقصود بالمذكرات هى تلك التى شغل أصحابها موقعًا مسئولاً وكانوا جزءًا من التجربة بكل تفاصيلها، على اعتبار أن شهادتهم فى هذه الحالة تأتى من معايشتهم الفعلية للتجربة، لذا رأى البعض أن نظرة الوزير للتجربة والحكم عليها تعد رؤية واقعية، مع أنه لا يخفى علينا أن رؤية السياسى لعصره وتجربته تحكمها محاذير كثيرة. وتأتى الاعتبارات الشخصية وعلاقات المصالح فى مقدمة العوامل التى تبدد من مصداقية صاحب المذكرات، ناهيك عن الحكم على التجربة من داخلها، مما قد يدفع

بصاحب المذكرات إلى تبرير كثير من المواقف التى تمثل إدانة تاريخية، سواء لمجموعة أشخاص أو لعصر بأكمله.

وعلى ضوء هذه المقدمة يمكن أن نطرح عدة تساؤلات، وليس من الضرورى أن يتفق الجميع على إجابات محددة بشأنها، بل من الطبيعى أن نختلف وفقًا لمعايير كثيرة، لعل من أهمها أن القضية فى مجملها من القضايا التى تتباين فيها وجهات النظر بشكل أو بآخر.

التساؤل الأول:

هل تقتصر أهمية المذكرات على الأشخاص الذين تولوا مسئوليات عامة وكانوا جزءاً فاعلاً فى التجربة؟ أم أن شهود العصر الذين كتبوا مذكراتهم أو يومياتهم - بصرف النظر عن مواقعهم - يمثلون شهادة محايدة على التجربة؟

التساؤل الثانى:

وهو مرتبط بالتساؤل الأول: هل تتضاعف أهمية المذكرات بقدر قرب صاحبها من صناعة القرار، أم أن تسجيل الأحداث عن بُعد يُعَدُّ معيارًا أفضل لتقييم التجربة والحكم عليها؟

التساؤل الثالث:

إذا كان من الطبيعى أن يعتمد الباحث على كل المعلومات التى يقرؤها، لكن بحذر ووعى شديدين، فهل ثمة فروق بين مذكرات الوزير ومذكرات الشخص العادى الذى يرقب الحدث ويسجله ويعلق عليه؟ وهل ثمة فروق موضوعية بين المذكرات والمفكرات اليومية؟ أم أنها مجرد خلافات لفظية؟

التساؤل الرابع:

إلى أى حد تعتبر المذكرات مصدراً من مصادر الكتابة التاريخية؟ وهل تختلف أهمية المذكرات من حيث بُعدها أو قُربها من الحدث؟ بمعنى أن تسجيل الأحداث بعد مرور فترة زمنية هل يكسبها قدرًا من الموضوعية، أم أن عامل الزمن يُقلل من مصداقيتها؟

لا أدعى أن ما أقدمه يعد إجابة شافية عن هذه التساؤلات، وحتى لا نمضى فى عرض أفكار نظرية فقد اعتمدت فى هذه الدراسة على عدد من المذكرات واليوميات،

بداية من الجبرتى، وأحمد شفيق، والدكتور هيكل، ومحمد فريد، وإسماعيل صدقى، وانتهاء بحسن يوسف، وعبد الرحمن فهمى. ويبدو التباين الواضح بين هذه الأسماء من حيث الانتماء الاجتماعى والسياسى، أو حتى من حيث الزمن، وقد تبين لى أنها تمثل ثلاثة أنواع:

أولها: تلك المذكرات أو اليوميات التى لم يشغل أصحابها موقعًا سياسيًا مسئولاً، ولم يكن لهم دور فاعل فى الحياة السياسية، وإنما كانوا جزءًا من الواقع بحكم انتماءاتهم الاجتماعية والثقافية والسياسية، لذا راحوا يعبرون عن واقع المجتمع من خلال كتاباتهم، التى تنبض بالصور الحية.

ويأتى الجبرتى كحالة خاصة، حيث عبر عن الواقع بكل تفاصيله.

ثانيها: تلك المذكرات التى شغل أصحابها مواقع مسئولة وكانوا جزءًا من الفعل السياسى، ويأتى أحمد شفيق، والدكتور هيكل، وإسماعيل صدقى، وحسن يوسف، كنماذج لهذا النوع من المذكرات.

ثالثها: تلك المذكرات التى شارك أصحابها فى العمل السياسى، لكن من خلال انتماءاتهم السياسية والاجتماعية والحزبية، ولم يُقدَّر لهم أن يكونوا جزءًا من التجربة، بل كانوا شهودًا عليها بحكم موقعهم على الجانب الآخر، ويأتى محمد فريد، وعبد الرحمن فهمى كحالتين لهذا النوع من المذكرات.

ويأتى الجبرتى كنموذج للحالة الأولى، حيث يصور المجتمع المصرى تصويرًا دقيقًا.

وعلى الرغم من أن الرجل قد ابتعد عن التعرض لسيرته الشخصية، فإن كتاباته لم تَخلُ فى مجملها من روح الجبرتى وثقافته.

وإذا كان الجبرتى قد ولد عام ١٧٥٣م، فإنه راح يسجل الأحداث ابتداء من عام ١٦٨٨، لذا فإننا نستبعد ما كتبه قبل عام ١٧٧٣، حيث لم يكن قد أكمل العشرين عامًا، لذا فإن ما كتبه ابتداء من هذا التاريخ يُعَدُّ شهادة على العصر، وإن كان أقرب إلى الأخبار اليومية. وتبدو أهمية ما كتبه الجبرتى فى أنه يعد المصدر المهم أو الوحيد ـ فى أحيان كثيرة ـ الذى يتناول باستفاضة المجتمع المصرى بطبقاته المختلفة. ومن الصعب أن نجد مصدرًا عن هذه الفترة يتناول مثلاً حياة العربان، أو مجتمع علماء

الأزهر، أو مجتمع الحرافيش، أو حتى التصوف بحجم الدقة والأهمية التى كتب بها الجبرتى، لذا يمكن القول إنه فى غيبة الجبرتى يصعب معرفة تاريخ مصر الاجتماعى والسياسى خلال فترة الجبرتى، التى اعتبرها الدكتور أحمد عزت عبد الكريم من أهم فترات التحول فى تاريخ مصر، حيث بدأ المجتمع ينتقل من قيود العصور الوسطى إلى العصور الحديثة.

أعترف بأننى لست بصدد الكتابة عن منهج الجبرتى ولا عن سيرته الذاتية، وإنما الذى يعنينى هو أهمية ما كتبه الجبرتى، ودقة تصويره بحكم انتمائه الاجتماعى والثقافى، على الرغم من أنه لم يكن جزءًا من الفعل السياسى، ولم يكن منتميًا لتيار أو اتجاه بذاته، وإنما كان شاهدًا على التجربة، ولم يكن جزءًا فاعلا فيها. لذا فإن رؤيته لمجتمع علماء الأزهر، أو التجار، أو حياة المماليك، كانت بمثابة شهادة حية ناطقة بكل تفاصيل الحياة، على الرغم من ملامح شخصيته التى تضمنت قدرًا من السخرية والنقد، حيث كان قاسيًا أحيانًا حتى وهو يتناول طبقة علماء الأزهر، الذى كان واحدًا منها.

وهكذا كانت يوميات الجبرتى حالة خاصة جدًا، تميزت بأنها لم تكن مقصورةً على عِلْيَةِ القوم، بل عنى بالناس كبيرهم وصغيرهم. وهو دقيق الملاحظة، يعكس ثقافة عصره حينما يُبدى تعصبه الدينى أحيانًا، وانبهاره بالفرنسيين وبعلومهم فى أحيان أخرى، وكراهيته للإنجليز، لكن لا بأس من أن يبدى إعجابه بهم، وخصوصًا بعد أن اقترب صديقه الألفى منهم، حيث يشير إلى أن الرجل قد تهذبت أخلاقه بعد أن عايشهم، ويعلل ذلك بسبب عدلهم فى رعيتهم، وهو ما يؤكد أن الرجل كان يعكس ثقافة عصره، وهى ثقافة المتناقضات إنْ صح هذا التعبير، ولا يمكن مقارنة ما كتبه الجبرتى بأى مصدر آخر، فالرجل متفرغ لتسجيل الواقع، ساخرًا أحيانًا، ومتعاطفًا فى بعض الأحيان، ومحايدًا فى كثير من الأحيان.

ثم تبدأ مرحلة التحول الكبير فى ثقافة الجبرتى مع بدايات القرن التاسع عشر، حيث أُتيحت له مجالات أوسع للمشاهدة، ولعله قد وضع يده على عوامل التخلُّف التى آل إليها المجتمع المصرى، لذا راح ينتقد البدع والخرافات، على الرغم من إيمانه بالجن والسحر والكرامات.

وأعتقد أن ما شاهده من إنجازات الفرنسيين قد جعله يعيد التفكير فى كثير من المُسَلَّمَات، وحينما تتعارض مصالح الجبرتى مع الإجراءات التى اتخذها محمد على بهدف إضعاف الفئات التى كانت تشكل ركائز لضعف الحكومة المركزية، تبدأ يوميات الجبرتى فى الخروج عن موضوعيتها، متهمًا محمد على بأنه اعتدى على «مساتير الناس»، وأغلق البيوت المفتوحة، لأن فى طبعه داء الحقد والطمع.

وهكذا يخرج الجبرتى عن كونه شاهدًا على التجربة إلى الانغماس فى التجربة نفسها، لذا راح يؤكد على المصير الذى آل إليه عمر مكرم، معتبرًا ذلك عقابًا سماويًا بسبب دوره فى تولية محمد على، وهو من وجهة نظر الجبرتى قد سَاعَدَ على تولية ظالم، فاستحق ذلك العقاب.

ثم يعاود الجبرتى تقديره لمحمد على بسبب عنايته بأبناء مصر، وخصوصًا فى التعليم والصناعة والزراعة.. إلخ، وعلى ضوء كل ما سبق يمكن اعتبار ما كتبه الجبرتى شهادة على العصر، تميزت بالتصوير الدقيق والعناية بأدق التفاصيل، لدرجة أن قارئ الجبرتى يشعر وكأنه يُعايش العصر بكل مفرداته، ولم أجد من بين ما قرأت فى تاريخ مصر مثل هذا التفرد.

والسؤال الذى يمكن طرحه: أين تقع يوميات الجبرتى فى خِضَم المذكرات السياسية؟ الا تُعَدّ بمثابة وثيقة ناطقة بكل تفاصيل الحياة المصرية فى مرحلة من أدق مراحل التحول فى التاريخ المصرى؟ هل تسجيل التجربة بهذا الشكل يُعَدُّ معيارًا أفضل لتقييمها والحكم عليها؟

ثانيًا: تلك المذكرات التى شغل أصحابها دورًا مسئولاً فى الحياة العامة، وتأتى مذكرات أحمد شفيق، والدكتور هيكل، وإسماعيل صدقى، وحسن يوسف كنماذج لهذا النوع من المذكرات.

ونلاحظ **أولاً:** أن اثنين منهما قد درسا فى باريس، وهما أحمد شفيق، والدكتور هيكل، وهو ما يفسر عنايتهما بكتابة مذكراتهما، لدرجة أن الأول كان يكتب مذكراته منذ كان طالبًا فى باريس.

والثانى: كتب تجربته الشخصية فى باريس، إلا أنه عاود كتابة مذكراته منذ عام

١٩٤٨، مبتدئًا بعودته من باريس عام ١٩١٢، أى أنه راح يسجل أحداثًا مضى عليها أكثر من ستة وثلاثين عامًا، وهو ما يُقلل من أهميتها التاريخية.. لذا فقد وقع فى كثير من الأخطاء التى نعتقد أن ذاكرِتَهُ قد خانته فى كثير من التفاصيل الهامة.

أما إسماعيل صدقى وحسن يوسف، فالأول بدأ فى كتابة مذكراته فى أوائل عام ١٩٤٨ حينما طلبت منه مجلة المصور نشر مذكراته، ولم يكن قد بدأ فى كتابتها بعد، لذا جاءت على شكل مذكرات قانونية أكثر منها مذكرات شخصية.

أما الثانى فلم يبدأ فى كتابة مذكراته إلا فى السبعينيات، حينما أُتيحت له فرصة العمل فى مركز الوثائق والبحوث التاريخية، وقد مكنه ذلك من الاطلاع على الوثائق البريطانية، أى أنه بدأ فى كتابة مذكراته بعد أكثر من أربعين عامًا من بداية عمله بالخارجية المصرية.

ونلاحظ ثانيًا: أن الدكتور هيكل وأحمد شفيق قد أسهما فى كتابة مذكراتهما، حيث تناولا كثيرًا من القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وسياحتهما فى أوربا، ومشاهدتهما للفنون والثقافات المختلفة، مما يعكس أثر الثقافة الأوربية عليهما، بعكس حسن يوسف وإسماعيل صدقى اللذين اقتصرا على الجانب السياسى، وكان القصر محور مذكرات الأول، فى حين جاءت مذكرات إسماعيل صدقى بمثابة رد على كل التهم التى اعتقد أنها أساءت لشخصه، لذا فقد جاءت مذكراته بمثابة دفاع وَظَّفَ الرجل فيه كل إمكاناته القانونية والثقافية.

أما من حيث الملامح الأساسية التى اتسمت بها مذكرات كل واحد من هؤلاء..

فأحمد شفيق قد سجل أحداث ثلاثة عصور: عصر إسماعيل، وتوفيق، وعباس حلمى الثانى. وعلى الرغم من أهمية ما كتبه عن عصر إسماعيل، وخصوصًا الأزمة المالية، ولجنة التحقيق، وعَزْل إسماعيل، فإن ما كتبه عن هذه الفترة يخرج عن دائرة المذكرات، حيث لم يكن قد اكتملت ثقافته بعد، أما ذكرياته عن عصر توفيق فيمكن اعتبارها من قبيل المذكرات.

وعلى الرغم من إقراره بأنه لا يسجل تاريخًا، وإنما يسجل وقعا عايشه بنفسه، فإن ارتباطه بالقصر قد جعل كتاباته عن توفيق تحمل قدرًا كبيرًا من الانحياز، ولم تقتصر

على مجرد تسجيل وقائع، وإنما راح يحلل كثيراً من الظواهر، مثل تكوين الرأى العام، واعتبار توفيق رجلاً ديمقراطيًا، وعلى درجة كبيرةٍ من الوطنية، مُدللا على ذلك بأن عينيه قد دمعتا عندما علم بهزيمة الجيش المصرى فى التل الكبير، ثم بَالَغَ كثيراً فى تحيزه حينما اعتبر حرص توفيق على مواظبة الصلاة بمثابة دليل على إخلاصه وتديّنه، وهو قول يحمل قدراً من السذاجة التى يصعب وصف رجل كأحمد شفيق بها. ثم يبرر استسلام توفيق للإنجليز بسبب اعتماده عليهم فى توطيد مركزه، ومساندته فى كثير من أزماته، وهكذا جاءت رؤية شفيق للخديو توفيق متأثرة بعامل الوظيفة والمصالح الخاصة، مما حال دون تقديم شهادة موضوعية، فهو أحيانًا يراه شخصية ديمقراطية، يذوب إخلاصًا ووطنية، وأحيانا أخرى يراه نموذجًا للملكية المطلقة، كارهًا للدستور، حريصًا على أن يمسك بكل أوراق اللعبة السياسيةَ.

ولعل من المناسب أن نعاود التساؤل الذى طرحناه فى البداية:

هل تتضاعف أهمية المذكرات بقدر قُرب صاحبها من صناعة القرار أم العكس؟

أعتقد أن ما قدمه أحمد شفيق فيما يتعلق بالحياة الاجتماعية، ورصده لملامح النمو الثقافى والاجتماعى، وحياة القصور، جاء بمثابة شهادة على العصر من رجل عايش التجربة بكل أبعادها، وكان معبراً عن انتماءاته السياسية والاجتماعية بصدق حينما اعتبر تدخل بريطانيا فى أحداث الثورة العرابية بمثابة تدخل العناية الإلـهية لإنقاذ مصر من خطر ما أسماهم بالغوغاء، وكان صادقًا مع نفسه حينما اعترف بأنه تنفس الصعداء حينما علم باندحار الجيش المصرى فى التل الكبير، وهو ما يفسر تعليقه على الدموع التى انسابت من عينى مليكه، وهى بكل تأكيد دموع الفرح التى عبرت عن مشاعر كل المنتمين للقصر.

وأعتقد أن فهم أى مذكرات يعتمد على معرفة الانتماء السياسى والاجتماعى لكاتب المذكرات، وهو ما يمكن تطبيقه على مذكرات الدكتور هيكل، وإسماعيل صدقى، فكلاهما قد ارتبطت مصالحه وانتماءاته، الأول: بخط الاعتدال والتدرج والصفوة، وهو ما يفسر تجاهله لحركة مصطفى كامل ومحمد فريد. والثانى: (إسماعيل صدقى) بحكم أنه لم يوفق فى خلق تيار سياسى يعبر عن سياسته، لذا فقد اعتبر الحزبية من قبيل تضييع الوقت فى بلد لم تنضج فيه الحياة النيابية بعد.

وإذا كانت مذكرات الدكتور هيكل بمثابة صياغة تاريخية وقانونية أُعدت بعناية، بهدف التأريخ للأحرار الدستوريين، والخط السياسى للدكتور هيكل على وجه الخصوص، وإظهار هيكل وجماعته بمثابة شهداء الرأى، وإذا كان ذلك صحيحًا فى قضية الشيخ على عبد الرازق، فإنه ليس صحيحًا حينما حاول إظهار الدستوريين بمثابة شهداء الديمقراطية ضد ديكتاتورية الوفد وطغيانه، لأن ممارسات الدستوريين وهم فى الحكم كانت أشد طغيانًا من تجاوزات الوفد وهو فى الحكم.

والحقيقة أن كتابة المذكرات السياسية لأحداث النصف الأول من هذا القرن تُعَدُّ انعكاسًا طبيعيًا لواقع المجتمع بكل تناقضاته، فها هو رجل كإسماعيل صدقى بتاريخه الحافل فى ثورة عام ١٩١٩م، قد أخذ موقعه بعيدًا عن التيار الشعبى، ابتداء بحل مجلس النواب عام ١٩٢٥، واستبدال دستور عام ١٩٣٠ بدستور عام ١٩٢٣، الذى اعتبره قاصرًا عن تحقيق الآمال الوطنية، وانتهاءً بإجراءات القمع التى استهدفت كل القوى الوطنية. ويشير صدقى إلى ما أسماه بالطغيان الحزبى الذى أوقع البلاد فى فَوْضَى اعتقد أنه يصعب حلُّها إلا بتعديل الدستور.

من الطبيعى أن يدافع الرجل عن سياسته التى قُوبلت برفض شعبى لم تواجهه أية حكومة أخرى، لذا جاءت مذكراته بمثابة دفاع مستميت عن كل الإجراءات التى أقدم عليها بجرأة شديدة، اعتمادًا على مساندة القصر، الذى حَظِىَ فى مذكرات صدقى بقدر من الثناء، وخصوصًا الملك فؤاد، الذى اعتبره ملكًا نموذجيًا بكل المقاييس.

وحتى يبدد قدرًا من الانطباع الذى تركته تلك السياسة الحديدية، فقد أخذ يتملق القارئ مشيرًا إلى دوره فى ثورة عام ١٩١٩، مؤكدًا أنه صاحب فكرة الثورة، وأنه كان موضع تقدير سعد زغلول لآخر لحظة فى حياته.

وعندما تعرض إلى مفاوضاته مع بيفن، التى جاءت بعد محصلة كبيرة من التجارب العملية، كان الرجل موضوعيًا، حيث عبر عن مصالح مصر القومية، ضاربًا عرض الحائط بقضية العروبة والسودان، وغيرهما من القضايا التى اعتبرها نتاجًا لسياسة المزايدة، التى أفسدت على مصر ثمار جهودها.

والحقيقة أن «صدقى» قد استطاع أن ينتزع كثيراً من المكاسب فى مفاوضاته، لكنَّ طغيان الوفد من جانب، والإخوان والشيوعيين من جانب آخر ـ على حد تعبيره ـ قد ضيعوا على مصر ثمرة هذه المفاوضات، التى تناولها صدقى فى مذكراته بمرارة شديدة، والتى أكدت التجربة أن الرجل كان صائبًا فى موقفه، والحقيقة أن السياسة الحزبية الضيقة قد أفسدت المناخ السياسى، وقد انعكس بشكل واضح على كتابة المذكرات التى اكتسبت لونًا حزبيًا آخر أخرجها عن الموضوعية، مما ضاعف من مهمة الباحثين، وخصوصًا فى مذكرات واحد كالدكتور هيكل، التى افتقدت الموضوعية فى كثير من القضايا، وخصوصًا فيما يتعلق بدور الأحرار الدستوريين فى تعطيل الحياة النيابية، بحجة أن الشعب كان مُضَلَّلاً، وأن الدستوريين كانوا عازمين على الاضطلاع بمسئوليتهم فى الحكم وتحقيق العدل والإصلاح. وكان هيكل متجاوزًا الحقيقة عندما تناول القضايا برؤية حزبية ضيقة، مبرراً تجاوزات حزبه التى كانت أكثر طغيانًا من أى قُوَى سياسية أخرى.

ويعترف هيكل بأنه فى كل ما كتب لم يستطع السمو فوق خلجات النفس، مؤكدًا بأن أحدًا لا يستطيع أن يؤرخ لعصر عاش فيه، بحجة أن كثيرًا من الحوادث تكتنفها أسرار لا يقف عليها إلا من شارك فيها، وقد لا يقف إلا على جانب واحد، ثم تكشف الوثائق مستقبلا عن جوانب أخرى كانت خفية. ويضرب هيكل مثالاً بنفسه، حيث يعترف بأنه على الرغم من مشاركته فى أحداث كثيرة، فإن الكثير من أسرارها غاب عنه، ويشير بشكل محدد إلى حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢.

ولعل ذلك يذكرنا بالسؤال الذى سبق عرضه: هل تتضاعف أهمية المذكرات بقدر قرب صاحبها من صناعة القرار، أم أن تسجيل الأحداث عن بُعد يُعد معياراً أفضل لتقييم التجربة والحكم عليها؟

لعل من المناسب أن أشير إلى أن تقييم التجربة من داخلها يُعَدُّ معياراً أفضل فى المجتمعات الديمقراطية، لكن فى مجتمع كمصر من الصعب تقييم التجربة لاعتبارات كثيرة، لعل من أهمها تلك الدائرة الضيقة لصناعة القرار، إضافة إلى افتقاد زعمائنا إلى التربية الديمقراطية بمعناها الحقيقى، لذا فإن كل ما كُتب من مذكرات ـ فى معظمها ـ جاء فى شكل تبرير لمواقف حرص أصحاب المذكرات على إظهار صفحتهم بيضاء

ناصعة، لدرجة أن أحدًا من هؤلاء لم يقرر بشجاعة أنه أخطأ فى موقف، أو أنه كان حريصًا على منصب، أو تحقيق أية مصلحة شخصية، مما يقلل من أهمية هذه المذكرات.

وكثيرًا ما يحاول كاتب المذكرات السياسية أن ينافق القارئ بإخفاء ما يعتقده، وأعتقد أن «هيكل» كان صادقًا حينما اعترف بأن «سعد زغلول» قد أسر إليه بأن موقفه من قضية «على عبد الرازق» لا يختلف إطلاقًا عن موقف الأحرار الدستوريين، إلا أنه لا يريد أن يصدم الرأى العام.

وإذا كان هيكل وإسماعيل صدقى كلاهما قد اعتمد على ذاكرته أو أوراقه الخاصة فى كل ما كتب، فإن «حسن يوسف» قد أضاف إلى ذلك ما أتيح له من وثائق بريطانية، مما أخرج مذكراته من دائرة المذكرات إلى مجرد دراسة أقرب إلى الأكاديمية، التى لم يكن يمتلك أدواتها، واختار لمذكراته عناوين أقرب إلى عناوين الكتب العامة.

ويلاحظ أنه بدأ بأحداث عام ١٩٢٢، على الرغم من أنه لم يعمل فى القصر إلا فى عام ١٩٤٢، ويقرر بأن الملك فؤاد قد اكتسب شعبية هائلة عقب وفاة سعد زغلول، وهى شهادة لا تستند إلى دليل، إلا أنه حينما تناول الحديث عن دور القصر فى تجنيب مصر ويلات الحرب، معتمدًا على الوثائق والروايات الشفهية، كانت رؤيته ثاقبة، وتقييمه للموقف صحيحًا إلى حد كبير.

وإذا كان ما كتبه حسن يوسف عن تجربته فى العمل الدبلوماسى ـ ابتداءً من عام ١٩٢٥ ـ حيث عمل فى السفارة المصرية فى بلجيكا، وبرلين، ومدريد، وطهران، ولندن، والولايات المتحدة، وهى تجربة تستحق النظر، وخصوصًا فى البدايات الأولى لعمل الخارجية المصرية، فإن أخطر الوظائف التى شغلها فى عام ١٩٤١/١٩٤٢ حينما أسند إليه مهمة الرقابة على النشر والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية خلال هذه الفترة، التى تُعد من أخطر الفترات فى الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من ذلك، فقد خلت مذكراته من أية معلومات هامة تتعلق بهذا الموضوع الذى انعكست آثاره على كل جوانب الحياة المصرية، وعانت منه الأحزاب والقوى السياسية، لدرجة أنه كان حديثَ كل الأوساط.

وابتداء من يونيو ١٩٤٢، عُين حسن يوسف مديراً للإدارة العربية فى القصر، ويعترف بأنه راح يقلّب فى أوراق المحفوظات لعله يجد ما يكشف أسرار حادث ٤ فبراير، ولم يعثر إلا على مذكرة إثبات حالة اقتحام السفير البريطانى لصالون التشريفات، وصورة للملك وهو محاط بحراسة بريطانية، ومذكرة من ضابط الياوران عمّا شاهده من تجمّع الدبابات حول القصر.

وظل الموضوع غامضاً إلى أن اطلع على الوثائق البريطانية عام ١٩٧٢، على الرغم من أنه أثناء وقوع الحادث كان - بحُكم منصبه الرقابى - مخولاً بالاطلاع على كثير من المعلومات التى حال دون نشرها وتداولها قانون الرقابة المعمول به وفقًا لحالة الطوارئ القائمة وقتئذ.

ولعل ذلك يذكرنا بما سبق وأكدناه من أن تقييم التجربة من الداخل ليس معياراً أفضل فى كثير من الحالات.

وإذا كان حسن يوسف قد عجز عن حل لغز ٤ فبراير، فإنه أوضح دور القصر فى الوقيعة بين مصطفى النحاس ومكرم عبيد من خلال خطة كَشَفَ عن تفاصيلها، أعدها أحمد حسنين، وتركزت على محورين، **أولهما**: تنشيط المعارضة ضد النحاس، سواء داخل الوفد أو فى أوساط الجيش، **ثانيهما**: مهادنة الإنجليز لكى لا يعترضوا على إقالة الوزارة.

ومذكرات حسن يوسف فى مجملها تمثل رؤية الرجل الثانى داخل القصر، الذى راح يقدم نفسه بمثابة المدافع عن الديمقراطية، والملتزم بقضايا الدستور، والحريص على ألا يتجاوز القصر دوره المُخَوّل له بحكم الدستور.

لقد تناول الرجل كثيراً من القضايا شديدة الأهمية، مثل حريق القاهرة، وقضية الأسلحة الفاسدة، إلا أن رؤيته لمعظم هذه القضايا كانت أقرب إلى الروايات التوفيقية، وخصوصًا فى القضايا التى كان القصر طرفًا أساسيًا فيها. هل كان ذلك بسبب ندرة المعلومات لديه؟ أم لأن الرجل كان مسالمًا بطبيعته مما انعكس على مذكراته؟

هذا بالإضافة إلى أن الرجل قد أخذ يكتب مذكراته - كما أشرنا - بعد انقضاء أكثر من عشرين عامًا على اعتزاله الحياة السياسية، مما كان سببًا فى ضياع كثير من المعلومات المهمة.

أما النوع الثالث من المذكرات، وهى التى لم يشغل أصحابها وظائف عامة، وإنما كانوا جزءًا من الفعل السياسى بحكم مواقعهم الحزبية، ولعل محمد فريد، وعبد الرحمن فهمى يأتيان فى مقدمة هذا النوع. فالأول كان رفيق نضال لمصطفى كامل، وتولى قيادة الحركة الوطنية منذ عام ١٩٠٨ وحتى ١٩١٢، ثم قاد الحركة الوطنية فى المنفى حتى وفاته سنة ١٩١٩. والثانى كان جزءًا من الحركة الوطنية أثناء ثورة ١٩١٩م. وكلاهما قد تكونت لديه تجربة فريدة فى العمل الوطنى كانت جديرة بالكتابة.

ويلاحظ أنهما ينتميان إلى طبقة اجتماعية واحدة تقريبًا، وأنهما أقلُّ انخراطًا فى سلك الوظائف الحكومية، فالأول قد استقال، والثانى قد أُقيل، كما يلاحظ أن الأول كان محور كل القضايا التى تناولها فى مذكراته، فى حين عُنِىَ عبد الرحمن فهمى بالقضايا العامة، ولم يعبر عن مشاعره أو انطباعاته، وضمَّنَ مذكراته كثيرًا من الوثائق المهمة، بعضها خاص بثورة ١٩١٩، وبعضها يتعلق بموضوعات عامة فى تاريخ مصر، مما أكسب مذكراته الطابع الوثائقى. كما يلاحظ أن كُلاً منهما قد صَدَّرَ مذكراته بدراسة تاريخية، فمحمد فريد أرَّخَ لمصر منذ عام ١٨٩١ وحتى ١٨٩٧، وعبد الرحمن فهمى صَدَّرُ مذكراته بدراسة عن القضية المصرية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى يونيو ١٩١٩، وتضمنت هذه الدراسة كثيرًا من مبادئ القانون الدولى، ومبادئ الرئيس ولسن، وقضية التوكيلات، وصولاً إلى مقدمات ثورة ١٩١٩.

كما يلاحظ أيضًا أن محمد فريد قد بدأ كتابة مذكراته حينما استقر فى أوربا، ابتداءً من سنة ١٩١٣، لذا فإن الفترة من سنة ١٩٠٤ وحتى ١٩١٣، والتى كتبها تحت عنوان: مذكراتى بعد الهجرة، قد كتبها من الذاكرة، لذا فكثيرًا ما كان يستخدم جملة «على ما أتذكر». وعبد الرحمن فهمى عكف على كتابة مذكراته بعد أن استقل عن الوفد عام ١٩٢٦، وأعتقد أن ما كتبه محمد فريد عن الفترة من ١٨١٩ وحتى ١٨٩٧ لا يقع تحت دائرة المذكرات، فهو أقرب إلى الكتابة التاريخية منه إلى المذكرات، أمَّا ما كتبه من سنة ١٩٠٤ وحتى ١٩١٩ فهو يندرج تحت مفهوم المذكرات، حيث عايشَ الرجل تاريخ القضية المصرية خلال فترة من أهم فترات العمل الوطنى، ويمكن اعتبار ما كتبه بمثابة شهادة ناطقة، وخصوصًا فيما يتعلق بالعمل الوطنى فى أوربا.

ويمكن القول بأن مذكرات محمد فريد تعد مصدراً مهمًا لكثير من القضايا الوطنية، إضافة إلى ما تضمنته من تفاصيل، بعضها يتعلق بعلاقة الحزب الوطنى بالخديو، ومشروع مَدّ امتياز قناة السويس، وقانون الاتفاقات الجنائية، وقانون المطبوعات، إلخ.

كما يلاحظ عدم مراعاة محمد فريد لتسلسل الأحداث، حيث يفاجئ القارئ بإقحام موضوعات لا علاقة لها بالتسلسل، مثل إقحام قائمة بأسماء المتهمين فى محاولة اغتيال السلطان حسين كامل سنة ١٩١٥، فى حين كان يواصل الحديث عن التنسيق العثمانى الألمانى للهجوم على مصر.

والمذكرات فى مجملها تعبر عن حالة الإفلاس السياسى التى وقع فيها الحزب الوطنى عقب هجرة محمد فريد، وهى تدور فى مجملها حول مكائد العثمانيين ضد «فريد»، ونشاطهم ضد الخديو، وعجز سياسة الاتحاد والترقى.

وانتهت مذكرات «فريد» دون أن يحدد لها نهاية محددة، حيث توقف عن الكتابة فى منتصف سبتمبر ١٩١٩ وهو يواصل ذكرياته مع أخبار مصر وثورتها، حتى لفظ أنفاسه فى ١٥ نوفمبر ١٩١٩م.

وبحكم علاقة «فريد» بكثير من القوى السياسية ـ ابتداءً بالقصر وانتهاءً بالدولة العثمانية ـ فإننا نتفق أو نختلف حول درجة علاقته بأى منهما، إلا أننا نعتبر أن ما كتبه يُعَدُّ تجربة حية، ولعل معايشته للمناخ السياسى والديمقراطى فى أوربا قد اكسب مذكراته قدراً من الصدق والموضوعية.

لقد عكست مذكرات فريد حالته النفسية والصحية المتدهورة، وخصوصًا إبان فترة إقامته الأخيرة فى ألمانيا، وعلاقته التى تدهورت بالعديد من القوى الوطنية.

وعمومًا فإن محمد فريد يبقى نموذجًا للعطاء الذى لم ينقطع حتى آخر لحظة فى حياته، ولعله الشخص الوحيد الذى لم يستفد من العمل الوطنى، بل أفنى ماله وصحته فى سبيل قضية دافع عنها حتى آخر لحظة فى حياته.

ومن الصعب أن نُصَنِّفَ ما كتبه عبد الرحمن فهمى على أنه من قبيل المذكرات، باستثناء بعض القضايا التى عايشها، مثل الطريقة التى ابتكرها بواسطة الشفرة لمراسلة

الوفد فى إنجلترا، إضافة إلى ما ذكره عن «ابن القباقيبى»، هذا الغلام الذى لم يكن يتجاوز عمره عشر سنوات، وعلى الرغم من ذلك فقد كان له دور فى الثورة المصرية. وتتميز كتابات عبد الرحمـن فهمى بأنها تتسم ببُعد أخلاقى قَلَّ أن يُوجد فى شخص آخر، فعلى الرغم من انفصاله عن الوفد واختلافه مع سعد زغلول، فإننا لا نكاد نلمس أى أثرٍ لهذا الخلاف فى مذكراته، حيث آثر الابتعاد حينما شعر أن الثورة قد أوشكت على أن تُجهز على نفسها بسبب انقسام زعمائها، مُفضلاً أن يحتفظ بأخلاقيات الثوار، رافضًا مساومات الأحزاب التى انشقت على الوفد.

وعمومًا، فإننا نستطيع أن نقرر عدة أمور:

أولاً: أن كتابة المذكرات السياسية يومًا بيوم يُعَدُّ معيارًا أفضل لمصداقية التجربة، شريطة أن يكون صاحبها بعيدًا عن الوظيفة العامة، إضافة إلى معايشة صاحب المذكرات لواقع المجتمع، ومقدرته على تصوير مفرداته بوعى وإدراك شديدين، ولا فرق هنا بين المذكرات أو اليوميات، ولعل الجبرتى يُعَدُّ أفضلَ من قام بهذه المهمة.

ثانياً: أن كتابة المذكرات التى شغل أصحابها وظائف عامة، وكانوا جزءًا فاعلاً فى التجربة، تخضع فى مجملها لعوامل شخصية ونفسية، مما يبدد قدرًا من مصداقيتها، سواء كُتبت هذه المذكرات يومًا بيوم، أو حتى بعد انقضاء فترة زمنية، ففى الحالتين تتعرض الحقائق لتغيُّرات بهدف الدفاع عن تجربة كانوا جزءًا منها.

ثالثاً: من الصعب أن نعتبر المذكرات ـ مهما كانت ـ جزءًا من الوثائق، أو حتى فى مستوى الوثائق، فليس صحيحًا أن الوثيقة هى كل ما خلَّفه الحدث التاريخى من آثار، بل لابد من التفرقة، فالوثائق الأرشيفية، وخُطب الزعماء، ووثائق الأحزاب، تُعَدُّ وثائق بالمعنى العلمى، أما مذكرات الساسة والزعماء، وكافة الروايات التى جاءت على شكل أدلة وبراهين لقضايا بذاتها، وخضعت لعوامل كثيرة، وجاء معظمها على شكل أدلة لموضوعات بذاتها، كشهادة الشهود، واعترافات المتهمين، والروايات الشفوية، وكذا الذكريات أو المذكرات، أو حتى اليوميات، فإننا لا نعتبر ذلك من قبيل الوثائق.

رابعاً: وعلى الرغم من ذلك فلا نغفل أهميتها كمصدر من مصادر البحث التاريخى، غير أن الاعتماد عليها تحكمه اعتبارات كثيرة، فتبرير الأخطاء، وانتحال الأدوار، وتشويه الخصوم، وتمجيد الذات، من أهم ما يميز مذكرات غالبية مَن كتبوا مذكراتهم من الساسة المصريين، مما يؤدى إلى تشويه الحقائق، إضافة إلى ما سبق أن ذكرناه من أن كتابة التجربة بعد وقوعها بسنوات يؤدى إلى كثير من الأخطاء.. لذا فإن تحقيق المذكرات يعد ضرورة علمية، وإذا أردنا أن نضرب أمثلة لوقوع كثير من الزعماء والساسة فى أخطاء تاريخية فإن المجال لا يتسع، لذا فإننى أكتفى بهذا العرض.

الروايات الشفهية
وأهميتها كأحد مصادر كتابة تاريخ الإمارات
الحديث والمعاصر

د. عبد القوى فهمى محمد

كلية الآداب ـ جامعة المنوفية

الروايات الشفهية

وأهميتها كأحد مصادر كتابة تاريخ الإمارات الحديث والمعاصر

تُعَدُّ الروايات الشفهية أحد المصادر المُهِمَّة فى كتابة التاريخ بشكل عام، فالشخص المعاصر، أو شاهد العيان، الذى يروى ما شاهده بعينيه أو شارك فيه بنفسه، يمدنا بمعلومات مباشرة تتميز بوفرة التفاصيل الدقيقة، وفى هذه الروايات تصوير لروح العصر، مما قد لا يجده الباحث فى الوثائق الرسمية والمراجع التقليدية إذا اقتصر عمله عليها.

ويضع لانجلوا وسينوبوس - فى كتابهما الهام «المدخل إلى الدراسات التاريخية»[(١)] - شهادات المعاصرين فى موضع مُساوٍ للوثائق. ويستشهدان فى هذا المجال بالمؤرخ اليونانى ثيوكيديدس[(٢)] فى العصور القديمة، والمؤرخ الفرنسى

---

(١) هما: شارل فكتور لانجلوا Charles V. Langlois (١٨٦٣-١٩٢٩م)، وهو مؤرخ وباحث فى منهج التاريخ، قام بالتدريس فى جامعة مونبيلييه سنة ١٨٨٦م، وجامعة باريس (السوربون) سنة ١٨٨٨م، وله مؤلفات كثيرة فى النقد التاريخى وفى تاريخ فرنسا، وشارك فى تصنيف كشاف لمحفوظات تاريخ فرنسا.

وشارل سينوبوس Charles Seignobos (١٨٥٤-١٩٤٢م) عَمِلَ أستاذًا فى جامعة باريس (السوربون)، وله مؤلفات كثيرة فى المنهج التاريخى وتاريخ الحضارة، وتأريخ شعوب الشرق، والتاريخ السياسى لأوربا.

وقد اشترك لانجلوا وسينوبوس فى كتابة مؤلفهما: «المدخل إلى الدراسات التاريخية» سنة ١٨٩٨م، الذى قصدا منه البحث فى شروط المعرفة فى التاريخ وعلاماتها وخصائصها وحدودها. وقام بترجمة هذا الكتاب الدكتور عبد الرحمن بدوى، فى كتابه الذى تحت عنوان «النقد التاريخى»، والذى تضمَّنَ أيضًا ترجمة لكتاب بول ماس عن نقد النص، وبحثًا لإمانويل كنت عن التاريخ العام.

لتفضيلات أكثر انظر: عبد الرحمن بدوى (دكتور)، النقد التاريخى، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٠، ص ص ١١-١٦.

(٢) عاش ثيوكيديدس Thucydides فى الفترة ما بين ٤٦٠ و ٤٠٠ ق.م.، ويُعَدُّ أحسن مَن كَتَبَ عن تاريخ الحرب البلوبونيزية بين أثينا وإسبرطة.

فرواسار[(١)] فى العصور الوسطى، وهما اللذان استعانا بسؤال الأحياء من الشهود فى كتابة مؤلفاتهما التاريخية. كما يستشهدان بالمؤرخ الأمريكى بنكروفت[(٢)]، الذى عبأ جيشًا من المختصين لجمع المواد المتعلقة بتاريخ الجزء الغربى من الولايات المتحدة الأمريكية، من المعاصرين الذين كانوا على قيد الحياة فى نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين[(٣)].

وتظهر أهمية الروايات الشفهية، فى العمل الذى قام به أحد أبرز مؤرخى فرنسا فى منتصف القرن التاسع عشر، وهو الأستاذ جول ميشيليه Jules Michelet، الذى عمل أستاذًا بالسوربون وكلية فرنسا، وشغل فى الوقت نفسه وظيفة رئيس أمناء التاريخ فى دار المحفوظات الوطنية National Archives، فعندما بدأ كتابة مؤلفه «تاريخ الثورة الفرنسية History of the French Revolution»، وجد أن الوثائق المكتوبة غير كافية، وبالتالى اعتمد على الروايات الشفهية التى قام بتجميعها من فئات الشعب المختلفة خارج باريس[(٤)].

وجدير بالذكر أن معظم المؤرخين المسلمين فى العصور الإسلامية، والذين تعتبر مخطوطاتهم ومؤلفاتهم مصادر أساسية فى كتابة التاريخ الإسلامى[(٥)]، اعتمدوا على

---

(١) عاش جان فرواسار Jean Froissart فى الفترة ما بين عامى ١٣٣٧ و ١٤١٠م فى فرنسا.

(٢) ولد هوبرت هاو بنكروفت Hubert Howe Bancroft (١٨٣٢-١٩٨م) فى أوهايو، واهتم بكتابة تاريخ القسم الباسفيكى من أمريكا، وإليه ترجع سلسلة «تاريخ غرب أمريكا» فى ٣٩ مجلدًا.

(٣) لتفصيلات أكثر، انظر:

- عبد الرحمن بدوى، المرجع السابق، ص ص ٣٤ - ٣٥.

(٤) انظر:

- Thompson; Paul, The Voice of the Past - Oral History, London, Oxford University Press, 1978, P. 19.

(٥) يرجع السبب فى اعتبار هذه المؤلفات مصادر أساسية إلى فقد واختفاء كثير من وثائق التاريخ الإسلامى، إما بسبب الصراع الداخلى بين القوى السياسية المختلفة التى تولت الحكم، أو نتيجة للغزو الخارجى الذى دمر كثيرًا من التراث الإسلامى، كالغزو المغولى.

انظر: محمود إسماعيل (دكتور)، قضايا فى التاريخ الإسلامى.. منهج وتطبيق، الدار البيضاء، دار الثقافة، ط٢، ١٩٨١م، ص ٧.

الروايات الشفهية فى كتاباتهم، خاصة عند تأريخهم للفترة التى عاصروها[١]. ويعلل الكثير من المؤرخين المحدثين قيام علم التاريخ عند المسلمين على أسس من الرواية الشفهية بعدم شيوع الكتابة فى المجتمع العربى قبل الإسلام، وفى بداية العصر الإسلامى، وأن الرواية اكتسبت صفة العِلْم المبنى على قواعد وأصول خاصة بها بعد الإسلام[٢]. وفى العصر الحديث، اعتمد المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى على الروايات الشفهية فى كتابيه: «عجائب الآثار فى التراجم والأخبار»، و«مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس»، وهما مصدران أساسيان لكل مَنْ يتناول تاريخ الفترة الممتدة من الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨م حتى سنة ١٨٢١م[٣].

ويظهر تأثير الروايات واضحًا فى مخطوطين لأحد أبناء الإمارات، وهو عبد الله بن صالح المطوع، تم نشرهما مؤخرًا[٤]. ففى مقدمة المخطوط الأول، وهو تحت عنوان

(١) انظر على سبيل المثال:

- ابن عبد الحكم (أبى القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن الحكم بن أعين القرشى المصرى)، فتوح مصر والمغرب، تحقيق تشارلز تورى، جزآن، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر، ١٩٩٩م.

و - المقريزى (تقى الدين أبى العباس أحمد بن على المقريزى)، كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بالخطط المقريزية، ٤ أجزاء، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر، ١٩٩٩م.

و - الطبرى (أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ١٩٦٢م.

و - ابن إياس (محمد أحمد بن إياس)، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، خمسة أجزاء + الفهارس، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر، ١٩٩٨م.

حيث يكثر فيها استخدام كلمات مثل: قيل... عَلِمْتُ... يُشَاع... حَدَّثَنِى... ، إلى غير ذلك من كلمات تفيد سماع الروايات الشفهية والاعتماد عليها.

(٢) لمزيد من التفصيلات، انظر:

- سالم أحمد محل (دكتور)، المنظور الحضارى فى التدوين التاريخى عند العرب، سلسلة كتاب الأمة (٦٠)، الدوحة، ١٩٩٧، ص ص ٩٨-٩٩.

(٣) انظر: عبد الرحمن بن حسن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، أربعة أجزاء، القاهرة، ١٩٩٨م.

وانظر أيضًا لنفس المؤلف والمحقق، مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، القاهرة، ١٩٩٨م. حيث يكثر فيها من استخدام الروايات الشفهية.

(٤) تم نشر المخطوط الأول تحت عنوان «الجواهر واللآلى فى تاريخ عمان الشمالى»، حققه وقدم له الدكتور فالح حنظل، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبى، ط ١، ١٩٩٤م.

وتم نشر المخطوط الثانى تحت عنوان «عقود الجمان فى أيام آل سعود فى عمان»، حققه وقدم له الدكتور فالح حنظل، أبو ظبى، ط ١، ١٩٩٧م.

«الجواهر واللآلى فى تاريخ عمان الشمالى»، يشير إلى الروايات المتناقضة التى سمعها، واختياره «أقربها إلى الصحة، وأبعدها عن التعصب والتحزب»[١]. ويذكر فى مقدمة مخطوطه الثانى «عقود الجمان فى أيام آل سعود فى عمان»، اعتماده على الروايات التى سمعها من «شيوخ متقدمين، أهل صدق ويقين»[٢]. وقد لقى هذا المخطوط الأخير اهتمامًا خاصًا، إذ اعتمدت عليه المملكة العربية السعودية فى مذكرتها التى قدمتها أثناء التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بينها وبين «مسقط» و «أبو ظبى» سنة ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م، والمعروف تاريخيًا باسم «مشكلة البريمى»[٣]. وبرغم التشكيك فى المخطوط ومؤلفه من جانب كيلى Kelly - المتخصص فى تاريخ المنطقة، وكاتب الأساس التاريخى للمذكرة البريطانية فى هذا النزاع - فإنه لم يملك سوى الإعجاب به[٤]. ولم يكتف عبد الله بن صالح المطوع بالاعتماد على الروايات الشفهية، بل اعتمد أيضًا على الشعر العمودى والشعر النبطى، فى بعض الأحداث التاريخية التى تعرض لها[٥].

وفى عصرنا الحالى، أعطت بعض الجامعات ومراكز البحث الغربية أهمية خاصة للروايات الشفهية، أو التاريخ الشفهى، ومن مظاهر هذا الاهتمام: إنشاء مراكز أبحاث خاصة بهذا النوع من التاريخ، وتنظيم المؤتمرات البحثية، وإصدار الدوريات العلمية التى تتناوله، ومحور اهتمامها إجراء التسجيلات والبرامج والمحادثات مع الأفراد الذين شاركوا فى التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية فى الفترة المعاصرة،

(١) انظر: ص ١٥.

(٢) انظر: الصفحة الأولى من مقدمة المؤلف.

(٣) انظر: عرض المملكة العربية السعودية فى التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة العربية السعودية، المجلد الأول، الأساس، ١١ ذى الحجة ١٣٧٤هـ/ ٣١ يوليو ١٩٥٥م، ص ١٠٣ وما بعدها. حيث تبدأ فى الاعتماد على المخطوط دون ذكر اسم مؤلفه، خوفًا عليه من أن يناله أذى من السلطات البريطانية المسيطرة على منطقة الإمارات فى ذلك الوقت.

(٤) انظر: كيلى (ج. ب.)، الحدود الشرقية للجزيرة العربية، ترجمة محمد أمين عبد الله، الكويت، مكتبة الأمل، ١٩٦٨م، ص٣٠٨.

(٥) انظر على سبيل المثال كتاب: عقود الجمان فى أيام آل سعود فى عمان، ص٣٨، حيث يورد جزءًا من قصيدة فى ديوان السيد عبد الجليل بن ياسين، تتناول محاصرة سلطان مسقط للزبارة سنة ١٢٧٠ هـ. ويذكر أنها أفادته بما لم يفده «النبهانى ولا الريحانى» عن هذه الحادثة.

- وانظر أيضًا صفحات ٧٤-٧٥، و ١٣٨-١٤١، و١٨٧-١٨٨.

والاهتمام بالمواد والكتب والأفلام التى تتعامل مع هؤلاء الأفراد، الذين تعتبرهم وثائق بشرية[١]. كما أنشئت أقسام لحفظ مواد التاريخ الشفهى[٢]، وقدمت أبحاث ونشرت مؤلفات تتناول أهمية هذا النوع من التاريخ[٣].

وإذا كانت للروايات الشفهية هذه الأهمية فى تناول الأحداث التاريخية فى العصور المختلفة، فإن أهميتها تزداد بالنسبة للباحث أو المهتم بتاريخ الإمارات فى القرن العشرين، إذا تعرَّض لتاريخها الثقافى والاقتصادى والاجتماعى فى تلك الفترة، ففى مثل هذه الموضوعات يجد الباحث أو المهتم نفسه فى حاجة ماسة للرواية الشفهية التى يرويها المعاصرون الذين ما زالوا على قيد الحياة، خاصة أنه يُوَاجَه ـ عندما يريد تأصيل بحثه أو قراءاته ـ بوَفرةٍ طاغية من الوثائق البريطانية، وهذه الوثائق منظمة ومرتبة

---

(١) توجد – على سبيل المثال وليس الحصر ـ مراكز بحثية للتاريخ الشفهى فى جامعات: كولومبيا Columbia وإنديانا Indiana وكاليفورنيا California فى الولايات المتحدة الأمريكية، وجامعة إسكس Essex† فى المملكة المتحدة

كما تأسست جمعيات علمية للتاريخ الشفهى، منها جمعية التاريخ الشفهى The Oral History Asso-ciation، التى تأسست سنة ١٩٦٦م فى جامعة إسكس البريطانية، وجمعية التاريخ الشفهى بجامعة نورث كارولينا North Carolina الأمريكية، والتى تنظم ندوات سنوية تتناول موضوعات خاصة بالتاريخ الشفهى. واختارت موضوعًا لندوتها التى عُقدت فى الفترة من ١١ إلى ١٥ أكتوبر سنة ٢٠٠٠، تحت عنوان: «مفترق الطرق: تحول الجماعات محليًا وكوكبيًا. Cross roads: Transforming Communi-ty Locally and Globally».

ومن الدوريات الخاصة بالموضوع: The Oral History Review، وهى دورية نصف سنوية تصدرها جمعية التاريخ الشفهى التابعة لقسم التاريخ بجامعة نيفادا Nivada الأمريكية، منذ سنة ١٩٧٣م.

وهنالك دورية بنفس العنوان أيضًا، تصدر عن جامعة الاباما الأمريكية.

(٢) يوجد على سبيل المثال فى معهد دراسة ثورة سنة ١٩٥٦ Institute For the Study of the 1956 Revolution، بمدينة بودابست بالمجر، قسم خاص بأرشيف التاريخ الشفهى تأسس سنة ١٩٨٦، ويضم تسجيلات مقابلات كثيرة أُجريت مع بعض زعماء ثورة سنة ١٩٥٦ بالمجر.

كما تضم دار أرشيف المجتمع المفتوح Open Society Archive فى بودابست أيضًا، مواد كثيرة خاصة بالتاريخ الشفهى.

(٣) انظر على سبيل المثال:

_ Thompson; Paul, The Voice of the Past, London, Oxford University Press, 1978.

_ Vansina; Jan, Oral Tradition as History, London, James Currey Ltd., 1985.

_ Ludtke; Alf (ed), The History Of Everyday Life, translated from the German by William Templer, Princeton University Press, 1989.

ويسهل الاطلاع عليها، ولكنها تركز على الأمور السياسية، خاصة العلاقات مع بريطانيا، والمعاهدات التى عَقَدَتْهَا مع شيوخ المنطقة، وكذلك على النشاط البحرى لأهلها، الذى كان يتعارض ـ فى نهايات القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر ـ مع محاولات بريطانيا فرض سيطرتها البحرية على المنطقة.

ويجد الباحث أيضًا كثيرًا من هذه الوثائق تتعرض لتجارة الرقيق وتجارة السلاح، وأساليب مكافَحتها، والمعاهدات التى عُقدت بشأنها مع شيوخ الإمارات. ويمكن تفسير ذلك فى ضوء اتخاذ بريطانيا من مكافحة الرق وتجارة السلاح وسيلةً من وسائل السيطرة على المنطقة. ويجد كذلك قدرًا لا بأس به من المعلومات عن قبائل المنطقة وأسرها الحاكمة، وظروف تولى الحكام مناصبهم. وهذه الوثائق ـ بصفة عامة ـ لم تكن سوى تعبير عن حاجة السلطات البريطانية للمعلومات، والإجراءات والوسائل اللازمة لفرض وتدعيم سيطرتها على المنطقة[١].

ولما كان اهتمام بريطانيا مُرَكَّزًا على البحر وشواطئه، فإنه لم يكن يعنيها كثيرًا ما يجرى فى الداخل، إلا فى حالة تأثيره على مركزها، لذلك نجد أن الوثائق البريطانية التى تتعلق بالأمور الثقافية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية فى الإمارات، تكاد تكون نادرة، إنْ لم تكن معدومة. وكمثال على ذلك التعليم والثقافة فى الإمارات، ففى القرن التاسع عشر لا نجد فى الوثائق أية إشارة إلى التعليم، سواء بصورة إيجابية أو سلبية، وفى النصف الأول من القرن العشرين نجد إشارات عابرة فى بعض الوثائق تَصِفُ أهل المنطقة بـ «الجهل والتخلُّف»[٢]. وجدير بالذكر أن هذه الإشارات تُدين

(١) انظر على سبيل المثال:

_ Tuson; Penelope, the Records of the British Residency and Agencies in the Gulf, London, H. M. Stationary Office Forthcoming, 1979.

والذى يتضمن فهرسًا كاملاً بأرقام الملفات الوثائقية للمقيمية البريطانية فى الخليج ووكالاتها، وموضوعات هذه الملفات.

(٢) انظر على سبيل المثال:

_ India Office Records (I. O. R.), R/15/1/295, A Letter from the Political Resident, dated 30.4.1911.

_ I. O. R. , L/ P + S/18 - B 419 , A Letter from the Political Resident, dated 23.4.1919.

_ I. O. R., L/P + S/12/3718, A administration Report for the year 1929.

بريطانيا، التى فرضت سيطرتها على بلادهم منذ سنة ١٨٢٠م، دون أن تقدم لهم شيئًا ينفى هذه الصفات. كما نجد أيضًا إشارات عابرة فى بعض الحالات، كتأسيس أحد تجار اللؤلؤ (محمد بن على زينل) مدرسة فى دبى سنة ١٩٢٩م(١)، أو تنظيم التعليم خلال أحداث حركة دبى الإصلاحية سنة ١٩٣٨م(٢).

ولم يرد ذكر التعليم فى الإمارات فى الوثائق البريطانية ـ بصورة أكثر نسبيًا ـ إلا فى النصف الثانى من القرن العشرين، عندما أَصَرَّ الحكامُ على إدخال التعليم الحديث إلى بلادهم، وطلبهم المساعدة فى هذا المجال من أشقائهم العرب. ويتضح من هذه الوثائق مدى تخوُّف المسئولين البريطانيين من دخول التعليم الحديث إلى الإمارات. وكانت وجهة نظرهم أن التعليم يؤدى إلى تفتُّح العقول، وبالتالى المطالبة بالحقوق الوطنية والقومية، والعمل على التحرر من السيطرة البريطانية. وفى سبيل عرقلة دخول التعليم الحديث إلى الإمارات حاولوا إثارة مخاوف الحُكَّام منه(٣).

وعندما لم تنجح محاولات هؤلاء المسئولين البريطانيين أمام إصرار الحكَّام على إدخال التعليم الحديث، اقتصر اهتمامهم على مناقشة تكاليف بناء المدارس، والجهات التى تتحمل هذه التكلفة، وجنسيات المدرسين الذين سيقومون بالتدريس فيها، والجهات التى ستتحمل أجورهم، والحرص على عدم القيام بمناقشات سياسية داخل المدارس، وحصر المساهمة البريطانية فى إنشاء مدرسة مهنية ومدرسة زراعية، ومحاولة حصر التعليم الذى لا تساهم فيه فى المرحلة الأولية فقط. ولم تتعرض هذه الوثائق بصورة كافية لنظام سير الدراسة، والمدة الزمنية للفصل الدراسى، وتفصيلات مواد الدراسة، وتأثير وجود مدرسين من أقطار عربية أخرى على مجتمع الإمارات فى

(١) انظر:

_ I. O. R. , R/15/1/236, Summary of the News for the Month of November, 1929.

(٢) انظر:

- I. O. R. , L/P+S/12/3827, Dubai Affairs.

(٣) انظر كلمة المستر موير Muir - ممثل المجلس الثقافى البريطانى فى الخليج - فى الاجتماع السابع لمجلس حكام الإمارات المتصالحة (The Trucial States Council)، المنعقد فى الفترة من ٢٣ إلى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٥م، فى

_ I. O. R. , Records of the Emirates, Primary Documents, Archive Editions, 1988, Vol.9, 9. 06, The Trucial States Council.

الأمور غير السياسية، وكذلك التأثير الاجتماعى والاقتصادى للفئات التى تعلمت على مجتمعها[١].

ومن الطبيعى أن يتجه الباحث، أمام ندرة الوثائق البريطانية فيما يتعلق بموضوع التعليم فى الإمارات، إلى الوثائق المحلية والمؤلفات المعاصرة لأبناء المنطقة، ولكنه تواجهه مشكلة ندرة الوثائق المحلية من ناحية، وصعوبة الحصول عليها من ناحية أخرى، بالإضافة إلى أن المؤلفات المعاصرة، برغم قِلَّتِهَا وعدم نشرها إلا بعد قيام الاتحاد، فإنها لم تتعرض لأمور التعليم والثقافة[٢]، لذلك لا يجد الباحث أمامه سوى اللجوء إلى روايات الأشخاص الذين عاصروا الأحداث، للحصول منها على المعلومات التى يتطلبها موضوع بحثه.

وقد أدرك بعضٌ من أبناء الإمارات ـ المهتمين بالثقافة وبتاريخ بلادهم ـ أهمية الروايات والأخبار التى حفظتها الصدورُ وعَلِقَتْ بالأذهان، فى مجتمع حديث عهد بالتعليم والثقافة كمجتمع الإمارات، يندر فيه وجود الوثائق التى يعتمد عليها الباحث المدقق، وشجعوا على نشر هذه الروايات فى الصُّحُف المحلية، أو بين دفتى الكتب[٣].

(١) لتفصيلات أكثر، انظر المواد المتعلقة بالتعليم، أو اجتماعات مجلس حكام الإمارات المتصالحة، فى:
_ I. O. R., Records of the Emirates, Vols. 9, 10, 11, 12.

(٢) تنحصر هذه المؤلفات فى كتابى عبد الله بن صالح المطوع السابق الإشارة إليهما. وأيضًا كتاب: حميد بن سلطان بن حميد الشامسى تحت عنوان «نقل الأخبار فى وفيات المشايخ وحوادث هذه الديار»، مراجعة فالح حنظل، وقد تم نشره فى «أبو ظبى» سنة ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

(٣) انظر من هذه الكتب على سبيل المثال:
- محمد راشد الجروان، رسالة إلى ولدى، الشارقة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٨٥م.
- عبد الإله عبد القادر ـ(جمع وإعداد)، سالم بن على العويس.. وثائق ودراسات وأبحاث - ١٨٨٧م/ ١٩٥٩م، الشارقة، منشورات اتحاد كُتَّاب وأدباء الإمارات، ط ١، ١٩٨٨.
- محمد حسن الحربى، تطور التعليم فى الإمارات العربية المتحدة ـ مقدمة توثيقية، دبى، مطابع البيان التجارية، ط ١، ١٩٨٨.
- عبد الله عبد الرحمن، فنجان قهوة (الجزء الأول) - الإمارات فى ذاكرة أبنائها، الشارقة، منشورات اتحاد كُتَّاب وأدباء الإمارات، ط١، ١٩٨٩.
- عبد الله عبد الرحمن، فنجان قهوة (الجزء الثانى) الإمارات فى ذاكرة أبنائها - الحياة الاقتصادية، دبى، القراءة للجميع للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٠م.
- إبراهيم محمد أبو ملحة، الشيخ محمد نور رائد التعليم فى الإمارات، دبى، ندوة الثقافة والعلوم، سلسلة أعلام من الإمارات (٢)، ط١، ١٩٩٢م.
- محمد المر، كلام الناس، دبى، مطابع البيان التجارية، د.ت.

وتقديرًا منهم لأهمية جَمْعِ هذه الروايات والأخبار، أطلق بعضهم على الفترة أو الحقبة الحالية: «حقبة جمع المعلومات وتوثيقها»(١).

وجدير بالذكر أن هذه الروايات تعطينا معلومات لا بأس بها عن المدارس التى أنشأها بعض تجار اللؤلؤ فى الإمارات منذ مطلع القرن العشرين، وأماكنها، ونظام سير الدراسة فيها، والمدة الزمنية للفصول الدراسية، وعدد الطلاب بها، وكذلك المواد التى يدرسونها، والمدرسين الذين يقومون بالتدريس فيها، وكيفية استقدامهم إلى الإمارات، ودورهم فى خدمة المجتمع بعد نهاية اليوم الدراسى، والمناصب التى تولاها مَن تخرجوا فى هذه المدارس، وقيام بعض التجار من الذين أنشئُوا المدارس بإرسال النابهين من طلاب مدارسهم للاستزادة من العلم، سواء إلى البلدان المجاورة للإمارات، كقطر وغيرها، أو إلى الأزهر الشريف فى مصر(٢). وتوضح هذه الروايات أيضًا قسوة ظروف الحياة والانشغال بطلب الرزق، التى منعت كثيرًا من أبناء الإمارات ـ الذين رغبوا فى الاستفادة من الفرص التى أتاحتها تلك المدارس للتعليم ـ من تحقيق رغبتهم(٣).

---

(١) انظر تقديم عبد الغفار حسين وحسن المر لكتاب محمد حسن الحربى السابق الإشارة إليه. وهذا الكتاب كان فى الأساس عبارة عن مقالات نُشرت فى جريدة الخليج بالشارقة.

وانظر أيضًا مقدمة الدكتور عبد الخالق عبد الله لكتاب عبد الله عبد الرحمن، فنجان قهوة (الجزء الأول)، الإمارات فى ذاكرة أبنائها. وانظر أيضًا تقديم صاحب الكتاب تحت عنوان «هذه السلسلة». والكتاب عبارة عن لقاءات صحفية مع المعمرين من أبناء الإمارات، نُشرت فى جريدة الاتحاد بأبو ظبى منذ سنة ١٩٨٤.

(٢) انظر رواية محمد بن على المحمود، والتى ألقاها فى ندوة بجمعية المعلمين بالشارقة فى ديسمبر سنة ١٩٨٨، ونُشرت فى جريدة الخليج بالشارقة، عدد رقم ٣٥٢٢ بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٨.

وانظر أيضًا روايته لعبد الله عبد الرحمن فى:

- عبد الله عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ص ١٠٣-١١٠.

ومحمد بن على المحمود، ابن تاجر اللؤلؤ على المحمود، أول من أسس مدرسة فى منطقة الإمارات فى مطلع القرن العشرين، وكان مقرها فى الشارقة، ومَارَسَ مهنة التدريس فى الشارقة وقطر.

وانظر: إبراهيم محمد أبو ملحة، المرجع السابق.

(٣) انظر ذكريات سعيد خميس مبارك (أحد مؤسسى جمعية الفنون الشعبية فى الشارقة)، فى جريدة الخليج، بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٨٥م. حيث يذكر إنه كانت لديه الرغبة فى التعليم، ولكنه اضطر إلى العمل فى البحر وهو صغير.

وترسُم الروايات الشفهية صورةً للحياة الثقافية فى الإمارات قبل الاتحاد، وتذكُر كيف تأسست أول مكتبة عامة فى المدرسة التيمية المحمودية بالشارقة ـ التى أسسها تاجر اللؤلؤ على المحمود ـ والمحاضرات التى أُلقيت فيها، ونوعية هذه المحاضرات، والكتب التى كان المثقفون من أهل الإمارات يفضلون الاطلاع عليها، والمجلات الثقافية التى كانت تصدر فى البلاد العربية ـ خاصة مصر ـ والتى يحرصون على متابعتها، وكيف كانت تصل إليهم عن طريق بومباى فى الهند(١)، ومحاولات إنشاء أول صحيفة فى منطقة الإمارات فى الشارقة(٢). كما تقدم ترجمات لبعض أدباء الإمارات فى القرن العشرين، خاصة الشعراء منهم، ودورهم فى الحياة الثقافية للبلاد، وظروف إنشاء أول مطبعة فى الإمارات، واهتمام هذه المطبعة بطباعة ونشر الكتب، وعلى وجه الخصوص الدواوين الشعرية(٣).

وجدير بالذكر أن الباحث المهتم بالحياة الاقتصادية فى الإمارات، يجد نفسه ـ مثله مثل الباحث المهتم بالتعليم والحياة الثقافية ـ فى حاجة ماسة إلى الروايات الشفهية من الأشخاص الذين مارسوا العمل أو عايشوه. وعلى سبيل المثال، عندما يتعرض الباحث لعملية الغوص من أجل اللؤلؤ، تلك العملية التى شكلت أهمية كبيرة للحياة الاقتصادية فى الإمارات لفترة طويلة من الزمن، لا يجد فى الوثائق الإنجليزية ما يفيده فى توضيح كثير من أمور هذه الصناعة، مما يظهر حاجته للروايات الشفهية.

والملاحظ أنه برغم اهتمام الوثائق الإنجليزية النسبى بعملية الغوص من أجل

---

(١) انظر رواية محمد بن على المحمود لعبد الله عبد الرحمن السابق الإشارة إليها.

وانظر أيضًا رواية عمران بن سالم العويس للكاتب نفسه، ص ص ٤٩-٥٨.

(٢) انظر رواية عمران بن سالم العويس السابق الإشارة إليها.

(٣) انظر على سبيل المثال:

- رواية عبد الغفار حسين عن الشاعر والأديب هاشم الهاشمى، جريدة الخليج بالشارقة، عدد ٣٤٤٨، بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٨٨م.
- ورواية محمد بن على المحمود عن الشاعر نفسه، جريدة الخليج بالشارقة، عدد ٤٣٩١، بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٩١م.
- وانظر أيضًا رواية محمد بن على المحمود عن عبد العزيز بن حمد آل مبارك، جريدة الخليج بالشارقة، عدد ٤٣٨٤، بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٩١م.
- وعبد الله عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ص ٢٣٧-٢٤٠، عن الشاعر سالم بن سعيد الدهمانى.

اللؤلؤ، ووجود فقرة ثابتة عن اللؤلؤ فى التقارير السنوية التى كان يقدمها المقيم السياسى البريطانى فى الخليج عن المنطقة، فإن هذه الفقرة لم تكن تتعدى وصفًا للمحصول السنوى، أى مدى جودته أو رداءته، وارتفاع أو تدهور أسعاره[١]. . أو الاهتمام بالنواحى المالية لعملية الغوص، كالأموال التى يقدمها تاجر اللؤلؤ إلى النوخذا (ربان السفينة) كسلفة قبل بداية الموسم، لتوزيعها على المشاركين فى عملية الغوص[٢]. وكيفية استعادة هذه الأموال[٣]. ويأتى ذلك حرصًا على مصالح كبار تجار اللؤلؤ - الذين يقومون بتقديم القروض للعاملين بالغوص - وأغلبهم من الهنود المتمتعين بالرعاية البريطانية. وعندما تعرضت مصالح هؤلاء التجار للخطر نتيجة هروب الغواصين الذين تراكمت عليهم الديون، تدخلت السلطات البريطانية لتوقيع اتفاقية بين حكام المنطقة لتسليم الهاربين من الغواصين سنة ١٨٧٩م[٤].

وفى الوقت الذى اهتمت فيه الوثائق البريطانية بجودة المحصول أو رداءته، وكثرته

---

(١) انظر على سبيل المثال:

- I. O. R., V/23/79.

وانظر ايضًا:

- I.O.R., L/P+S/12/3719+3720A.
- I.O.R., R/15/1/236.

(٢) يتكون المشاركون فى عملية الغوص من أجل اللؤلؤ من: النوخذا (ربان السفينة) + الغوّاصين (وهم العنصر الأكثر فعالية بالنسبة لصيد اللؤلؤ) + السيب (ومهمته توجيه الغواص ومراقبته، وجذبه من قاع البحر بعد الانتهاء من جمع محار اللؤلؤ) + المجدمى (المقدم) ويعتمد عليه الربان فى حفظ النظام، ويقوم بمهمة إعداد الطعام وتوزيعه + الرضيف (وهو صبى يقوم بالأعمال الخفيفة للتدريب على العمل) + الوليد أو التباب (وهو صبى صغير يساعد فى فتح المحار، ويقوم ببعض الأعمال الصغيرة الأخرى) + النهام (المطرب البحرى) والهدف من وجوده تخفيف قسوة الظروف عن البحارة طوال فترة موسم الغوص.

وفيما عدا النوخذا أو الغواص، يستطيع أىٌ واحدٍ من المشاركين الآخرين القيام بأكثر من وظيفة على ظهر سفينة الغوص.

(٣) انظر الملف الوثائقى رقم:

- I.O.R., R/15/2/122

حيث يوجد به رأى القاضى الشرعى بالبحرين (قاسم بن مهزع) فى ١٩ ربيع الأول سنة ١٣٤٠هـ، المرفق بخطاب الوكيل البريطانى فى البحرين، بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٣م، ويتناول بعض الأمور المالية الخاصة بعملية الغوص.

(٤) انظر نص الاتفاقية فى:

- I.O.R., L/P+S/18-B 159.

أو قلّته، وارتفاع أسعاره أو انهيارها، والأمور المالية التى ترتبت على عملية الغوص، فإنها لَم تهتم بكيفية الحياة على السفينة طوال موسم الغوص - وتتراوح مدته بين أربعة أو خمسة أشهر - والعلاقات بين البحارة على متنها. كما لم تهتم بكيفية تدريب الغواصين والسيب على أعمالهم والمخاطر التى يتعرض لها الغواصون، سواء من الأسماك التى تهاجم الإنسان، كسمك القرش أو قناديل البحر وغيرها، والأمراض التى تصيبهم من جراء الغطس المستمر، والتعرض لضغط الماء، كآلام الأذن التى قد تؤدى إلى فقدان السمع، وكذلك التقيحات الجلدية وغيرها من الأمراض.

وهنا تظهر حاجة الباحث إلى الروايات الشفهية، التى تفيض بمثل هذه الأمور. وتتضمن هذه الروايات تفسير بعض الغواصين للأمراض التى تصيبهم، وتعليلهم لها بأنها من أعمال الجن - وهو تفسير ينم عن مدى انتشار الأمية فى ذلك الوقت - وعلاج بعض هذه الأمراض بقراءة الأدعية الدينية، أو باستخدام الطرق البدائية، فى وقت حُرمت فيه البلاد من وسائل العلاج الحديثة. كما توضح تلك الروايات قسوة بعض ربابنة السفن فى معاملة الغواصين، وإجبارهم على الغوص دون النظر إلى حالتهم الصحية، والتى أدت فى أحيان كثيرة إلى ثورة الغواصين عليهم أو الانتقام منهم، سواء على ظهر السفينة أو بعد عودتها من الغوص(١). ومما لا شك فيه أن مثل هذه الروايات تعطى صورة مهمة للحياة الاجتماعية لقطاع عريض من أهل الإمارات.

وتفيض الروايات الشفهية بمعلومات كثيرة عن تقاليد خروج سفن الغوص فى بداية الموسم، بدءًا بكيفية إعداد السفن وتزويدها بالمؤن، وتعيين قائد أو مرشد لها جميعًا، ويسمى «السردال». ومن أهم صفات هذا «السردال» أن يكون على دراية كاملة بمواقع البحث عن محارات اللؤلؤ (الهيرات)، وهو الذى يحدد موعد خروج السفن إلى الغوص وموعد عودتها. وترسم لنا الروايات صورة حية لخروج العائلات إلى الشاطئ لتوديع المشاركين فى موسم الغوص، وسط غناء «النهام» وترديد البحارة من ورائه

(١) انظر على سبيل المثال، روايات حمد القمزى، وجابر بن راشد الهاملى، وإسماعيل بن نصيب أبو عفرة، وغانم بن ياقوت بن بخيت، فى:
- عبد الله عبد الرحمن، فنجان قهوة - الجزء الثانى، الإمارات فى ذاكرة أبنائها - الحياة الاقتصادية، صفحات مختلفة.

مقاطع من أغنيته، ومصاحبة دقات الطبول لها. كما ترسم لنا صورة عن عودة السفن بعد انتهاء الموسم، وفرحة الأهالى باستقبال العائدين من الغوص[١].

وتصف هذه الروايات حياة البحارة فى البحر أثناء موسم الغوص، والنشاط المصاحب لهذه الحياة التى تستمر عدة شهور. ومن هذا النشاط التجارةُ التى تقوم فى المغاصات لتلبية احتياجات المشاركين فى الغوص من الماء والبن (لصنع القهوة) والأرز، وغيرها من المواد التى يحتاجون إليها. وتحدد الروايات المناطق التى يتم الحصول منها على هذه الاحتياجات، والقائمين على هذه التجارة، (ويسمى القائم على هذه التجارة باسم «مزار» وجمعها «مزارين»).. كما تصف أنواع السفن التى يستخدمها المزارون[٢]. وتصف الروايات أيضًا مهارة وخبرة بعض أبناء الإمارات فى معرفة أماكن مغاصات اللؤلؤ، وتحديد المحار الذى تم جمعه من كل مغاصة[٣].

وتعطى هذه الروايات صورة دقيقة لأساليب بيع وشراء اللؤلؤ، سواء فى أماكن الغوص أو عند الوصول إلى الشاطئ، وما يحدث فيها، ونوادرها[٤]، كما توضح الدورة التجارية للأموال الناتجة عن بيع اللؤلؤ فى الهند، والبضائع التى كان يتم شراؤها بهذه الأموال، لسد احتياجات مجتمع الإمارات فى ذلك الوقت. وتصف مجتمع تجار اللؤلؤ من أبناء الإمارات المقيمين فى الهند، ومن كان يعمل منهم بالوساطة (الدلالة) بين البائع والتجار الهنود، وطريقة عمل هؤلاء الوسطاء[٥].

وتوضح الروايات الشفهية ظروف التحوّل من العمل فى الغوص من أجل اللؤلؤ ـ الذى كان يُعدُّ المصدر الرئيسى لاقتصاديات البلاد ـ بعد انهيار تجارته، ثم توقفها لأسباب أهمها أزمة الاقتصاد العالمى فى الثلاثينيات من هذا القرن، وظهور اللؤلؤ الصناعى، وتَوَجُّه عدد كبير ممن كانوا يشاركون فيه إلى العمل فى الدول المجاورة التى ظهر فيها النفط وأصبحت فى حاجة إلى الأيدى العاملة، كقَطَر، والكويت، والمملكة

(١) انظر رواية محمد بن حميد البسطى فى المرجع السابق.

(٢) انظر على سبيل المثال، رواية حمد القمزى، ورواية فهد بن راشد الدوسرى، فى المرجع السابق.

(٣) انظر رواية محمد بن حميد البسطى السابق الإشارة إليها.

(٤) انظر رواية جابر بن راشد الهاملى، فى المرجع السابق.

(٥) انظر على سبيل المثال: روايات الحاى بن مطر بن مصبح بن مطر، ومحمد بن على المحمود، وسعيد بن على النومان، فى المرجع السابق.

العربية السعودية. واتجاه عدد منهم إلى العمل فى صيد السمك وبيعه فى الدول المجاورة(١).

وبعد انهيار تجارة اللؤلؤ، حاول بعض أبناء الإمارات ـ بدافع وتشجيع من حكامهم ـ إيجاد مصادر أخرى بديلة للرزق، مستفيدين من مهارتهم فى ركوب البحر، فيذكر أحد الرواة أنه أثناء الحرب العالمية الثانية، طلب حاكم رأس الخيمة من أصحاب الخبرة فى الملاحة من أبناء إمارته الاتجاه إلى سواحل شرق إفريقيا وسواحل الهند للاتجار معها، والحصول على المواد الغذائية التى ندرت بسبب الحرب، ويروى كيفية الإعداد للرحلة، والموانئ التى مروا عليها، وتوالى الرحلات إلى تلك الموانئ بعد ذلك، ويصف الأدوات التى تم استخدامها لإرشاد سفن الرحلة فى البحر(٢). وتذكر روايات أخرى الصعوبات التى كانت تواجه البحارة فى تلك الرحلات، وكيف كانوا يتغلبون عليها(٣). وتصف كيفية صناعة السفن المستخدمة فى هذه التجارة فى الإمارات(٤).

وتلقى الروايات الشفهية الضوء على إحدى المهن الرئيسية لأبناء الإمارات، وهى صيد السمك، وكيفية تسويقه، وطريقة توزيع الدخل الناتج عنه على المشاركين فيه(٥). وتعطى صورة أيضًا لعملية الاهتمام بزراعة التبغ كمحصول نقدى، وأماكن زراعته وعملية تصديره إلى خارج الإمارات، والتجارة القائمة عليه(٦). وتذكر هذه الروايات بعض الحِرَف البسيطة التى مارسها أبناء الإمارات، كالغزل والنسيج اليدوى لصناعة بعض الاحتياجات المحلية، وصناعة بعض أنواع العقال، وصناعة بعض أنواع الخناجر والسيوف، وتخشيب البنادق والبارود، وغير ذلك من الحِرَف البسيطة التى كان يحتاج

(١) انظر روايات حمد القمزى، وجابر بن راشد الهاملى، السابق الإشارة إليها.

(٢) انظر رواية أخرى لمحمد بن حميد البسطى، فى المرجع السابق، ص ص ١٦٧-١٧٣.

وانظر أيضًا رواية محمد بن أحمد بن مطر السويدى، فى نفس المرجع، ص ص ٢٣٥-٢٤٤.

(٣) انظر على سبيل المثال، روايات: خليفة بن محمد الفقاعى، وسالم بن حسن الشرهان، فى المرجع السابق، ص ص ١٧٥-٢٠١.

(٤) انظر رواية سلطان بن على ربيعة، فى المرجع السابق، ص ص ٢٠٣ - ٢٠٩.

(٥) انظر رواية إبراهيم بن عبيد الكار، فى نفس المرجع.

(٦) انظر روايات محمد بن خلفان الكندى، ومحمد بن صبيح، وسالم بن سعيد الدهمانى، فى المرجع نفسه.

إليها مجتمعهم[١]. وتوضح الروايات ظروف إدخال بعض وسائل الحياة الحديثة إلى المنطقة لأول مرة، كأول زورق بخارى، وأول سيارة، وأول مولد كهربائى. وظروف تأسيس أول شركة للكهرباء فى دبى، وأول شركة لنقل الركاب بالسيارات بين دبى والشارقة[٢].

وجدير بالذكر أن الروايات الشفهية توضح الرؤية المحلية لبعض الأحداث السياسية التى مرت بها البلاد، ومنها ـ على سبيل المثال ـ موقف الأهالى ورد فعلهم عند تهديد الإنجليز لإمارة رأس الخيمة وحصار المدينة، نتيجة لرفض حاكمها الموافقة على إنشاء مهبط للطائرات ومخزن للوقود فى إمارته سنة ١٩٣٠م، وقيام الإنجليز بأخذ رهائن من أهل الإمارة، تصادف وجودهم على سفنهم بعيداً عن شواطئ بلادهم فى ذلك الوقت، فى محاولة للضغط على الحاكم.. ثم إطلاق الإنجليز المدافع على المدينة، مما اضطر الأهالى إلى هجرتها والتوجه إلى الداخل[٣]. وتوضح الروايات أيضاً الرؤية المحلية للظروف التى صاحبت إنشاء أول مطار فى الإمارات فى الشارقة سنة ١٩٣٢م. وهى بذلك تكمل الصورة التى ترسمها الوثائق الإنجليزية فى هذا الموضوع، لتصبح أكثر وضوحاً[٤].

وترسم الروايات الشفهية صورة باهرة للشعور القومى العربى لدى أبناء الإمارات، من خلال وصف اهتمامهم بسماع خطب الزعيم القومى العربى جمال عبد الناصر، والاستقبال الحافل والحماسى الذى قابلوا به ممثلى جامعة الدول العربية عند زيارتهم لمدينتى رأس الخيمة والشارقة سنة ١٩٦٤م[٥].

على أى حال، فإن الروايات الشفهية تمثل أهمية خاصة عند تناول تاريخ الإمارات الحديث والمعاصر، فهى تمثل الموروث الحضارى، أو تراث الأمة، وتؤكد خصوصيتها فى مجتمع لم يكن التعليم منتشراً فيه، وتقوم بسدّ النقص فى كثير من الأمور

(١) انظر رواية سلطان حسن أبو الشالات، فى المرجع نفسه، ص ص ٢٩٩-٣١٥.
وانظر أيضاً: محمد بن راشد الجروان، المرجع السابق، ص ص ١٨٩-١٩٥.

(٢) انظر رواية ناصر بن عبد اللطيف السركال، فى: عبد الله عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ص ٣٣٣-٣٦٥.

(٣) انظر رواية عبد الرحمن بن محمد البكر، فى المرجع السابق، ص ص ٢٨٣-٢٨٤.

(٤) انظر رواية ناصر بن عبد اللطيف السركالى السابق الإشارة إليها.

(٥) انظر رواية حسين محمد بن حسين الشعالى، فى المرجع السابق، ص ص ٢٦٤-٢٦٥.

التاريخية، وإلقاء الضوء عليها. كما أن الروايات الشفهية مطلوبة، حتى فى حالة توفر الوثائق الرسمية، لأن الراوية المعاصر يسجل ويوضح أمورًا وأحداثًا قد لا تهتم بتسجيلها الوثائق الرسمية.

وبرغم تَنَبُّه بعضِ أبناءِ الإمارات إلى أهمية الروايات الشفهية، وإفساحهم فى الصحافة المحلية لنشر ذكريات وشهادات بعض المعاصرين عن الأحداث التى عاصروها، ونشر بعض هذه الذكريات والشهادات فى كتب، فإن هذه المحاولات ما زالت قليلة، ويغلب عليها الطابع الفردى، ويتطلب الأمر مجهودات أكثر من فردية، تكون منظمة ولها صفة الاستمرارية، للحصول على شهادات وروايات المعاصرين الذين ما زالوا على قيد الحياة.

وغنى عن القول أن روايات وذكريات المعاصرين لا يتم أخذها كقضية مُسَلَّم بها، ولكنها تخضع ـ مثلما تخضع الوثائق ـ لكثير من أعمال الفحص والتمحيص الظاهرى والباطنى، والمقارنة مع غيرها من الروايات، والوقوف على مدى اتساقها مع السياق العام للأحداث فى الفترة موضوع الرواية، حتى يتم الاطمئنان إلى الحقيقة التاريخية التى تتضمنها هذه الروايات قبل استخدامها.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق

(أ) وثائق غير منشورة:

- India Office Records (I.O.R.), Political Residency - Persian Gulf:
  - R / 15 / 1 / 236.
  - R / 15 / 1 / 295.
  - R / 15 / 1 / 122.
- I.O.R., Political and Secret Department Records:
  - L / P + S / 12 / 3719.
  - L / P + S / 12 / 3720 A.
  - L / P + S / 12 / 3827.
  - L / P + S / 18 - B 159.
  - L / P + S / 18 - B 419.
- I. O. R., V / 23 / 79.

(ب) وثائق منشورة:

١ـ وثائق منشورة باللغة العربية:

- عرض المملكة العربية السعودية فى التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة العربية السعودية، المجلد الأول، الأساس، ١١ ذى الحجة سنة ١٣٧٤هـ/ ٣١ يوليو سنة ١٩٥٥م.

٢- وثائق منشورة باللغة الإنجليزية:

- I. O. R., Records of the Emirates, Primary Documents, Archives Editions, 1988, Vols. 9 + 10 + 11 + 12.

ثانياً: المراجع

(أ) مراجع باللغة العربية:

١- إبراهيم محمد أبو ملحة، الشيخ محمد نور رائد التعليم فى الإمارات، دبى، ندوة الثقافة والعلوم، سلسلة أعلام من الإمارات (٢)، ط١، ١٩٩٢م.

٢- ابن إياس (محمد أحمد بن إياس)، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، خمسة أجزاء + الفهارس، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر، ١٩٩٨م.

٣- ابن عبد الحكم (أبى القاسم عبد الرحمـٰن بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين القرشى المصرى)، فتوح مصر والمغرب، تحقيق شارلز تورى، جزآن، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر ١٩٩٩م.

٤- حميد بن سلطان بن حميد الشامسى، نقل الأخبار فى وفيات المشايخ وحوادث هذه الديار ـ كتاب يبحث فى تاريخ وثروات الإمارات العربية وعمان والخليج العربى، مراجعة فالح حنظل، أبو ظبى، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٥- سالم أحمد محل (دكتور)، المنظور الحضارى فى التدوين التاريخى عند العرب، سلسلة كتاب الأمة (٦٠)، الدوحة، ١٩٧٧م.

٦- الطبرى (أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ١٩٦٢م.

٧- عبد الإلـٰه عبد القادر (جمع وإعداد)، سالم بن على العويس. . وثائق ودراسات وأبحاث ـ ١٨٨٧م/ ١٩٥٩م، الشارقة، منشورات اتحاد كُتَّاب وأدباء الإمارات، ط١، ١٩٨٨.

٨- عبد الرحمـٰن بدوى، النقد التاريخى، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٠م.

٩- عبد الرحمن بن حسن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ٤ أجزاء، القاهرة ١٩٩٨م.

١٠- عبد الرحمن بن حسن الجبرتى، مظاهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة، ١٩٩٨م.

١١- عبد الله بن صالح المطوع، الجواهر واللآلى فى تاريخ عمان الشمالى، حققه وقدم له الدكتور فالح حنظل، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبى، ط١، ١٩٩٤م.

١٢- عبد الله بن صالح المطوع، عقود الجمان فى أيام آل سعود فى عمان، حققه وقدم له الدكتور فالح حنظل، أبو ظبى، ط١، ١٩٩٧.

١٣- عبد الله عبد الرحمن، فنجان قهوة (الجزء الأول) ـ الإمارات فى ذاكرة أبنائها، الشارقة، منشورات اتحاد كُتّاب وأدباء الإمارات، ط١، ١٩٨٩.

١٤- عبد الله عبد الرحمن، فنجان قهوة (الجزء الثانى) ـ الإمارات فى ذاكرة أبنائها ـ الحياة الاقتصادية، دبى، القراءة للجميع للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٠م.

١٥- كيلى (ج.ب.)، الحدود الشرقية للجزيرة العربية، ترجمة محمد أمين عبد الله، الكويت، مكتبة الأمل، ١٩٦٨م.

١٦- محمد المر، كلام الناس، دبى، مطابع البيان التجارية، د.ت.

١٧- محمد حسن الحربى، تطور التعليم فى الإمارات العربية المتحدة.. مقدمة توثيقية، دبى، مطابع البيان التجارية، ط١، ١٩٨٨.

١٨- محمد راشد الجروان، رسالة إلى ولدى، الشارقة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٨٥م.

١٩- محمود إسماعيل (دكتور)، قضايا فى التاريخ الإسلامى.. منهج وتطبيق، الدار البيضاء، دار الثقافة، ط٢، ١٩٨١م.

٢٠- المقريزى (تقى الدين أبو العباس أحمد بن على المقريزى)، كتاب المواعظ

والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بالخطط المقريزية، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر، ١٩٩٩م.

(ب) مراجع باللغة الإنجليزية:

1- Ludtke; Alf (ed), The History Of Everyday Life, translated from the German by William Templer, Princeton University Press, 1989.

2- Thompson; Paul, The Voice of the Past, London, Oxford University Press, 1978.

3- Tuson; Penelope, The Records of the British Residency and Agencies in the Gulf, London, H. M. Stationary Office Forthcoming, 1979.

4- Vansina; Jan, Oral Tradition as History, London, James Currey Ltd., 1985.

ثالثاً: الدوريات:

١- جريدة الخليج بالشارقة.